

جيفري أرونسن

وَاشنطن تخرجُ مِنَ الظِل

السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦

تقديم : محمّد سيّد أحمد

ترجمة : سامي الرزاز



جيفري أرونسن

وَاشنطن تخرجُ مِنَ الظل

السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦

تقديم : محمّد سيّد أحمد
ترجمة : سامي الرزاز



* جيفري أرونس: واشنطن تخرج من الظل (السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦).

* الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٧.

* الناشران:

■ مؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.م.

ص.ب ٥٠٥٧/ ١٣، (شوران)، بيروت ـ لبنان.

هاتف ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا ـ لبنان.

— IAR (RAWAFID) Ltd.

P. O. Box 7047, Nicosia, Cyprus

Tel. (357) 2 - 452670, TLx. 5223 Rawafid- Cy.

■ دار البيادر للنشر والتوزيع،

٣٥ شارع جزيرة العرب، المهندسين، الجيزة، مصر.

* يضم هذا الكتاب ترجمة النص الكامل للرسالة التي وضعها المؤلف بالانجليزية تحت عنوان:

From Side Show to Centre Stage: United States Policy toward Egypt, 1946-1956, by Geoffrey Aronson, St. Antony's College, Oxford University, 1984

مع تقديم بقلم **محمد سيد أحمد**.

* مراجعة واعداد: **غانم بيبي**.

* الصف والماكيت: **المجموعة الطباعية (ناصر عاصي)**.

المحتويات

تقديم

بقلم محمد سيد أحمد

ما زالت الملابسات التي تحيط باستيلاء الضباط الأحرار على السلطة في مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يكتنفها قدر غير قليل من الغموض، رغم كثرة ما كتب حول الحدث، وذلك - ربما - لسبب واحد على الأقل، هو أن هذه العملية التي أسفرت في النهاية عن ثورة من أبرز ثورات العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين، تمَّتْ دون أن يكون هناك تدخُّل من قبل عواصم الغرب لوأدها في مهدها، قبل أن تكبر وتستفحل.

وربما كان لهذا الغموض تفسير. وهو أن أغلب ما كتب حول الحدث باللغة العربية روايات ومذكرات من الأطراف المصرية التي شاركت في الحدث أو عاصرته. وقليلة الكتابات الغربية مثل كتاب ضابط المخابرات الأمريكي مايلز كوبلاند «لعبة الأمم» التي ترجمت إلى العربية. ولذلك ظل التساؤل دون إجابة شافية، ذلك أن الرواة مصريون، وبالتالي كانت شهاداتهم هي التي اعتُمِدت في تفسير عدم تدخل العواصم الغربية، وبالذات في تفسير أوجه الإلتباس في الموقف الأمريكي. وظل هناك التساؤل: ما الذي دفع واشنطن إلى عدم معارضة قيام حركة أصبحت فيما بعد أبرز قوة في الشرق الأوسط تصدت لمشاريع الهيمنة الأمريكية على المنطقة؟

ولم يكن من الممكن أن تكون شهادات المصريين غير متأثرة بالتطورات اللاحقة للأحداث. وثمة قضية بالتحديد كان لا بد أن يحيطها غموض، هي صلة

الثورة بالجانب الأمريكي في بداياتها، أو على الأقل نظرة الجانب الأمريكي إلى الثورة ومدى تشجيعه لها في مراحلها الأولى.

فلقد أثبتت الوثائق الواردة في هذا الكتاب أن الرئيس الأمريكي ترومان لم يقف من حركة الجيش موقفاً لا يتسم «بالمعارضة» فحسب، بل أنه قد أوضح لأنتوني إيدن، وزير خارجية بريطانيا وقتذاك، أنه يساند الحركة، وأن الولايات المتحدة لن تؤيد تدخلاً أجنبياً في مصر لإنقاذ الملكية.

وكتب مايلز كوبلاند أن «واشنطن الرسمية كانت في غاية السعادة بحركة الجيش»، ذلك في وقت وصف فيه الكرملين العملية بأنها من صنع «ضباط رجعيين مرتبطين بالولايات المتحدة الأمريكية».

ويروي المؤلف بعض المناقشات التي دارت قبل حركة الجيش بأشهر في «مجلس العلاقات الخارجية» الشهير بنيويورك، وحيث قيل إن لا طبقة الباشوات، ولا الطبقات الفقيرة كفيلة بالنهوض بمصر، وأن أصلح هذه الطبقات هي الطبقة الوسطى رغم حجمها المحدود. ولذلك كان هناك ما يبرر مساندة حركة تنبثق من هذه الطبقة الوسطى، كحركة من مصر تضم الضباط الذين التحقوا بالكلية العسكرية بعد عام ١٩٣٦.

ويورد جيفري أرونسون أنه كان للسفارة الأمريكية بالقاهرة صلة «ما» بالحركة التي قادها عبد الناصر قبل قيامها بأشهر، إن لم يكن عن طريق ضابط المخابرات الشهير كيرميت روزفيلت، فعن طريق الملحق الثاني بالسفارة بيل ليكلاند.

والواقع أن أحد مصادر الإلتباس والغموض الذي أحاط بحركة ٢٣ يوليو كان انقسام الرواة المصريين - والكتاب العرب بوجه أعم - إلى معسكرين: الذين ينتسبون إلى عبد الناصر وقد ارتبطت أمجاده بتصديه للامبريالية الأمريكية - فيما بعد - على نحو فاق كل ما عرفه المشرق العربي طوال تاريخه، ولم يكن لهؤلاء ميل للتسليم بأن الإدارات الأمريكية قد نظرت إلى عبد الناصر وأعوانه نظرة كلها عطف في سنوات الثورة الأولى، وكان لها على حد تأكيد المؤلف دور فاصل في منع بريطانيا من استخدام قواتها المرابطة في مصر لإجهاض حركة ٢٣ يوليو والحيلولة دون استيلائها على السلطة..

ثم هناك الذين ينتسبون إلى عهد السادات الذي أقام علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، وهؤلاء يهمهم إبراز أنه كان للسادات الفضل في إقامة هذه العلاقات، ولم يكن لها تاريخ، أو سوابق في عهد عبد الناصر، ومع البدايات الأولى للثورة.

وهكذا كان للرواة المصريين مصلحة في طمس ما ميّز العلاقات المصرية الأمريكية في سنوات الثورة الأولى، سواء انتسب هؤلاء إلى عبد الناصر أو إلى السادات، ولأسباب على طرفي النقيض!

إن أهمية كتاب جيفري أرونسون تكمن في أنه يقدم الرواية الأمريكية للعلاقات بين واشنطن والقاهرة، أو بوجه أدق للسياسة الأمريكية تجاه مصر في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، أي من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٦، وهو العقد الذي تداعت فيه الأحداث ليتوِّجها انتقال السلطة إلى الضباط الأحرار. وكانت السنوات ٥٤ - ٥٦ هي السنوات التي لم تحسم فيها الثورة بعد موقفها من الولايات المتحدة. وهي بالتالي الفترة التي ما زال يكتنفها غموض وبخاصة في ما يتعلق بالدور الأمريكي في صنع أحداث تلك المرحلة الدقيقة. ولذلك كانت ترجمة الكتاب إلى العربية، بما يضمه من وثائق ومستندات هامة، إضافة للمكتبة العربية، وسدًّا لنقص كان ينتظر الاستكمال، خاصة وأن الكثير من الوثائق الرسمية التي يستند إليها الكاتب لم تكن متاحة من قبل، وكُشِفت مؤخراً فقط، بعد رفع السرية عنها.

والواقع أنه لا يعيب عبد الناصر ورفاقه أنهم قد نجحوا في سنوات الثورة الأولى وقبل أن تتوطد سلطتهم وتتحدد توجهاتهم. أن يكونوا قد «حيّدوا» الجانب الأمريكي، وحالوا دون أن يكون عائقاً في وجه إنجاز أهداف التحرير. ولكن الكثيرين داخل مصر ممن أحيطوا علماً بأسرار هذه المرحلة قد يجدون صعوبة في طرح كل ما يعلمونه عَلَناً، لأسباب تتعلق بتقييم المؤرخ لمواقف الأطراف في هذه المرحلة الملتبسة. فكان تاريخ عبد الناصر اللاحق حاسماً في تبرئته من أي نوع من التورط في علاقاته مع الجانب الأمريكي. ولكن هل ينسحب هذا الحكم على جميع معاونيه، وعلى نحو يقبل التعميم؟

من أفضال كتاب أرونسون أنه يثبت بالمستندات والوثائق أن واشنطن قد

احتضنت الثورة في البداية، وأحست بأن الضباط الأحرار أكثر قدرة وأهلية من الملك ونظامه الفاسد للنهوض بالاصلاحات الكفيلة بالحيلولة دون نشوب «ثورة حمراء»، وعلى نحو يكفل انتماء مصر والشرق الأوسط إلى النظام الغربي وتحالفاته وأحلافه. يقول أرونسون إن واشنطن في نهاية عام ١٩٥١ كانت تطرح نفس السؤال الذي ظل عبد الناصر يطرحه طويلاً: «لو لم يكن الجيش هو الذي يتولى حملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فمن هو الكفيل بالنهوض بهذه المهمة؟».

ومن أبرز قسمات حركة ٢٣ يوليو التي أيدتها واشنطن، إتخاذها شكل «الثورة السلمية التي انطلقت من فوق»، الأمر الذي يفسح المجال للتفاهم مع قادتها، واستخدام الضغوط والمغريات معاً لتوجيه الحركة في الاتجاه الذي يناسب المصالح الأمريكية.

لقد نظرت الولايات المتحدة في البداية إلى الحركة، وأيضاً نظرت إليها بريطانيا واسرائيل على حد قول أرونسون، على أنها «فرصة ذهبية» لإثبات أن المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الغرب، وليس وعود الشيوعية الجوفاء، هي الكفيلة بإنجاز عملية التنمية. وفي الوقت نفسه، نسب المؤلف إلى عبد الناصر قوله لدالاس، وزير خارجية الرئيس الأمريكي ايزنهاور، أن نوعية «الوطنية» التي ترفع رايتها حركة الجيش هي القوة الوحيدة الكفيلة بمنع انتصار حركة ثورية في مصر تتسم بالعداء الأصيل للغرب!

ويطرح ما أورده المؤلف، مستنداً إلى العديد من الوثائق، عن طبيعة العلاقة بين واشنطن وحركة الجيش في بداياتها، أسئلة وإشكاليات هامة، ربما كان أبرزها ما يلي:

● أولاً - إلى أي حد يصدق القول بأن القوى السياسية التي تبرز في الساحة تحظى في البداية بتأييد واشنطن، هي قوى يتعذر عليها التحلل من روابط التبعية للإمبريالية المعاصرة عموماً، والأمريكية بوجه محدد.

كان ذلك حكم العديد من قوى اليسار تجاه حركة الضباط الأحرار في السنوات الأولى للثورة. وكان هذا الحكم من منطلق أن قصر عملية التحرير على محاولة استثمار التناقضات «الثانوية» بين دولتين استعماريتين مثل الولايات المتحدة

وبريطانيا، لا يمكن أن يفضي إلى تجاوز التناقضات «الثانوية» ليصبح التناقض مع الدول الاستعمارية عموماً هو التناقض «الرئيسي». وكانت تجربة عبد الناصر الدليل على أن هذا الحكم خاطىء. وترتب على هذا الخطأ تعقيد العلاقة بين حركة الضباط الأحرار وقوى اليسار، وتعويق مسار الثورة ومنطلقاتها فيما بعد.

إن وثائق هذا الكتاب تؤكد - على خلاف ما زعمه العديد من مناصري حركة الجيش في سنواتها الأولى - أن اتهام اليسار للحركة بأنها على أوثق الصلات بالولايات المتحدة لم يكن اتهاماً خاطئاً. بيد أن الخطأ الذي ارتكبه اليسار - أو أغلبه على الأقل - هو ما رتّبه على هذا الاتهام الصحيح من نتائج لم تكن صحيحة، واستخلاصه أن هذه الروابط الوثيقة مع الولايات المتحدة كانت لا بد أن تحول دون اكتساب حركة الضباط الأحرار سمات «الثورة» بالمعنى العلمي الصحيح للكلمة.

● ثانياً - والواقع أن إشكالية هذا الخطأ وثيقة الصلة بإشكالية المواجهة مع إسرائيل، وإلى أي حد كانت هذه الإشكالية «خصوصية» للثورة المصرية، وربما أيضاً للثورة القومية على اتساع المشرق العربي. «خصوصية» يرجع إليها الفضل في اكتساب حركة الضباط الأحرار طابع الثورة «الوطنية»، و«القومية»، بل و«الاجتماعية» ذات آفاق «اشتراكية»، أم كان هذا التحول محكوماً بظروف ليست قصراً على «خصوصية» المواجهة مع الكيان الصهيوني وحده.

فقد أوضح أرونسون أن واشنطن منذ البداية كانت قد علقت مساعداتها الاقتصادية للنظام الذي أقامته في مصر حركة الضباط الأحرار على إبرام النظام المصري سلاماً مع إسرائيل، وعلى التحاقه بالنظام الذي كانت عواصم الغرب، وعلى رأسها واشنطن، تقيمه وقتذاك «للدفاع عن الشرق الأوسط». وكان الإصرار على تنفيذ هذه الشروط أمراً يَجُبُّ أهمية ما قد يطرأ من خلافات بين العواصم الغربية ذاتها، وبين واشنطن ولندن بالذات - وكان من أبرز حجج «الصهاينة في الولايات المتحدة» - على حدِّ تعبير أرونسون - أنه لا يتعين بأي حال من الأحوال تزويد النظام المصري بأسلحة ما دامت قضية العلاقة مع اسرائيل لم تسوَّ، وما لم تكن مصر قد وافقت على الانضمام إلى حلف في الشرق الأوسط تجري به مواجهة الاتحاد السوفييتي.

غير أنه لم يكن من الممكن أن يقبل عبد الناصر إعادة ترتيب التحالفات في الشرق الأوسط لمواجهة عدو هو عدو العواصم الغربية (الاتحاد السوفييتي)، وعلى نحو يغفل كلية عدو العرب (اسرائيل). وجاء هجوم اسرائيل على غزة عام ١٩٥٥ ليفسد المخطط الأمريكي، وليثبت لعبد الناصر أن الاستعداد لمواجهة اسرائيل أمر لا مفرَّ منه، وقضية لها الأولوية على كل قضية أخرى. ومن هنا برزت الحاجة للحصول على أسلحة يجري بها تأمين حدود مصر من أي مصدر كان بعد رفض الولايات المتحدة تلبية هذا الطلب. ويقول أرونسون إن الخارجية الأمريكية هوَّنت من شأن إصرار عبدالناصر على التسلح، وعجزت عن التنبؤ بالتحولات التي انتهت إلى صفقة الأسلحة التشيكية (السوفييتية في الحقيقة) التي بدأ البحث حول إبرامها مع شو اين لاي في باندونج.

وهكذا كان لإشكالية المواجهة مع اسرائيل دور بالغ الأهمية في تطوير حركة الجيش وتجاوزها حدّ رسَمْ استراتيجيتها على استثمار التناقضات بين أمريكا وبريطانيا، وقد ثبت في النهاية أنه استثمار محدود الفاعلية، لتكتسب هذه الاستراتيجية طابع العداء للامبريالية الغربية عموماً. وكان لتيتو ونهرو - كما يؤكد أرونسون - دور هام في بلورة موقع عدم الانحياز، لا الانحياز، إلى المعسكر الشرقي، كأرضية تَحَدَّدَتْ لهذه المواجهة مع الغرب.

وربما كان العنصر الذي حسم هذه المواجهة هو تعليق واشنطن تمويل مشروع السد العالي على قبول عبد الناصر عقد سلام مع اسرائيل. وأفضى ذلك في النهاية إلى عكس ما أرادته واشنطن على خط مستقيم. فإن سحب البنك الدولي - بإيعاز من واشنطن - عرضه بشأن تمويل المشروع أعقبه تطورات انتهت إلى حرب السويس، ومشاركة اسرائيل بدور أساسي في غزو غربي لأرض مصر.

● ثالثاً - ومما يلفت النظر في النهاية أن للسياسة الأمريكية تجاه مصر ثوابت منذ الخمسينات لم تتغير. فقد بَنَتْ أمريكا على الدوام سياستها على أن مصر «حليف طبيعي للغرب» ويتعين عليها تبنِّي إيديولوجيته، وأن التنمية المصرية تأتي من خلال «انفتاحها» للاستثمارات الغربية، وأن على مصر أن تقيم سلاماً وطيداً مع اسرائيل كأساس لاستكمال وترسيخ وُجْهَتها الغربية، وكأساس لاستراتيجية متكاملة يهيمن بها الغرب على الشرق الأوسط كله.

ولذلك لم تكن هناك فروق جوهرية بين ما خططت له واشنطن في الخمسينات، وما أنجزته في السبعينات من خلال اتفاقات كامب ديفيد - غير أن مخططات واشنطن فشلت في الخمسينات والستينات ونجحت في السبعينات. والجانب الذي انتابه تغيير وتراجع هو الجانب المصري لا الجانب الأمريكي. فهل لأوجه الالتباس التي أحاطت بانطلاق حركة الضباط الأحرار أصلا دور في هذا التراجع؟ أم أن الآليات التي حكمت تدهور علاقة عبد الناصر مع واشنطن من الثوابت التي لا بد أن تتكرر على نحو أو آخر؟..

إنها إشكالية أسهم كتاب أرونسون في إبرازها، وتطرح أسئلة جديدة بالتأمل سوف يكون للتطورات في المستقبل المَنْظُور دور هام في تحديد إجابات عنها.

محمد سيد أحمد

القاهرة، يناير ١٩٨٧

مقدمة

في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، كانت مصر تقع في قلب الجهود التي كانت الولايات المتحدة تبذلها لخلق نظام إقليمي (والابقاء عليه) يتم من خلاله الحفاظ على نفوذها وتوسيع نطاق مصالحها. وهذه الدراسة تتبع تطورات السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة وتتناولها بالتحليل.

وقد دفعتني أربعة أسباب رئيسية للقيام بهذه الدراسة:

أولاً، غياب أي تقرير موثوق به عن السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال تلك الفترة. وهو شيء يبعث على الدهشة البالغة، نظراً للدور المحوري الذي لعبته مصر في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، من خطط الدفاع الاقليمي مع البريطانيين في فترة ما بعد الحرب، وحتى العرض الأمريكي عام ١٩٥٦ بالمساعدة على بناء السد العالي. وكان سحب هذا العرض في يوليو/ تموز ١٩٥٦ يشكل نهاية حقبة من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لكسب إذعان مصر، إن لم يكن مساندتها، لاستراتيجيتها الاقليمية.

أن الرؤية النقدية للسياسة الأمريكية تجاه مصر تلقي الضوء على تطور السياسة الأمريكية في العقد الأول بعد الحرب؛ كما أن تناول هذه السياسة بالتحليل إنما يتسم بأهمية معاصرة في ضوء أهمية مصر المتجددة في الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ونشر هذه المصالح.

وثانياً، كانت حقبة ما بعد الحرب تشكل بداية عصر جديد في السياسة

الخارجية الأمريكية، عصر كان رمزه يتمثل في نشر القوة الأمريكية على صعيد عالمي. وأن أصول السياسة الأمريكية الراهنة لترجع إلى تلك الفترة التي نتناولها بالبحث ـ عندما تم التعبير لأول مرة عن أهداف الولايات المتحدة في تنافس الحرب الباردة.

وثالثاً، كانت هذه الفترة تمثل تعرف واشنطن على شعوب الشرق الأوسط، وعلى الأفكار والمشاعر التي تحرك هذه الشعوب. وتتأمل هذه الدراسة الطريقة التي كان الأمريكيون ينظرون بها إلى مصر وشعبها ونضالها من أجل تأكيد الذات القومية.

ورابعاً، فقد فشلت السياسة الأمريكية في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها في مصر خلال تلك الفترة، وهي الأهداف التي كانت تتمثل أساساً في خلق وضع من أوضاع قوة الحرب الباردة يديره نظام عسكري من الوطنيين المنتمين للطبقة المتوسطة بقيادة جمال عبد الناصر. ويتتبع هذا البحث تطور ذلك الفشل.

وتنقسم الدراسة إلى ثمانية فصول تسير بشكل تاريخي حتى يوليو/ تموز ١٩٥٦. ويرسم الفصل الأول صورة عامة للقرار الذي اتخذته واشنطن في سنوات ١٩٤٧/ ١٩٥٠ بتحالف الولايات المتحدة مع مصالح بريطانيا في مصر. كما يتضمن أيضاً بحثاً تفصيلياً للإعلان الثلاثي الذي طرحته الولايات المتحدة كوسيلة للحفاظ على الوضع البريطاني (والأمريكي) في مصر من خلال تقديم المعونات العسكرية.

ويتناول الفصل الثاني بالتفصيل تزايد تحرر الأمريكيين من أوهامهم إزاء المحاولات البريطانية الفاشلة لعقد اتفاقية ثنائية بشأن مستقبل القاعدة العسكرية في منطقة القناة ـ وهو التحرر من الوهم الذي أدى إلى فتور التأييد الأمريكي لمشروع «قيادة الشرق الأوسط»، الذي ولد ميتاً.

ويحلل الفصل الثالث تزايد الانهماك الأمريكي بالحياة السياسية الداخلية المصرية (على حساب البريطانيين) غداة يوم السبت الأسود (حريق القاهرة)، في الوقت الذي كانت واشنطن تميل فيه بصورة متزايدة إلى النظر إلى الضباط العسكريين من الرتب المتوسطة باعتبارهم أفضل الأدوات للحفاظ على المصالح الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط. وننظر في هذا الفصل في الاستجابة الأمريكية

الايجابية لانقلاب يوليو/ تموز، في مقابل فشل كل من «منظمة دفاع الشرق الأوسط» (Medo) ورحلة علي صبري للحصول على السلاح في أواخر عام ١٩٥٢.

ويركز الفصل الرابع على تولي إدارة إيزنهاور الحكم، ونضج الاتجاهات السياسية التي كانت موجودة بالفعل، والتي كانت تحابي بلدان «الحزام الشمالي»، وتولى دالاس توجيه انتقال السياسة الأمريكية من الموقف الذي كان يعتبر الوضع العسكري البريطاني في مصر بمثابة رصيد إيجابي إلى الموقف الذي صار يراه عاملاً من عوامل عدم الاستقرار ـ يعرقل إقامة نظام إقليمي مستقر لحماية المصالح الأمريكية.

ويتتبع الفصل الخامس القرار الأمريكي بتنزيل مرتبة حل المشكلات الانجليزية ـ المصرية إلى مكانة منفصلة عن نشر النفوذ الأمريكي في «الحزام الشمالي» وثانوية بالنسبة إليه، وتأثير ذلك القرار على السياسة الأمريكية تجاه مصر. وننظر أيضاً إلى النجاحات الأمريكية في «الحزام الشمالي» في أوائل عام ١٩٥٤ في مقابل سياسة «عدم التعاون» المصرية الناشئة في ذلك الوقت.

ويتناول الفصل السادس بالتفصيل الجهود التي بذلتها واشنطن للتخفيف من حدة العواقب العدائية التي كان التفضيل الأمريكي للحزام الشمالي يضفيها على العلاقات الأمريكية ـ المصرية، وخاصة المتعلقة بإمدادات الأسلحة الأمريكية. وتفاقم إحساس عبدالناصر بالعزلة، وتبلور القضايا التي تفصل بين واشنطن والقاهرة من جراء فشل مفاوضات الأسلحة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤، وإقامة حلف بغداد، والغارة الاسرائيلية على غزة في فبراير/ شباط ١٩٥٥.

ويتضمن الفصل السابع مراجعة نقدية للمحاولات الأمريكية لتهدئة عبد الناصر، وطلبه أسلحة في صيف عام ١٩٥٥. ومع انهيار القواعد التي كانت تحكم التعادل المصري ـ الاسرائيلي، كانت الدبلوماسية الأمريكية تظهر رضا عن النفس ينم عن إحساس بالثقة ـ وهو ما حطمه عبد الناصر بإعلان صفقة الأسلحة المصرية مع الكتلة السوفييتية في سبتمبر/ أيلول.

ويتابع الفصل الثامن صياغة السياسة الأمريكية في أعقاب صفقة الأسلحة ـ وهو الحدث الذي دفع بمصر إلى بؤرة الاهتمام الأمريكي والعالمي. وجاء عرض

المساعدة في بناء السد العالي كعنصر محوري في استراتيجية أمريكية تهدف إلى كبح النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، وإلى استعادة الاستقرار المصري - الاسرائيلي الذي كانت تتهدده المخاطر. وعندما أصبح واضحاً أن قبول مصر للمساعدة الأمريكية لن يعجل بأيٍ من هذين الهدفين، راحت الولايات المتحدة تنتهج سياسة تقوم على العداء لعبد الناصر ولمصر. وكان سحب الولايات المتحدة عرض المساعدة في يوليو/ تموز ١٩٥٦، فضلاً عن الطريقة التي أعلن بها ذلك، محاولة محسوبة للتأثير على مصر، وعلى العالم الذي كان يرقب الموقف، وتعريف الجميع بثمن إحباط المخططات الأمريكية. ولكن بدلاً من ذلك، ارتفعت مكانة عبد الناصر في العالم العربي والعالم الثالث، وتفاقم تدهور الاستقرار الاقليمي.

وخلال إعدادي لهذه الدراسة، استخدمت بأقصى شكل تلك المصادر الأولية المتاحة. وكانت الوثائق التي أذيعت من خلال قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة مفيدة بوجه خاص في إعداد الفصلين الرابع والسابع. وكانت التقارير الصحفية، ولا سيما تلك التي ظهرت في النيويورك تايمز، ذات قيمة لا يمكن تقديرها، ليس فقط في تجميع المعلومات الدقيقة، وإنما أيضاً في إلقاء الضوء على مزاج صانعي القرار في واشنطن. إن فرصة تتبع تغطية النيويورك تايمز لشؤون الشرق الأوسط في السنوات العشر التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إنما تكشف المدى الذي تحدد به واشنطن جدول الأعمال، ليس فقط بالنسبة لما يعتبر أخباراً صحفية، وإنما أيضاً لما يصنع الأخبار ذاتها.

«إن مصر مكان ساحر كي يوفد المرء إليه. وكلما بقيت هنا مدة أطول، كلما أحببته أكثر. كل يوم، يظهر في الأفق شيء جديد يدعو إلى الاهتمام. ولا أعني بذلك أنه مركز عمل نشط. ففي نظري، لا يحدث هنا الكثير مما يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لحكومتي. ففي الواقع، يبدو لي ما يحدث هنا عرضاً جانبياً تماماً؛ ولكنه مكان مرغوب للعيش فيه بضع سنوات، وبه ما يكفي للإبقاء على اهتمام الإنسان بالحياة والسياسة. إنني أزكّيه بدرجة بالغة»[1].

وليم م. جاردين

الوزير الأمريكي في مصر - ١٩٣٢

(١) Phillip J. Baram, *The Department of State in the Middle East; 1919 - 1945*, Philadelphia : University of Pennsylvania Press, 1978, p. 183.

١ • تهيئة المسرح

[السياسة الأمريكية تجاه مصر من عام ١٩٤٦ حتى الاعلان الثلاثي]

كانت مصر في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، بحق، منطقة ثانوية الأهمية بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية. فاهتمام واشنطن المتنامي بنفط الشرق الأوسط والوجود التجاري الصغير ـ وإن كان آخذاً في الاتساع ـ كانا قد بدأا للتو يؤثران على العلاقات الأمريكية ـ المصرية التي كانت تُعنى في المقام الأول بالأنشطة التعليمية والثقافية. وكان الجيل الأول من أخصائيي الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية يعترف بالوضع الاقتصادي والدبلوماسي المهيمن للبريطانيين، إن لم يكن يسانده بصورة نشطة.

وكان إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، وهي الامتيازات التي فرضتها القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، يمثل بداية لسياسة أمريكية أكثر نشاطاً: سياسة كانت تسعى لاقصاء بريطانيا عن وضعها كصاحبة نفوذ مهيمن في مصر، مع إرساء قاعدة صلبة لعلاقات أمريكية ـ مصرية لا يشوبها ارتباط بالاستعمار والامبريالية البريطانية. ومن خلال تشجيع إلغاء الامتيازات البريطانية وتشجيع «الإنفتاح»، كانت واشنطن تأمل في أن تضمن للمنتجين الأمريكيين فرصة متكافئة للمنافسة في أكبر أسواق العالم العربي.

ولكن خلال سنوات الحرب، راح العداء تجاه الهيمنة البريطانية في مصر يخفت في المستويات العليا من مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من جراء فهم ضرورة الابقاء على روح التعاون الغربي في الدفاع عن مصر ـ التي

ظلت قوى المحور تشكل تهديداً لها حتى معركة العلمين عام ١٩٤٢ ـ وأيضاً من جراء الرغبة في الحفاظ على الانسجام الشامل داخل التحالف. وبالإضافة إلى ذلك، وحيث كان الاختبار الحاسم للنوايا البريطانية تجاه مصر يتمثل منذ وقت بعيد في السياسة البريطانية إزاء المطلب المصري القديم في الجلاء، كذلك كان الموقف الأمريكي يتراجع في مواجهة قضية الوجود العسكري البريطاني في مصر عن موقف التقليل الصارخ من شأن القدرات البريطانية.

ولم يكن التناظر بين وضع بريطانيا في السويس ووضع الولايات المتحدة في بناما غائباً عن ذهن صناع السياسة في الخارجية الأمريكية؛ وكان هذا التناظر عاملاً هاماً في مساندة الولايات المتحدة للوضع القائم. ومثل نظرائهم البريطانيين، راح مخططو الخارجية الأمريكية يقولون أيضاً بأن مصر تفتقر إلى النضج السياسي الكافي للحفاظ على الطابع الدولي للقناة، وأن أي حكومة مصرية بمفردها ستعجز عن مقاومة الضغوط الدبلوماسية من جانب دوائر (سوفييتية) معادية(١). وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية الواضحة للقناة (في نقل النفط والمواد) ولمصر نفسها (كمركز للاتصالات والمواصلات)، كانت هناك أيضاً التركة البالغة الأهمية للهيمنة الامبريالية الغربية التي كانت بريطانيا العظمى تمارسها حتى وقت قريب للغاية. ومع تصاعد سياسات دبلوماسية الحرب الباردة في الفترة ١٩٤٥/ ١٩٥٦، أصبح استمرار الوجود الغربي في القناة عقيدة لا جدال بشأنها ـ من جانب الأمريكيين والبريطانيين على حد سواء.

وكان لوي هندرسون، الذي كان رئيساً **لإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الامريكية** (NEA) عام ١٩٤٧، متيقظاً جداً لاغتنام الفرص لاستخدام مشكلات البريطانيين لصالح الأمريكيين. وكان هندرسون يعتقد أنه لا بد من معالجة المشكلات التي يطرحها استمرار الوجود البريطاني في مصر (ووجود الصهاينة في فلسطين أيضاً) بحيث يمكن إقرار الاستقرار السياسي المحلي و «الانفتاح». وبينما كان هندرسون يوافق على أنه ينبغي أن تواصل بريطانيا الاحتفاظ بقاعدة عمليات

(١) Phillip J. Baram, *The Department of State in the Middle East: 1919-1945.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1978, p.197.

استراتيجية في شرق البحر المتوسط (وقد تردد ذكر منطقة برقه الليبية كثيراً في ذلك الوقت)، فإنه ذهب إلى حد القول بأنه:

> لقد أصبح واضحاً أن استمرار وجود القوات البريطانية في مصر يشكل عبئاً، ليس على بريطانيا العظمى وحدها، وإنما أيضاً على الولايات المتحدة والعالم الغربي بوجه عام. فوجود هذه القوات يسمم الجو في سائر أنحاء الشرق الأدنى والأوسط بسرعة وإلى درجة أنه ما لم يتوافر في المستقبل القريب مؤشر ما على أنه سيتم سحب القوات البريطانية من مصر إنسحاباً غير مشروط، وفي موعد محدد يكون أقرب ما يمكن من الناحية العملية، فإن علاقات العالم العربي مع العالم الغربي قد تضار بصورة خطيرة لسنوات عديدة قادمة....
>
> وبناء عليه، فإننا نعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان أن نحاول أن نجد بشكل غير علني وسيلة ما لإقناع بريطانيا العظمى بأن تعلن على الفور أنها تعتزم سحب قواتها من مصر إنسحاباً غير مشروط في موعد محدد. ولا يبدو أن جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس يمثل مشكلة خطيرة، رغم ما يتردد من أن عدد هذه القوات يصل إلى ٩٠,٠٠٠ جندي. إلا أنه يبدو أن هناك كميات هائلة من العتاد البريطاني المخزون في المنطقة (يتردد أن قيمته تصل إلى مليار دولار)، وهو العتاد الذي يتعين نقله قبل أن يصبح من الممكن سحب كل القوات البريطانية، حيث أن قيمته أكبر من أن يترك دون قوات بريطانية لحراسته(٢).

إلا أن بزوغ الحرب الباردة قد سارع بتدعيم التعاون الأنجلو ـ أميركي، واسكات الأصوات التي كانت تدعو إلى الجلاء غير المشروط، مثل هندرسون. وفي فبراير/ شباط ١٩٤٧، تلقى هندرسون من البريطانيين مذكرة يعلنون فيها اعتزامهم إنهاء مسؤوليتهم في الدفاع عن اليونان وتركيا. ولم يتأخر الرد الأمريكي على هذا التراجع للقوة البريطانية في البحر المتوسط. ففي مارس/ آذار، أعلن الرئيس ترومان برنامجاً بدأ به إمداد الأسلحة والمعونات الأمريكية إلى هذه المنطقة،

(٢) *Foreign Relations-1947,* Vol. 5, p.800: Henderson to Lovett, 28 Aug. 1947.

التي كانت تحصل حتى ذلك الوقت على إمداداتها من البريطانيين، وذلك في محاولة تهدف إلى الاحتفاظ بالهيمنة الغربية على شرق البحر المتوسط.

ومع إعلان «مبدأ ترومان»، كان الميل للتفكير في الشرق الأوسط من منظور الحرب الباردة أمراً قائماً بالفعل. وكان تصور قيام تعاون سوفييتي - أمريكي في المنطقة قد بات شيئاً «قديماً» قبل ذلك بما يزيد على العام، وفقاً لما يقوله ميريام، الذي وصف في ذلك الوقت احتمال قيام تعاون أمريكي - سوفييتي بأنه أمر «مفرط في التبسيط ومغرق في التفاؤل»[٣]. كما أن الشكوك الطبيعية في القوة المنافسة، التي اقترنت بالتصرفات والمطالب السوفييتية في إيران وليبيا والدردنيل، قد ازدادت قوة من جراء استمرار اتساع نطاق المصالح الأمنية للولايات المتحدة. وفي خطاب ألقي بمناسبة يوم الجيش في السادس من أبريل/ نيسان ١٩٤٦، وقبل عام من إعلان مبدأ ترومان، كان الرئيس قد حدد بالفعل منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ساحة للتنافس في الحرب الباردة:

> إن هذه المنطقة تضم موارد طبيعية هائلة. وهي تقع على أفضل طرق المواصلات البرية والجوية والمائية. وبالتالي، فإنها منطقة تتمتع بأهمية اقتصادية بالغة، ولا تتمتع دولها سواء منفردة أو مجتمعة بالقوة الكافية لمواجهة عدوان يتسم بالقوة.
>
> ولذلك، فمن السهل أن ندرك كيف أن الشرق الأدنى والأوسط قد يصبح ساحة للتنافس الحاد بين القوى الخارجية، وكيف أن مثل هذا التنافس قد يتحول إلى صراع على نحو مفاجىء.

إلا أن الولايات المتحدة كانت بشكل جوهري معادية لتعديل الأوضاع طالما ظلت عند احترامها اتفاقيتي يالطا وبوتسدام المبرمتين أثناء الحرب، فقد كان حرصها على الحفاظ على تماسك التحالف الذي ورثته وصارت تتزعمه الآن، أكبر من اهتمامها بأن تقود عملية انتقال ثورية في القوة السياسية والاقتصادية. ومع الحرص على إعادة بناء وتدعيم الحياة والصحة الاقتصادية لحلفائها الرئيسيين ومستعمراتهم وتوابعهم المستقلين اسمياً، ومع التصميم على عزل «الجرثومة

(٣) *Foreign Relations-1946*, p.6

السوفييتية» عن «العالم الحر»، فقد اختارت السياسة الأمريكية استقرار الوضع القائم والتغيير التطوري المسيطَر عليه - وهو الموقف الذي كانت ترجمته تتمثل في الدفاع عن الامتيازات البريطانية القائمة:

> إننا نحاول الحفاظ على الوضع القائم، بمعنى الحيلولة دون حدوث اضطراب في توازن القوى القائم. فالخطر يتمثل في أن العالم الحر قد يخسر الشرق الأوسط. وقد تكون هناك سبل عديدة لمواجهة هذا الخطر؛ وبعضها لا يقتصر على المنطقة الجغرافية للشرق الأوسط نفسه. إننا نهتم بالتأثير المحتمل للشرق الأوسط على الاتحاد السوفييتي، بنفس القدر الذي نهتم به بالتصدي للتأثير الفعلي للاتحاد السوفييتي على الشرق الأوسط. ولا بد من القيام بمبادرات، وسيتعين تقليص المكاسب التي حققها السوفييت بالفعل. ولكن ما لم نضطر إلى الوصول إلى خيار الحرب النهائي، فإن المشكلة تظل في جوهرها مشكلة دفاعية[٤].

وبينما كان صناع السياسة الأمريكية في ذلك الوقت يستعرضون الوضع البريطاني في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب مباشرة، كان هناك رأيان متناقضان سائدان:

> كنا نفضل الاستقلال للشعب العربي: ولم نكن نمانع في أن يكون هذا الاستقلال مقيداً بشيء من الوصاية البريطانية التي تتقلص تدريجياً في بعض البلدان. فأي شيء من شأنه أن يعطي المنطقة مزيداً من القوة الداخلية والتماسك كحماية ضد التغلغل السوفييتي كان يعتبر شيئاً مرغوباً فيه»[٥].

ولم يكن تأييد الوضع البريطاني في السويس يعتبر، في واشنطن على الأقل، متعارضاً مع المصالح الأمريكية. ففي نظر محاربي الحرب الباردة في واشنطن، كانت مصر تعتبر في النهاية جزءاً من الغرب، من خلال ارتباطها ببريطانيا، فلم يكن مفترضاً أن هناك تعارضاً بين ما يخدم المصالح الأمريكية العريضة وبين ما يخدم مصالح دول «العالم الحر» الأخرى.

(٤) John C. Campbell, *Defense of the Middle East - Problems of American Policy*. New York: Praeger for the Council on Foreign Relations, 1960, p.162.

(٥) John C. Campbell, *The US in World Affairs - - 1945-47*. New York: Harper and Bro., 1947, p.99.

ورغم أن مصر كانت تقع جنوبي خط الاحتواء الذي يمتد من تريسته (في إيطاليا) إلى طهران، فإنها ظلت تمثل نقطة الارتكاز للقوة البريطانية في قارتين. فخلال الحرب، كانت القاعدة البريطانية في منطقة القناة تدعم ما يصل إلى ٤١ فرقة عسكرية، وظلت قناة السويس ممراً حيوياً للتجارة العالمية ـ لنقل المواد الخام من العالم غير المتطور إلى الغرب الصناعي. ورغم أن الولايات المتحدة لم تكن متلهفة على أن تجعل من القاهرة بؤرة لتغلغلها الاقتصادي والعسكري في العالم العربي، ورغم أن الجنرالات الأمريكيين ما كانوا واقعين في غرام السويس بالشكل الذي كان عليه نظراؤهم البريطانيون، فإن وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين كانتا حريصتين على أن تضطلع بريطانيا «بمسؤوليتها الأولية» في الدفاع عن السويس. وكان ذلك يعتبر في الأساس كمهمة لا شكر عليها تتيح للولايات المتحدة توسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية في ظل «الانفتاح». وكان أول قرض من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي لمصر، وقدره ٧,٢٥ ملايين دولار، في ١٦ يوليو/ تموز ١٩٤٧، وتعيين س. بنكس تاك السفير الأمريكي السابق في مصر كأول أمريكي في مجلس إدارة شركة قناة السويس، بمثابة مؤشرات على تزايد الانخراط الاقتصادي الأمريكي في مصر.

وكان البريطانيون يشعرون بصورة ماسة بالحاجة إلى سياسة تعاون انجليزي ـ أمريكي. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧، اعترف مسؤول بريطاني للسفير الأمريكي في لندن بأن «الأمر قد بدأ يبدو كما لو أن حكومة الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على تقديم مساعدة عملية للشرق الأوسط»(٦).

وخلال الفترة من ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول حتى السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، اجتمع ممثلون للحكومتين البريطانية والأمريكية في واشنطن لتنسيق السياسة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط ـ وهي السياسة التي كان أحد وجوهها الهامة يتمثل في توجيه الجوانب المتقابلة من سياستيهما إلى قنوات متفق عليها ويمكن إدارتها.

ومثّلت محادثات البنتاغون عام ١٩٤٧ الإدماج الرسمي للشرق الأوسط في نطاق دفاعي أمريكي آخذ في الاتساع، مع موافقة أمريكية على «المسؤولية

(٦) Foreign Relations-1947. Vol. 5, p.510: no date.

الخاصة» لبريطانيا في الدفاع عن المنطقة. أما مطلب مصر بجلاء البريطانيين عن القاعدة في منطقة القناة، وهو المطلب الذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة في يوليو/ تموز، فلم يطرح للنقاش. وكتب ريموند هير، محدداً التصورات الأمريكية لاستمرار الهيمنة العسكرية البريطانية:

من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تأمل في توسيع نطاق نفوذها الاقتصادي والسياسي في مصر، في الوقت الذي كانت تؤيد فيه استمرار الوجود البريطاني في منطقة القناة.

وليس المقصود أن يعتبر شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط مجالاً للنفوذ البريطاني. بل ان المقصود أن يستمر البريطانيون في تحمل المسؤولية الأولية في الدفاع عن الشرق الأوسط كجزء من مفهوم شامل لمقاومة العدوان السوفييتي؛ وأنه لكي يقوم البريطانيون بهذه المسؤولية، فإنه ينبغي أن تكون لهم قواعد يعملون من خلالها في أوقات الطوارىء. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة بالتحديد، فإن ذلك لا يستتبع أن نصبح أشبه بالشريك الصغير للبريطانيين في الشرق الأوسط، ولا أن نصبح في الوضع الذي نتبع فيه خطى البريطانيين بصورة عمياء على وجه العموم. بل ان الطبيعة الأساسية لعلاقتنا ينبغي أن تكون الاعتراف بالمشكلة المشتركة المتمثلة في الرغبة في الحفاظ على أمن شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط؛ وبتولي البريطانيين مسؤولية خاصة في التصدي لهذه المشكلة: وببذل جهد مقابل في العمل معاً، ليس من أجل مصالحنا فحسب، وإنما أيضاً من أجل مصالح دول المنطقة، ومع كل الاحترام لوضعهم كزملاء أعضاء في الأمم المتحدة(٧).

وقد قنع البريطانيون بأن يحصلوا من المحادثات على موافقة واشنطن على استمرار الوجود البريطاني في السويس، بينما أقروا بتوسيع نطاق الدخول الاقتصادي الأمريكي. إلا أنه تحت سطح هذه الاتفاقيات الواسعة النطاق، فقد ظل هناك ارتياب متبادل كامن، وهو الارتياب الذي كان محسوساً بأقصى ما يكون بين موظفي المستويات الدنيا الذين كانوا يتنافسون نيابة عن حكومتيهما على النفوذ والسلطة داخل مصر نفسها.

(٧) Ibid., p.579: Raymond Hare (South Asian Affairs) memo, 5 Nov.1947.

وبعد بضعة أشهر على محادثات البنتاغون، لاحظت وكالة تاس أن «المرء لا يحتاج لأن يكون شديد البراعة ليرى شبح كتلة شرقية» في الخطط البريطانية لإقامة أحلاف عسكرية مع مصر والعراق وشرق الأردن. وفي معرض التأكيد على أن البريطانيين والأمريكيين يريدون ربط الدول العربية في «سلسلة حديدية من المعاهدات»، قالت تاس ان واشنطن ولندن قد وضعتا خطة عسكرية وسياسية مشتركة، وأنهما تحاولان ترتيب استخدام نظام كامل من القواعد لقواتهما المسلحة في الشرق الأوسط[٨].

ولم يكن التزام الولايات المتحدة بتأييد الهيمنة العسكرية البريطانية في مصر يعني مساندة المطالب المصرية بالحصول على مساعدة عسكرية أمريكية. وقد زار رئيس الأركان المصري القواعد والمصانع الحربية الأمريكية في جولة «استطلاعية» في أبريل/ نيسان ١٩٤٧. وفي سبتمبر/ أيلول، وعشية محادثات البنتاغون، طلبت مصر رسمياً بعثة عسكرية أمريكية لتدريب القوات المصرية[٩].

وكانت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان تعتقدان أن إمداد الأسلحة يظل جزءاً من «المسؤولية الخاصة» لبريطانيا. لذلك، فإن إعلان الولايات المتحدة حظراً على مبيعات الأسلحة للدول العربية وللدولة اليهودية الوليدة، والذي جاء قبل أسابيع فحسب من تصويت الأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين، لم يشجع الآمال المصرية في أن تساند الولايات المتحدة مصر في نضالها ضد البريطانيين أو الصهاينة.

وعندما اندلعت الحرب بكل عنفها في فلسطين بعد انسحاب البريطانيين في مايو/ أيار ١٩٤٨، لم تكن مصر مستعدة لا عسكرياً ولا نفسياً للتصدي للدولة اليهودية الجديدة. إلا أنه كان من الأسهل والأكثر فائدة للنظام أن يلقي بمسؤولية الهزيمة المصرية والعربية على عاتق البريطانيين والأمريكيين، الذين خرجت الجماعة اليهودية في فلسطين منتصرة بفضل حمايتهم وتوجيههم.

وكانت المساندة الأمريكية لاسرائيل تعتبر مثالاً آخر على عدم الحساسية التي أظهرتها الولايات المتحدة بالفعل بتأييدها لوضع البريطانيين في السويس. وكان

(٨) New York Times, 25 Jan. 1948, - 34.

(٩) Memo from Satterthwaite to Lovett, 3 Sept. 1947.

كل من القصر والباشوات ينظرون إلى الغرب مرة أخرى على أنه تحالف ضد مصر والعالم العربي. وتعرضت الثقة في الولايات المتحدة عند النخبة الحاكمة، وهي الثقة التي كانت قد أضيرت بالفعل من جراء سياسة واشنطن تجاه السويس، تعرضت للطمة أخرى.

أما بالنسبة لأولئك المصريين المعارضين للنظام، فإن فلسطين ومسألة مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل كانت تعتبر مجرد أمور ثانوية منبثقة عن الفساد الذي ابتلع الحكومة. وظلت الأهداف المباشرة لخصوم النظام السياسيين تتمثل في طرد البريطانيين من موقع النفوذ المهيمن وتحدي حكم الباشوات. أما حل المشكلة التي تمثلها اسرائيل، والتي كانت مصدراً للعار والحرج القومي، فكان عليه أن ينتظر.

وزادت حرب فلسطين من تحرر المصريين من أوهامهم بشأن الولايات المتحدة ـ والذي ظل المصدر الرئيسي له النزاع حول السويس ـ وإن لم تغيره بصورة نوعية. فبالنسبة للولايات المتحدة التي رحبت بالهدنة التي أعقبت الحرب، ظلت القضية الأساسية في العلاقات مع القاهرة تتمثل في الحفاظ على الوضع العسكري البريطاني في السويس.

ومع تصاعد حرارة الحرب الباردة، أصبح القلق الأمريكي إزاء حماية ممرات نقل النفط ملحوظاً بصورة أكبر. وخلال حصار برلين في صيف ١٩٤٨، قامت تشكيلات القاذفات «ب ـ ٢٩» بالتدرب على غارات جوية لقصف أهداف تشبه قناة السويس[١٠]. وتزايد القلق الأمريكي من أن تصبح قناة السويس ودلتا النيل «أهدافاً رئيسية للعدوان السوفييتي»، بعد الذعر من الحرب الذي ساد في ربيع ١٩٤٨، عندما كان رؤساء الأركان المشتركة يخشون حدوث غزو سوفييتي لأوروبا الغربية والشرق الأوسط. وأدى هذا الذعر إلى عملية كبرى لإعادة التسلح، كما أكد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة.

وكانت إقامة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ربيع ١٩٤٩ تمثل التزاماً أمريكياً بمفاهيم الأمن الجماعي والاحتواء؛ كما كانت تنذر بميل لا ينتهي إلى توسيع نطاق مصالح الأمن القومي الأمريكي. وفي يوم توقيع معاهدة حلف شمال

(١٠) Daniel Yerqin, Shattered Peace. Boston: Houghton Mifflin, 1978, p.378.

الأطلسي (الرابع من أبريل/ نيسان)، أشار الرئيس ترومان إلى أن :

سيترك الحلف [الأطلسي] على السلام؛ تأثيراً ايجابياً، وليس سلبياً، ولن يكون تأثيره محسوساً في المنطقة التي يغطيها على وجه التحديد فحسب، وإنما في أنحاء العالم بأسره. ولا تعني إقامته تضييق نطاق مصالح أعضائه. وبمقتضى سلطاتي وتوجيهاتي، فقد أوضح وزير الخارجية تماماً في الآونة الأخيرة أن هذا الحلف لا يعني تقليص الاهتمام الأمريكي بأمن ورفاهية المناطق الأخرى، مثل الشرق الأدنى. ان الخطوة التي نتخذها اليوم من شأنها أن تؤدي إلى طمأنة الشعوب المحبة للسلام في كل مكان، وأن تمهد الطريق أمام الاستقرار في أنحاء العالم وأمام التطور السلمي الذي نسعى إليه جميعاً[11].

وفي أوائل عام ١٩٤٩، اقترح البريطانيون إلحاق عدد صغير من هيئة أركان الأدميرال ريتشارد كونولي بمقر القيادة البريطانية في قاعدة فايد الجوية بالقرب من القاهرة، وهو الاقتراح الذي كان متسقاً مع أولوياتهم، ومع سياسة تشجيع قيام تعاون دفاعي انجليزي - أمريكي على النحو الذي وضعت خطوطه العريضة في محادثات البنتاغون[12].

وبعد أن ضمن البريطانيون موافقة دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي على المشاورات المحدودة (التي تستمر لفترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أسابيع)، طرحوا عنصراً جديداً هو المشاركة المصرية في المحادثات. وكان الدافع الكامن وراء الاقتراح البريطاني يتمثل في إلزام الولايات المتحدة بالتخطيط الثلاثي في الدفاع عن السويس - وهي مسؤولية كانت مقصورة على البريطانيين حتى ذلك الوقت. وكانت وزارة الخارجية البريطانية ترى ربط خطط الدفاع عن مصر بخطط الدفاع العالمي باعتباره «العامل الملطف» الذي من شأنه أن يجعل إبرام اتفاق انجليزي - مصري جديد أمراً ممكناً. وكان هذا الربط بالتحديد هو ما تسعى وزارة الخارجية الأمريكية إلى تلافيه.

(١١) *Foreign Relations-1949,* Vol. 6, p.44:Merriam memo, 13 June, 1949.

(١٢) كان الأدميرال كونولي قائداً عاماً للقوات البحرية الأمريكية في شرق المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.

إلا أن عرقلة السياسة البريطانية الساعية للتعاون في التخطيط من أجل مصر لم تكن تعني تصميماً أمريكياً على مساندة المطالب المصرية بالجلاء (وهي المطالب التي لم تكن على أية حال، مطروحة بقوة في الغالب، مثلما توضح محاضر المحادثات مع الفيلد مارشال سْليم)، كما لم تكن تعني تردداً في إدخال مصر في نطاق أمني أمريكي آخذ في الاتساع. فوزارة الخارجية الأمريكية لم تكن تعتقد أن هناك أي خطر حقيقي:

لقد أصبح واضحاً بشكل متزايد لكثير من الزعماء المصريين أنه رغم سياستنا بشأن فلسطين، فإن من الممكن خدمة مصالح مصر، وخاصة أمنها في المستقبل، كأفضل ما يكون من خلال تعاون وثيق مع الولايات المتحدة. ومن بين التطورات المشجعة تلك الرغبة التي أعربت عنها مصر في الآونة الأخيرة من تدعيم وضعها مع الغرب. كما أن الاستفسارات غير الرسمية حول إمكانية إقامة علاقة تعاهدية عريضة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وربما فرنسا، إنما توضح تغيراً مؤكداً في تفكير الزعماء المصريين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الواقعي الذي انتهجته مصر إزاء مشكلة فلسطين، بالتفاوض وتوقيع هدنة مع اسرائيل رغم المعارضة التي لا تهدأ لإقامة تلك الدولة، إنما يؤكد بدرجة كبيرة قبول زعمائها العوامل الحاكمة في السياسة الأمريكية. كذلك، فإن موقف مصر إزاء تشكيل كتلة في شرق البحر المتوسط سيتحدد في الأغلب بدرجة المساندة التي قد توفرها الولايات المتحدة لمثل هذا المشروع[13].

وفي عام ١٩٤٨، تنبأت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٢٠/ ٤، التي كانت تحدد القدرات العسكرية السوفييتية في الشرق الأوسط، بأنه في حالة نشوب حرب فإن الجيش الأحمر يستطيع الوصول إلى القاهرة، وتهديد إمدادات النفط، والقضاء على أكبر قاعدة غربية في الشرق الأوسط[14]. وكانت قواعد جوية أمريكية قد أقيمت في ليبيا والسعودية والمغرب كجزء من بنية أساسية يمكن من خلالها استخدام الترسانة النووية الأمريكية. وأوصت وثيقة مجلس الأمن القومي

(١٣) *Foreign Relations-1949,* Vol. 6, p. 208: "Policy Statement Prepared in the Department of State", 5 May 1949.

(١٤) *Foreign Relations-1948,* Vol. 1, p.665: NSC 20/4, 23 Nov. 1948.

الأمريكي رقم ٤٥/ ١، التي أقرها ترومان في ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٤٩، بإقامة قاعدة جوية في أبو صوير بصورة عاجلة. وأشارت الوثيقة إلى أن «خطط الطوارىء الحربية الراهنة تتطلب توفير هجوم جوي استراتيجي (نووي) قوي بأسرع ما يمكن عقب بدء الاشتباكات. وتتصور الخطط الراهنة فائدة وجود قاعدة (أو قواعد) جوية . . . في منطقة القاهرة ـ السويس فيما يتصل بالهجوم الجوي الاستراتيجي»[١٥].

ورغم حرص المسؤولين الأمريكيين على أن تكون مثل هذه المنشآت الموجودة في مصر متاحة للاستخدام، فإنهم ظلوا مترددين إزاء الإلتزام الرسمي بفكرة الدفاع الجماعي، التي أثارها تشكيل حلف شمال الأطلسي والجدال بشأن المحادثات الثلاثية[١٦]. فحلف شمال الأطلسي، الذي لم تكن تكاليفه المادية والمالية قد تحددت بعد، كان يعتبر انفصالاً جذرياً عن السياسة السابقة. كما كانت هناك أيضاً مشاعر قلق بشأن الطابع الاستفزازي لإقامة حلف إحتوائي في الشرق الأوسط[١٧]. وكان البريطانيون أيضاً مترددين في إقامة أحلاف مشتركة، حيث كانوا يفضلون بدلاً من ذلك إلتزاماً انجليزياً ـ أمريكياً بسيطاً بالتعاون ـ وهي الاستراتيجية التي من شأنها أن تسمح باستمرار الهيمنة العسكرية البريطانية في مصر. كان البريطانيون يفضلون أن يعملوا في مصر «كوكلاء للأمريكيين» أكثر من أن يسلبهم الأمريكيون فرصة الظهور في صدارة المسرح[١٨].

إلا أن الميل للتصدي للاتحاد السوفييتي بترتيبات دفاعية جماعية، تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً رئيسياً، كان جزءاً ثابتاً من إجماع الحرب الباردة الناشىء في واشنطن. فقرار مجلس الشيوخ رقم ٢٣٩، الذي أقر في ١١ يونيو/ حزيران ١٩٤٨، قد أشار إلى أنه:

> . . . يتعين على هذه الحكومة بوجه خاص، ومن خلال العملية الدستورية، أن تسعى وراء تحقيق الأهداف التالية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة:

(١٥) *Foreign Relations-1949,* Vol. 1, p. 286.
(١٦) *New York Times,* 7 March 1949, p. 3.
(١٧) *Foreign Relations-1949,* Vol. 6, p.32, 13 June 1949.
(١٨) Airgram 6809: USEm Cairo to Acheson, 29 March 1949.

> ● التطوير المضطرد للدفاع الذاتي الجماعي الاقليمي وخلافه، بما يتفق مع أهداف ومبادىء ومواد الميثاق.
>
> ● ارتباط الولايات المتحدة، من خلال العملية الدستورية، بتلك الترتيبات الجماعية الاقليمية وغيرها والتي تقوم على استمرار وفعالية مساعدة الذات والمعونات المتبادلة، والتي تؤثر على أمنها القومي.
>
> ● الإسهام في الحفاظ على السلام بتوضيح تصميمها على ممارسة حق الدفاع عن النفس، الفردي أو الجماعي، بموجب المادة ٥١، في حال حدوث أي هجوم مسلح يؤثر على أمنها القومي.

وظل صانعو السياسة الأمريكية على ثقة من أنه ما لم يكن هناك دفاع عسكري كافٍ ضد الأهداف التوسعية السوفييتية المرهوبة، فإن «التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيكون بطيئاً وغير مؤكد، وأنها (أي بلدان الشرق الأوسط) ستكون أهدافاً واعدة للسيطرة الشيوعية من الداخل»[١٩]. وكان ترومان يعتبر التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط بمثابة «الوجه الآخر من العملة ـ عملة الانتعاش في أوروبا الغربية». وكان ترومان يعتقد أنه ما لم يتم تطوير أسواق جديدة في الشرق الأوسط قبل انتهاء برنامج الانتعاش الأوروبي عام ١٩٥٢، فإن:

> احتكاكات ستحدث؛ كما سيطرأ خلل في الموقف التفاوضي للغرب مع الشرق. فدول الشرق ستكون في موقف قوي يمكنها من استغلال ترتيبات المقايضة (مثل اتفاق مقايضة القطن بالحبوب والقمح المبرم بين الاتحاد السوفييتي ومصر في الثالث من مارس/ آذار ١٩٤٩) بفضل سيطرتها الصارمة على الإنتاج، ولكن إذا كانت هناك أماكن أخرى خلاف أوروبا تستطيع البلدان الأوروبية الغربية التطلع إليها، فإنها ستكون في موقف أفضل بالنسبة للشرق[٢٠].

وكان من المعتقد أن المعونات المخصصة لتطوير منشآت الزراعة والصحة والتعليم هي أداة هامة في الصراع ضد الدعاية الشيوعية، بنفس القدر الذي كانت

(١٩) *Foreign Relations-1949,* Vol.6, p.33, see also NSC 19/3, p.40.
(٢٠) *Ibid.,* p.52: "Memo of Conversation by the Secretary of State on the Washington Talks", 4 April 1949.

تمثل به طريقة جذابة لزيادة مستوى الاستثمار الخاص واستيراد المصنوعات والتكنولوجيا الأمريكية .

ولم يكن الملك فاروق سعيداً برفض الولايات المتحدة إمداد مصر بالأسلحة ، لا سيما وأنه كان يفترض أن اسرائيل لم تكن تجد أية صعوبة في الحصول على الأسلحة[٢١] . فبموجب برنامج المساعدات العسكرية الأمريكي، الذي تمخضت عنه الحرب الباردة، لم يكن لمصر سوى ثمانية ضباط يتدربون في الولايات المتحدة . فتقديم قطع الغيار والموافقة الممنوحة للبريطانيين لإعادة نقل ٣٥٠ ألف قطعة من قطع الأسلحة التي كانت أعطيت إليهم بموجب قانون «الإعارة والتأجير»* لم تكن كافية في نظر الملك المصري، الذي كان يأمل في تطوير المساندة الأمريكية لتخفيف النفوذ البريطاني .

إلا أن الشيء الذي كان يسبب قدراً أكبر من القلق إنما كان يتمثل في «النزعة القومية المتطرفة، والمعادية للأجانب غالباً» في مصر، وهو ما كانت تعتبره وزارة الخارجية الأمريكية السبب الرئيسي في عدم الانسجام في العلاقات الأمريكية - المصرية . ونادراً ما كان المسؤولون يتمتعون بالادراك الكافي لأن ينظروا إلى النزعة القومية باعتبارها مظهراً لقوى هامة وحيوية في مصر . فما كانوا ينظرون إلى مرارة المصريين إزاء المساندة الأمريكية لاسرائيل وبريطانيا على أنها شكوى مشروعة تقوم على حسابات سياسية متجردة عن الهوى، بل كانوا يعتبرونها نتيجة لنزعة قومية محمومة وغير عقلانية في جوهرها، وهي القومية التي ستسعى الولايات المتحدة إلى «تهدئتها من خلال النصح والمشورة الودية»[٢٢] . وسجلت وثيقة **مجلس الأمن القومي** الأمريكي رقم ٤٧/ ٢، التي أقرها ترومان في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩، اعتزام الولايات المتحدة توسيع المساعدات الاقتصادية المتعددة الأطراف والثنائية للعالم العربي (واسرائيل) ضمن الصراع ضد الثورات الاجتماعية المعادية للغرب .

(٢١) *Foreign Relations-1949,* Vol. 6, p.223: Caffery to Acheson, 12 Oct. 1949.

(*) قانون الإعارة والتأجير: قرار تنفيذي أصدره الرئيس الأمريكي روزفلت يقضي «بإعارة» بريطانيا معدات عسكرية وبخاصة البواخر مقابل «استئجار» مستعمرات بريطانية في البحر الكاريبي، وذلك تفادياً لوقوف الكونغرس ضد دخول أمريكا الحرب بشكل مباشر أم غير مباشر .

(٢٢) *Ibid.,* p.216. ("Policy Statement on Egypt Prepared by the Department of State", 5 May 1949).

وكانت الحاجة إلى سياسة أمريكية أكثر نشاطاً في مصر موضع بحث في المحادثات الأمريكية - البريطانية التي أجراها مسؤولون متوسطو المستوى في واشنطن في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني . وقد لقيت المعضلة التي كان يشكلها موقف الولايات المتحدة - باعتبارها قوة أمر واقع تتصدى لحقيقة العواقب المعادية للغرب التي تنطوي عليها القومية العربية - لقيت تعبيراً قلقاً عنها على لسان جورج ماك جي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا، عندما قال :

إن المشكلة العامة بالنسبة للجانب الأمريكي كانت إلى أي مدى ينبغي أن نمضي في قبول المسؤوليات الجديدة، وفي الاضطلاع بدور أكثر إيجابية في المنطقة . فلا يكفي مجرد صد الشيوعية في الشرق الأوسط، بل إن من الضروري مساعدة شعوب الشرق الأوسط على تحسين مستويات معيشتها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية، واكتساب احترام النفس، واحتلال مكانها السليم بين دول العالم . ولقد وجدت حكومة الولايات المتحدة أن من المفيد مساندة النزعة القومية ضد الشيوعية . إلا أن القومية لم تكن بالضرورة مواتية بالنسبة للمصالح البريطانية والأمريكية . وينبغي أن نهدف إلى جعل بلدان الشرق الأوسط تقف على أقدامها، وأن نقنعهم بالتحول بصورة طوعية إلى الغرب . وكانت الولايات المتحدة في سبيلها لاتخاذ قرار بشأن المدى الذي ينبغي ويمكنها أن تمضي إليه في انتهاج نهج إيجابي تجاه المنطقة لتحقيق الأهداف السالفة الذكر[٢٣] .

ومضى المؤتمر ليعزز بدرجة أكبر «هوية» الأهداف الانجليزية - الأمريكية، وسط نفي وإنكار أية نية للتنافس أو عرقلة إحداهما جهود الأخرى في شؤون الشرق الأوسط، مع ترك المجال مفتوحاً بالنسبة لمدى «مسؤولية» الولايات المتحدة في المنطقة . وكان يتعين توجيه القومية العربية إلى «قنوات مواتية بالنسبة للقوى الغربية» و «منحازة ضد الشيوعية»[٢٤] .

وفي الفترة ٢٢ - ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، بحث رؤساء البعثات الأمريكية

(٢٣) *Foreign Relations-1949,* Vol.6, "Introductory Discussions at the Washington Talks", 14 Nov. 1949.

(٢٤) *Ibid.,* p.64.

في الشرق الأوسط في استانبول نتائج محادثات واشنطن. وأيد المشاركون الفرضية القائلة بأن الاستقرار السياسي في مصر، وأيضاً في سائر بلدان المنطقة، هو شرط لازم للتحسن الاجتماعي والاقتصادي. وكان المسؤولون الأمريكيون يدركون مدى انتشار الفساد السياسي في مصر، إلا أنهم تراجعوا أمام المخاطر التي قد تسفر عنها المعارضة الفعالة لهذا الفساد. وفيما بعد، كتب بيرتون بيري نائب ماك جي يقول: «إنك لتجد وضعاً غير صحي في سائر أنحاء العالم الإسلامي. ولكنك لا تستطيع التدخل فيه حتى تقضي على العناصر التي تتولى السلطة الآن؛ وهي مخاطرة لا نملك القيام بها، حيث أن رد الفعل قد يتخذ شكل حركة معادية للأجانب»(٢٥).

ومع تقرير أن الوضع السياسي القائم هو في الوقت ذاته فاسد بما لا يمكن إصلاحه وبأن من مصلحة الولايات المتحدة، رغم ذلك، الابقاء عليه، فقد حدد الدبلوماسيون الأمريكيون إمدادات المساعدات الاقتصادية والفنية باعتبارها الوسيلة التي يمكن بها ضمان «الاستقرار» (بمعنى عدم حدوث ثورات اجتماعية). فالزبدة، وليس المدافع، ستكون بؤرة المساعدات الأمريكية لمصر. أما بناء القوات الدفاعية المصرية، فكان أمراً يتعلق بالبريطانيين. وكما كان المسؤولون الأمريكيون يرون الأمر، فإن سلامة مصر اقتصادياً واستقرارها سياسياً سيوفران العمق الضروري للدفاع الشامل عن الشرق الأوسط، مع التصدي في الوقت ذاته للتخريب الشيوعي الداخلي.

إلا أنه في حقبة ما بعد الحرب، كانت الأسلحة، وليست المعونة الاقتصادية، هي بصورة تقليدية الاختبار الحاسم لمساندة واشنطن السياسية لحلفائها في الشرق الأوسط. فالأولوية التي أعطتها الحرب الباردة لمفاهيم ساكنة من قبيل «الاستقرار» و «الاحتواء» قد أدت إلى الانشغال بالأمن ذي الطابع العسكري، في كل من مظاهره المتعلقة بالأمن الداخلي ومظاهره الاستراتيجية على حد سواء.

وفي ١١ أغسطس/ آب ١٩٤٩، أنهى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحظر على إمداد الدول العربية واسرائيل بالمواد الحربية، وهو الحظر الذي كان المجلس

(٢٥) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.287: Handwritten note on memo from Nelson to Berry, 24 Feb. 1950.

قد فرضه عقب اندلاع حرب فلسطين. وأدت الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية في فبراير/ شباط ١٩٤٩ إلى التقليل من خطر تجدد الحرب بين الدولتين؛ وفي يوليو/ تموز، بدأت بشكل جدي محادثات بريطانية ـ مصرية سرية على مستوى هيئات الأركان حول الدفاع العسكري. وكان استمرار فرض حظر على إمداد الأسلحة، في الوقت الذي كان البريطانيون يحاولون فيه ترتيب اتفاقية مرضية للجانبين لإبقاء القوات البريطانية في مصر، من شأنه بالتأكيد أن يثير ارتياب المصريين، وكان يمكن أن يكون «محرجاً للغاية» للبريطانيين(٢٦).

وراح مؤيدو اسرائيل في الكونغرس والحركة العمالية، الذين انزعجوا من احتمال بيع أسلحة بريطانية لمصر، يتطلعون إلى مساندة وزارة الخارجية الأمريكية لهم. وقال البريطانيون بأن إمداد مصر بالأسلحة من شأنه أن يعزز فرص البريطانيين في البقاء في منطقة القناة. ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تدرك أن مصر كانت تخطط لبناء «واحد من أكبر الجيوش في الشرق الأوسط»، فإنها كانت تعتقد أن مصر ستظل عاجزة عن القيام «بتحرك عدواني ضد اسرائيل»(٢٧). ورداً على رسالة من عضو مجلس النواب جاكوب جافيتس، وهو من مؤيدي اسرائيل المتحمسين، أكد أتشيسون في ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠ من جديد موقف الولايات المتحدة، مشيراً إلى أنه:

> ينبغي أن نتذكر أن الدول العربية هي جزء من منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة يتسم أمنها بأهمية بالغة بالنسبة للغرب. ومن المستحسن أن تحصل بلدان هذا الجزء من العالم من مصادر صديقة وموثوق بها على تلك الأسلحة التي قد تحتاجها من أجل متطلباتها الأمنية . . .
>
> وفيما يتعلق بشحن طائرات وسفن بحرية خفيفة لمصر، ينبغي أن نتذكر أن مصر بلد هام يتمتع بموقع استراتيجي ويبلغ عدد سكانه ٢٠ مليوناً(٢٨).

وفي حديثه مع السيناتور روبرت ليهمان عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك في العاشر من مارس/ آذار، أشار أتشيسون إلى أن:

(٢٦) Douglas (USEm Lon) to Acheson, Control 2752, 3 April 1949

(٢٧) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.287: Nelson to Berry, 24 Feb. 1950.

(٢٨) *Foreign Relations-1949,* Vol. 5, p.685: Acheson to Javits, 12 January, 1950.

الشرق الأدنى منطقة استراتيجية بالغة الحيوية من وجهة نظرنا . والوضع العسكري للقوى الغربية في مواجهة الاتحاد السوفييتي جعل من المستحسن لنا أن نعتمد بقدر الإمكان على القوة العسكرية للدول الصديقة ، بالصورة التي كانت عليها هذه القوة. وذلك لا يعني أننا نظن أن مصر تستطيع صد هجوم سوفييتي. إلا أننا نعتقد أن مصر يمكن أن تساعد في الدفاع عن قناة السويس ، وعن حقول النفط في الشرق الأدنى.

وعلى أية حال ، فقد كان من الضروري أن يبقى البريطانيون في منطقة القناة لأطول وقت ممكن؛ وربما لو شعر المصريون بأنهم يضطلعون بمسؤولية عسكرية أكبر في شراكة مع البريطانيين للدفاع عن القناة، لكان ممكناً الاعتماد على أن يكونوا أكثر فعالية بالمعنى العسكري[29] .

وعندما هدد عضو في مجلس النواب بإقرار خفض عن طريق المجلس في أموال إدارة التعاون الاقتصادي المخصصة لبريطانيا إذا ما استمر إمداد مصر بالأسلحة ، أشار أتشيسون إلى أن خطر نشوب جولة مصرية - اسرائيلية ثانية هو أمر أقل في أهميته الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة من أهمية أن تكون مصر قوية عسكرياً بحيث يكون لها دور تلعبه في الدفاع ضد العدوان السوفييتي.

كانت هناك مشكلتان مطروحتان. إحداهما هي العلاقة بين العرب واسرائيل . أما الأخرى، فكانت مشكلة الدفاع عن شرق البحر المتوسط، وهو ما كان يتسم بأقصى قدر من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فقد خاض البريطانيون غمار حربين في شرق البحر المتوسط، وهم يدركون جيداً أهمية إمدادات النفط الحيوية من العراق وإيران والسعودية . كما أن قناة السويس، الطريق إلى الهند، كانت تلعب دوراً هاماً في التخطيط الاستراتيجي البريطاني. وكانت هذه العوامل السالفة الذكر تنطبق بالقدر ذاته على الولايات المتحدة. ولذلك، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانتا على قناعة بأن من الضروري أن يوجد في الشرق الأدنى نوع ما من القوات الدفاعية التي يمكن أن تبذل أقصى ما في وسعها

(٢٩) Foreign Relations-1950, Vol. 5, pp.800-01: "Memorandum of Conversation" by Acheson, 10 March 1950.

للتمسك بالأرض لأطول فترة ممكنة . وكنا ندرك أن ما من دولة في الشرق الأدنى تستطيع التصدي لهجوم سوفييتي كبير، ولكن ربما جرى استخدام الدول التابعة للسوفييت في غزو الشرق الأدنى . وفي هذه الحالة، فإن وجود جيش مصري قوي سيكون أفضل بالتأكيد من عدم وجود أي جيش مصري . وفي الظروف الراهنة ، فإن لدى المملكة المتحدة برنامجاً متواضعاً لإمداد بلدان الشرق الأدنى ببرامج لصد الهجوم . وهذه الأسلحة ليست بكميات كبيرة جداً .

وقلت أنه لو لم يكن هناك أي تهديد سوفييتي للشرق الأدنى، فإنه سيكون من الأفضل لدول المنطقة ألا تمتلك معدات حربية ثقيلة . إلا أنه في ظل الظروف الراهنة، يجب أن نتأكد من أن يكون بمقدور مصر أن تفعل شيئاً . وإذا لم يكن لدى مصر أسلحة ، فإننا سنضطر في حالة الحرب إلى احتلال البلاد . تلك كانت الاعتبارات الرئيسية في سياستنا .

ثم أكدت عندئذ على التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في هذا الشأن . وقلت اننا على معرفة طيبة بالخطط البريطانية، وأن رجالنا العسكريين يستحسنون الخطط البريطانية[30] .

كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتقد أن اسرائيل قد خرجت من الحرب وهي تتمتع بتفوق عسكري نوعي على كل خصومها العرب مجتمعين، وأنه بغض النظر عن الفشل الانجليزي - الأمريكي في عامي ١٩٤٧/ ١٩٤٨ في الحيلولة دون اندلاع الحرب في فلسطين، فإنه صار بمقدور الولايات المتحدة وبريطانيا الآن «القيام بعمل فعال إلى حد ما للحيلولة دون أية محاولات لاستئناف الحرب»[31] . وعلى أية حال، فإن إمداد مصر بالأسلحة لن يؤثر كثيراً على التوازن العربي - الاسرائيلي، حيث أن أهمية مثل هذه الأسلحة هي أهمية سياسية أكثر منها عسكرية . وأبلغ أتشيسون كل ذلك لمبعوث اسرائيل لدى الولايات المتحدة إلياهو إيلات في ٣١ يناير/ كانون الثاني[32] . إلا أن الضغط من جانب أنصار اسرائيل

(٣٠) Foreign Relations-1950, Vol. 5, p.127: "Conversation of the Secretary of State with US Congressmen", 28 March 1950.

(٣١) Foreign Relations-1950, Vol. 5, p.127.

(٣٢) Foreign Relations-1950, Vol.5, p.715: Acheson to Elath, 31 January 1950.

أسفر عن إدراك بأنه يتعين على القوى الغربية أن تقيم إطاراً ما مناسباً يكون من شأنه في الوقت نفسه أن يضفي الشرعية على إمداد مصر بالأسلحة وأن يخفف من المعارضة لمثل هذه السياسة في الكونغرس وفي الحزب الديمقراطي(٣٣).

وخلال شتاء وأوائل ربيع عام ١٩٥٠، جرت عملية لإعادة تقويم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. ففي الفترة ٧ ـ ١١ مارس/ آذار، اجتمع في القاهرة ٥٢ دبلوماسياً أمريكياً لاستعراض نتائج مؤتمر استانبول الذي عقد في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني السابق. وفي معرض إعادة تأكيدهم للنتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر استانبول، فقد أبرز المجتمعون الحاجة لردع «الاستغلال الشيوعي»، على حين أكدوا معارضتهم لأي نوع من الأحلاف الدفاعية الاقليمية، ورأوا المعونة العسكرية ضرورية للبلدان المتاخمة للاتحاد السوفييتي ـ وهي تركيا وإيران ـ بينما تم تشجيع المعونات الاقتصادية للدول العربية. ورأوا أن هناك عناصر حيوية يفتقر إليها العالم العربي، مثل الدين والنظام الاجتماعي الحديث والاقتصاد المزدهر والتراث السياسي الديمقراطي. وبغض النظر عن التصميم المعهود على «خلق الأوضاع التي تجعل طريقة الحياة الديمقراطية أكثر جاذبية من الشيوعية بالنسبة للشعوب المحلية»، فإن الدبلوماسيين وقفوا بشكل ثابت إلى جانب الوضع السياسي القائم. وكانت المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة، كما طرحها هؤلاء الدبلوماسيون، صارخة في تناقضاتها الكامنة. إذ كانوا يعتقدون أن من الضروري:

إدخال قدر مؤثر من الفكر الليبرالي والرغبة في العدالة الاجتماعية إلى الأنظمة الاجتماعية السياسية في الشرق الأدنى، دون فرض تغيير سريع جداً في النظام القائم بما قد يتيح الفرصة لأن تتطور الشيوعية على نحو سريع(٣٤).

ونجد أن مذكرة حول «وضع القوى العظمى في مصر»، كانت أعدت لكي يستخدمها كافري في مؤتمر مارس/ آذار، نجدها تعكس الثقة التي كان

---

(٣٣) لم يكن هناك أي تساؤل حول الرغبة في استبعاد الاتحاد السوفييتي من أي ترتيب، وهو ما كان يستبعد أيضاً الأمم المتحدة كساحة للعمل. أنظر:
FR-50, Vol. 5, p.715.

(٣٤) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.4: "Report on the Near East Regional Conference in Cairo", 16 March 1950.

الدبلوماسيون الأمريكيون يواجهون بها مشكلات السياسة المصرية:

باختصار، فإن هناك رصيداً من النيات الحسنة تجاه أمريكا، وهي النيات الحسنة التي تقوم في جانب منها على الأقل في المكاسب التي ستأتي، بينما تقوم في جانب آخر على الاعتقاد بأن تجرد أمريكا من الغرض سيسفر في آخر الأمر عن ممارسة ضغط على بريطانيا العظمى لكي تفعل الشيء السليم في مصر. كما أن هذه النيات الحسنة ترجع في جانب منها أيضاً إلى الاعتقاد بأن أمريكا بثرائها لن تسعى وراء أي مكسب مادي لنفسها، بل وربما حتى لن تطالب مصر بإعادة سداد القروض النقدية، هذا إذا حالف الحظ مصر إلى الحد الذي يمكنها من الحصول على مثل تلك القروض.

واحدى تنويعات الثقة المصرية في أمريكا تتمثل في الاقتراح المتكرر كثيراً بعقد معاهدة انجليزية ـ أمريكية ـ مصرية ثلاثية تضمن بموجبها أمريكا حسن السلوك من جانب بريطانيا. وهناك تنويعة أخرى تتمثل في التأكيد من حين لآخر على أن السلام مع اسرائيل لا يمكن إقراره بشكل عملي إلا إذا ضمنت أمريكا وفاء اسرائيل بالتزامات المعاهدة.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٤٩، نجح الاتحاد السوفييتي في تفجير قنبلته الذرية الأولى. وكان هذا التغيير المفاجىء في التوازن الاستراتيجي يتسم بأهمية قصوى بالنسبة للمخططين الاستراتيجيين، كما أضفى إلحاحاً شديداً على مطالبة الرأي العام بإقرار أهداف وأغراض السياسة الخارجية الأمريكية. وكانت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨، التي وضعت في أوائل عام ١٩٥٠ وأقرها ترومان بعد ذلك بعام، هي أكثر الوثائق المتاحة في ذلك الوقت إكتمالاً بشأن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. وهي تتضمن توضيحاً حياً لنغمة العداء للسوفييت في تلك الفترة، كما كان لها تأثير مباشر وفوري على سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر.

كانت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ ترسم العالم بلونين اثنين: «الحر» و «المستعبد»: وتصف كل قضية من قضايا الشؤون الدولية على أنها نتاج للحرب الباردة. ووفقاً لتعبيرات هذه الوثيقة، فإن مصر كانت معقلاً «للحرية» ـ بما كان يضفي الشرعية على تأييد استمرار الوجود البريطاني هناك، مثلما كان يضفي الشرعية على تأييد حكم الباشوات والقصر. وكان دعاة هذه الوثيقة يدركون

الانتقادات التي كانت تتردد داخل الإدارة الأمريكية ومفادها أن جدل الحرية/ العبودية يخفي الواقع في بلدان مثل مصر، التي لم تكن لا «حرة» ولا «مستعبدة». كانوا يدركون هذه الانتقادات ولكنهم كانوا يتجاهلونها[٣٥].

وكانت الآراء المبالغ فيها بشأن التوسع السوفييتي عاملاً رئيسياً في تطور سياسة الحرب الباردة في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٠. وراح بول نيتزه، مدير هيئة تخطيط السياسة وهي مركز أبحاث داخلي كان أتشيسون يستخدمه بشكل واسع، راح يحذر من أعمال سياسية سوفييتية عدوانية ضد «مواقع مكشوفة» على أطراف السوفييت[٣٦]. ورغم أن القلق كان يتركز بوجه خاص على جنوب شرق آسيا، فقد كان من المعتقد أن السوفييت لا يخططون فحسب، بل أن لديهم بالفعل خطة للإفادة من «موجة مد التغيير الاجتماعي» في «المناطق التابعة» ـ على أمل «الاستيلاء» على ما لا يقل عن نصف العالم قبل أن تهدأ هذه «الموجة»[٣٧]. فالاتحاد السوفييتي، الذي كان الآن في المرحلة الثانية من صراعه ضد الغرب، قد بدأ «هجوماً ثورياً سافراً» يستغل موجة التمرد ضد الامبريالية في العالم الثالث.

وكانت معونات النقطة الرابعة هي رد الغرب على التخريب السوفييتي المرهوب[٣٨]. فالسياسة الخارجية الاقتصادية كانت تعتبر، بصورة لا تبعث على الدهشة، بمثابة أداة مناسبة بوجه خاص للحرب الباردة ـ أداة مخصصة للحملة ضد جاذبية الحلول الثورية في العالم الثالث. فالارتباط بين «الاستقرار» ـ الذي كانت بلدان مثل مصر في أمس الحاجة إليه ـ وبين رأس المال الغربي كان يعتبر ارتباطاً لا مفر منه، ولم يلتفت أحد إلى التحذيرات التي كانت تتردد، حتى من داخل مؤسسة السلطة نفسها، بأن ذلك قد لا يكون صحيحاً بالضرورة. وراح جورج كينان، الذي كان على معرفة وثيقة بتطور سياسة الحرب الباردة الأمريكية، يحذر من: «أننا يجب أن نتنبه إلى تلك الفكرة النمطية المفضلة لدينا والتائلة بأن انخفاض مستويات المعيشة ينتج الشيوعية، وأن ارتفاع هذه

(٣٥) *Foreign Relations-1950,* Vol.1, pp.302-3.
(٣٦) *Foreign Relations-1950,* Vol. 1, p.147.
(٣٧) *Foreign Relations-1950.* Vol. 1, p.293.
(٣٨) للإطلاع على رأي مخالف حول الأثر المحتمل لإقامة النقطة الرابعة، أنظر التقرير:
"Near East Regional Conference, Cairo, 7-11 March, 1950", Ref. no. 120. 4374/3-1650, p.84.

المستويات لا ينتجها. فإنها فرضية لم تثبت صحتها، والأرجح أنها ليست صحيحة»[٣٩].

ورداً على دونية الغرب في القدرات العسكرية التقليدية بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فإن وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٦٨ أوصت بإحداث تحول جذري في العقيدة والقدرات الأمريكية، بما يتناسب بدرجة أكبر مع مسؤولية الدفاع العالمي التي تتطلبها سياسة الاحتواء. وعلى حين راحت الوثيقة تدعو إلى زيادات كبرى في النفقات العسكرية، فإنها تبنت وجهة نظر البنتاغون عندما أكدت عجز الولايات المتحدة عن حماية القواعد العسكرية الحيوية في الشرق الأوسط إذا ما اندلعت الحرب مع السوفييت عام ١٩٥٠[٤٠].

في مثل ذلك المناخ، وضعت أجهزة السياسة الخارجية ردها على المطالبة بسياسة أمريكية بشأن إمداد مصر بالأسلحة في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٠. وبحلول شهر أبريل/ نيسان، كان ترومان ومستشاروه في وزارة الخارجية والبنتاغون قد قبلوا خطط رؤساء الأركان البريطانيين. وكما ورد في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٥/ ١، فقد كانت الخطط البريطانية تدعو إلى:

... شكل من الشراكة العسكرية الانجليزية ـ المصرية للمعاونة في الدفاع عن الشرق الأدنى في حالة العدوان السوفييتي. وتدعو هذه الخطط إلى تقوية الجيش المصري بمعدات عسكرية بريطانية، بما في ذلك المعدات الثقيلة... واحدى نتائج هذا التطور ستتمثل في زيادة اعتماد الجيش المصري على المملكة المتحدة في الحصول على الإمدادات والاستعواض وهي الحقيقة التي ستزيد من احتمالات استمرار الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس. ... ومن خلال التحكم في قطع الغيار والاستعواض، يعتقد البريطانيون أنه سيكون بوسعهم كبح جماح المصريين بعيداً عن المغامرات العسكرية التي لا ترتبط بأغراض الدفاع الاقليمي الذي يقدم البريطانيون الأسلحة من أجله... وهم يخططون في آخر الأمر لاجتذاب الدول العربية الأخرى واسرائيل إلى ترتيبات الدفاع المتصوَّرة في الشرق الأدنى.

(٣٩) *Foreign Relations-1950,* Vol. 1, p.166.
(٤٠) *Foreign Relations-1950,* Vol. 1, p.262.

وبمثل هذه الوسائل، سيتحسن الوضع الاستراتيجي للغرب في الشرق الأدنى. ومن الضروري بطبيعة الحال ألا تتضمن هذه العملية استئناف العمليات الحربية بين أطراف النزاع الفلسطيني(٤١).

وقد أصبح هذا التقدم الكبير في منطق تأييد وضع البريطانيين في السويس - وهو الخطوة الأولى في ترتيبات دفاع إقليمي للشرق الأوسط - جزءاً من الحكمة المقبولة عند أولئك الذين كانوا يقومون بوضع وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٥/ ١ ومناقشتها. ومما يتسم بالأهمية أيضاً ذلك القلق من أن تجدد اندلاع الأعمال الحربية بين العرب واسرائيل قد يفسد خطط تنظيم الدفاع عن المنطقة.

وعلى حين كان ترومان يقر مساندة سياسة استمرار إمداد مصر بالأسلحة البريطانية، فإنه كان يعتقد أن الوثيقة ٦٥/ ١ متحيزة ضد اسرائيل. وكان أتشيسون منتبهاً لذلك، فاقترح طريقة لحل قضية إمدادات الأسلحة للدول العربية واسرائيل، وهي طريقة كان قد سبق اقتراحها في مناقشة مع أعضاء الكونغرس. فقد اقترح أتشيسون أن تحصل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من دول الشرق الأوسط على إعلان علني بعدم الاعتداء، بحيث تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا أن تواصلا إمداد مصر بالسلاح دون خشية من معارضة داخلية أو اسرائيلية، وبحيث يمكن تنفيذ الوثيقة ٦٥/ ١(٤٢).

وفي ٢٤ أبريل/ نيسان، تقدم أتشيسون رسمياً بفكرة إعلان ثلاثي (يضم فرنسا) بشأن شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط(٤٣). وكان ترومان على ثقة من أن مثل هذا الإعلان سيزيل اعتراضاته على تحيز الوثيقة ٦٥/ ١ ضد اسرائيل. وهكذا، وضعت مسألة إصدار مثل هذا الاعلان ضمن جدول أعمال مؤتمر وزارة الخارجية القادم.

وفي ١٧ مايو/ أيار، عرضت على ترومان الوثيقة ٦٥/ ٣، وهي نسخة معدلة من الوثيقة الأصلية. وكانت تتضمن الرغبة التي أعرب عنها ترومان بعدم المساس

(٤١) *Foreign Relations-1950,* Vol.5, p.132: NSC 65: "US Policy Toward Arms Shipments to the Near East", 28 March 1950.

(٤٢) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.138: "Arms Shipments to the Arab States and Israel", 20 April 1950.

(٤٣) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.166: NSC 65/3, "US Policy Toward Arms Shipments to the Near East".

بإمدادات الأسلحة لاسرائيل من خلال توجيه يحث على اتفاق الثلاثة الكبار علناً على:

عدم السماح بشحن أسلحة إلى أي دولة من دول الشرق الأدنى ما لم تقدم الدولة المشترية للدولة الموردة تأكيدات رسمية بعدم القيام بأي عدوان ضد أي دولة أخرى من دول الشرق الأدنى. والاستمرار في إقناع البريطانيين والفرنسيين بأهمية تلافي خطر أي تجدد في الأعمال الحربية في فلسطين، والحصول على موافقتهم على إصدار بيانات علنية موازية بتصميمهم على اتخاذ تدابير قوية، داخل الأمم المتحدة وخارجها، إذا ما اتضح أن هناك محاولة لتجديد الأعمال الحربية. ولن تتضمن مثل هذه التدابير استخدام القوات المسلحة الأمريكية(٤٤).

ومما يتسم بالأهمية أن هذه الجملة الأخيرة قد أدرجت بناء على إصرار وزير الدفاع لوميْت. فالتردد في استحداث المسؤولية العسكرية الأمريكية عن الشرق الأوسط كان تردداً قائماً منذ وقت بعيد. وخلال الحرب العالمية الثانية، عارضت وزارة الحربية تولي مسؤولية الدفاع عن مصر ضد القوات النازية. وبالمثل، فإن هيئة الأركان المشتركة لم تكن ترى أن مصر تستحق أكثر من مجرد معونة عسكرية رمزية(٤٥). ومثلما توضح سلسلة وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٦٥، فإن هيئة الأركان المشتركة كانت تنظر إلى الشرق الأوسط ككلٍ استراتيجي. ففي حساباتهم حول الاحتواء والاستراتيجية النووية، لم يفرق أحد أية تفرقة بين اسرائيل وبين الدول العربية. وبينما كانت هيئة الأركان المشتركة تعتبر الشرق الأوسط منطقة لا تفوقها في الأهمية سوى أوروبا، إلا أنها في حسابات الأمن العسكري الأمريكية - السوفييتية، لم تكن تتسم إلا بقيمة «تكاد أن تكون تافهة»(٤٦).

وهكذا، فقد كانت هيئة الأركان المشتركة تعارض بشدة الفكرة التي وردت فيما بعد في الإعلان الثلاثي، والتي كانت تنطوي ضمناً على التزام القوات

(٤٤) *Foreign Relations-1950,* Vol.5, p.135: NSC 65, 28 March 1950.

(٤٥) *Foreign Relations-1949,* Vol. 1, p.261.

(٤٦) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, pp.122-3: Memo by Chief of Program Staff MDAP (Bray) to Dep. Dir. of MDA in the State Dept. (Ohly), 25 January 1950.

الأمريكية بالحفاظ على سلامة دول الشرق الأوسط في حال نشوب حرب عربية - اسرائيلية . وفي الخامس من مايو/ أيار، أوصت هيئة الأركان المشتركة بـ:

> ألا تقترح الولايات المتحدة أو تقبل إعلاناً بشأن أمن الشرق الأدنى يتضمن استخدام تدابير عسكرية لفرض وضع ما، سواء داخل أو خارج الأمم المتحدة[٤٧] .

وكانت المعارضة من جانب المؤسسة العسكرية، والتحفظات التي أعرب عنها أتشيسون، الذي كان قد كتب في وقت سابق من العام أن وزارة الخارجية «ما زالت تعارض بشدة أية ضمانات». تتناقض والمزاج السائد في الإدارة الأمريكية. وكانت الوثيقة ٦٥/ ١ تحدد رغبة الولايات المتحدة في كبح جماح التشدد المصري المعادي لاسرائيل، والمعادي لبريطانيا بوجه خاص، من خلال التغاضي عن إمداد مصر بأسلحة ثقيلة، ومن خلال رعاية إشراف من جانب الثلاثة الكبار على شحنات الأسلحة وعدم الاعتداء بالنسبة للدول العربية واسرائيل. ووراء هذه الجهود، كانت تكمن قضية إمداد مصر بالأسلحة، ولو لمجرد تحقيق فائدة سياسية للبريطانيين. وكان الهدف من الضمان الاقليمي من جانب الثلاثة الكبار يتمثل بوضوح في «التقليل إلى أقصى حد من احتمال حدوث تطورات ضارة من وراء شحنات الأسلحة لبلدان الشرق الأدنى»[٤٨] .

وأجريت مباحثات انجليزية - أمريكية طوال شهر مايو/ أيار لإضفاء شكل ملموس على الاقتراحات الواردة في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٥/ ٣. وحذر بيغن من «خطر أن تتحول دول المنطقة إلى الاتحاد السوفييتي وتوابعه للحصول على أسلحة إن لم تستطع الحصول عليها من الغرب»[٤٩] . أما أتشيسون، الذي أشار إلى أن قضية شحنات الأسلحة قد سببت «إثارة علنية يتعين تخفيفها في الداخل (وفي) الشرق الأدنى»، فقد اقترح أن تبحث الولايات المتحدة وبريطانيا

> الموقف من الزاوية التي تضمن ألا تزيد شحنات الأسلحة عما هو

(٤٧) *Foreign Relations-1950*, Vol.5, p.141-2: JCS to the Secretary of Defence, 4 May 1950.

(٤٨) *Foreign Relations-1950*, Vol.5, p.135: "Report Prepared in the Dept. of State", 20 April 1950.

(٤٩) *Foreign Relations-1950*, Vol.5, p.158-9: Acheson memo, 11 May 1950.

> مطلوب لتحقيق أهداف أمن المنطقة؛ كما يجب أن نبحث أيضاً إمكانية إصدار إعلان علني بمعارضتنا لسباق التسلح والعدوان، ومطالبتنا دول المنطقة في الوقت نفسه بتأكيدات بعدم استخدام أي من المواد الحربية التي يجري تقديمها في أغراض عدوانية. وإذا ما صدر مثل هذا الإعلان، فسيكون من الممكن عندئذ التقدم للأمام بالخطوات الضرورية لتأمين الشرق الأدنى[٥٠] .

وفي ٢٥ مايو/ أيار، صدر الاعلان الثلاثي عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وكان قد تم إبلاغ فرنسا بالخطط الانجليزية - الأمريكية في الآونة الأخيرة فقط.

وأشارت التقارير الصحفية الأولية إلى انزعاج مسؤولي الإدارة الأمريكية من التحليلات التي كانت توحي بالافتراض الواضح بأن الإعلان الثلاثي هو «تحرك قوي ضد الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة» و«منشط لشحنات السلاح». ومع ذلك، فقد حاول هؤلاء «المسؤولون المطلعون»، الذين كانوا مطلعين بالتأكيد على وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٦٥/ ٣، حاولوا تفسير الاعلان الثلاثي على أنه:

١ - يهدف أساساً إلى تخفيف التوترات في الشرق الأوسط؛

٢ - وسيلة لتقليص شحنات الأسلحة؛

٣ - غير موجه ضد الاتحاد السوفييتي إلا بصورة عرضية[٥١] .

وبغض النظر عن المزاعم التي تنفي ذلك، فقد كان الاعلان الثلاثي في المقام الأول وسيلة لإضفاء الشرعية على شحنات الأسلحة لبلدان الشرق الأوسط، وبخاصة مصر، سعياً وراء تحقيق مكاسب امبريالية (بريطانية) ومكاسب خاصة بالحرب الباردة (أمريكية).

إن البرنامج الجديد المقترح للتعاون العسكري الأمريكي - البريطاني مع الدول العربية واسرائيل، ولإمدادها بالأسلحة الأمريكية، يمكن تقديمه

(٥٠) *Foreign Relations-1950*, Vol.5, p.159: Acheson memo, 11 May 1950.

(٥١) *New York Times*, 26 March 1950, p.1.

على أنه ينبع بصورة منطقية من أهداف الإعلان، ويمكن أن يضمن تنفيذ هذا الإعلان[٥٢].

وكان تشكيل «لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأدنى» (NEACC) غير الفعالة، بصورة سرية، لتنسيق مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط مؤشراً إلى اعتزام التحكم في تصاعد مبيعات ومعونات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، وليس الحد منها.

وبدأت الحرب في كوريا بعد ما يزيد قليلاً على الشهر من صدور الإعلان الثلاثي. وفي رسالة خاصة إلى الكونغرس في ١٩ يوليو /تموز، أعلن الرئيس ترومان:

بالإضافة إلى الجهد العسكري المباشر الذي نقوم به نحن وغيرنا من أعضاء الأمم المتحدة في كوريا، فإن اندلاع العدوان هناك يتطلب منا أن نبحث آثاره على السلام في أنحاء العالم. ان الهجوم على جمهورية كوريا يوضح بما لا يدع مجالاً لأي شك أن الحركة الشيوعية الدولية مستعدة لاستخدام الغزو المسلح لقهر الدول المستقلة. لذلك، لا بد وأن ندرك إمكانية أن يحدث العدوان المسلح في مناطق أخرى[٥٣].

وقد طبق معهد بروكنجز هذه الدروس المستمدة من كوريا على الشرق الأوسط. فباعتباره «نقطة (أو نقاطاً) حساسة على هامش النفوذ والقوة السوفييتية»، فإن الشرق الأوسط هو هدف محتمل للمخططات السوفييتية. وفي معرض التأكيد على أهمية وضع خطط دفاعية جماعية على غرار ما هو قائم في كوريا في ذلك الوقت، قال تقرير لمعهد بروكنجز عام ١٩٥٠ إنه لا يمكن النظر إلى أمن الشرق الأوسط «ببساطة على أنه أمن الدول المنفردة في المنطقة تجاه بعضها البعض، وتجاه الاتحاد السوفييتي. فهذه رؤية محدودة جداً من الحالة الراهنة للعلاقات الدولية»[٥٤].

وقوبلت هذه الاستنتاجات بالتأييد من جانب الرأي العام الأمريكي بنفس

(٥٢) "Conference of Middle East Chiefs of Mission - - Agreed Conclusions and Recommendations", Istanbul, 14-21 February 1951, Ref. no. 120.4502/3-1551, p.19.

(٥٣) *Foreign Relations-1950,* Vol. 1, p.346.

(٥٤) *The Security of the Middle East - - A Problem Paper,* Brookings Institution, Washington, DC, 1950, p.38.

القدر الذي قوبلت به داخل دوائر صنع السياسة. وأدى الوعي المتزايد بالحاجة إلى مسؤولية جماعية إلى إضفاء مزيد من الشرعية على استمرار الوجود العسكري البريطاني في مصر. ولم يكن في واشنطن من يعتقد بصورة جادة أن مصر قادرة على تنظيم الدفاع عن نفسها. وكانت نكبة فلسطين هي فقط أوضح تذكرة بدونية قدرات القوات المسلحة المصرية. كما أن ميثاق الأمن الجماعي العربي، الذي كان عقد في الآونة الأخيرة، اعتبر مجرد نمر من ورق[٥٥]. فأولئك الذين كانوا يركزون أنظارهم على الكرملين باستمرار، كانوا يقدرون مواقع القوة خير تقدير. وفي عام ١٩٥٠، كانت القاعدة البريطانية في السويس ما تزال تستطيع أن تزعم لنفسها هذه المكانة، بما كان يرضي الولايات المتحدة.

وفي هذا الجو السائد، لم تكلل بالنجاح محاولات مصر لتطوير علاقات سياسية - عسكرية مع الولايات المتحدة بشكل مستقل عن بريطانيا. فطلب بعثة عسكرية أمريكية لم يكن موضع تشجيع؛ وكذلك أيضاً الاستفسارات الخاصة باشتراك مصر في حلف شمال الأطلسي أو في حلف في البحر المتوسط يكمل حلف شمال الأطلسي.

وأصر القصر والباشوات على أن المشكلات التي تبعد مصر عن الغرب هي مشكلات ناجمة عن اختلاف التصورات بالنسبة للمصلحة القومية لمصر. وكان صناع السياسة الأمريكية يعتقدون أن المعارضة المصرية لاستمرار الوجود العسكري البريطاني هي معارضة زائفة إلى حد ما - نابعة من الانتهازية السياسية أكثر مما هي نابعة من المبادىء. وغالباً ما كان تفكير «أخصائيي» الشرق الأوسط يكشف عن أساطير وهمية بشأن «العرب»، وهي الأساطير التي لم تكن تخلو من التحيز العنصري. فتحليلات الآليات السياسية المصرية، وهي التحليلات التي كانت أسيرة التصورات المسبقة الغامضة والغمامات الثنائية التي تعمى عن الحقائق، كانت في الغالب تحليلات سطحية ومضللة. فالتعاون المصري - السوفييتي، على سبيل المثال، في التجارة أو في المحافل الدولية، كان يعتبر في واشنطن دليلاً على انعدام المسؤولية النابع من القومية المتعصبة.

وأشار تقرير معهد بروكنجز إلى أنه، «في الدول العربية»:

(٥٥) *Foreign Relations-1950,* Vol.1, p.353.

لم يتحقق نضج سياسي متزايد في أعقاب تحقق الاستقلال المنشود منذ زمن بعيد. فالحياة السياسية العربية تدور حول الزعماء الأفراد، وليس حول القضايا الأساسية. والاهتمام الأول لهؤلاء الزعماء يتمثل في استمرار توليهم لمناصبهم واستمرار الوضع القائم الذي يسمح لهم بالتمتع بحياة طيبة. ولذلك، فإن الواضح هو أن تصريحاتهم العلنية لا تمس المشكلات الجوهرية. «فالامبريالية» الغربية موضوع أكثر سلامة بكثير، وهو موضوع أصبحت الجماهير المدقعة الفقر معتادة على التعاطف معه.

إن العجز وانعدام الشعور بالمسؤولية يتواكبان مع عدم النضج السياسي في البلدان العربية. والعجز هو نتاج للفقر والأمية والنزعة القدرية الإسلامية. والعجز لدى الجماهير غالباً ما يتواكب مع انعدام الشعور بالمسؤولية لدى الزعماء. وهكذا، ففي ربيع عام ١٩٥٠، أوصى وزيرا الاقتصاد القومي والدفاع السوريان، ومعهما الأمين العام للجامعة العربية المصري، بإقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفييتي، لموازنة التأييد الغربي لاسرائيل، ولا سيما التأييد الأمريكي(٥٦).

ولم يكن هناك اهتمام كبير في واشنطن بالفروق الدقيقة في الحياة السياسية المصرية. فصانعو السياسة الأمريكية، من أدنى مستوياتهم إلى أعلاها، كانوا يفضلون أن يتمرغوا في مستنقع الغموض والإرباك وهم يتناولون بالتحليل احتجاجات مصر على السياسة البريطانية والأمريكية.

والموقف المصري من كوريا ورد الفعل الأمريكي إزاءه هما نموذج هام في هذا الصدد. فقد كانت واشنطن تأمل أن تزيد أحداث كوريا من رغبة مصر في إقامة صيغة تعايش ما مع اسرائيل. وعمد كافري، الذي لم يرصد أي ميل لذلك، إلى تصحيح هذا الانطباع(٥٧). وتقريره، الذي نورد فيما يلي جانباً كبيراً منه، يقدم رؤية نافذة قيمة لتصورات شخصية أمريكية محورية كانت تعنى بالسياسة الأمريكية تجاه مصر:

(٥٦) Brookings, op.cit., p.23-4.

(٥٧) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.999n2: Telegram 283, Caffery to Acheson, 14 September 1950.

إن إحساس مصر الراهن بالرضا عن النفس من جراء امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الخاص بكوريا يجعل من المستحسن إجراء تحليل تفصيلي بصورة أكبر للعوامل والأسباب التي أدت إلى قرار الحكومة المصرية باتخاذ موقف صلب ضد ما تعتبره تكتيكات «ضغط» غربية.

أول هذه الأسباب لا بد وأن يكون حقيقة أنه عندما تتاح لمصر فرصة أن تتصرف كبلد ناضج، فإنها لا تستطيع مقاومة فرصة التصرف بطريقة طفولية، فتقوم بتوجيه ركلة في الوجه إلى الغرب، وبخاصة إلى الولايات المتحدة . . .

وثانياً (وهذا تطور للسبب الأول) لا بد وأن تأتي حقيقة أن قائمة أولويات الكراهية المصرية هي إلى حد ما كالآتي: (١) اليهود، (٢) الاتحاد السوفييتي؛ (٣) الولايات المتحدة؛ (٤) بريطانيا العظمى. وكان ما يعتبره المصريون فرصة للانتقام من ثلاثة «أطراف مكروهة» (وهم اليهود والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى) في وقت واحد، أكبر من أن تفوتهم.

وكان المنطق المعوج الذي توصلوا إليه يمضي بصورة ما كالآتي: «في الأمور ذات الأهمية الحيوية إلينا (مثل السودان والجلاء وفلسطين)، اتضح أن الأمم المتحدة هي أداة في يد: (أ) البريطانيين؛ (ب) اليهود و/ أو الولايات المتحدة. وهكذا، بامتناعنا عن التصويت نستطيع أن نتعادل مع ثلاثة من أعدائنا، وربما كسبنا نقطة لدى عدو رابع لدينا من الأسباب ما يدعونا لأن نخشاه»(٥٨).

وخلال عام ١٩٥٠، ظل الموقف الأمريكي إزاء محادثات الجلاء هو موقف التعالي المحسوب. كانت واشنطن تعي تفضيل مصر الجلاء البريطاني الكامل، كما كانت تتعاطف بدرجات متفاوتة مع الفرضية القائلة بأن بقايا الامبريالية البريطانية كانت تضر بالخطط المعاصرة للعلاقات الدولية. ومع ذلك، ظلت الولايات المتحدة تحابي جهود البريطانيين لإبقاء وجودهم العسكري في السويس.

(٥٨) Telegram 1952, Caffery to the State Department, Ref. no. 330/7-650, 6 July 1950.

وفي اجتماع في واشنطن في ١٧ يوليو/ تموز، التقى السفير المصري محمد كمال بك عبد الرحيم مع ماك جي مساعد وزير الخارجية. وأكد السفير على أنه على حين تظل فلسطين «مسألة موجعة بالنسبة للمصريين» إلا أنها مجرد مسألة ثانوية بالنسبة للمسألة الأكثر أهمية بكثير، وهي مسألة المفاوضات الانجليزية ـ المصرية». وتساءل عبدالرحيم عما إذا لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تقدم للبريطانيين «نصيحة ودية ما» بإعطاء دفعة للمحادثات المتعثرة. وأشار السفير إلى أنه عقب الجلاء البريطاني سيكون بمقدور هيئة دفاع مشتركة، وهي التي أعرب عن أمله أن توافق عليها الولايات المتحدة وتنضم إليها، أن تقوم بتنسيق الدفاع عن مصر. وأشار ماك جي بسرعة إلى أن الولايات المتحدة «ليست مستعدة للمشاركة في مثل هذا الترتيب»(٥٩). ولم ينجح اللقاء كثيراً في تشجيع الآمال المصرية في بذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة، أو في الاسراع بالمحادثات نفسها.

ومع خيبة أمل البريطانيين إزاء هذا الفشل في إحراز تقدم حتى بعد عودة حزب الوفد إلى الحكم، فقد أعلنوا في ١١ سبتمبر/ أيلول وقف تصدير النفاثات والدبابات والرادار لمصر، وهي الأسلحة التي كان قد تم بالفعل سداد ثمن بعضها. وفي ضوء المفاوضات الانجليزية ـ الأمريكية المكثفة التي دارت في الربيع السابق بهدف ضمان استمرار إمداد مصر بالأسلحة، فإن هذا الموقف البريطاني الأخير كان يمثل خروجاً كبيراً على السياسة البريطانية التي كانت تسعى لطمأنة المصريين، وخاصة قواتهم المسلحة، إلى حسن النيات البريطانية.

وفي اجتماع مع ماك جي في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، وصف وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين بك وقف إمدادات الأسلحة بأنه جزء من «مؤامرة» من جانب الثلاثة الكبار لإبقاء مصر ضعيفة بحيث لا تضطر بريطانيا للانسحاب عام ١٩٥٦ عندما تنقضي مدة معاهدة ١٩٣٦. وراح ماك جي يحذر من أن مصر قد «تضطر إلى اللجوء للكتلة السوفييتية التي تتلهف على تقديم الأسلحة»، إذا لم تستأنف شحنات الأسلحة البريطانية(٦٠).

وفي مباحثات مع المبعوث المصري، أيد وزير الخارجية الأمريكي المنطق

(٥٩) A summary of the 17 July meeting can be found in: *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, pp. 293-5: "Memorandum of Conversation", 17 July 1950.

(٦٠) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.313: "Memorandum of Conversation", 19 October 1950.

البريطاني. إلا أن البرقيات الواردة من القاهرة كانت تؤكد بدرجة أكبر على الدوافع السياسية وراء القرار البريطاني. وأشار كافري إلى أن البريطانيين «يجب ألا يسمحوا لاستيائهم الحالي من الوفد بأن يدفعهم إلى أعمال أو تصرفات طائشة»(٦١). وظلت الشروط المقيدة التي تحكم مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول العربية واسرائيل (وهي الشروط التي وضعت أصلاً قبل عام من ذلك عند رفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة) كما هي دون تغيير، تماماً كما ظل اعتزام الولايات المتحدة عدم إمداد مصر بأسلحة ثقيلة(٦٢).

وحين عجز السفير المصري في واشنطن عن كسب تأييد الولايات المتحدة في المفاوضات الانجليزية ـ المصرية المجمدة، فقد أثار بشكل غير رسمي إمكانية ارتباط مصر بحلف شمال الأطلسي. وكان بيڤن ووزير الخارجية المصري صلاح الدين قد بحثا الفكرة عندما كان الاثنان في الأمم المتحدة في أواخر سبتمبر/ أيلول. وقد أثار الاقتراح اهتمام بيڤن(٦٣). كما أن مايكل رايت، وهو من معاوني بيڤن في وزارة الخارجية البريطانية، قد ناقش في وقت سابق مع مسؤولين في سلاح الجو الأمريكي مزايا اشتراك مصر في حلف شمال الأطلسي، وبخاصة إقامة قاعدة للحلف في أبوصوير. إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تعارض الفكرة. وكان ماكجي يعتقد أن الولايات المتحدة «يجب أن تعطي هذه البلدان (في العالم العربي) مساندة معنوية قوية؛ ولكن لا حاجة بنا، ولا يتعين علينا، أن نعطيهم إلتزامات مماثلة لتلك التي في حلف شمال الأطلسي»(٦٤). وكان الاقتراح على سبيل الاختبار إلى درجة أنه لم يكن موضع بحث في لقاء أكتوبر/ تشرين الأول بين

(٦١) *Foreign Relations-1950,* Vol. 5, p.302: Caffery to Acheson, 3 October 1950.

(٦٢) إن مصر ليست مؤهلة في الوقت الراهن للحصول على معدات عسكرية من هذه الدولة، سواء بمنحة أو على أساس نقدي... وبالنسبة لتلك المعدات التي قد تعثر عليها مصر في السوق الداخلية (التجارية)، فإن الوزارة ستنظر إلى طلبات تصديرها في ضوء السياسة السالفة الذكر. في:

Foreign Relation-1950, Vol. 5, p.309: "Department of State Views Concerning Egypt", 11 October 1950.

(٦٣) *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, p.319: Ambassador in United Kingdom (Douglas) to Acheson, 9 November, 1950.

(٦٤) Mc Ghee address before CFR, 15 February, 1950, CFR Archives, «*Records of Meetings*» Vol.15.

اتشيسون وصلاح الدين في واشنطن. وعلى أية حال، فإن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن لتخاطر بأي شكل من الأشكال ـ وذلك قبل عام واحد من السماح بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي. وأعرب تقرير موجز، أعد لاستخدام أتشيسون أثناء المباحثات، عن رفض الفكرة المصرية، ثم اقترح الآتي بدلاً منها:

إذا رغبت مصر في التعاون في الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى، فإن هناك عدداً من الطرق المفتوحة أمامها لتفعل ذلك. وبوجه خاص، فهي تستطيع أن تنتهج موقفاً أكثر تهادناً في مباحثاتها مع المملكة المتحدة؛ كما تستطيع أن تتعاون بدرجة أكبر مع جهود الأمم المتحدة لتطوير نظام أمني فعال، ومن بينها على سبيل المثال الجهود المبذولة من أجل استعادة استقلال كوريا(٦٥).

وفي المباحثات العسكرية الانجليزية ـ الأمريكية المشتركة في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، أكد الجنرال لوتون كولينْز مرة أخرى على التفرقة التي تقيمها السياسة الأمريكية بين التأييد الأمريكي للموقف البريطاني في الحرب الباردة وبين عدم قدرة الولايات المتحدة على المساعدة في «حرب ساخنة» ـ على الأقل في العامين الأولين منها. فيتعين على البريطانيين ببساطة أن يضطلعوا بمسؤوليتهم باعتبارهم أول المدافعين عن الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب. وقال كولينز بأن الولايات المتحدة تفتقر إلى إمكانات الامداد والتموين والقدرات المادية التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولية عمليات الدفاع عن السويس وما وراءها(٦٦).

إلا أن البريطانيين، الذين كانوا ما زالوا يواجهون المشكلة السياسية الكبرى المتمثلة في الاتفاقية الانجليزية ـ المصرية، اقترحوا خلال المحادثات اتفاقية قاعدة ثلاثية أمريكية ـ انجليزية ـ مصرية بشأن القاعدة الموجودة في السويس. ووصلت محادثات الجلاء إلى طريق مسدود حول وضع المنشآت، التي يسيطر عليها البريطانيون، في وقت السلم. وهدد النحاس فعلاً في نوفمبر/ تشرين الثاني

(٦٥) *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, p.307: "The Department of State:s Views Concerning Certain Problems with Regard to Egypt", 11 October, 1950.

(٦٦) *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, p. 234: « United States Minutes of United States - United Kingdom Political - Military Conversations - Washington », 26 October, 1950.

بإلغاء معاهدة ١٩٣٦. ورغم أن الفكرة البريطانية كانت غير عملية إلى حد ما، فإنها أوضحت تخلص البريطانيين من الأوهام بشأن الترتيبات الثنائية التي تهدف إلى ضمان الهيمنة العسكرية البريطانية في المنطقة. ولم يكن البريطانيون يتصورون أن تكون مساواة المصريين معهم بموجب الترتيبات المقترحة أكثر من مجرد واجهة: وظلت الولايات المتحدة على رفضها قبول مسؤوليات أخرى بتقديم التزام أمني أمريكي إلى مصر. وكان موقف وزارة الخارجية الأمريكية، الذي صاغه كافري مع ماتيوز نائب وكيل وزارة الخارجية، يتمثل في أنه على الرغم من أنه ليس هناك سوى «أقل الاحتمالات» في قبول المصريين فكرة القاعدة الثلاثية، فإنها مع ذلك وسيلة مفيدة في «إبقاء المحادثات (الانجليزية ـ المصرية) مستمرة»(٦٧).

وراح كافري، الذي كان أكثر اتساقاً من غيره من مسؤولي وزارة الخارجية المعنيين بمصر، يؤكد على ضرورة أن تكون هناك «رؤية جديدة» غير محددة بوضوح في السياسة الأمريكية تجاه مصر، إذا ما أملت الولايات المتحدة في الحفاظ على الهيمنة البريطانية على السويس. وفي مذكرة إلى أتشيسون يؤيد فيها فكرة القاعدة الثلاثية، أبرز كافري مزايا سياسة أمريكية أكثر نشاطاً فيما يتعلق بمسائل السيادة المصرية التي يثيرها وضع البريطانيين في السويس:

إن النفوذ البريطاني في مصر في هذا المنعطف هو في أدنى مستوياته بالنسبة لأي وقت من الأوقات... وكان هناك تغير جذري تجاهنا، في الصحافة وبين الرأي العام، خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد حظينا بكثير من التعليقات الايجابية من جانب الرأي العام؛ كما لم تتضمن الصحافة هجوماً حقيقياً ضدنا لمدة طويلة، بل لقد حظينا بتعليقات إيجابية في بعض المناسبات. ولكن، رغم أننا الآن في وضع طيب، فإن من الممكن أن نسقط منه بسهولة أو أن يتم دفعنا بعيداً عنه، ما لم نتمكن من الاحتفاظ بموقفنا الراهن: فمن ناحية، لا نتملق المصريين، ولا نقول لهم على الإطلاق أننا نتعاطف مع ما يسمونه أمانيهم القومية (ولقد قلنا لهم مراراً أننا نفضل الاحتفاظ بالقاعدة البريطانية، على سبيل المثال)؛ ولكن من ناحية أخرى،

(٦٧) For a review of the British proposal and the United States reaction see: *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, pp. 321-30.

علينا أن نقنعهم بعدالتنا وإنصافنا واهتمامنا المتضمن برفاهيتهم الاقتصادية ومساعدتهم على رفع مستوى معيشتهم، الخ. وبعبارة أخرى، إذا أريد لنا أن نكون مفيدين بأي شكل من الأشكال في المساعدة على الاحتفاظ بقاعدة السويس، فإننا لا يمكن أن نفعل ذلك إلا إذا جعلنا المصريين يعتقدون أن تدخلنا يساعد مصالحهم بعيدة المدى، ويدعم سيادتهم، بما يسترضي كبرياءهم القومي. ومن الواضح أن ذلك ليس بالأمر السهل. وبعبارة أخرى، تكراراً، ان ما نحتاجه الآن هو رؤية جديدة؛ ومن الواضح أن البريطانيين وحدهم لا يستطيعون خلق هذه الرؤية الجديدة؛ ولن نستطيع نحن خلقها ما لم نواصل السير وفقاً للخطوط التي حددتها لتوي.

أما بالنسبة للثمن... فإنه سيتضمن التسليح، ومشاركة مصر في أي حلف على أساس من السيادة الكاملة ظاهرياً، ونوعاً ما من الضمان الأمني، وواجهة على الأقل من التشاور العسكري، وشيئاً ما بالنسبة لفلسطين.

وأكرر أن ما سنعرضه لا بد وأن يكون شيئاً يستطيع الوفد أن يبيعه لزبائنه الصاخبين[٦٨].

وقد سلطت محادثات أكتوبر/ تشرين الأول الضوء أيضاً على الاختلافات بين الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية والبريطانية في الشرق الأوسط، وهي الاختلافات التي كانت نذيراً لتفضيل الولايات المتحدة فيما بعد لما صار يعرف باسم «الحزام الشمالي»، فبريطانيا، بالبقايا المستنزفة لسيادتها العسكرية التي كانت تفخر بها في وقت ما والواقعة في قلب الشرق الأوسط، كانت مهتمة «بالحلقة الداخلية» للمنطقة ـ ومصر على وجه الخصوص. أما الولايات المتحدة، بهوس احتواء الاتحاد السوفييتي وبالقلق على النفط في مناطق يتواجد بها فراغ الحرب الباردة، فإنها كانت تفضل ترك مصر لمبادرات البريطانيين، على حين تهتم هي بدرجة أعمق «بالحلقة الخارجية» للشرق الأوسط ـ وهي إيران وتركيا والعراق والسعودية، حيث كان يتوجه القسط الأعظم من المعونات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط[٦٩].

(٦٨) *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, pp.323-4: Caffery to Acheson, 25 November, 1950.

(٦٩) *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, p.231: Minutes of Conversation: "Middle East and Iran", 24 October 1950.

٢ • «قيادة الشرق الأوسط»

[نظام جديد للشرق الأوسط]

كانت الحرب في كوريا، واستمرار عجز البريطانيين عن تسوية وضع السويس على أساس ثنائي يضمن المصالح البريطانية، والقبول المتزايد للدفاع المتعدد القوميات في أوروبا، حقائق لا يمكن إنكارها بالنسبة لواضعي الاستراتيجية الأمريكية الذين كانوا يستعرضون الشرق الأوسط في عام ١٩٥١. وخلقت هذه الحقائق معاً بيئة يصعب معها التمسك بالمعارضة الأمريكية لترتيبات الدفاع المتعددة الأطراف بالنسبة لمنشآت عسكرية تتمركز في مصر.

وكان من المعتقد أن الأعمال الحربية في كوريا هي مجرد طلقات البداية في صراع بين الغرب والشرق سيتسع ليشمل العالم بأسره. وجرى إدراج الشرق الأوسط في الجدال بشأن الاستعداد الدفاعي الغربي ـ واتضح أنه يعاني هناك نقصاً حاداً. وراح مقال كتب في لندن، ونشرته النيويورك تايمز في الثاني من فبراير/ شباط، يؤكد على «ضعف» دفاعات الشرق الأوسط.

واستمرت وزارة الخارجية الأمريكية في تقييمها الذي يفيد بأن الوجود البريطاني في منطقة القناة هو «بكل تأكيد رمز للقوة» من شأنه أن «يضفي على المنطقة درجة من الاستقرار»[١]. ومع ذلك، فقد كانت واشنطن تدرك بصورة حادة المأزق الذي كان الضعف البريطاني يمثله بالنسبة لسياسة الاحتواء. وفي حلقة دراسية في مجلس العلاقات

(١) *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, p.695 "The Internationalization of Jerusalem, Palestinian Problems, and Other Matters of Concern to Egypt", 17 January, 1950.

الخارجية حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط شرح ج . لويس جونز مدير إدارة الشرق الأدنى (NEA) بالخارجية الأمريكية يشرح الموقف كالآتي :

في الوقت الذي كانت القوة البريطانية تتراجع فيه ، تلقت الولايات المتحدة من أصدقائها بالشرق الأوسط كثيراً من الاقتراحات لتقديم التزامات . فابن سعود والأتراك ، الذين كنا نساعدهم ماليا ، كانوا يريدون معاهدات تحالف ومساعدة ثنائية . بل ان بعض المصريين من أصحاب الأفكار الحسنة كانوا يريدون من الولايات المتحدة تقديم الأسلحة والقوات ، كوسيلة للتخلص من الاحتلال البريطاني البغيض : وكانوا يزعمون أنه إذا ما حدث ذلك فسيكون بمقدورهم أن يقنعوا الشعب المصري بالفكرة . وكل ذلك قد خلق مشكلة صعبة . فقدرات القوة البريطانية كانت تخفت ، بينما كان الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط يتزايد . وكنا نقدم بالفعل مساعدات كبيرة لليونان وتركيا . وبقيت المنطقة الضعيفة المتمثلة في الدول العربية المتاخمة للقلعة التركية . فما الذي كان على الولايات المتحدة أن تفعله؟ .

خلال عامي ١٩٤٩/ ١٩٥٠ ، توصل المسؤولون المعنيون في واشنطن إلى استنتاجات عديدة . أولاً ، كان محسوساً أنه ربما **قد حان الوقت الذي لم تعد فيه الاتفاقات الثنائية البحتة ناجحة في الشرق الأوسط** (التشديد للمؤلف) ـ وإن ظلت السعودية حالة خاصة . فالدول العربية التي كانت أطرافاً في معاهدات ثنائية أصبحت تُعتبر «عميلة» للقوى الغربية المعنية . وحقاً ، فإن العراق والأردن ما زالتا قويتين ، ولكن ربما لن يمر وقت طويل قبل أن تنفجر القومية المحلية ضد ترتيباتها مع البريطانيين .

وثانياً ، في نظر الخبراء الأمريكيين في شؤون المنطقة ممن كانوا يريدون سياسة إيجابية متطلعة إلى الأمام ، كان من المعتقد أن الولايات المتحدة ذاتها تفتقر إلى كل من الوسائل والإرادة القومية اللازمة لمحاولة الاضطلاع ببرنامج ثنائي واسع .

وأخيراً ، وفيما يتعلق بالمسألة الانجليزية ـ المصرية ، كان محسوساً أن النزاع يتعذر حله بصورة بريطانية أو مصرية محضة . لقد أصبحت الولايات

المتحدة تشعر أن الغرب يطلب حداً أدنى بالنسبة لمصر؛ ألا وهو أن تكون قاعدة السويس في أيدٍ أمينة ، وأن تكون في حالة تسمح باستخدامها الفوري في الحرب .

وتأسيساً على الاعتبارات السابقة ، اقترح خبراء الشرق الأوسط الأمريكيون في واشنطن أن يكون الرد الفعال على المشكلة هو «نظام جديد» متعدد الأطراف(٢) .

وتم إيفاد جورج ماك جي ، بعد أن رأس اجتماع الدبلوماسيين الأمريكيين في استانبول في منتصف فبراير/ شباط ، إلى القاهرة لتحديد الآراء الأمريكية . وقد حضر الأدميرال روبرت ب . كارني القائد الأمريكي لأسطول البحر المتوسط اجتماعات استانبول ، عقب حضوره مباشرة مؤتمراً دفاعياً للحلفاء في مالطه . كما كان الملحقون الجويون الأمريكيون يجتمعون أيضاً في ذلك الوقت في أنقره ، مما يشكل دليلاً إضافياً على تزايد الاهتمام الأمريكي بالتخطيط الدفاعي للشرق الأوسط .

وعرض ماكجي على مصر مساعدة عسكرية واقتصادية أمريكية غير محددة ، كجزء من جهد مضاعف لعرقلة التخريب الشيوعي ـ ولصد الغزو السوفييتي إذا لزم الأمر . وكانت إشادته باليونان وتركيا لإسهامهما في «العمل الجماعي» في كوريا صيغة متعمدة تعبر عن قلق الولايات المتحدة من أن «الحياد» المصري يشكل عقبة أمام تعزيز تحالف معاد للسوفييت في الشرق الأوسط(٣) . وشعر المصريون بخيبة أمل من أن ماكجي كان يطرح فيما يبدو شروطاً لإمداد الأسلحة أكثر تطرفاً من تلك التي وردت من قبل في الإعلان الثلاثي . كما لاحظت الصحافة المصرية أن ماكجي لم يعرض سوى احتمال ضئيل في أن تبذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة في المفاوضات بشأن جلاء البريطانيين(٤) .

وكانت تعليمات ماكجي تعتمد على خطاب كتبه أتشيسون إلى وزير الدفاع

(٢) CFR Study Group on American Policy in the Middle East, 11 December, 1951, CFR Archives, Vol. 42, pp.2-3.

(٣) «المقطم» ، ٢٦ فبراير/ شباط ١٩٥١ ـ من أوراق جورج ماك جي .

(٤) المرجع السابق .

جورج مارشال في أواخر يناير/ كانون الثاني، يطلب فيه تعاون وزارة الدفاع في إجراء استعراض للسياسة في الشرق الأوسط. ووفقاً لما جاء في مذكرات أتشيسون، فإن الخطاب كان يحدد الحاجة لتنظيم ما أعقب الحرب من تقسيم للمسؤولية الغربية عن عسكرة الشرق الأوسط في الحرب الباردة:

خلال السنوات الأربع الماضية، وبصورة غير مخططة وغير مرغوب فيها وعشوائية، فإن النفوذ الأمريكي قد خلف النفوذ الفرنسي والبريطاني في ذلك الجزء من العالم. ومع تعاظم نفوذنا وتضاؤل نفوذهم، فقد راحت شعبيتنا تتدهور؛ فلم تحل قوة ما محل قوتهم لإقرار السلام والنظام، وتصاعدت صراعات كبرى بين العرب والاسرائيليين، وبين الحركة القومية في كل من مصر وإيران وبين المصالح والحكومة البريطانية، وبين باكستان والهند. ومع تطور الموقف، أتيحت فرص متزايدة أمام تحرك روسيا التاريخي جنوباً نحو المياه الدافئة، ونحو النفط، ونحو إثارة المتاعب.

وأكد خطابي للجنرال أننا لا نقترح إشراك الولايات المتحدة في معاهدة أمنية للشرق الأوسط، ولا دفع قواتنا المقاتلة إلى المنطقة. وكانت فكرتنا أن المسؤولية الأولية هي على البريطانيين والكومنولث في إمداد القوات المسلحة للدفاع عن المنطقة. والمساعدات الكبيرة التي كنا نقدمها لدول منفردة، يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا ما جرى التنسيق بين كل ذلك في ظل خطة للدفاع عن المنطقة ككل. وكانت الخطة العامة التي كنا نريد مساعدة البنتاغون بشأنها تقضي (بعد أن نوضح هدفنا لكل الدول المعنية) بأن نوفر للدول العربية واسرائيل بعثات تدريب عسكرية صغيرة، وزيادة في عدد الأماكن المتاحة لضباطهم في المدارس العسكرية الأمريكية، وكميات رمزية من الأسلحة والذخيرة لأغراض التدريب. ورغم ما قد يبدو عليه ذلك من غرابة بعد انقضاء ما يقرب من عشرين عاماً، فإننا كنا في عام ١٩٥٠/ ١٩٥١ ما نزال على قدر من البراءة يجعلنا نرى أملاً في مثل هذه الخطة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد مضى الخطاب ليقترح أن نبحث مع الحكومة البريطانية إنشاء وكالة أمريكية ـ بريطانية مشتركة لتنشيط وتنسيق جهود كل دول المنطقة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة للدفاع عن المنطقة ككل،

ولخلق استقرار في عمق الدول العربية واسرائيل بحيث تستطيع اليونان وتركيا وايران أن تستخدم بشكل فعال القوة القتالية التي كنا نطورها هناك(٥).

وتضمنت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٤٧/ ٤ التي وضعت في مارس/ آذار، تقنين هذه الآراء باعتبارها سياسة. وأعربت الوثيقة عن الرأي الأمريكي غير العادي الذي مفاده أن التردد العربي العام في التعاون مع الولايات المتحدة في الحرب الباردة، والذي كان ملحوظاً بأقصى قدر في عمليات التصويت الخاصة بكوريا وجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، إنما كان راجعاً إلى فشل الغرب في طمأنة العالم العربي إلى المساندة الغربية في الحرب الباردة. أما التأييد الأمريكي للموقف البريطاني في السويس فلم يرد له أي ذكر كمصدر للاحتكاك الأمريكي ـ المصري؛ كما لم تحظ مرارة العرب إزاء السياسة الأمريكية تجاه فلسطين إلا بتناول عابر.

ومن أجل «موازنة الميل الذي تأكد مؤخراً نحو الحياد» الذي أشارت إليه الوثيقة ٤٧/ ٤، فقد كانت هناك توصية ببرنامج لإمداد الدول العربية واسرائيل بكميات محدودة من الأسلحة. وفي مقابل ذلك، كان متوقعاً أن هذه الدول سوف:

أ ـ تميل لأن تصبح أكثر توجهاً نحو الولايات المتحدة؛
ب ـ تصبح قادرة بشكل أفضل على إقرار الأمن الداخلي؛
جـ ـ تسهم بعد فترة من الوقت في الدفاع عن المنطقة؛
د ـ تصبح قادرة على شن حرب عصابات وعمليات مضايقة في حالة اجتياح المنطقة أو جانب منها(٦).

وأدى المزيد من صقل السياسة الأمريكية إلى ربط قضية إمدادات الأسلحة بشكل وثيق بالأهداف الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة والأمن الاقليمي. وأوصى قرار هيئة الأركان المشتركة رقم ٢٠٩٩/ ١١٣، الصادر في ١٧ يوليو/

(٥) Dean Acheson, *Present at the Creation*. New York: W. W. Norton, 1969, p.562.
(٦) NSC 47/4, p.3. (Annex), found in "Collection of NSC Documents" Mod. Mil. Records, United States Archives, Box 4, p.2 (Annex).

تموز، بألا تحصل مصر على أية أسلحة أمريكية سوى تلك الخاضعة لمتطلبات برنامج الأمن المتبادل (MSP) وبرنامج مساعدات الدفاع المتبادلة (MDAP)، «حتى يتم تعديل عدد من الأمور السياسية ـ العسكرية التي تؤثر على مصر والبحر المتوسط». وكان ترومان قد أعلن برنامج الأمن المتبادل في مايو/ أيار كأداة في الصراع ضد نزعة الحياد والثورات الاجتماعية. وكان برنامج الأمن المتبادل موجهاً نحو الجانب الآخر من سياسة الاحتواء ـ وهو تدعيم العناصر الموالية للغرب داخل الدول المتلقية للمعونة[٧]. ولما كان الجيش الأمريكي واثقاً من أن قبول العرب للشروط الواردة في برنامج الأمن المتبادل من شأنه أن يتيح دوراً متسعاً في العالم العربي، فقد ألحق ٣٠ ضابطاً بالجامعة الأمريكية في بيروت لحضور دورة دراسية مكثفة في التاريخ والسياسة والثقافة العربية[٨].

وكانت الوثيقة رقم ٤٧/ ٤ تمثل استمراراً للخط السياسي الذي تم تبنيه في مايو/ أيار ١٩٥٠ بصدور الإعلان الثلاثي، والذي مثّل بداية تشكيل ترتيبات مشتركة متعددة الأطراف بوحي من الغرب لتأمين مصالحه في الشرق الأوسط. ومرة أخرى، فإن المشكلات السياسية مع مصر أدت إلى البحث عن نظام جديد يحل محل القوة البريطانية التي كانت آخذة في الاضمحلال.

وأدى تأميم صناعة النفط الإيرانية في مارس/ آذار إلى تزايد إحساس الولايات المتحدة بالقلق. فالاضطراب السياسي والاجتماعي في إيران قد أكد فحسب الاتجاه الجديد في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فـ «حل» المشكلات التي تطرحها الحركة القومية في الشرق الأوسط كان يتمثل في التجمعات الاقليمية التي يسيطر الغرب عليها. وكتب هانسون بالدوين في «النيويورك تايمز»، وبما كان يعكس آراء مصادره العليا في الإدارة الأمريكية، «إن أهم درس في الأزمة الايرانية الراهنة إنما هو الحاجة إلى تنظيم المنطقة سياسياً وعسكرياً على نحو سريع»[٩].

وفي ١١ أبريل/ نيسان، رفض النحاس مقترحات بريطانية جديدة بشأن

(٧) "The MSP for FY 1952 - - Basic Data Supplied by the Executive Branch", Washington, DC: US Government Printing Office, 1951.

(٨) *New York Times,* 25 June, 1951.

(٩) *New York Times,* 18 June, 1951, p.563.

السودان والجلاء. وبعد المزيد من المباحثات غير المجدية مع وزير الخارجية البريطانية هربرت موريسون، أعلن مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في السادس من أغسطس/ آب أن موريسون قد «أغلق الباب» أمام إجراء المزيد من المباحثات[١٠]. وتضمن خطاب ألقاه النحاس في ٢٦ أغسطس/ آب تحذيراً من أن مصر ستلغي من جانب واحد معاهدة ١٩٣٦ الانجليزية ـ المصرية «في القريب العاجل» ـ وهو إجراء كان من شأنه أن يهدم الشرعية الدولية للوضع البريطاني في مصر[١١]. ولا عجب عندئذ من أن الشرق الأوسط كان يعتبر وقتئذ «أضعف الحلقات ـ سياسياً وعسكرياً ونفسياً ـ في التحالف العالمي ضد الشيوعية الروسية»[١٢]. وتم تقنين هذه الرؤية وتحويلها إلى سياسة. فقد أكدت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ١١٤/ ١، التي صدرت في أغسطس/ آب أن «الوضع في الدول العربية قد تدهور بصورة تجاوزت كل التوقعات»[١٣].

وكان يتعين على التقدم في تنسيق الدفاع عن المنطقة أن ينتظر تسوية خلافات الثلاثة الكبار بشأن تنظيم الدفاع عن البحر المتوسط، فضلاً عن القرار الخاص بعضوية اليونان وتركيا في حلف شمال الأطلسي. وكان واضعو الاستراتيجية البريطانية يفضلون اشتراك تركيا واليونان في حلف للشرق الأوسط يضم أيضاً الدول العربية، وربما اسرائيل وباكستان وايران[١٤]. ووافق المخططون الأمريكيون على نظام دفاع متعدد الأطراف في الشرق الأوسط، شريطة السماح أولاً بانضمام اليونان وتركيا لحلف شمال الأطلسي[١٥]. كما أن تركيا ـ التي كانت الولايات المتحدة تأمل أن تبرز «كنموذج أمام العالم العربي للفوائد التي تتحقق من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة»، كنموذج قادر على تولي «القيادة الأولية» في المنطقة ـ قد رفضت التعاون مع منظمة دفاع الشرق الأوسط حتى تتأكد من قبولها في حلف شمال الأطلسي[١٦].

وبينما كان الحلفاء يتشاحنون، كانت العلاقات الانجليزية ـ المصرية تزداد

(١٠) Acheson, *op.cit.* p.563.

(١١) *New York Times,* 27 August, 1951, p.13.

(١٢) *New York Times,* 18 June, 1951, p.15.

(١٣) *Foreign Relations - 1951,* Vol.1, p.131.

(١٤) *New York Times,* 25 August, 1951 p. 3, and 16 June, 1951 p.12.

(١٥) Acheson, *op.cit.,* p.563.

(١٦) *Foreign Relations - 1951,* Vol.1, pp.243, 375.

تدهوراً. وأوضح النحاس أنه إذا لم يتقدم البريطانيون بموقف مناسب قبل انتهاء دورة مجلس النواب المصري في ٢٦ سبتمبر/ أيلول، فإنه سينفذ تهديده بإلغاء معاهدة ١٩٣٦. وفي أول سبتمبر/ أيلول، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يطالب مصر برفع القيود التي تفرضها على مرور المواد الاستراتيجية المتجهة إلى اسرائيل في قناة السويس ـ مما أغضب المصريين بدرجة أكبر.

وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول، وفي مؤتمر لحلف شمال الأطلسي في أوتاوا، حصلت اليونان وتركيا على العضوية الكاملة في الحلف، بما كان يوفر الشرط الضروري لاشتراك تركيا في قيادة الشرق الأوسط المرسومة.

وأشارت صحيفة «الجورنال ديجيبت»، لسان حال القصر في مصر، إلى قرار أوتاوا في افتتاحية في صفحتها الأولى، قالت فيها:

> إن اليونان وتركيا، وهما من قوى عالمنا في البحر المتوسط، قد دخلتا حلف شمال الأطلسي. وذلك يعني أن الحرب ستصلنا بالتأكيد إذا ما اندلعت في مكان آخر، وأنها ستمتد بالتأكيد إلى أماكن أخرى إذا ما اندلعت هنا في بيتنا.
>
> لقد تم ربط العقدة. ولكن اليونان وتركيا ليستا وحدهما في البحر المتوسط.
>
> ماذا يستطيعون أن يفعلوا بدون مصر في ركن حيوي، وبدون أسبانيا في ركن آخر؟[١٧].

ورغم هذا الحماس، ظل القصر متشككاً في أنه سيكون بمقدور القوى الغربية تقديم التنازلات الضرورية من أجل اشتراك مصر.

> هل ما زالت صيغة الاتفاق ممكنة؟ ربما أمكن للواقعية غير المتوقعة من جانب القوى الثلاث الكبرى، ورغبتها المفاجئة في التوصل إلى تفاهم مع دول البحر المتوسط، أن تسفر في النهاية عن أوضاع مواتية لتعاون حقيقي

(١٧) *New York Times*, 25 September, 1951, p.9.

> ومستمر. إن دول البحر المتوسط ترغب في ذلك، ولكن ليس بأي ثمن كان[١٨].

وكان قرار أوتاوا قد جاء في أعقاب اتفاق انجليزي ـ أمريكي في الثامن من سبتمبر/ أيلول حول شكل قيادة الشرق الأوسط التي طال انتظارها. وكما وصفها أتشيسون، فإن قيادة الشرق الأوسط ستتألف من:

> القائد الأعلى لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط ومقر قيادته، الذي سيكون في القاهرة، وسيضم ضباطاً مصريين، وستقوم بتوجيهه لجنة من رؤساء أركان الشرق الأوسط. والقاعدة البريطانية في مصر سوف تُعطى لمصر، التي ستضعها تحت تصرف القائد الأعلى مع مشاركة مصرية في تشغيلها. أما القوات البريطانية غير المخصصة للقائد الأعلى فسيتم سحبها على الفور من مصر؛ ويقوم القائد بالاتفاق مع الحكومة المصرية بتحديد العدد الذي سيبقى[١٩].

وحسب ما جاء في مذكرات أتشيسون، فإنه لم يكن متحمساً لهذا الاقتراح، بل كان ينظر إليه قبل أي شيء آخر على أنه مجرد إجراء لسد الفجوة لوقف تآكل النفوذ البريطاني. ومع ذلك، فإن وزارة الخارجية الأمريكية أيدت قيادة الشرق الأوسط، ونجحت في إقناع الرئيس الأمريكي بقيمتها[٢٠]. ومع استمرار إصرار الولايات المتحدة على الابقاء على البريطانيين باعتبارهم القوة العسكرية الأولى في المنطقة، فإن الخيارات التي أمامها لم تكن كثيرة. فمع إدراك أن الهيمنة البريطانية هي أثر من الماضي يعتمد على الولايات المتحدة، فإن واشنطن ألقت بتأييدها وراء الخطة على أمل أن يكون ارتباطها العلني بها عاملاً حاسماً.

ومثلما كان متوقعاً، فإن قيادة الشرق الأوسط كانت أبعد كثيراً عن أن تلبي الحد الأدنى من الشروط المصرية للمصالحة مع البريطانيين، فمعاهدة ١٩٣٦ ستحل محلها اتفاقية متعددة الأطراف. وقدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا «دعوة» لمصر لكي تصبح «عضواً مؤسساً» في القيادة الجديدة. وكانت قائمة

(١٨) *Ibid.*
(١٩) Acheson, *op.cit.*, p.563-4.
(٢٠) Acheson, *op.cit.*, p.564.

الأطراف المحتملة الأخرى تضم نيوزيلندا واستراليا وجنوب أفريقيا ودول الهلال الخصيب وايران والمشيخات العربية واسرائيل. وكانت القوات البريطانية ستبقى في مصر تحت ستار **قيادة الشرق الأوسط** المتعددة الأطراف التي لم يتم تنظيمها بعد، والتي ستتقاسم فيها مصر من الناحية النظرية السلطة بتساوٍ مع الدول الأعضاء الأخرى.

ومن الناحية النظرية، كانت المشكلة كما تراها الولايات المتحدة تتمثل في كيفية وضع إطار لاستمرار الهيمنة البريطانية تذعن له مصر، ويكون من شأنه في الوقت نفسه أن يوفر بؤرة اهتمام للعالم العربي غير بؤرة اسرائيل/ فلسطين. ومما يتسم بالأهمية أن الاقتراح نفسه قد تم تقديمه للمصريين كخطة بريطانية تحظى بتأييد الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا «لتسوية الخلافات المعلقة بين مصر والمملكة المتحدة حول مسألة القوات البريطانية في منطقة القناة، وحول المسألة العامة الخاصة بالدفاع»[٢١]. وبغض النظر عن العرض الذي وصفته الصحافة ورجال السياسة الأمريكية بأنه «شراكة متكافئة» مع الغرب، فإن الحكومة المصرية أدركت أن هذا «التناول الجديد» للخلافات الانجليزية ـ المصرية لا يزيد كثيراً عما سبقه، وأن «النظام الجديد» الذي ينتظر مصر لن يؤدي إلا إلى استمرار الوجود البريطاني الذي عانى المصريون منه طويلاً.

وكان توقيت دعوة القوى الأربع توقيتاً سيئاً، وإن كان يتعذر تلافيه. فالنحاس كان قد أوضح اعتزام مصر إلغاء معاهدة **١٩٣٦** بحلول نهاية سبتمبر/ أيلول. ولم تكن تركيا مستعدة لمشاركة الثلاثة الكبار في تحركهم نحو مصر إلا بعد مؤتمر أوتاوا في سبتمبر/ أيلول. وأعلنت «الدعوة» الموجهة لمصر بعد خمسة أيام من تقديم النحاس مشاريع أربعة مراسيم لإلغاء المعاهدة إلى مجلس النواب ـ وهي مراسيم كانت تطرح تحدياً وطنياً وشعبياً ما كان اقتراح القوى الأربعة يأمل في مجاراته. فإلغاء المعاهدة كان يعبر عن الإرادة الشعبية بصورة حقيقية أكثر من الاقتراح الغربي، كما كان يتيح للوفد فرصة لكي يستعيد قدراً صغيراً على الأقل من الاعتراف الشعبي به كحزب وطني مناهض للبريطانيين.

(٢١) CMd 8419, "Anglo-Egyptian Conversations on the Defence of the Suez Canal and on the Sudan 12/50 - 11/51", Appendix M: "The Four Power Proposal of 13 October, 1951, concerning Egyptian Participation in a MEC", p.43.

ومن الناحية الجوهرية، كانت **قيادة الشرق الأوسط** شيئاً زائفاً. ووصفها س. لويس جونز في معرض التقليل من شأنها على أنها «محاولة لصنع أحجار بناء من الطين دون قش»[٢٢]. فلم يكن متصوراً تشكيل أي تنظيم سياسي جديد، على غرار مجلس حلف شمال الأطلسي، لإعطاء توجيه سياسي للقيادة العسكرية؛ وكان الدور الأمريكي يعي أنه «ينحصر في المشاركة في هيئة أركان القيادة المندمجة (التي يقودها جنرال بريطاني)، وفي تقديم بعض المساعدات العسكرية»[٢٣]. وكان جونز يرى ميزة في افتقار **قيادة الشرق الأوسط** للإشراف السياسي المنظم. وراح يشرح أمام مستمعين متعاطفين أنه «من الضروري إبعاد رجال السياسة عن **قيادة الشرق الأوسط**، حيث أنهم سيحاولون الحديث عن الأوضاع السياسية داخل الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، فإننا (الولايات المتحدة) ينبغي أن نثقف الشبان (العسكريين) فيما يتعلق بالمنطقة، وأن نطور قدرات عسكرية»[٢٤].

وكانت العبارة الأخيرة توضح تزايد تحرر واضعي السياسة الأمريكية من أوهامهم بشأن من كانوا يسمونهم «العصابة القديمة» من رجال السياسة العرب في مصر وسوريا والعراق، الذين أثبتوا عجزهم عن «تسليم» بلدانهم للغرب. كما كانت تعبر عن اهتمامهم المتنامي بإيجاد نوع جديد من القيادة العربية، مستمدة من الرتب المتوسطة بين العسكريين. وأشار جونز إلى أن:

> مشكلة أخرى... تتمثل في إيجاد طبقات من الشعب يمكن للمرء أن يثير اهتمامها **بقيادة الشرق الأوسط**.

وربما كانت الإجابة هنا هي الجنود. وذلك لا يعني الجندي العربي العادي، كما لا يعني كبار القادة الذين كثيراً ما تعتمد ترقياتهم فيما يبدو على «النفوذ وليس على القدرة». إلا أن هناك مجموعة من الضباط الشبان من الرتب الدنيا والمتوسطة، الذين درس الكثيرون منهم في المعاهد العسكرية في الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا. وهؤلاء يشعرون بتميزهم عن «العصابة القديمة». وكان أفراد من هذه المجموعة من الضباط الشبان هم

(٢٢) CFR Study Group on American Policy, *op.cit.,* p.5.
(٢٣) "Commonwealth Capabilities and Intentions in the Middle East", p.3, Acheson to Lovett, 4 January, 1952, *Declassified Documents,* Ref. 77 67E.
(٢٤) CFR Study Group on American Policy, *op.cit.,* p.6.

المسؤولون عن صيغة التعايش العملية العرضية التي تحققت في بعض مناطق الحدود بين قادة ميدانيين عرب واسرائيليين. ووزارة الخارجية تشعر أنها مجموعة جيدة للوصول إليها من أجل تطوير مفهوم للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط[٢٥].

ولكن لسوء حظ وزارة الخارجية الأمريكية، فإن العسكريين كانوا لم يتولوا السلطة في مصر بعد[٢٦]. أما أولئك الذين كانوا ما يزالون يتولون الحكم في مصر، فقد نظروا إلى الإصلاحات العسكرية الواردة في اقتراح القوى الأربع باعتبارها مجرد واجهة لاستمرار إخضاع مصر سياسياً وعسكرياً.

وتضمن بيان السفير المصري لدى الولايات المتحدة الأسباب التي دعت إلى رفض اقتراح قيادة الشرق الأوسط في **١٥** أكتوبر/ تشرين الأول:

١ - إن مصر لم تُستشر بصورة مسبقة على الاطلاق بشأن الاقتراحات المشتركة المقدمة إليها، ولم تُدع للمشاركة في وضعها، ولم تعرف بمضمون هذه الاقتراحات إلا في يوم تقديمها.

٢ - ومع ذلك، فقد كانت هذه الاقتراحات موضع دراسة متأنية من جانب الحكومة المصرية، التي وجدت فيها استمراراً لاحتلال مصر، ليس من قبل بريطانيا فحسب، وإنما من قبل قوى أخرى أيضاً؛ وهو الاحتلال الذي ثارت عليه مصر على مدى سبعين عاماً.

٣ - إن هذه الاقتراحات لا تعترف بالآمال الوطنية للبلاد، ولا تضع حداً لاحتلال القوات البريطانية للأرض المصرية ضد الإرادة المعلنة لشعبها. كما أن هذه الاقتراحات لا تضمن لمصر استقلالها وسيادتها، وهي الحقوق التي منحها الله للشعب الحر[٢٧].

إن زعم أتشيسون أن المصريين حتى لم يقرأوا الوثيقة مطلقاً قبل رفضها إنما

(٢٥) CFR Study Group on American Policy, *op.cit.*, p.5.

(٢٦) كان جونز يعتقد أن انقلاب الشيشكلي في ديسمبر/ كانون الأول **١٩٥١** قد يحسن فرص اشتراك سوريا في قيادة الشرق الأوسط. أنظر: CFR Study Group, op.cit., p.6.

(٢٧) "Egyptian News Ocotber-November 1951", Egypt file, Middle East Institute Library.

يوضح بصورة أكبر تلك الرؤية الأمريكية الشائعة التي تفيد أن الردود المصرية على المبادرات الغربية كانت نتاجاً للاندفاع الانفعالي غير العقلاني أكثر من كونها الواقع الذي عبر عنه السفير المصري[٢٨]. وفي ضوء الشكوك التي أعرب عنها أتشيسون نفسه إزاء **قيادة الشرق الأوسط**، فإنه ربما كان أكثر صواباً لو كان قد لاحظ بدلاً من ذلك أنه لم يكن هناك الكثير من الأسباب التي تدعو المصريين لقراءة الاقتراح على الاطلاق. وأثار إلغاء مصر لمعاهدة **١٩٣٦** واتفاقية السودان لعام **١٨٩٩** عاصفة فورية بين المسؤولين الأمريكيين، وهي العاصفة التي طغت على رد الفعل إزاء الرفض المصري **لقيادة الشرق الأوسط**. وأعلن متحدث باسم هيئة الأركان المشتركة أن «(قناة) السويس أصبحت الآن مشكلة من مشكلات حلف شمال الأطلسي». «إن حلف شمال الأطلسي لن يوافق مطلقاً على أن تبقى منطقة القناة بلا حماية»[٢٩]. واعتباراً من **٣١** أكتوبر/ تشرين الأول، بدأت هيئة الأركان المشتركة تتلقى من البريطانيين تقارير يومية عن الوضع المتدهور حول السويس[٣٠].

وواصلت بريطانيا سياسة المواجهة التي كانت قد بدأتها عندما تم وقف إمدادات الأسلحة في سبتمبر/ أيلول. وعقب الإلغاء، تواكب استيلاء البريطانيين على السكك الحديدية والجسور مع مصادمات متزايدة في عنفها. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، فرض حظر على كل أنواع الامدادات العسكرية من بريطانيا لمصر، وارتفع عدد القوات البريطانية في منطقة القناة من رقم ١٠,٤٠٠ جندي، المتفق عليه، إلى ٨٠,٠٠٠ جندي[٣١]. وأثار انتصار المحافظين في بريطانيا في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني موجة احتجاج عنيف في الصحافة المصرية، عندما أيد إيدن من جديد سياسة الحكومة السابقة.

وكان يجري النظر إلى التصرفات المصرية في السياق الأوسع الخاص «بتدهور وضع الغرب في الشرق الأوسط»، والذي كان رفض مصر لاتفاقية وإلغاؤها لاتفاقية أخرى مجرد أعراض له. ومثلما كانت الحال عليه في إيران، فإن أتشيسون

(٢٨) Acheson, *op.cit.*, p.564.

(٢٩) *New York Times,* 10 October, 1951, p.8.

(٣٠) Letter from Air Chief Marshall Sir W. Elliot to Omar Bradley, CJCS, 31 October, 1951, MMR:O. Bradley File 091 Egypt (1951).

(٣١) *New York Times,* 12 October, 1951, p. 10.

لم يكن يهتم بوقائع الخلاف ذاته بقدر ما كان يهتم بتأثيره الضار على توزيع القوة بين الاتحاد السوفييتي وبين الولايات المتحدة في المنطقة[٣٢].

وكانت واشنطن مستاءة ومتشككة في التاكتيكات المصرية. ورغم كل تحفظاته فقد وصف أتشيسون اقتراح القوى الأربع بأنه «أساس سليم للاتفاق» للخروج من مأزق الانجليزي ـ المصري[٣٣]. وفي ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، أعلنت الولايات المتحدة أن «الحكومة الأمريكية تؤكد من جديد اعتقادها بأن التصرف الذي قامت به الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاهدة الانجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩، هو تصرف لا يتفق مع الاحترام اللائق للالتزامات الدولية. وفيما يتعلق بها، فإن الحكومة الأمريكية تعتبر تصرف الحكومة المصرية باطلاً»[٣٤].

وراح الدبلوماسيون الأمريكيون يحاكون الصحافة في ردود فعلها إزاء التصرفات المصرية في خريف عام ١٩٥١. وقال مسؤول أمريكي، شارك في وضع سياسة انجليزية ـ أمريكية مشتركة تجاه ايران ومصر، «إننا لا نعترض على حدوث تغيرات في ذلك الجزء من العالم»؛ ومضى يقول:

ولكننا نعترض على المزيد من الابتزاز؛ إننا نعترض على تحدي الاتفاقيات الدولية الشرعية؛ وإننا نعترض على خلق مواقف عسكرية لن تفيد أحداً سوى الروس[٣٥].

وكان هذا الإطار من التحليل يستبعد الفهم المتجرد من العواطف للسياسة المصرية. فكان يجري عزل «القومية العربية» و «العقل» من بين تعقيدات الأحداث، ثم يوضع كل منهما في مواجهة الآخر. فمصر كانت تتنفس التحدي والابتزاز. واختزلت شكاواها إلى مجرد كراهية غير عقلانية للأجانب. وما كان يمكن لمثل هذه الأمة أن تأمل في تحدي إرادة الولايات المتحدة، المطهرة بأرقى

---

(٣٢) Gaddis Smith, *The American Secretaries of State: Volume XVI — Dean Acheson.* New York: Cooper Square Publishers, 1972, p.348.

(٣٣) *New York Times,* 11 October 1951, p.1.

(٣٤) Department of State "Bulletin", 29 November 1951, p.702.

(٣٥) *New York Times,* (editorial), 12 November 1951, p.24. For press reaction see: New York Times 15 October 1951, p.24. Anne Mc Cormick, *New York Times,* 31 October 1951. *New York Times,* (editorial), 12 November 1951, p.24.

الدواعي الامبريالية: «القدر». ولم يمض وقت طويل حتى وصفت **«النيويورك تايمز»** الالغاء المصري بأنه **«مناف للقانون الدولي والأخلاق»**[٣٦]. (التشديد للمؤلف).

وتعرض الجدال حول قيادة الشرق الأوسط لعملية مماثلة من الارتباك. فالمنطق الذي جعل الخطة تحظى بالشعبية في الولايات المتحدة كان كالآتي: إن الاتحاد السوفييتي لديه مخططات بشأن الشرق الأوسط، وخاصة نفطه. إن مصر وقناة السويس هما من الأهداف المحورية المنشودة لاستراتيجية التوسع السوفييتي. ولا يهم هنا أن الشيوعيين لم يهتموا بعد بصورة نشطة بالمنطقة، إذ أنها «تولد بشكل ذاتي» الأوضاع المواتية للتخريب السوفييتي. ولما كانت مصر عاجزة تماماً عن الدفاع عن القناة، فإن الدفاع عنها يجب أن تتولاه قوى خارجية (بريطانيا)؛ ومن هنا كان مشروع قيادة الشرق الأوسط. كما أن إدراج عنصر الواقع ـ المتمثل في افتراض البنتاغون أن الغرب سيظل عاجزاً عن الدفاع عن الشرق الأوسط، بما في ذلك السويس، ضد غزو سوفييتي يتسم بالتصميم ـ لم يشجع على أي تمحيص أكبر للدوافع الغربية[٣٧]. فالدواعي الامبريالية كانت تتطلب السعي النشط وراء مصر، إن لم يكن للدفاع الجماعي، فليكن إذن لخلق عميل اقتصادي وسياسي يُعتمد عليه في قلب الشرق الأوسط.

وأدى إلغاء مصر للمعاهدات و «الاجهاض السياسي» لقيادة الشرق الأوسط إلى تسهيل إحداث تطابق علني أوثق بين الآراء الأمريكية والبريطانية ـ من الزاوية الفكرية ومن منظور السياسة على حد سواء. وأشارت افتتاحية معادية للقرارات المصرية، نشرتها «النيويورك تايمز» في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول، إلى هذا التطور حيث أعلنت أن «أعظم خطأ ارتكبه المصريون... هو أنهم إضطروا الولايات المتحدة لاتخاذ موقف علني ضدهم». وبتأثير من التصرفات المصرية التي لم تفعل سوى تأكيد التحيزات الأمريكية السائدة، كما هو مفهوم، فإن الولايات المتحدة شعرت بأنها مضطرة إلى المزيد من تدعيم تطابق الآراء القوي بالفعل مع بريطانيا. وفي السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني، أعربت الولايات المتحدة عن

---

(٣٦) *New York Times,* 18 October 1951, p.28.

(٣٧) *Foreign Relations - 1951,* Vol. 1, p.195.

تأييدها لآراء البريطانيين، وزعمت أن مصر ما زالت مسؤولة عن الالتزام بتعهداتها بموجب معاهدة ١٩٣٦. وفي ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان. وكتب س. ل. سولزبرجر كبير المراسلين الدبلوماسيين «للنيويورك تايمز»:

وهكذا، تم خلق جبهة دبلوماسية قوية إلى حد كبير بصورة أسرع مما هو معهود من أساليب المناورة الديمقراطية؛ ولا بد وأن يتعين على المتطرفين المسلمين بالتأكيد أن يفكروا مرتين قبل أن يفكروا في القيام بأي أعمال متعصبة[٣٨].

وعلى حين أصبحت السياسة الأمريكية متطابقة مع السياسة البريطانية بصورة واضحة وعلنية، راحت التصورات المصرية عن الدور الأمريكي في الشرق الأوسط تضعف، بينما راحت الوصفات التي تدعو إلى سياسة موازنة نحو الكتلة السوفييتية تكتسب احتراماً أكبر[٣٩].

وكتب أنطوان فتال في صحيفة «لا بورص» (المصرية) يقول:

إن الولايات المتحدة في طريقها لأن تصبح العدو العلني رقم ١ في عين الرأي العام المصري.

ورغم ما قد يبدو عليه ذلك من غرابة، فإن الصحف قد ركزت هذا الأسبوع بطارياتها الثقيلة على الولايات المتحدة. بل لقد وصلت بعض الصحف الصباحية الكبرى إلى حد تأكيد أن الدولة المسؤولة عن الأحداث في مصر هي الولايات المتحدة أكثر منها بريطانيا نفسها.

وتفسير هذا الاتجاه يتمثل في خيبة الأمل. فواشنطن قد امتنعت دائماً عن التدخل بين القاهرة ولندن، والرأي العام هنا ليس مستعداً لأن يرى وزارة الخارجية الأمريكية تتخلى عن حيادها.

والآن، تغيرت لهجة التعليقات. وتُوضع الولايات المتحدة، «شريكة

(٣٨) *New York Times*, 21 Occtober 1951.

(٣٩) أنظر: *New York Times*, 21 November 1951, p.6.، حيث أشارت إلى احتمال شراء مصر لأسلحة تشيكية.

بريطانيا»، في المرتبة الأولى بين تلك القوى التي تسمى استعمارية.

وهكذا، فإن الصحف الكبرى المعتدلة راحت تتبنى الخط الذي استغلته طويلاً الصحف الاشتراكية وشبه الشيوعية. ففيما يتعلق بالولايات المتحدة، تتبنى **الأهرام والمصري** التعبيرات ذاتها التي في **الكاتب (جماعة أنصار السلام)** و**الاشتراكية** (شبه اشتراكية وشبه فاشية) و **اللواء الجديد** (يسارية متطرفة).

وفي الوقت نفسه، فإن هذه الصحف تعلن أن مصر على وشك أن تعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي. وبالنسبة **للمصري**، ليس هناك أمل آخر يمكن لمصر أن تجده في الغرب، على حين أن روسيا قد تساعدها على تحقيق أمانيها الوطنية.

أما اليسار، فإنه يتناول الأمر من وجهة نظر مختلفة، ويعلن أنه نظراً لإخلاص الاتحاد السوفييتي للسلام، فإنه يمكن لمصر أن تتوصل إلى اتفاق معه. وبالتأكيد، فإن صحف اليمين تردد مكرهة فكرة عقد معاهدة بين مصر وروسيا.

أما القسم الثالث فهو محايد، حيث يرفض اعتبار الاختيار بين الشرق والغرب أمراً لا مفر منه.

وآخر لحظة والمصور من المحايدين. والأخوان المسلمون محايدون بالمثل. ويقولون: لماذا نختار إذا كان الإسلام قد أبعدنا القدر نفسه عن الديمقراطيات والشيوعية والديكتاتوريات. ليس هناك شيء مشترك بيننا وبين أي منها[٤٠].

وكما لو كان الأمر لتأكيد هذه النقطة الأخيرة، وفي تحرك كان مؤكداً أن يثير صوراً مروعة في واشنطن، وصل رئيس الوزراء الايراني مصدق إلى القاهرة في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث اعترف بفاروق ملكاً على السودان، وبحث احتمال تشكيل كتلة إسلامية محايدة تضم مصر وباكستان وايران.

وأعرب الاتحاد السوفييتي في مذكرتين عن اعتراضه القوي على «الخطط

(٤٠) أعيد نشره في *New York Times*, 28 October 1951, p.17.

العدوانية الجديدة المتمثلة في إقامة **قيادة الشرق الأوسط** في منطقة لا تبعد كثيراً عن حدود الاتحاد السوفييتي»(٤١). وأعلنت المذكرة الثانية:

إن تشكيل **قيادة الشرق الأوسط** يهدف إلى تطويق الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية، ويوسع بدرجة أكبر من خطط الإعداد للحرب.

وفي فقرة كان يمكن بوضوح أن يكتبها المصريون أنفسهم (وهي بالتأكيد مكتوبة من أجلهم)، أكدت مذكرة ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني أنه:

إذا كان الحديث عن استقلال وسيادة هذه البلدان (في الشرق الأوسط)، فإن هذا التهديد إنما ينشأ بالتحديد من جانب تلك البلدان التي تبادر إلى وضع خطة تنظيم **قيادة الشرق الأوسط**، والتي ما زالت ترفض ترويض نفسها لتقبل فكرة أن شعوب الشرق الأدنى والأوسط، شأنها في ذلك شأن كل الشعوب الأخرى ذات السيادة، إنما تتمتع بحقوق ثابتة في إدارة سياستها الوطنية المستقلة وهي متحررة من أي نوع من أنواع الضغط الخارجي.

وأشارت «النيويورك تايمز» إلى الاهتمام السوفييتي المتنامي، عندما ذكرت في السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني احتمال عقد معاهدة عدم اعتداء سوفييتية ـ مصرية واعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية.

وأتاحت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني الجديد ونستون تشرشل إلى واشنطن في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢ أول فرصة لاجراء تقويم على مستوى عال للسياسة الانجليزية ـ الأمريكية منذ رفض مقترحات القوى الأربع. وأعلن بيان مشترك أن الولايات المتحدة وبريطانيا «قد وجدتا **تطابقاً كاملاً في الأهداف بيننا** (التشديد للمؤلف) في هذا الجزء من العالم (الشرق الأوسط)، وسيواصل وزيرا الخارجية العمل معاً لوضع سياسات متفق عليها لتحقيق هذا

(٤١) تم تسليم المذكرة الأولى إلى القوى الأربع بعد وقت قصير من تسليمها إلى الدول العربية واسرائيل. وردت الولايات المتحدة عليها في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول. للإطلاع على ص
الرد المذكرة السوفييتية الأولى، أنظر: New York Times, 20 December 1951, p. 1.
وللإطلاع على نص المذكرة الثانية، أنظر: New York Times, 29 January 1952, p.2.

الهدف... وفيما يتعلق بمصر، فإننا على ثقة من أن صيغة القوى الأربع إنما توفر أفضل احتمال لتخفيف التوتر الراهن»(٤٢).

إلا أنه وراء هذا «التطابق العلني في الأهداف»، كانت لا تزال هناك خلافات حقيقية في الرؤية الاستراتيجية. وفي حديث أمام الكونغرس في ١٧ يناير/ كانون الثاني، تحدث تشرشل كما لو ان **قيادة الشرق الأوسط** قد أقيمت بالفعل (وليس على أنها قيد الغرق)، وعلى نطاق أوسع مما كانت الولايات المتحدة قد وافقت عليه.

لم يعد علينا أن نتحمل كل عبء الابقاء على حرية ممر قناة السويس المائي الشهير. إننا لا نسعى إلى أن نكون سادة مصر. إننا هناك فقط كخدم وحراس لتجارة العالم.

وسيساعدنا بصورة هائلة، في مهمتنا إذا ما رابطت قوات، ولو رمزية، من الشركاء الآخرين في اقتراح القوى الأربع، في منطقة القناة كرمز لوحدة الهدف التي تلهمنا(٤٣).

وكان تشرشل بطبيعة الحال يدرك جيداً رفض الولايات المتحدة إدخال قوات مقاتلة، وحتى «بأعداد رمزية»، إلى مصر(٤٤). وظلت قضية السويس بالنسبة للبريطانيين قضية تتسم بكثير من الإلحاح والتهديد ـ من حيث اعتبارات «الامبراطورية» و «المكانة» بنفس القدر الذي هي به من حيث اعتبارات الجغرافيا السياسية. أما **الولايات المتحدة**، التي كانت تؤيد الموقف البريطاني وإن كانت أيضاً قد تعبت من عجز بريطانيا عن تسوية الصراع مع مصر، فكانت تطور استراتيجيتها العسكرية الاقليمية الخاصة:

في حالة نشوب حرب عامة، فإن المصالح السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، التي تشمل إيران والسعودية

(٤٢) *New York Times*, 10 January 1952, Sec. IV, p.5.
(٤٣) *New York Times*, 17 January 1952, p.4.
وقد اقترح البريطانيون فكرة «القوات الرمزية» لأول مرة في اجتماع وزراء الخارجية في مايو/ أيار ١٩٥٠. أنظر: Foreign relations - 1950 Vol. 5, p. 189.

(٤٤) *Ibid.*

وغيرهما، لن تقتصر على أمن منطقة قناة السويس والقواعد المجاورة لها. إننا نعتقد أن مصالح الحلفاء ستُخدم كأفضل ما يكون بتدابير من شأنها الاحتفاظ كحد أدنى بمناطق كبيرة في تركيا وبجزء من المنطقة المنتجة للنفط في الخليج الفارسي. ونرى أن أكثر التدابير فعالية في تحقيق هذه الغاية تتألف من الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ككل، بالقرب من حدود الاتحاد السوفييتي بقدر الإمكان. وفي أي حال، فإن التدابير التي تهدف إلى الاحتفاظ بمناطق في تركيا والخليج الفارسي ستكون على الأرجح مفتاح الدفاع عن منطقة السويس(٤٥).

وبعد أن أشارت هيئة الأركان المشتركة إلى أن «الأزمة الراهنة في مصر (بالإضافة إلى الأزمة في إيران) يمكن أن تسفر عن ضرر بالغ بمكانة المملكة المتحدة في الشرق الأوسط، وفي العالم بوجه عام»، اقترحت على وزير الدفاع أن تؤيد الولايات المتحدة «الموقف البريطاني في مصر، على الأقل حتى إقامة تنظيم فعال لقيادة الشرق الأوسط»(٤٦). وحتى في الوقت الذي كان فيه واضعو الاستراتيجية في البنتاغون لا يزالون يؤكدون على مسؤولية بريطانيا الاستراتيجية الأولى بالنسبة للشرق الأوسط، فإنهم كانوا ينظرون إلى قيادة الشرق الأوسط كعامل مساعد رسمي من شأنه أن يعكس تحول الوجود البريطاني في مصر من دوره السابق كقوة امبريالية إلى وضعه الراهن كوكيل للقوة الأمريكية. وكان البريطانيون يدركون ذلك جيداً، ويشعرون بالاستياء منه. ومع ذلك فقد كانوا مضطرين لبذل جهود مستمرة لضمان قدر أكبر من التعاون الأمريكي لكي يحتفظوا «بهيمنتهم». وعندما رفضت الولايات المتحدة إخضاع أولوياتها الاستراتيجية الخاصة لأولويات بريطانيا، تنامى التنافر الذي لم يكن خفياً دائماً بين القوة الامبريالية الآخذة في التراجع وبين خليفتها الأمريكية.

(٤٥) "Commonwealth Capabilities...", *op.cit.*, p.2.
(٤٦) *Foreign Relations - 1951*, Vol.1, p.242.

٣ • التفسخ وإعادة البناء:

[سقوط الملكية وصعود الكولونيلات]

وجه «رعاع» القاهرة ضربتهم في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢، فأطلقوا العنان لمشاعر الإحباط الشعبي تجاه الباشوات الحاكمين وتجاه الهيمنة الأجنبية على حد سواء. وأثار هذا العرض الهائل من الاضطراب الشعبي إنزعاج الولايات المتحدة التي كانت تنظر إلى الثورات الاجتماعية بداهةً باعتبارها في مصلحة الاتحاد السوفييتي، إن لم تكن فعلاً بإيعاز سوفييتي - شيوعي. وكان الشيء الذي يتسم بأهمية فورية بالنسبة للولايات المتحدة هو إعادة تعويم سفينة الدولة المصرية الغارقة. وكانت استعادة «الاستقرار»، حتى بصورة هشة مؤكدة في ظل استمرار حكم «النظام القديم، يعتبر من جانب واشنطن (بل وحتى من جانب الضباط الأحرار في الجيش) بمثابة البديل الوحيد المتاح عندئذ.

وحتى بينما كانت القاهرة تحترق، قام بيرتون بيري مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بإيفاد كيرميت روزفلت، وهو أحد العاملين في وكالة المخابرات المركزية، وكان في مصر خلال الحرب العالمية الثانية - «لمساعدتهم (المصريين) على الخروج من الوضع. وكان لديّ صديق (صحفي) مصري جيد للغاية؛ وقررنا أن علي ماهر هو أفضل رهان (ليحل محل النحاس كرئيس للوزراء). وخرجنا وأقنعناهم بأن يتم تعيينه»(١).

وحتى إذا ما وضعنا في اعتبارنا الذاتية المغرقة المعهودة في العاملين في وكالة

(١) مقابلة مع المؤلف، ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠.

المخابرات المركزية فإن مهمة روزفلت كانت تتسم بالأهمية من ثلاثة جوانب:

أولاً، ان استعداد واشنطن لإيفاد مبعوث إلى القاهرة بأوامر «لمساعدتهم على الخروج من الوضع» كان يمثل حقبة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه مصر، وهي السياسة التي كانت حتى ذلك الوقت إما أن تنحني أمام النفوذ البريطاني أو تمتنع عن التدخل المباشر في مجريات الحياة السياسية المصرية.

وثانياً، ان اختيار أحد العاملين في **وكالة المخابرات المركزية**، رغم خبرته الطويلة في الشؤون المصرية، لكي يمثل السياسة الأمريكية وينفذها، كان نذيراً بالاعتماد المتزايد على **وكالة المخابرات المركزية** في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر.

وثالثاً، إن هذا الانهماك الأمريكي المتزايد كان يشير إلى تدهور مماثل في النفوذ البريطاني، بعد أقل من عشرة أعوام على تقديم السير مايلز لامبسون إنذاره إلى الملك فاروق.

أخذ الحماس الأمريكي للأنظمة العميلة للبريطانيين في مصر، وهو حماس لم يكن عظيماً على الاطلاق في الأصل، يتضاءل للغاية. وكانت الازدواجية التي تنظر بها الولايات المتحدة إلى الأنظمة العربية تعكس اعتقاد واشنطن بأن:

الحكومات العربية متشككة في الغرب ومتحررة من الأوهام بشأنه، وهي معادية للشيوعية، وتجد نفسها مضطرة للاحتفاظ بعلاقات لائقة وفاترة مع الغرب، بغرض توفير الحماية النهائية ضد روسيا واسرائيل، ومن أجل التجارة والقروض والمساعدات الفنية(٢).

وفي وزارة الخارجية الأمريكية، ترعرع تحيز كان قائماً منذ وقت طويل ضد الأنظمة التي خلفتها عن أيام الامبريالية البريطانية المتغطرسة. وكان كثير من الدبلوماسيين الأمريكيين من المبشرين السابقين أو الرومانسيين ممن كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن:

تغيير القيادة في بلدان الشرق الأوسط، ولا سيما البلدان العربية، إنما

(٢) Memorandum from Merriam to Kennan, 18 March 1949, Records of the PPS 1947-53 Box 50.

يتمثل في إزالة بعض الدعامات المصطنعة التي كانت تبقي في الحكم زعماء ما كان يجب أن يكونوا فيه في المقام الأول(٣).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسس الاجتماعية التي كانت تبقي بصورة تقليدية على النفوذ البريطاني كانت تمر بعملية تحول بصورة كان يمكن أن تتعارض للغاية مع المصالح الأمريكية. وكتب جورج ميريام في أوائل عام **١٩٤٩**، «إننا لا نستطيع الاعتماد على النزعة المحافظة التي يحدثها الإسلام والبنية الاجتماعية القديمة في الاحتفاظ بالعالم العربي ضد انتشار الشيوعية. فخيبة الأمل والغضب فيما يتعلق بالغرب ربما كانا قويين بما يكفي لهدم البنية القديمة»(٤).

ورغم اعتماد المسؤولين البريطانيين على الوضع السياسي القائم، فإنهم أيضاً كانوا قادرين في لحظات صفائهم على إدراك الوضع الثوري الذي خلقه فساد النظام القديم. وفي برقية بعث بها القائم بالأعمال الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية عام **١٩٤٩** بعنوان «الثورة في مصر»، كتب يقول:

في محادثة خاصة وشخصية جرت في الآونة الأخيرة مع أحد مسؤولي هذه السفارة، قال موظف مسؤول بوزارة الخارجية البريطانية يتعامل مع الشؤون المصرية مباشرة، وهو في حالة من الكآبة الشديدة، إنه «من الطريقة التي تمضي بها الأمور من سيىء إلى أسوأ في مصر، فإنه يبدو لي أن الثورة أصبحت محتومة هناك»(٥).

إلا أنه كانت هناك ثلاثة أسباب هامة تفسر لماذا لم تكن السياسة الأمريكية في سنوات ما قبل يوم السبت الأسود تقوم على رفض **النظام القديم** في مصر:

أولاً، ان وزارة الخارجية كانت واثقة من استمرار هدوء الجماهير المصرية المضطهدة:

ليس من المرجح أن تقع بلدان الشرق الأدنى تحت سيطرة موسكو من **جراء الاضطرابات الداخلية**. ورأيي لا يعتمد فحسب على الطابع المحافظ

(٣) Miles Copeland, *The Games of Nations*. London: Weidenfield and Nicolson, 1969, p.34.

(٤) *Ibid.*

(٥) *Foreign Relations - 1949,* Vol. 6, p.187: Charge in United Kingdom (Holmes) to Acheson, "Revolution in Egypt", 7 January 1949.

للمجتمع في الشرق الأدنى والناجم عن الدين والاقطاع، بل إنه مستمد أيضاً من العناصر التالية: (١) أن شعوب الشرق الأدنى قد اعتادت الاضطهاد في سائر أشكاله المتنوعة: وكل الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الطبقات الحاكمة ستحتفظ بسيطرتها على الحركات التخريبية. فهذه الطبقات تمتلك السلطة اللازمة لعمل ذلك، كما أنها لا تنفر من استعمالها: (٢) ان الاتحاد السوفييتي لا يمتلك أية حدود مشتركة مع أي من البلدان العربية، لا بصورة مباشرة ولا من خلال احدى الدول التابعة له...[٦].

وثانياً، أنه لم يكن بمقدور وزارة الخارجية أن تقترح نظاماً بديلاً يتحالف بشكل وثيق مع المصالح الغربية. وكتب أحد مسؤولي وزارة الخارجية يقول:

إن الطبقة الحاكمة تفعل شيئاً ما من أجل الفلاحين بسبب خوفها من روسيا. وهذا نهج نستطيع استخدامه لاستمالة المصريين إلى ناحيتنا. فكثير من المسؤولين يبذلون أقصى ما في وسعهم من أجل بلدهم، وفقاً لرؤيتهم هم. وإنك لتجد في أنحاء العالم الإسلامي وضعاً غير صحي، ولكنك لا تستطيع التورط فيه ما لم تقضِ على العنصر المسيطر حالياً، وهي مخاطرة لا نملك أن نقدم عليها لأن رد الفعل قد يتخذ شكل حركة معادية للأجانب[٧].

أما الجيش المصري المرتبط بالقصر، فقد أثبت حتى ذلك الوقت عجزه عن القيادة، و:

لم يعد أحد يستمع إلى نواة النفوذ الأمريكي الصلبة - وهم خريجو الكليات الأمريكية في الشرق الأدنى. لقد تحرر العرب من أوهامهم؛ وهم يشعرون بالحيرة ولا يعرفون إلى أين يتجهون[٨].

وكان فشل انقلاب حسني الزعيم الذي وقع في مارس/ آذار ١٩٤٩ (وهو «صبي الأمريكان» الذي أسقطه انقلاب مضاد في أغسطس/ آب) في سوريا يمثل نكسة لكوادر وزارة الخارجية ومثيري المتاعب في العالم من رجال وكالة المخابرات المركزية الساعين إلى تشكيل العالم العربي وفقاً لرؤية السلام الأمريكي (باكْسْ

(٦) Merriam memo, *op.cit.*, p.2-3.
(٧) *Foreign Relations - 1950*, Vol. 5, p.287, "Problem Summary for Egypt", 24 February 1950.
(٨) *Foreign Relations - 1950*, Vol. 5, p.1.

أميريكانا) لفترة ما بعد الحرب. وفي أعقاب فشلهم، سادت آراء ذات طابع محافظ بدرجة أكبر، بينما راحت وكالة المخابرات المركزية تعيد تقويم إمكاناتها[٩].

وثالثاً، ان الاهتمامات المنبثقة عن الحرب الباردة كانت تعمل ضد ما كان يعتبر، بغض النظر عن الشكوك الأخرى، بمثابة الأمر الواقع الموالي للغرب والذي يضمنه القصر والباشوات.

ومع وقوع الولايات المتحدة في أحابيل التناقضات الكامنة في تأييدها لنظام سياسي ينتمي إلى الماضي، فإنها مع ذلك كانت تأمل أن يكون من الممكن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتحديث، فضلاً عن المصالح الأمنية الغربية، من خلال إصلاحات يقوم بها نظام فاسد.

وكانت مصر هدفاً أولياً لهذه «الثورة السلمية من فوق» - وهي استراتيجية كانت تقوم على احتياجات السياسة الأمريكية أكثر مما كانت تقوم على معطيات الواقع السياسي في مصر. ومع ذلك، فقد كانت الفكرة سليمة، داخل النطاق الضيق من التغيير السياسي المقبول عند الولايات المتحدة. وراحت واشنطن تروج لخطط للتقدم الاقتصادي داخل النظام السياسي القائم، كنموذج غير ثوري للتنمية الاقتصادية والنزعة المحافظة السياسية. وعندما قدم الرئيس ترومان إلى الكونغرس اقتراحات برنامج الأمن المتبادل (MSP) في مايو/ أيار ١٩٥١، فقد شرح أن الشرق الأوسط يتعرض «لضغط مضطرد ولا هوادة فيه» من جانب الاتحاد السوفييتي. وأشار أيضاً إلى أن أمن الشرق الأوسط كان:

معرضاً للخطر من جراء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. فالهدف الأمني في المنطقة لا بد وأن يتمثل في خلق الاستقرار بإرساء أسس صلبة للتقدم الاقتصادي الآن، وبإرساء الثقة الآن في أنه يمكن تحقيق المزيد من التقدم.

واستطرد ترومان يقول إن السياسة الأمريكية تتمثل في:

مساعدة القادة الذين يتمتعون بالشعور بالمسؤولية على بدء إصلاحات

(٩) Copeland, *op.cit.*, p.42.

وتنمية منظمة، يمكن فيها لطاقات الشعب أن تتوسع بشكل بناء. وهدفنا أن نبين لهذه البلدان، بجهود تعاونية ملموسة، أنها هي نفسها قادرة على تحقيق ما ترغبه من التقدم الاقتصادي والاجتماعي كجزء من العالم الحر. فالشعب الذي يمتلك دليلاً على ذلك لن يتحول يائساً إلى الشيوعية[١٠].

وفي مصر، ثبت أن هذه السياسة مستحيلة طالما بقي الملك والباشوات، وهو ما أثار فزع واشنطن. فإنهم لم يعجزوا فحسب عن إصلاح أنفسهم، بل لقد توقفوا أيضاً عن القيام بوظيفتهم كعملاء للغرب يمكن التحكم فيهم - فقد كانوا عاجزين عن أن يقدموا الموافقة المصرية على الاتفاقات التي تضع مصر بصورة محكمة داخل الشبكة الاستراتيجية العالمية للغرب، وإنْ كانوا راغبين في ذلك.

وكانت مسألة التدخل الأمريكي في الحياة السياسية العربية تحتل موقعاً بارزاً في جدول أعمال حلقة دراسية أقامها **مجلس العلاقات الخارجية** في ديسمبر/ كانون الأول **١٩٥١**. ومما يتسم بالأهمية أن المناقشة أصبحت أكثر صراحة عندما انتقل الجدال إلى «الوضع الحالي في مصر». ونوقشت مزايا التدخل الأمريكي بصورة غير حاسمة. وفيما يلي مقتطف من محضر النقاش:

واقترح المستر براونل الآن خطأ جديداً للنقاش، ألا وهو السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالتدخل في حكومات الشرق الأوسط. والمشكلة هي ما الذي تستطيع الولايات المتحدة عمله لتقوية حكومات هذه المنطقة. وإذا ما دخلنا في مجال تغيير الحكومات في الشرق الأوسط، فإن ذلك سيقابل بالمعارضة من الداخل والخارج على حد سواء، ومن ناحية أخرى، فإننا إذا قدمنا مالاً، فإننا نريد أن يستخدم هذا المال بشكل سليم. وذلك يخلق معضلة. فهل ينبغي أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً لتغيير الحكومات في الشرق الأوسط؟ وإذا كان ينبغي عليها ذلك، فكيف ينبغي أن نتحرك لعمل ذلك؟

وقرر المستر ديوس أنه يعارض التدخل الأمريكي في حكومات الشرق الأوسط. واقترح بدلاً من ذلك أنه، بالإضافة إلى برنامج التدريب

---

(١٠) Reprinted in WR Polk, *The United States and the Arab World.* Cambridge: Harvard University Press, 1965, p.268-9.

العسكري الذي رسم المستر جونز صورة له، فإنه ينبغي تدريب شبان من الشرق الأوسط على مسائل المواطنة والإدارة وخلافه في الولايات المتحدة. وأعرب عن أمله في أن ذلك قد يؤدي إلى بدء حركة من شأنها أن تسفر عن تغيير الشرق الأوسط لنفسه. وضرب المستر ديوس مثالاً لذلك المنهج ببرنامج التدريب في شركة أرامكو حيث يتعلم السعوديون أداء العمل بأنفسهم. وعندئذ، فإن هؤلاء الأشخاص يؤثرون على الآخرين[١١].

وأعرب المشاركون عن مخاوفهم من أن التدخل الأمريكي من شأنه أن يعرض الولايات المتحدة للاتهام بالامبريالية، ويشكك في فائدة تنصيب «بيرونات صغار»[١٢] (نسبة إلى الزعيم الأرجنتيني خوان بيرون). وبين الارتباك العام حول ما ينبغي أن تكون عليه السياسة الأمريكية، كانت هناك ثلاثة استنتاجات بديهية:

أولاً، إن تغيير الوضع السياسي القائم في مصر قد أصبح أمراً يتسم بأهمية خاصة لحكومة الولايات المتحدة ولأولئك الذين يؤثرون على السياسة الحكومية (قبل أحداث يوم السبت الأسود بشهر كامل).

وثانياً، كان زعماء رجال الأعمال والسياسة الأمريكيون يعتقدون أنه نظراً لعناد مصر وعجز بريطانيا، فإن من حق الولايات المتحدة بصورة مبررة أن تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية لمصر لحماية مصالحها.

وثالثاً، كان الجميع يعتقدون أن مسألة التدخل هي احتمال من احتمالات المدى القريب أكثر من كونها احتمالاً طارئاً بعيد الأجل. كانت القضية «متى» أكثر منها «هل» و «كيف» أكثر منها «لماذا».

وكانت رحلة روزفلت إلى القاهرة في يناير/ كانون الثاني **١٩٥٢** هي الفصل الأخير في «الثورة السلمية من فوق» المرجوة منذ زمن طويل، كما كانت بداية لتدخل الولايات المتحدة في الشؤون السياسية الداخلية لمصر. وراحت بيروقراطية صنع السياسة والصحافة تعيد طرح صورة الملك فاروق، العاهل الفاسد تماماً،

---

(١١) CFR Study Group on American Policy in the Middle East, 11 December 1951, Vol. 42, p.8.

(١٢) Ibid., p.9.

بعد أن يتم «إصلاحه»، باعتباره الحل لمشكلات مصر (والولايات المتحدة)[١٣].
وكانت بيروقراطية المخابرات في وزارة الخارجية الأمريكية تعتقد أن مكانة فاروق قد ارتفعت بالفعل لدى الرأي العام نتيجة لرده على أعمال العنف يوم السبت الأسود:

> إن أداء النظام (الملك ومجلس الوزراء والجيش) ربما يكون قد زاد من احترام الرأي العام المصري للنظام... فالتطورات منذ ٢٧ يناير/ كانون الثاني توضح في ما يبدو أن النظام، وخاصة القصر، قد برر تصرفاته وأضاف إلى مكانته في عين الرأي العام المصري[١٤].

وإذا ما كان لنا أن نصدق روزفلت، فإن الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت نشطة في محاولات ناجحة، وإن كانت غير مجدية، لإحداث تعديلات في صفوف شيوخ الساسة المصريين المتعبين على أمل استعادة مصداقية النظام القديم. ودفع ذلك الولايات المتحدة في البداية إلى تأييد تولي علي ماهر رئاسة الوزارة في أواخر يناير/ كانون الثاني. إلا أن أمل علي ماهر في تشكيل جبهة متحدة تهدىء الاضطرابات الشعبية وتروض القصر قد أثار معارضة فاروق. وأدرك روزفلت الاشارة، فسعى للتخلص من علي ماهر لصالح الهلالي باشا. إلا أن كافري خالفه؛ ولم تفعل واشنطن شيئاً، مما أثار استياء روزفلت:

> كان (كافري) يرسل البرقيات إلى واشنطن ليقول أن علي ماهر يمضي في طريقه بصورة رائعة، وأنه ليس هناك ما يدعو للقلق على الاطلاق. وكنت أرسل من خلال قنوات الوكالة (CIA) برقيات مفادها أن من الضروري أن نتدخل لتصحيح الموقف. كان من الواضح أنه (علي ماهر) يجب أن يذهب، وكان الهلالي هو الرجل (الذي يحل محله). وكان بيرتون بيري يتلقى كل هذه البرقيات، ويجلس فوقها دون أن يطلع دين أتشيسون أو أي شخص آخر عليها[١٥].

(١٣) قبل عام واحد فحسب، كان السفير المصري قد شكا إلى ماكجي من هجوم الصحف على فاروق. أنظر: *Foreign Relations - 1950,* Vol. 5, p.696.

(١٤) "Some Political Implications of the Cairo Riots of January 26, 1952" 5808 7 February 1952, p.1: Prepared by Department of State Office of Intelligence and Research.

(١٥) مقابلة مع المؤلف.

وكان تخوف الولايات المتحدة إزاء سلامة النظام أكبر من تخوف البريطانيين، الذين سبق وأن رأوا الكثير من الأزمات السياسية في مصر. وتلقت وزارة الخارجية البريطانية في مارس/ آذار برقية تعكس تقويم روزفلت المتشائم نفسه: «إن معلوماتنا تدعونا إلى الاعتقاد بأنه مع مرور كل يوم دون إحراز تقدم محدد نحو حل القضايا المعلقة، فإن الاستمرار النهائي للحكومة الحالية (حكومة علي ماهر) يتعرض للخطر بصورة متزايدة»[١٦]. وفي أوائل مارس/ آذار، سقط علي ماهر، وحل الهلالي محله.

وعجلت المخاوف الأمريكية من حدوث انهيار وشيك في النظام القديم ببذل جهود لإقناع إيدن بالامتناع عن انتهاج سياسة مواجهة، وبتلبية المطالب المصرية بشأن السودان ومنطقة السويس. واقترح أتشيسون أن تنهي بريطانيا الحظر النفطي المفروض على مصر رداً على إلغائها الاتفاقيات الانجليزية ـ المصرية[١٧]. وتقدم كافري أولئك الذين راحوا يلحون على إقناع واشنطن بالحاجة إلى تقديم ما يكفي من التنازلات «لإبقاء الغطاء محكماً»[١٨] ـ وهو ما أثار غضباً بريطانياً متصاعداً. وفي مارس/ آذار، نقل السفير الأمريكي في لندن اقتراحاً أمريكياً بـ «صفقة شاملة»، تتضمن اعتراف بريطانيا بفاروقَ كملك لمصر والسودان والانسحاب الفوري لكل القوات البريطانية من مصر[١٩]. وأفادت الأنباء أن الهلالي قد وافق من حيث المبدأ على:

١ ـ التخطيط المشترك للإجراءات الدفاعية التي تصبح سارية المفعول في حال اندلاع موقف طارىء دولي يهدد أمن مصر؛

٢ ـ التعاون الانجليزي ـ المصري في الدفاع الجوي؛

٣ ـ استخدام فنيين بريطانيين في قاعدة منطقة القناة[٢٠].

وكانت الرحلة التي قام بها هنري بايرود رئيس إدارة الشرق الأدنى بالخارجية

(١٦) Anthony Eden, *Full Circle: The Memoirs of Anthony Eden Volume III*. London: Cassel and Co. 1960, p. 233.

(١٧) G. Smith, *op.cit.,* p.350.

(١٨) *New York Times,* 16 July 1952, p.4.

(١٩) Eden, *op.cit.,* p.233.

(٢٠) *The Times,* 28 March 1952, reprinted in *Survey of International Affairs - 1952*. London: Oxford University Press 1955, p.205.

الأمريكية إلى الشرق الأوسط ولندن خلال شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران، بالإضافة إلى مناقشات أتشيسون مع إيدن في أواخر يونيو/ حزيران، جزءاً من هذه الاستراتيجية غير الناجحة، للضغط على بريطانيا كي تتنازل لفاروق عن السودان ولتسوية قضية الجلاء، لوقف انهيار السلطة السياسية في القاهرة. وكانت هذه الجهود تمثل تغييراً ملحوظاً في السياسات التي كانت متبعة حتى نوفمبر/ تشرين الثاني السابق. ولكنها لم تؤد إلا إلى إثارة ثائرة وزارة الخارجية البريطانية، وإلى إقناع فاروق بأنه يستطيع تجاهل البريطانيين والاعتماد على الولايات المتحدة في كبح جماح الغضب البريطاني.

أما سقوط الهلالي من الحكم في أواخر يونيو/ حزيران، فقد أرجعه الهلالي (وايدن بصورة أقل قوة) إلى كافري، الذي زعم الهلالي أنه رتب سقوط حكومته مع الوفد في مقابل تأييد الوفد لمشروع قيادة الشرق الأوسط(٢١). ورغم أنه ليس من المرجح أن يكون قد تم عقد مثل هذه الصفقة، فإن تصرفات كافري المزعومة كانت ستتمشى مع نمط التدخل الذي بدأه روزفلت في يناير/ كانون الثاني.

وبحلول أواخر يونيو/ حزيران عندئذ، كانت الولايات المتحدة قد نجحت في أن تقوض تماماً تأثير البريطانيين على الملك، الذي كان الآن يتطلع إلى الولايات المتحدة لتأييده. كما كانت الولايات المتحدة قد برزت أيضاً كوسيط للسلطة بين القصر والباشوات. وعلى حين نجحت الولايات المتحدة في إزاحة البريطانيين، فإنها كانت غير قادرة على السيطرة على أهواء الملك أو غير راغبة في ذلك. وكان اعتراض فاروق على تعيين نجيب وزيراً للحربية، وأمره بحل نادي الضباط، هو ما استثار قرار الضباط الأحرار يوم ١٦ يوليو/ تموز بالمضي في استعداداتهم لانقلابهم الذي طال التخطيط له.

وكان السخط في صفوف العسكريين واضحاً منذ وقت طويل للمراقبين الأمريكيين في القاهرة:

إن التقارير الدبلوماسية الواردة من القاهرة تفيد أن هناك استياء عاماً تجاه حزب الوفد، الذي كان في وقت من الأوقات معقد آمال المواطن

(٢١) For Hilali see *New York Times* 30 June 1952, p.6. For Eden see *Full Circle*, p.237.

العادي. وأسواق المدينة القديمة تعج بالحديث عن انقلاب عسكري. والأخوان المسلمون الذين كانوا موضع إدانة قد عادوا للظهور مرة أخرى كقوة سافرة. والتضخم و «رفاهية الباشوات»، المتمثلة في الحفلات الخاصة الكبيرة والسيارات الفارهة، أصبحا مصدر ضيق للمعدمين الأزليين في مصر...

وطوال شهور، كان قيام صغار الضباط بتمرد يلوح بخطره في خلفية الأحداث. ويصر كثير من الضباط في هدوء على أنه لا بد من تبرئة ساحة الجيش بكشف النوع من الذخائر الذي كانت تحصل عليه القوات في صراع فلسطين - وهي ذخائر كانت قاصرة بشكل مؤلم نتيجة للسرقات والكسب غير المشروع(٢٢).

وأصبحت واشنطن تنظر بحماس متزايد للحكم العسكري باعتباره بديلاً مناسباً لما وصفه ج. لويس جونز ذات مرة باحتقار على أنه «العصابة القديمة» في الزعامة السياسية العربية. وكانت وزارة الخارجية تنظر بعين العطف إلى حكم صغار الضباط الشبان للأسباب نفسها التي تآمر من أجلها الضباط أنفسهم للإستيلاء على السلطة. فالعسكريون في بلدان الشرق الأوسط العربية - المضطهدون من جانب الفساد والعجز اللذين يتمتعان بمباركة رسمية، والساعون لتخليص بلدانهم من الاستعمار وعملائه المحليين لكي يبدأوا بناء جيش قوى واقتصاد حديث، والذين كانوا يخشون الأعمال الثورية العفوية من جانب الجماهير - كانوا يعتبرون في نظر الخارجية الأمريكية شريكاً ينسق لإمبريالية الحرب الباردة(٢٣). وبحلول أواخر عام ١٩٥١، كانت واشنطن تسأل نفسها نفس السؤال الذي ظل يؤرق جمال عبد الناصر لفترة طويلة: «إنْ لم يقم الجيش لقيادة حملة للإصلاح السياسي والاقتصادي، فمن سيفعل ذلك؟»(٢٤).

(٢٢) *New York Times*, 24 November 1950, p.12.

(٢٣) للإطلاع على مناقشة للتورط الأمريكي في انقلاب حسني الزعيم، أنظر Copeland, *op.cit.*.

(٢٤) Gamal Abd el Nasser, *Nasser Speaks-- Basic Documents*. Middle East Monographs #1, London: The Morsett Press, 1972, pp. 26-7.

وللإطلاع على مناقشة أمريكية لهذه القضية، أنظر: CFR Study Group, December 1951, *op.cit.*

وورد في تقرير سري للغاية لوكالة المخابرات المركزية في سبتمبر/ أيلول ١٩٥١ أن القومية العربية المعادية للغرب، وليست الشيوعية، هي الخطر الرئيسي على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط(٢٥). فالوطنية المصرية «غير المسؤولة» و«المتعصبة» التي كشف عنها الملك والباشوات قد أذلت البريطانيين، وهي الآن تعرقل خطط إدماج مصر في تحالف الحرب الباردة، بنفس القدر الذي تعرقل به خطط تنمية مصر اقتصادياً. وكانت الروح الوطنية والانضباط التكنوقراطي للرتب المتوسطة من العسكريين يمثلان خصائص «الوطنية التقدمية البناءة» التي صار واضعو السياسة الأمريكية يقبلونها باعتبارها «التطور الأكثر فائدة الذي يمكن الأمل فيه في الوقت الراهن، وكأفضل دفاع سياسي ضد التسلل الشيوعي»(٢٦). وكان معتقداً أن تأييد الأنظمة العسكرية من شأنه أن يضم قوة القومية العربية إلى طائفة البراجماتيين التكنوقراط غير الأيديولوجيين ممن لا يتأثرون لا بحماسة الجماهير الثورية ولا بفساد وانعدام مسؤولية النظام القديم.

وكثيراً ما كان الدبلوماسيون يشيرون إلى كمال أتاتورك كنموذج مناسب للتطور السياسي العربي:

> في بعض المواقف، فإن حكومة ديكتاتورية في شكلها قد تقوم بمهمة الانتقال نحو أساس أفضل من الرفاهية الاقتصادية ولنمو الديمقراطية السياسية الحقيقية على حد سواء. وهنا، يقفز أتاتورك إلى الذهن ـ فهو حاكم ديكتاتوري أسرع بتحديث تركيا وترك في عام ١٩٥٠ تراثاً تجاوز المرحلة الديكتاتورية بما يكفي لأن يصل حزب معارض إلى الحكم في انتخابات حرة. والديكتاتورية العسكرية للواء نجيب في مصر قد تثبت أنها نموذج آخر تتسع فيه قواعد السلطة السياسية بفضل إصلاحات ما كان ممكناً تحقيقها دون بعض من مثل تلك التدابير «غير الديمقراطية» لكسر سيطرة الأفكار القديمة التي كانت تتجسد في النظام القديم(٢٧).

---

(٢٥) *Foreign Relations - 1951*, Vol. 1, p.205.

(٢٦) *New York Times*, 27 February 1950, p. 10.

(٢٧) Eugene Stanley, "Working Paper #7: Problems of Sequence and Balance in Expanding Production", presented at CFR Study Group on the Political Imblications of Economic Development, December 1952, p.5.

وكانت المعاني المعادية للديمقراطية المتضمنة في مثل هذا البرنامج ملحوظة، ولكنها استبعدت في موجة عارمة من الازدواجية المفعمة بالآمال:

> إن مثل هذا الاعتراف بأن الديكتاتورية المؤقتة قد تشجع في بعض الظروف التطور الديمقراطي البعيد الأمد، هو بطبيعة الحال مبدأ خطير بالنسبة لأولئك الذين يفضلون الحرية الإنسانية. فإذا ما دُفع هذا المبدأ بأكثر من اللازم، فإنه يؤدي إلى أخطار مبادىء الشيوعية نفسها. . . فكيف يمكن لأي شخص أن يقول ما إذا كانت ديكتاتورية «مؤقتة» ـ قد تبدو أداة للتحديث أفضل من النظام القديم ـ ستكون حقاً مؤقتة، أم أنها ستفرض نفسها على بلدٍ ما من البلدان وتغلق الطريق أمام التقدم الديمقراطي إلى أجل غير محدد؟ . . .(٢٨).

وفي اجتماع لمجلس العلاقات الخارجية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١:

> قال المستر (جورج لويس) جونز معلقاً أن تركيا تتمتع بوجه عام بأنجح حكومة في الشرق الأوسط. وأن ذلك هو نتيجة لوجود رجل قوي أفسح المجال تدريجياً أمام الديمقراطية. إلا أن المستر جونز حرص على أن يوضح أنه لا يذهب إلى حد القول بأن ما تحتاجه المنطقة هو المزيد من الطغاة المستنيرين. وقال المستر جونز أن ما تحتاجه المنطقة حقاً هو نوع أفضل من القيادة. إن كليات الحقوق في الشرق الأوسط قد فشلت في إنتاج الكثير من القادة. ونتيجة لذلك، فإن «العصابة القديمة» تلعب لعبة «الذهاب إلى القدس» مع مجالس الوزارات. والطبقة الدنيا مضطهدة. والحل يكمن في وجود طبقة متوسطة يعتمد عليها، ولكنها الآن صغيرة جداً(٢٩).

من كان يمكن أن يدعم نفوذ الطبقات المتوسطة العربية أفضل من صغار الضباط، من أمثال أولئك الذين التحقوا بالكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٦؟ لقد كانوا هم أنفسهم فخر البورجوازية الصغيرة، والفصيل الوحيد من المعتدلين الذي يتمتع بالتنظيم والتعبئة الفكرية بما يكفي لأن يجربوا أنفسهم في القيادة الوطنية.

---

(٢٨) Stanley, *op.cit.*, p.5.

(٢٩) CFR Study Group on American Policy in the Middle East, 11 December 1951, Vol.42, p.8.

وكان انقلاب حسني الزعيم الذي حظي بمساندة **وكالة المخابرات المركزية** يمثل استعداداً من جانب الولايات المتحدة لربط موجة العسكرية السياسية المتنامية في العالم العربي بعربتها الامبريالية ـ سراً إذا ما دعت الضرورة لذلك. وكان تفسخ الوضع السياسي القائم في مصر في الشهور الأولى من عام **١٩٥٢** يتيح فرصة أخرى لتدخل الولايات المتحدة.

ورغم أن روزفلت أبرق إلى أتشيسون منذ يناير/ كانون الثاني بأن فاروق قد انتهى، فإنه (روزفلت) يزعم مع ذلك أنه رفض الالتقاء بأعضاء من الضباط الأحرار، الذين كانوا قد خرجوا من الظلال نسبياً عقب فوزهم في نادي الضباط في نوفمبر/ تشرين الثاني(٣٠). وكان بيل ليكلاند، الذي أوفد إلى القاهرة قبل وقت قصير كسكرتير ثانٍ ومسؤول سياسي، هو حلقة الاتصال بين الضباط الأحرار وبين السفارة في الأشهر التي سبقت الانقلاب.

وكان ليكلاند، وهو جندي سابق في مشاة البحرية في التاسعة والعشرين من عمره، قد خدم من قبل في موقعين حساسين من مواقع الحرب الباردة: أنقره في **١٩٤٧/ ١٩٤٨**، وميونيخ في **١٩٤٩**. وأتاح له صغر سنه وخلفيته العسكرية مصادقة الكولونيلات الشبان بسهولة، وخاصة عبد الناصر الذي كان ـ بمصادفة مواتية ـ جاراً له. ومن خلال ليكلاند، أبلغ عبد الناصر كافري أن الكولونيلات يريدون صداقة الولايات المتحدة. وكان كافري مقتنعاً بذلك فيما يبدو ـ حيث كان يشجع الجيش باعتباره العامل الوحيد القادر على ضمان الاستقرار الموالي للغرب(٣١).

ونتيجة لصلة عبد الناصر ـ ليكلاند أساساً، كانت السفارة الأمريكية، وواشنطن حسبما يمكن للمرء أن يفترض، على علم بأهداف الضباط الأحرار في النصف الأول من عام **١٩٥٢**. إلا أنه من المشكوك فيه أن يكون أياً من كافري أو ليكلاند على علم بالخطة التي قررها الضباط في **١٦** يوليو/ تموز بصورة تفوق ما كان يعرفه محمد نجيب، الذي كان مستبعداً من هذه المداولات الحيوية حتى ما قبل الانقلاب بأربع وعشرين ساعة. ومع ذلك، فإن كل ما حدث في الأشهر الأخيرة

(٣٠) مقابلة مع المؤلف.

(٣١) Copeland, *op.cit.*, p.

من عمر النظام القديم جعل الولايات المتحدة مهيأة لانقلاب **٢٣** يوليو/ تموز. وعندما وقع الانقلاب، سارعت السفارة بالوقوف وراء الكولونيلات.

وفي الساعات الأولى من يوم **٢٣** يوليو/ تموز، قام عبد الناصر، الذي كان حريصاً على إحباط التدخل البريطاني، بإيفاد علي صبري لإبلاغ كافري بأن الانقلاب هو أمر داخلي محض. ونظراً لخبرات أعوام **١٨٨١/ ١٨٨٢** و **١٩٤٢**، كان الضباط يأملون في إحباط التدخل البريطاني من خلال طمأنة كافري، الذي كان «واحداً من الدبلوماسيين الأجانب القلائل الذين كنا نعتقد أن بمقدورنا أن نثق بهم»(٣٢)، على حد تعبير نجيب. وبالضبط، وكما اعتمد فاروق في شهوره الأخيرة، كملك، على الولايات المتحدة لكبح جماح إيدن، كذلك فعل الضباط الأحرار في الساعات الأولى من الانقلاب.

وعلى أساس المعلومات الواردة من السفارة، أفادت الأنباء أن وزارة الخارجية كانت تنظر إلى الانقلاب العسكري:

على أنه أمر داخلي، نجم بصورة أساسية عن الأوضاع السياسية للجيش وعن دسائس القصر... ومن المعتقد هنا [في واشنطن] أن هناك إمكانية على الأقل لأن يكون قائد الانقلاب اللواء محمد نجيب بك أكثر تقبلاً لإقامة صلة ما **بقيادة الشرق الأوسط**، إذا ما كان بمقدور جيشه الجديد أن يطمئن للحصول على أسلحة وذخائر أكثر وأفضل(٣٣).

وارتاح الكولونيلات إلى قيام جوزيف سباركس السكرتير الأول بالسفارة بإبلاغ نجيب أن أتشيسون يعتبر الانقلاب أمراً داخلياً، وإن كان يريد أن يُعامَل فاروق «باحترام».

ومنذ الساعة الثامنة صباح يوم الانقلاب، ظل القصر على اتصال مستمر مع كافري، على أمل أن يكون من الممكن إقناع كافري بتأييد تدخل بريطاني لإنقاذ عرش فاروق. وفي نداء مباشر إلى البريطانيين، طلب فاروق من الجنرال سليم قائد القوات البريطانية في مصر إحتلال القاهرة وقصف الاسكندرية. وقام سليم

(٣٢) Mohammed Neguib, *Egypt's Destiny*. London: Victor Gollancz, 1955, p.118.

(٣٣) *New York Times*, 24 July 1952, p.3. ولم يكن البريطانيون يفكرون في التدخل على الاطلاق. بل ان ستيفنسون لم يكن بالقاهرة.

مما يحتمه عليه واجبه من نقل الطلب إلى إيدن، الذي قام عندئذ بإبلاغ واشنطن. وكان رد ترومان سلبياً ـ فالولايات المتحدة لن تقر أي تدخل أجنبي لإنقاذ النظام الملكي[٣٤]. وفي صباح يوم ٢٦ يوليو/ تموز، أبلغ كافري فاروق بقرار الكولونيلات السماح له بالرحيل إلى المنفى. وكان السفير الأمريكي حاضراً عند رحيل فاروق بعد ظهر نفس اليوم.

أما وزارة الخارجية الأمريكية، التي كانت أقل ميلاً من الصحافة لاتخاذ موقف ثابت نظراً للارتباك الواضح الذي واكب الانقلاب، فكانت تشعر مع ذلك بالتشجيع. فالأهداف الفورية الثلاثة للانقلاب، والتي أعلنها أنور السادات، وهي:

١ ـ تطهير العناصر الفاسدة داخل الجيش،
٢ ـ إعادة الحياة الدستورية للبلاد على الفور،
٣ ـ القضاء على الفساد في الحياة الوطنية،

لم تكن تتعارض بأي حال من الأحوال مع الآمال الأمريكية القديمة في الإصلاح[٣٥]. وكتب أتشيسون فيما بعد يقول ان «التغيير بدا لنا مشجعاً على نحو طفيف، كشيء أشبه بالتأثير الذي تركته ثورة فبراير/ شباط ١٩١٧ الروسية على الرئيس ويلسون...»[٣٦]. وكتب مايلز كوبلاند، الذي سرعان ما سيصبح رئيساً لمحطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، يقول إن «الدوائر الرسمية في واشنطن كانت سعيدة بالانقلاب»[٣٧]. إلا أن رأي الاتحاد السوفييتي لم يكن كذلك. فقد شجب الكرملين الانقلاب على أنه من صنع «ضباط رجعيين مرتبطين بالولايات المتحدة الأمريكية»[٣٨].

وما أن أدركت الصحافة تلك الاشارات المشجعة، حتى راحت لهجتها تزداد حرارة تجاه النظام الجديد. وبعد أن كان س. ل. سولزبرجر يروج «للثورة من

---

(٣٤) Neguib, *op.cit.*, p.119.

(٣٥) For press reaction see: *New York Times* (editorial), 28 July 1952, p.14., and *New York Times*, 24 July 1952, p.26. see also editorials 28-9 July 1952.

(٣٦) Dean Acheson, *Present at the Creation*, New York: W.W. Norton, 1969, p.566.

(٣٧) Copeland, *op.cit.*, p.15.

(٣٨) Charles B. McLane, Soviet-Middle East Relations. London : Central Asian Research Centre, 1973, Vol. 1, p.30.

فوق» التي سيقوم بها فاروق، فإنه انضم الآن إلى الجوقة، وراح يشجع نجيب باعتباره «جورج واشنطن النيل» ـ وهي صورة كان الضباط الشبان الذين ظلوا يمسكون بمقاليد السلطة خلف «العرش» الجديد يروجونها بوعي[٣٩]:

لو كان الشاه قد طرد من إيران، لكان الغرب قد فقد صديقاً حقيقياً. إلا أن ذلك لم يكن بأي حال من الأحوال ما حدث عندما أمر اللواء نجيب بطرد فاروق البدين من مصر.

فهذا الشاب الذكي المليء بالحيوية، وسليل الأسرة الحاكمة الألبانية التي كانت تتسم بالكفاية، قد أضاع تراثه في خليط من الشر والفساد.

وقالت «سيرفي أوف أنترناشيونال أفيرز» المرموقة:

إن كثيراً من الأنماط المحببة في التراث الأمريكي قد أعيد إنتاجها في شخص اللواء نجيب: الجندي الجاد الذي يضطلع بأرفع المسؤوليات في الدولة في وقت الأزمة، والذي حل محل الملك الطاغية الذي ابتعد بنفسه عن رعاياه المخلصين السابقين، والذي ألغى ألقاب العصور الوسطى التي كانت تخلق تسلسلاً هرمياً لا يتطابق بصورة آلية مع التسلسل المقبول القائم على النجاح المادي، والذي «كسر» الاحتكارات والامتيازات التي كانت تمسك بخناق الفلاح الصغير، وهو رب الأسرة القوي غير المتكلف الذي يتحدث لغة الشعب والذي يظهر في الصور بملابسه اليومية العادية؛ كما أن الدعاية المصرية من جانبها، ولصالح أمانيها الوطنية، لم يفتها أن تستشهد بإعلان الاستقلال وميثاق الأطلسي، وهي سوابق أثيرة لدى عقول الأمريكيين. والعقبة الوحيدة التي لا تزال تقف أمام تطابق مصر اللواء نجيب مع «العالم الحر» إنما تتمثل في ما يبدو في وجود نظير عام ١٩٥٢ لأولئك المرتزقة ذوي المعاطف الحمراء في الثورة الأمريكية ـ وهو ما يتمثل هنا في وجود القوات والسلطة البريطانية في منطقة القناة والسودان[٤٠]...

ومما كان مبعث سعادة لواشنطن أن «النيويورك تايمز»، بعد أن كانت تهاجم «نوع القومية السائد في الشرق الأوسط» وتتحسر على هشاشة ديمقراطيات المنطقة»

---

(٣٩) G. Smith, *op.cit.*, p.352.

(٤٠) *Syrvey of International Affairs - 1952* London: Oxford University Press, 1955, p.220.

التي يسهل شلها بانفجارات أعمال عنف الغوغاء أو بالاستيلاء العسكري»، عادت لتقر التنويعة المصرية من الأتاتوركية التي مكنت تركيا من اجتياز الطريق إلى «العالم الحديث»، والتي ستفعل الشيء نفسه لمصر إذا ما توافر لها الحظ.

. . . ربما يتعين على العالم الغربي أن يروض نفسه على قبول احتمال أنه قبل أن تستطيع دول الشرق الأوسط تحقيق الحكم الذاتي الكامل، فإنه سيتعين عليها أن تمر بفترة من الوصاية من قبيل ما فرضه كمال أتاتورك على تركيا. فحكمه قد حول تركيا إلى أمة حديثة أصبحت الآن المرتكز الشرقي لحلف شمال الأطلسي. والسؤال هو ما إذا كانت هناك نيات وقدرات مماثلة لدى حكام الشرق الأوسط الديكتاتوريين الجدد. المستقبل وحده هو الذي سيوفر الاجابة عن ذلك: ولكن الدلائل الأولى المتاحة ليست مثبطة للآمال بالكامل.

ففي مصر، قوبل تنحي الملك فاروق بابتهاج وطني؛ وتعهدت كل الفئات بتأييد اللواء نجيب باعتباره «منقذ الأمة». ومن الواضح أن بعض هذه التعهدات هي لإرضاء الذات، وما زال يتعين على اللواء أن يكشف برنامجه الكامل. ولكن إذا استطاع أن يكبح أية طموحات زائدة من جانبه، وأن يكبح جماح الوطنيين المتطرفين، وأن يلتزم بتصميمه المعلن بتطهير الفساد في المستويات العليا، فلن تكون به حاجة لأن يخشى أي تدخل أجنبي، وقد يستحق لقبه الجديد[٤١].

كانت واشنطن تنظر إلى نجيب، واجهة الثورة، على أنه رجل قوي تستطيع واشنطن التعامل معه. فهو في نظر واشنطن، كان سيبرر استخدامه سلطات ديكتاتورية فقط إذا ما استطاع، مثلما فعل أتاتورك قبله، أن «يسلم» مصر للولايات المتحدة «بربط» القومية المصرية بالأهداف البناءة بعيداً عن «المسارات التي تتنافى مع العقل»[٤٢].

ولم يكن الأمريكيون وحدهم في اندفاعة الحماس لتتويج «الملك» الجديد. فقد كتبت «نيوستيتسمان أندنيشن» تقول:

(٤١) *New York Times*, 29 July 1952, p.20.

(٤٢) *New York Times*, 28 July 1952, p.14.

لقد ابتسمت الأقدار للبريطانيين في الشرق الأوسط. فبعد سبع سنوات، تضافرت فيها المشورة السيئة مع سوء الحظ لتقويض وضعنا، أتيحت في مصر فرصة لبداية جديدة في علاقاتنا مع العالم العربي.

وربما يثبت اللواء نجيب أنه ذلك النوع من هدايا السماء الذي يحلم به وزراء الخارجية ولكن نادراً ما يحصلون عليه[٤٣].

وفي رؤية واشنطن للأمور، كانت تصرفات النظام الجديد وتعيين حكومة علي ماهر الإصلاحية تؤذن بانتصار الطبقة المتوسطة المصرية التي وجدت أخيراً أداتها السياسية التي يعتمد عليها. ألم يتم تعديل قوانين الشركات والأجانب «لتشجيع الاستثمارات الأجنبية»؟ ألم يبين النظام الجديد خوفه من الأعمال العفوية للجماهير بقمعه التمرد العمالي في كفر الدوار في أوائل أغسطس/ آب، وحيث أصدر اللواء نجيب تحذيراً لكل الطبقات، «وخاصة الطبقة العاملة»، من أن أية محاولات أخرى لتهديد النظام ستعاقب باعتبارها خيانة عظمى[٤٤]، ألم ينفذ الضباط الأحرار تنويعتهم من «الثورة من فوق»، فارضين النظام في مجتمع يغازل العنف الثوري؟

كانت «الثورة» في كثير من الوجوه تعبيراً عن حالة هي أقوى بكثير من أن يمكن إطلاقه على العملية التي أحدثها الانقلاب، وبخاصة بالنسبة لأولئك الذين كانوا يفضلون، في واشنطن، أن يروا انتقالاً معتدلاً إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي. وكان من المعتقد أنه إذا ما نجحت ثورة الكولونيلات، فإنها ستقطع الطريق على الدوافع الثورية التي لم تكن تشكل تهديداً على الطبقات المصرية من أصحاب الأموال فحسب، وإنما على النفوذ الغربي في كل مظاهره كذلك. وقال تقرير مخابرات لوزارة الخارجية أن «الاتجاه السائد نحو الديكتاتوريات العسكرية في العالم العربي سيؤدي حتماً إلى «تعديل الوضع القائم»، ولكن «من المحتمل أن يحول في المستقبل القريب دون قيام ديمقراطيات شعبية شيوعية في أي من بلدان الشرق الأوسط، ربما باستثناء ايران»[٤٥]. وعلى العكس من مصدق الذي برزت

(٤٣) Reprinted in the *New York Times*, 17 July 1952, p.20.

(٤٤) *Survey - 52, op.cit.*, p.213.

(٤٥) "The British Position in the Middle East", OIR 5980, 2 October 1952, p.IV.

صورته في الآونة الأخيرة باعتباره «ديكتاتوراً»، كان يقال بأن نجيب رجل وطني معنيّ حقاً بمشكلات مصر الداخلية الملحة (وبخاصة انهيار صادرات مصر من القطن)، وحريص على التوصل إلى تسوية عادلة مع الغرب بشأن استراتيجية الحرب الباردة. وقد أفاد هذا التصور من براعة العلاقات العامة المصرية بالقدر الذي أفاد به من الحماس الرسمي تجاه النظام الجديد. فمظهر النظام الجديد كان يعتبر في الولايات المتحدة (وبريطانيا واسرائيل) فرصة ذهبية للولايات المتحدة لكي تبين أن المعونات الاقتصادية التي تقدمها الكتلة الغربية، وليست الوعود الفارغة للشيوعية، هي الرد على مهمة التنمية الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ككل[٤٦].

ولو كانت وزارة الخارجية تدرك أن نجيب هو مجرد واجهة لم يتحول إليها الضباط الأحرار إلا بعد أن رفض اللواء فؤاد صادق عرضهم، لكانت فضلت أن تفترض غير ذلك. وقال كيرميت روزفلت معلقاً، «تمثلت إحدى المشكلات التي واجهتها منذ البداية في أنها (أتشيسون وبيري) كانا يأخذان نجيب مأخذ الجد باعتباره الأكثر أهمية... وكان كافري يأخذ الأمور بمظهرها. كان نجيب يحمل اللقب، إذن فهو الرجل... وكان ليكلاند هو الأمريكي الوحيد الذي عرف عبد الناصر قبل أن يصل إلى السلطة»[٤٧].

وفي الثالث من سبتمبر/ أيلول، أعرب أتشيسون عن أمله في أن «يكلل بالنجاح» برنامج النظام المصري الجديد للإصلاح[٤٨]. كما أن انقلاب نجيب ضد علي ماهر بعد أقل من أسبوع من ذلك، واعتقال نحو خمسين من أتباع النظام القديم، لم يحدثا أي تغيير في التقويم الأمريكي:

في نظر وزارة الخارجية، فإن انقلاب نهاية الأسبوع الذي فرض استقالة رئيس الوزراء علي ماهر لم يغير الموقف بصورة أساسية، وهو

(٤٦) للإطلاع على رد فعل اسرائيل إزاء الانقلاب، أنظر:
New York Times, 3 August 1952, p.15 and D. Ben Gurion, *My Talks with Arab Leaders*. ed. Misha Louvish, Jerusalem: Keter, 1972 pp.269-70.

(٤٧) مقابلة مع المؤلف. أنظر أيضاً:
Richard Crossman, "Egypt's Nine Just Men', *New Statesman and Nation*, 17 January 1953.

(٤٨) *Middle East Mirror*, 6 September 1952.

الموقف الذي وصفه وزير الخارجية دين أتشيسون في الأسبوع الماضي بأنه «مشجع»[٤٩].

وعقب تولي نجيب رئاسة الوزارة على الفوز، طلب رسمياً استئناف شحنات الأسلحة البريطانية (وخاصة المقاتلات النفاثة ودبابات السنتوريون)، التي كان قد تم وقفها قبل ذلك بعام. وكان الكولونيلات يدركون جيداً أن أحد الشروط الأساسية لنجاح النظام إنما يتمثل في تلبية الشكاوى داخل القوات المسلحة. وكان نجيب قد رحب في وقت سابق باحتمال الحصول على إمدادات عسكرية أمريكية، وقال في مقابلة صحفية أنه:

«يتعين علينا أن نحصل من مكان ما على الأسلحة وغيرها من العتاد الحربي الحديث. ولا أستطيع أن أقول من سيمدنا بالأسلحة إذا ما رفضت أمريكا والديمقراطيات الغربية مساعدتنا. ولكن من الواضح أنه سيتعين علينا أن نطلب ذلك من أحد ما... إنه لأمر طبيعي أن أرغب في الحصول على معونة عسكرية من الولايات المتحدة، ولكن هل سأحصل عليها؟ ومن البديهي أنه فضلاً عن تدريب ضباطنا في أمريكا، فإننا نريد معدات أمريكية لجيشنا وسلاحنا الجوي. وذلك لا يعني أننا لن نرحب أيضاً بالحصول على مساعدات مماثلة من بريطانيا أو أية دولة ديمقراطية أوروبية غربية أخرى إذا ما كانوا على استعداد لإعطائها لنا»[٥٠].

واقترن هذا الطلب العلني من جانب نجيب بمسعى سري بذله في سبتمبر/ أيلول لدى السفارة الأمريكية، حيث عرض التعاون في مشروع قيادة الشرق الأوسط المعلق مقابل الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية[٥١]. وكانت واشنطن تدرك تماماً أنه بغض النظر عن رأي الكولونيلات الحقيقي في قيادة الشرق الأوسط، فإن «وضع نجيب يتوقف على مقدرته على تحويل الجيش إلى قوة مقاتلة قوية»، ليس فقط لمواجهة نفوذ الوفد والأخوان والشيوعيين، ولكن أيضاً لتدعيم جاذبية الخطط العسكرية الغربية[٥٢]. وكان يجري الاستشهاد بعدم معاونة

(٤٩) *New York Times*, 9 September 1952, p.8.
(٥٠) *New York Times*, 8 August 1952, p.1.
(٥١) Acheson, *op.cit.*, p.567.
(٥٢) *New York Times*, 10 August 1952, Sec.IV, p.2.

حكومة علي رازمرا في إيران كدليل على الحاجة إلى تقديم المساندة السريعة والقوية لدوافع الإصلاح البناءة عندما تتوافر لدى حكومة ما، وعندما تحتاج هذه الحكومة إلى معونة خارجية لتنفيذها»(٥٣). وإذا جاز التعبير، فإن «نجيب ولجنته الحرة... كانوا يستطيعون إثارة رعب طاقم السفارة الأمريكية... ووزارة الخارجية الأمريكية بمجرد التلويح بأنهم قد ينسحبون من الحكم، تاركين البلاد للأحزاب السياسية القديمة والمتعصبة»(٥٤).

وكانت وزارة الخارجية، التي كانت تتوقع اهتمام النظام الجديد بتحقيق صيغة تعايش ما فيما يتعلق بالشؤون العسكرية، قد طلبت في ١٥ أغسطس/ آب دراسة من وزارة الدفاع حول مستويات القوات والنفقات المطلوبة للخطط الموضوعة من أجل عسكرة الشرق الأوسط. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، وبعد أن أعطى عبدالناصر تأكيدات شخصية لكافري بأن أي أسلحة تحصل عليها مصر لن تستخدم إلا للدفاع عن النفس، طُلب من مصر تقديم قائمة بالعتاد الحربي الذي تريده.

ومع اقتراب سنوات ترومان ـ أتشيسون من نهايتها، راح يظهر في السياسة الأمريكية اتجاه أكثر دقة يهدف إلى تقليل المواجهة مع مصر، فقد كانت هناك دلائل على وجود تصميم جديد على كسب ولاء الكولونيلات من خلال حملة لزيادة المعونات الاقتصادية والعسكرية. وكان كافري في طليعة أولئك الذين كانوا يعتقدون أن:

نجيب ومن حوله يريدون الانضمام إلى ترتيب دفاعي معنا ـ وبالتالي فهم على استعداد لقبول حلفائنا مثلما نصر نحن على أن يفعلوا ذلك. وهم أيضاً يريدون معونات عسكرية واقتصادية. وهم ليسوا من أنصار «الحياد» حقاً، كما يعتقد كوف (دي مورفيل، السفير الفرنسي في مصر)...

ويعتقد كافري أن نجيب يريد بالتأكيد سلاماً نهائياً في فلسطين. ولكن ذلك يجب أن يمضي ببطء. فالمنظمة الدفاعية للشرق الأوسط MEDO لا بد

(٥٣) Stanley, *op.cit.*, p.5.

(٥٤) *New York Herald Tribune*, 21 November 1952, reprinted in *Survey* - 52, p.220.

وأن تأتي أولاً. وليس هناك تعصب فيما يتعلق بمسألة **فلسطين**(٥٥).

وفي الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني، وفي رسالة إلى و. أفريل هاريمان مدير برنامج الأمن الأمريكي، سجلت وزارة الخارجية النتائج العامة التي انتهت إليها في ما يتعلق بتقديم معونات عسكرية لمصر، وللعالم العربي بوجه عام:

إن هدف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يتمثل في الحيلولة دون وقوع المنطقة في أيدي الشيوعيين، سواء بالتخريب الداخلي أو بالغزو، والاحتفاظ بمواردها ومزاياها الاستراتيجية للعالم الحر. والخطر الفوري والأكثر إلحاحاً الذي يهدد الآن جانباً كبيراً من المنطقة هو خطر التخريب الداخلي. والأكثر من ذلك، فإنه لا بد من التغلب على هذا الخطر الفوري إلى حد كبير قبل أن يكون من الممكن تحقيق تقدم ذي شأن في محاربة خطر الغزو العسكري. والغرض من هذه الرسالة هو التوصية بتقديم مساعدات عسكرية أمريكية على هيئة منح بمبلغ مائة مليون دولار لدول الشرق الأوسط، ثم عرض الاعتبارات السياسية والسياسية ـ العسكرية التي تؤيد مثل هذا الاستخدام للموارد الأمريكية...

لكي يتم تحقيق تقدم ضد خطر الحرب الباردة، فإن هناك إجراءات مطلوبة من شأنها أن تترك آثاراً سياسية فورية. فلا بد من تدعيم الحكومات. ولا بد من تقوية إرادتها على مقاومة التخريب الشيوعي. ولا بد من التغلب على عدائها للغرب، بحيث نحل محل هذا العداء استعداداً للتعاون مع الغرب وقبول النصائح والمساعدات الغربية...

إلا أن الولايات المتحدة لم تستخدم إلا بصورة محدودة للغاية تلك الأداة التي ترى وزارة الخارجية أنها قد تكون أكثر الأدوات فعالية في تحقيق الأهداف السياسية في المنطقة. وهذه الأداة هي المعونة العسكرية...

(٥٥) C.L. Sultzberger, *A Long Row of Candles — Memnoirs and Diaries (1953-54)*. New York: **MacMilan,** 1969, p.803, 13 December 1952 entry.

وسيكتب سولزبرجر فيما بعد (النيويورك تايمز في ١٤ فبراير/ شباط ١٩٥٢) أن نجيب أبلغه أيضاً في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول أنه لا يريد معونات عسكرية أجنبية فحسب، بل إنه يريد أيضاً بعثة عسكرية، مثلما هو الحال في تركيا.

إن هناك مؤشرات على أن حجم الإنتاج العسكري الأمريكي للسنة المالية ١٩٥٤ سيكون بالتأكيد كافياً للسماح بمخصصات محدودة للشرق الأوسط دون أن يؤثر ذلك بشكل خطير على البرامج القائمة بالنسبة للمناطق الأخرى . ويأتي هذا التحسن المنتظر في الامكانيات المتاحة في الوقت الذي تجعل فيه التطورات السياسية في الشرق الأوسط نفسه تقديم المعونة العسكرية أمراً مؤاتياً بصورة خاصة .

ففي سوريا ومصر ولبنان ، سقطت حكومات فاسدة وعاجزة بدرجات متفاوتة ومتحيزة ضد الغرب ، لتحل محلها أنظمة جديدة واعدة بالقدرة على العمل الداخلي الفعال ، وعلى توجيه السياسة نحو الغرب . وفي سوريا ومصر ، يقوم النظامان الجديدان على الجيش ويقودهما ضباط في الجيش ؛ على حين أنه في لبنان ربما كان دور العسكريين حاسماً في تحقيق تغيير الحكم بصورة منظمة ودستورية . وقد أكد القادة في الدول الثلاث على الأهمية التي يولونها لبناء قوة عسكرية لبلدانهم ، وعلى حاجتهم الماسة إلى المعدات العسكرية . . .

وخلال المستقبل القريب ، تتوقع الولايات المتحدة أن تنضم إلى القوى الراعية الأخرى للمنظمة في السعي وراء تعاون الدول العربية في (إقامة) منظمة دفاع الشرق الأوسط MEDO . وتقويمات الموقف التي أجراها رؤساء البعثات الأمريكية لمختلف الدول العربية توضح بلا استثناء أن نجاح مثل هذا المشروع يتوقف أساساً على الدرجة التي تتضح بها المصلحة الأمريكية ، وعلى مدى الفوائد التي يعد الاشتراك بتحقيقها لدول الشرق الأوسط ، من حيث الحصول على معدات عسكرية . . .

وفي تقرير وزارة الخارجية ، فإن الاستناد إلى بنود معينة في قانون مساعدات الأمن المتبادل لمنح معونات عسكرية لدول الشرق الأوسط عام ١٩٥٤ من شأنه أن يسهم بصورة كبيرة في تحقيق عدد من النتائج السياسية الهامة ، التي يمكن أن نذكر الآتي من بينها :

مصر : لقد تلقت الولايات المتحدة من النظام المصري الحالي تأكيدات سرية بأن مصر مستعدة للتعاون مع الغرب في مقابل مساعدات اقتصادية

وعسكرية . وفي هذه الحال ، فقد يوفر إمداد مصر بالمعونات العسكرية مفتاحاً لحل مشكلة منطقة قناة السويس ، وقد يدخل مصر في منظمة دفاع الشرق الأوسط ومن المؤكد تقريباً أن موافقة مصر على الاشتراك في منظمة دفاع الشرق الأوسط ستفضي إلى التزام الدول العربية الأخرى بذلك . . .

منظمة دفاع للشرق الأوسط : كما أسلفنا القول ، فإن إمداد الشرق الأوسط بالعتاد الحربي قد يتسم بأهمية حاسمة في النجاح في إقامة منظمة دفاع للشرق الأوسط . وتوافر مثل هذا العتاد سيزيد كثيراً من إمكانية ضمان المشاركة العربية في المقام الأول ؛ كما قد يكون حاسماً في تحديد الدرجة التي ستتعاون بها الدول العربية داخل المنظمة ، والسرعة التي ستستطيع بها المنظمة تطوير تنظيم قيادة قادر على تولي مسؤوليات الدفاع عن المنطقة .

إن المبرر الرئيسي الفوري لمنح معونات عسكرية لبلدان الشرق الأوسط هو بالتالي مبرر سياسي . ولكن ، كما ذكرنا بالفعل ، فإن التطورات السياسية المواتية هي شرط ضروري مسبق لخلق نظام فعال للدفاع عن المنطقة ، بل وحتى لتطوير خطط واقعية لمثل هذا الدفاع . . .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن منح المعونات المقترحة سيستخدم مقابل حصول الولايات المتحدة على حقوق وتسهيلات عسكرية معينة تريدها وزارة الدفاع في الشرق الأوسط(٥٦) .

وفي نفس اليوم الذي أرسلت فيه هذه الرسالة ، وصل وليم فوستر نائب وزير الدفاع في زيارة قصيرة إلى القاهرة ليبحث مع عبد الناصر مسألة معونات الأسلحة الأمريكية . وبكل المقاييس ، فإن فوستر تجاوز سلطاته كثيراً بتشجيعه عبد الناصر على الاعتقاد بأن مصر تستطيع الحصول على أية كمية من الأسلحة الأمريكية بمجرد أن تطلب ذلك . ووفقاً لما يقوله باركر هارت ، الذي كان في ذلك الوقت مديراً لإدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية ، فإن :

المشكلة التي كانت تواجهنا مع مصر لم تكن مشكلة ثنائية . لقد كانت مشكلة البريطانيين . . . فقد كانوا مستعدين للتفاوض بشأن جلائهم من

---

(٥٦) *Declassified Documents - 1978,* op.cit., Ref. DD78 415B, 5 November 1952.

السويس، ولكنهم لا يريدون ألا يتعرضوا لإطلاق النار عليهم في الوقت نفسه . .

وعندما ذهب بيل فوستر إلى هناك وقطع على نفسه بعض الوعود التي ظن أنه يستطيع الوفاء بها، فإنه لم يكن قد أجازها حقاً على المستوى السياسي بوزارة الخارجية على الإطلاق . . . وكان يظن أنه يفعل الشيء الصحيح لأننا كنا قد تفاوضنا . . . مع حكومة فاروق بشأن اتفاقية مساعدة عسكرية صغيرة يعاد سدادها . . . لبيع معدات للبوليس عقب حريق القاهرة . وكنا على استعداد لأن نوقع اتفاقية كبيرة يعاد سدادها، وربما وقعناها بالفعل، . . . تسمح لنا ببيع عتاد للجيش . ولم يكن ذلك برنامج منحة . وأعتقد أن بيل فوستر ظن أن هذه الاتفاقية قد حسم أمرها . . . فقال، «قدموا طلبكم فحسب، وسنقبله» . . . وهكذا، فإن أول ما عرفناه عن الأمر . . . هو أننا فوجئنا بعلي صبري يقفز على الفور إلى طائرة . . . ليصل بقائمة طويلة من الأسلحة التي يريد شراءها . وكان البريطانيون يعارضون بشكل قاطع أن نبيع لهم أسلحة . . . ولكنهم قالوا أيضاً، «لقد جرى العرف أن نبيع نحن لمصر . إنها سوقنا» . . . وكانوا منزعجين حقاً .

وكان علينا أن نتخلى عن الفكرة . إن علي صبري . . . ما كان ينبغي أن يأتي بمثل هذه السرعة . . . لقد عاد خاوي الوفاض، ومليئاً بالمرارة بصورة ما . . . وكنا في نهاية (فترة) إدارة ما، وفي بداية فترة دالاس . إن هذه الزيارة ما كان يمكن أن تأتي في وقت أسوأ من ذلك[٥٧] .

ورغم نجاح البريطانيين في إقناع الولايات المتحدة بالابقاء على ما كان يصل إلى حد حظر إمداد مصر بالأسلحة، فإنهم ظلوا عاجزين عن تحقيق أي تقدم سواء في مفاوضات الجلاء أو في اقتراح **قيادة الشرق الأوسط**. وفي أوائل أغسطس/ آب، اقترحوا بديلاً أقل طموحاً لمشروع **قيادة الشرق الأوسط** الذي ولد ميتاً - وكان البديل هو **منظمة دفاع للشرق الأوسط**. فعلى حين كانت **قيادة الشرق**

(٥٧)

الأوسط تتضمن قوات (بريطانية) دون أي تنظيم قيادة شامل، فإن **المنظمة الدفاعية للشرق الأوسط** كانت تتضمن إطاراً تنظيمياً ولكن بلا قوات، وكان المعنى المتضمن في الاقتراح الجديد هو موافقة البريطانيين على إجلاء قاعدتهم في السويس مقابل :

١ - موافقة مصر على حق بريطانيا في إعادة دخولها،
٢ - موافقة الحلفاء البريطانيين والأوروبيين والأمريكيين وحلفاء الكومنولث على جعل التخطيط الدفاعي للشرق الأوسط «اهتماماً دائماً» بمشاركة العرب، أو بدون مشاركتهم على الأرجح[٥٨] .

وكانت الولايات المتحدة تتشكك في صواب الاستبعاد الفعلي للدول العربية (واسرائيل) من المراحل الأولية للمنظمة . فالولايات المتحدة كانت تنظر إلى **منظمة دفاع للشرق الأوسط** «أساساً على أنها وسيلة لتنشيط التعاون بين دول المنطقة، وبين هذه الدول والغرب - وهو تطور من شأنه أن يساعد على زيادة الاستقرار الداخلي في المنطقة»[٥٩] .

وبعد فترة طويلة من الخضوع، بدأت التصورات الاستراتيجية الأمريكية لدور مصر في التخطيط الدفاعي الغربي تبرز بصورة مستقلة عن المبادىء البريطانية على نحو متزايد . وأشار تقرير لوزارة الخارجية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول إلى أن «تعاون مصر مع الغرب في ظل توجيه بريطاني . . . هو شيء غير مرجح إلا بفعل القوة القاهرة في حال نشوب حرب مع الاتحاد السوفييتي»[٦٠] . وفي جلسة استماع مع رئيس هيئة الأركان المشتركة عمر برادلي في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، قيل لوزير الدفاع مارشال أن العراق والأردن هما الدولتان العربيتان الوحيدتان القادرتان على المساهمة في الدفاع «الخارجي» (ضد السوفييت) . أما القوات المصرية، فقيل انها قادرة فحسب على أداء مهام الأمن الداخلي[٦١] . ومع فشل الخطط البريطانية في بناء تحالف مركزه في مصر، فإن الولايات المتحدة،

(٥٨)مقابلة مع المؤلف، ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .

(٥٩) Sultzberger, *op.cit.*, p.805; see also statement by Anthony Head in *Syrvey-52*, p.222.

(٦٠) NSC 129/1, Summarised in JCS 1887/65, "Military Planning with Respect to Pakistan", 14 April 1953, p.492.

(٦١) "The British Position in the Middle East", OIR # 5980, 2 October 1952, p.2.

(٦٢) "Military Requirements for the Defense of the Middle East", JCS 1887/61, 26 November 1952.

الحريصة دوماً على إقامة نطاق «تطويق» ساكن على الحدود السوفييتية، كانت تتطلع إلى تركيا وباكستان لتشكيل نواة تكتل معاد للسوفييت(٦٢).

وعندما راح أتشيسون يسترجع بعد ذلك معاملاته مع العالم العربي، كتب يقول، «ينتابني إحساس بعدم الارتياح إزاء كل ما فعلناه في الشرق الأوسط». ولم يكن وحده في ذلك. فالسياسة الأمريكية تجاه الصراع على فلسطين وتأييد الموقف البريطاني في السويس قد أهدرا جانباً كبيراً من الرصيد السياسي الذي كان المصريون يكنونه للولايات المتحدة. ومع غضب بريطانيا من السياسات الأمريكية المتنافية مع الهيمنة البريطانية، فإنها صارت تشعر بمرارة متزايدة إزاء مسار الدبلوماسية الأمريكية معتقدة أنه، في التحليل النهائي، فإن الولايات المتحدة كانت تعتمد على بريطانيا للحفاظ على النفوذ الغربي في مصر. وعلى حد ما جاء في محضر سجل تعليقات أدلى بها أتشيسون حول موضوع مصر في ديسمبر/ كانون الأول، فإنه «ربما كان من الأفضل للولايات المتحدة لو انها ركزت على تطوير قوة كبيرة حقيقية ـ من الأمريكيين والحلفاء ـ في المنطقة، ولو أنها قللت من قلقها بشأن اشتراك الدول الضعيفة التي كانت هناك»(٦٣).

(٦٢) JCS 1887/65, *op.cit.,* p.493-95.
(٦٣) G. Smith, *op.cit.* p.352.

٤ • وضع جدول الأعمال

إدارة أيزنهاور ومصر، يناير/ كانون الثاني - يوليو/ تموز ١٩٥٣

تولت إدارة أيزنهاور الحكم إبان التفسخ المضطرد فى العلاقات الأمريكية ـ المصرية خلال السنوات التى تعنى بها هذه الدراسة. ولم تكن السياسات التى نسقها الرئيس دوايت أيزنهاور، ووزير الخارجية جون فوستر دالاس بصورة أكثر تحديداً، سياسات «ديمقراطية» أو «جمهورية» فى منشأها: بل كانت تعكس سياسات تقوم بصورة ثابتة على حسابات المصلحة القومية التى تلتقي عليها نُخب صنع السياسة في البلاد. إن الموقع المحوري الذي احتلته أوهام القدر الإمبريالي في جهاز صنع السياسة الأمريكية، والهوس إزاء تعاظم الجهود السوفييتية للهيمنة العالمية، والاعتقاد بأن محاولات الدول المتحررة من الاستعمار لوضع سياسات خارجية مستقلة وتتمتع بالسيادة هي محاولات غير مشروعة (وإنْ لم تكن غير أخلاقية إذا ما تعارضت مع ما تفضله واشنطن)، كانت كلها عوامل قد خلقت بالفعل مناخاً معادياً لتطوير علاقات مرضية على نحو متبادل مع مصر. وشهد مسار السياسة من ١٩٥٣ حتى يوليو/ تموز ١٩٥٦ نضج هذه المتحيزات المسبقة القائمة بالفعل. ولا يعني ذلك القول بأن دالاس كان مجرد أداة لسياسة محددة سلفاً، ولكنه يعني أنه نظراً لوجود اجماع ساحق فى مؤسسة السياسة الخارجية بشأن الصور والأفكار المشتركة عن الدور الذي ينبغي أن يكون للولايات المتحدة فى العالم، ونتيجة لإجماع عام بشأن الاستراتيجيات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، فإن دالاس كان يعمل داخل نطاق بالغ الضيق من الخيارات المقبولة. فقد ازداد استقلال السياسة الأمريكية عن السياسة البريطانية، وازداد أيضاً التباعد الأمريكي ـ المصري.

وخلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، فإن الافتراضات المتغطرسة لامبريالية الحرب الباردة الأمريكية ستبعد النظام المصري تماماً كما أن غياب المعونات الاقتصادية أو العسكرية الامريكية سيعجل بإقامة مصر علاقات مفيدة مع الكتلة السوفييتية. وسيجري رفع رفض مصر التسليم بالاحتياجات الأمريكية للدفاع الاقليمي من أصوله النفعية العملية إلى حد أن يصبح سياسة لها حياتها وفاعليتها الخاصة.

ورغم الشعارات الطنانة التي كانت تزعم العكس، فإن الرؤية العالمية للإدارة الجديدة كانت منسجمة مع الرؤية التي كانت إدارة ترومان تعبر عنها وتسعى وراءها، ولا سيما في الفترة التي أعقبت حرب كوريا وتوازن الحرب الباردة في أوروبا: فإن لم يكن الاتحاد السوفييتي هو القوة غير الخفية تماماً وراء كل فكرة أو حركة تعترض تعزيز الهيمنة الغربية، فهو على الأقل المستفيد منها. وفي خطاب ألقاه دالاس قبل توليه منصبه في أوائل عام ١٩٥٣، أشار إلى حاجة الولايات المتحدة إلى إعادة توجيه سياساتها تجاه آسيا والشرق الأوسط:

> لا بد وأن نولي شعوب ومشكلات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية اهتماماً أكبر. وأكرر أن ذلك لا يعني أن نقلل من اهتمامنا بأوروبا الغربية، التي ينبغي أن تصبح قوية ونشطة بنفسها. إن ذلك يعني التنبه إلى حقيقة أن استراتيجية ستالين للانتصار على الغرب بواسطة التطويق والخنق إنما تقوم على مقدمة صحيحة، ألا وهي أن أوروبا الغربية والولايات المتحدة لا يمكن أن تكونا محصنتين من تلقاء نفسهما. فلو استطاعت الشيوعية السوفييتية أن تحشد ضدنا الثمانمائة مليون نسمة التي تسيطر عليهم الآن، بالاضافة إلى الموارد الهائلة للشرق الأوسط وأفريقيا، وربما أمريكا اللاتينية، فسيكون قد قضي علينا، تماشياً بدقة مع الوصفة الشيوعية إياها. وأولئك الذين يتجاهلون هذه الحقيقة إنما يغرقون في شكل خطير من أشكال النزعة الانعزالية. فلا يمكن للغرب أن يبقى على قيد الحياة إلا كجزء من عالم حر يضم الشعوب غير البيضاء وغير الغربية؛ ولا نستطيع الحفاظ على مثل هذا العالم إذا ما تعاملنا مع هؤلاء الآخرين بوصفهم شعوباً من الدرجة الثانية يمكن استهلاكها، ولا يتجاوز اهتمامنا بهم الاهتمام الروتيني اللامبالي.
>
> وقبل أي شيء، فإن الشعوب غير الغربية تريد الإحساس بأننا نعاملهم

كأكفاء لنا من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية، كما يريدون أن نشاركهم آمالهم ومخاوفهم مثلما نشارك أوروبا الغربية آمالها ومخاوفها. وهم يلاحظون أنه منذ عام ١٩٤٥، أنفق وزراء خارجيتنا ما يقرب من ٥٠٠ يوم في ١٩ رحلة إلى أوروبا للاجتماع مع زعماء أوروبا الغربية. ولكن خلال تلك الفترة، لم يضع أي وزير خارجية قدمه على أرض آسيا لزيارة زعيم آسيوي[1].

وقد جاء هذا التغيير في البؤرة من أوروبا إلى الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا في أعقاب إدراك الاستقرار الذي تحقق بعد الحرب بتقسيم أوروبا. وأطلق ذلك بدوره طاقات لتطوير أكثر نشاطاً في الإستراتيجيات تستهدف مناطق أخرى من العالم ظلت حتى ذلك الوقت خارج نطاق تنافس الحرب الباردة السافر. ولم يكن هذا التغيير في بؤرة اهتمام السياسة الأمريكية بدعة «جمهورية»، بل كان يعكس المتطلبات الموضوعية للسياسة الامبريالية فيما بعد الحرب. وفي الشرق الأوسط، ومع تدهور أنظمة السيطرة الاستعمارية، لم يكن هناك بعد أي إطار متفق عليه للحفاظ على هيمنة غربية تقودها الولايات المتحدة. وأدى عجز البريطانيين عن إدارة هذا الانتقال إلى تزايد قلق الولايات المتحدة وتوليها لمسؤوليات أعظم، وإن كانت ما تزال محدودة. وتأكيداً لسياسة استقرت بالفعل على يد إدارة ترومان، كان دالاس يعتقد:

> إن كل ما هو مطلوب عسكرياً من الدول الصغيرة الواقعة على الحدود السوفييتية هو قوات محلية قوية بما يكفي للتغلب على عدوان غير مباشر في شكل اضطرابات داخلية يثيرها الشيوعيون، وقوات مراقبة تستطيع تعطيل الهجوم الخارجي بما يكفي لجعل العدوان واضحاً جلياً. وطالما أنه لم يكن بمقدور الكتلة الشيوعية أن تعتمد على اجتياح سريع لمواقع الحدود، فإن دالاس كان يعتقد أن قوة التفوق الذري الأمريكي الرادعة ستكبح جماح نزعة المغامرة السوفييتية[2].

---

(١) Address before the Seattle World Affairs Council, 18 September 1952, Box 62, JFD Papers.

(٢) WW Rostow, *The United States in the World Arena*, New York: Harper and Row, 1960, p.305.

وكان التركيز المتزايد على تقديم معونات أسلحة لكل من مصر وباكستان في أواخر عام ١٩٥٢ دليلاً على هذه العملية(٣).

وفي تناوله للشرق الأوسط على وجه الخصوص، راح دالاس يشوه أصالة الحركة القومية في الشرق الأوسط، في الوقت الذي انتقد فيه غياب سياسة أمريكية لإحباط الآليات الثورية التي يحركها السوفييت في مجتمعات الشرق الأوسط:

إن الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هما من المناطق التي ظلت الشيوعية السوفييتية لفترة طويلة تروّج فيها، كما هو معلن، شعار «القومية»، وتنفخ في نار العداء للقوى الاستعمارية. ولكن ليست هناك أية سياسة حتى الآن للتعامل مع هذا الخطر، وللتوفيق بين الموقف الغربي والمزاج الثوري للشعوب(٤).

وبعد ستة أيام من توليه منصبه، عاد دالاس ليكرر هذه النغمة:

... في الشرق الأوسط، نجد أن الشيوعيين يحاولون أن يغرسوا في العرب كراهية متعصبة للبريطانيين ولنا. وتحتوي هذه المنطقة الآن أكبر احتياطيات معروفة من النفط في العالم، ويتضح الاهتمام السوفييتي في حقيقة أنه عندما كان ستالين يتفاوض مع هتلر عام ١٩٤٠، فقد قال أنه لا بد من النظر إلى المنطقة باعتبارها مركزاً للمطامح السوفييتية.

ولو انتقل كل ذلك إلى أيدي أعدائنا المحتملين، فإن ذلك من شأنه أن يحدث تحولاً هائلاً في توازن القوى الاقتصادية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن هذه المنطقة تسيطر أيضاً على قناة السويس، وهي ذلك الجزء من العالم ومن الممرات البحرية العالمية الذي كان موضع حراسة منذ زمن بعيد، والذي سمي الطريق الحيوي الذي مكن أوروبا من الاتصال بآسيا(٥).

كان دالاس في انشغاله بالتصدي للسعي السوفييتي للهيمنة العالمية، وفي عجزه

(٣) للإطلاع على معونات الأسلحة لباكستان، أنظر: *MEM,* 6 December 1952, p.20 .
(٤) Address before the New York Board of Trade, 14 October 1952.
(٥) *New York Times,* 28 January 1953.

عن إدراك الطبيعة الحقيقية للمشاعر المعادية للغرب في القومية العربية، يعكس انحيازاً فكرياً أمريكياً قديماً. ففي رؤية للعالم يسيطر عليها صراع ثنائي من أجل السيادة، فإن إخفاق أية دولة في أن «تقف ويتم إحصاؤها» إلى جانب «ديمقراطية العالم الحر» كان دائماً «خطيئة» واسعة النطاق. وفي ظل توجيه دالاس، ومع تزايد تركيز الاهتمام على «الدول غير الملتزمة»، تزايدت مخاطر عدم التعاون. ويحكي روبرت بُووي، الذي كان يرأس هيئة تخطيط السياسة في وزارة دالاس، عن موقف دالاس من اتجاهات عدم التعاون من جانب الدول العربية والآسيوية:

... من المؤكد أنه كان في أول عام أو عامين، ١٩٥٣ و ١٩٥٤، مشغولاً بشدة باحتواء الاتحاد السوفييتي والصين بصورة عسكرية مكثفة - بمعنى خلق تحذيرات فعالة والمواجهة بقوات كافية كوسيلة لكبح العدوان المباشر.

وكان ذلك (النظر إلى مشكلات الدول المحايدة في ضوء المواجهة الأمريكية - السوفييتية المباشرة) صحيحاً بالتأكيد في المراحل الأولى من العامين الأولين: وأعتقد أن ذلك هو ما يفسر نفاد صبره الحقيقي مع المحايدين. كان يشعر بأن المحايدين لا يرون الأشياء في منظورها الصحيح. وكان يميل لأن ينظر إلى مناطق مثل الشرق الأوسط أو الهند أساساً من حيث علاقتها بالخطر السوفييتي والمواجهة المباشرة بين الشرق والغرب: ولكنني أعتقد أنه فيما بعد - ربما في عام ١٩٥٦ أو حوالى ذلك - أصبح يدرك ما كان يبدو واضحاً للغاية، وهو أنه من المحتم أن تنظر هذه الشعوب إلى العالم من خلال منظور مختلف، من خلال رؤية مختلفة، وأنه إلى حد ما كان من الضروري أن نضع أنفسنا مكانهم، وأن نرى العالم بشكل ما من خلال رؤيتهم إياه.

وأعتقد أن تصريحه الذي قال فيه ان الحياد أمر غير أخلاقي، وهو التصريح الذي تكثر الإشارة إليه، كان يعكس نفاد صبره البالغ إزاء السياسات التي تنتهجها هذه الدول(٦).

(٦) Bowie interview with JFD Oral History Collection, p.11.

وعشية تولي الإدارة الأمريكية الجديدة، وفي استعراض شامل للآفاق، راح كافري يكرر تفاؤله المحكوم البعيد المدى بالنسبة لمصر:

إنه يعتقد أن المفاوضات بشأن السودان ستنتهي في القريب العاجل. والبريطانيون يقاومون بعناد، ولكن عليهم أن يستسلموا؛ ونحن ندفعهم إلى ذلك. وهذا شيء بالغ السوء من جوانب عديدة. فقد فعلوا شيئاً طيباً للغاية في السودان. إنها مفخرة من مفاخر الاستعمار، ومع ذلك، يشير كافري إلى أنها تظل استعماراً، وهو أمر عفا عليه الزمن. فهو لن يساعد مصر أو السودانيين أو انجلترا، ولكن لا بد من عمله إذا ما أريد إنجاز أي شيء آخر.

وبعد ذلك، يعتقد كافري أنه من الممكن الانتهاء من مفاوضات السويس وترتيبات المنظّمة الدفاعية للشرق الأوسط خلال ستة أشهر أو أقل. وستتضمن المنظمة الدفاعية للشرق الأوسط اشتراك قوات من الكومنولث البريطاني، بحيث يمكن أن تكون المنظمة تابعة لحلف شمال الأطلسي. ويعتقد كافري أن وجود الأتراك فيها هو أمر سيىء للغاية، ولكن لا يمكن تغيير ذلك. فتركيا لا تتمتع بالشعبية هنا، باعتبارها محتلاً سابقاً. وبريطانيا مكروهة. والفرنسيون غير محبوبين. وسياستنا تجاه فلسطين لا تحظى بالشعبية. وكل ذلك يجعل من المنظمة مجموعة غريبة من الحلفاء[٧].

وأدى اتفاق ١٢ فبراير/ شباط الخاص بالسودان إلى تقوية الأهمية الدبلوماسية المتنامية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد الدبلوماسية المرتبطة بمصر، بنفس القدر الذي قوى به من الانحياز العملي الموالي للغرب لدى مجلس قيادة الثورة الحاكم. وفي تصريحات ابرزتها تقارير الصحافة الأمريكية، أشاد نجيب بالجهود التي يبذلها السفير الأمريكي جيفرسون كافري «في تقريب وجهتي النظر» في المفاوضات بين مصر وبريطانيا. «وقد أمكن التغلب على العديد من النقاط الصعبة بفضل المساعي الحميدة للسفير كافري، التي كان لها أثر مباشر في إتمام هذا الاتفاق بنجاح»[٨]. وفي لحظة حماس، أعلن نجيب أيضاً

(٧) Sultzberger, *op.cit.*, p.802.

(٨) *New York Times,* 13 February 1953, p.5.

إعتزامه زيارة الولايات المتحدة «في المستقبل القريب جداً».

وبالضبط مثلما كانت الولايات المتحدة مستعدة في ربيع ١٩٥٢ للاعتراف بفاروق ملكاً للسودان، لإفساح المجال أمام قبول مصر للخطط الدفاعية الغربية، كذلك كان هناك الآن افتراض عام بأن الاتفاق الانجليزي ـ المصري بشأن السودان هو انتصار من انتصارات الحرب الباردة، كان يؤذن بحقبة جديدة من التعاون المصري مع المغرب.

... إذا ما أمكن التوصل إلى اتفاق مرضٍ بشأن منطقة قناة السويس، فسيكون قد تم إفساح المجال أخيراً أمام شكل ما من أشكال التحالف بين مصر والقوى الديمقراطية. وقد قال اللواء محمد نجيب، ديكتاتور مصر، لكاتب هذه السطور في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول أن مصر لا تستطيع أن تبقى محايدة، ولا تنوي ذلك؛ وأنه بالنسبة «للحرب الباردة». فإن مصر تنتمي للغرب. وبالاضافة إلى ذلك، فقد أعرب عن رغبته ليس فقط في الحصول على معونة عسكرية أمريكية، بل وفي وجود بعثة عسكرية أيضاً، مثلما في تركيا.

وكان أقصى آمال القوى الغربية يتمثل في أن التوصل إلى تسوية بريطانية ـ مصرية نهائية بشأن السويس سيعقبه إقامة منظمة دفاعية للشرق الأوسط تكون مرتبطة بحلف شمال الأطلسي. وبالفعل، بات يشار دائماً في شرق البحر المتوسط إلى منظمة دفاع الشرق الأوسط(MEDO) ـ كما لو كانت موجودة بالفعل[٩].

ولم يكن مثل هذا الحماس في موضعه. فلا يحتاج المرء لأن ينظر بصورة متعمقة جداً في القوى المحركة لمجلس قيادة الثورة لكي يكتشف إلتزاماً قوياً بإبعاد مصر عن التطابق السافر مع الغرب. فالمبدأ الأول من مبادىء الثورة الستة التي

(٩) يروي سولزبرجر رواية عن اجتماع العاشر من ديسمبر/ كانون الأول نفسه في فقرة بتاريخ ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، أنظر op.cit., p.804. وحسب هذه الرواية، فإن نجيب لم يرد على السؤال الخاص بالبعثة العسكرية الأمريكية. ولا بد أن يثور أيضاً تساؤل حول السبب الذي دعا سولزبرجر لحجب مثل هذه «الأنباء الطيبة» لمدة شهرين، من العاشر من ديسمبر/ كانون الأول حتى ١٤ فبراير/ شباط. أنظر أيضاً: *New York Times,* 14 February 1953, p.3.

أعلنها الضباط الأحرار، والعديد من المنشورات التي وزعوها قبل انقلاب يوليو/ تموز، كانت تشجب «مؤامرات الأمبريالية الانجليزية ـ الأمريكية»، وتعلن معارضتها «لأي تحالف أو حلف دفاعي مع الكتلة الأمبريالية» وتطالب «بالحرية والاستقلال التام والحياد الكامل والكفاح المسلح من أجل تحرير الوطن»(١٠).

وكان نجيب بارعاً جداً في أن يُسمع الدبلوماسيين والمراسلين الغربيين ما كانوا متلهفين لسماعه؛ وحتى عندما لم يكن يفعل ذلك، فإنهم كانوا يفضلون أن يعتقدوا بأنه قد فعله. وقد حدد نجيب الخط الصارم للنظام في مناسبات عديدة منها عندما كان مضيفاً للكتلة الأفرو ـ آسيوية غير المنحازة، أو للسيدة بانديت القادمة من الهند، أو في مأدبة عشاء تكريماً للديكتاتور السوري العقيد أديب الشيشكلي الذي كان يزور مصر.

في هذه الأوقات الصعبة، وبينما تخوض الكتلتان العظميان واحداً من أعظم الصراعات التي شهدها التاريخ على الاطلاق، فإننا نود أن نثبت للعالم أن هذا الجزء من الكرة الأرضية هو ملك لأبنائه، ولم يعد يقبل وصاية أحدٍ كائناً من كان(١١).

وحتى «النيويورك تايمز»، لم يكن بمقدورها أن تتجاهل هذه الحقيقة دائماً:

يبدو محتملاً، بل ومرجحاً، أن كل ما يريده المصريون هو أن يخرج البريطانيون من السودان ومن منطقة القناة كمقدمة، ليس لأية اتفاقية دفاعية للشرق الأوسط، وإنما لاكمال حياد مصري صارم(١٢).

أن الاهتمام الطاغي من جانب الولايات المتحدة بكسب ولاء النظام المصري، وتأكيدات نجيب وعبد الناصر العديدة حول إمكان «الاعتماد» على مصر، والطابع التقدمي ـ الإصلاحي· الحريص على إقرار القانون والنظام الذي اتسم به المجلس الحاكم، كانت كلها مسؤولة عن خلق أوهامٍ كان يمكن لتقويم دوافع النظام تقويماً أكثر صفاء أن يبددها.

وظلت العقبة الرئيسية التي تقف في وجه تحسن العلاقات الأمريكية ـ المصرية تتمثل في فشل واشنطن في أن تعبر تعبيراً ملموساً عن التأييد الأمريكي ـ للحكم

(١٠) Survey - 52, p.222. Reprinted from Baraway, *The Military Coup in Egypt: An Analytical Study*.

(١١) *Ibid.*

(١٢) *New York Times*, 21 November 1952.

الوليد في القاهرة من خلال مده بالأسلحة. فادارة ترومان أورثت أيزنهاور طلبات الأسلحة التي حملها علي صبري لكي يتصرف بشأنها. وكانت وثيقة مجلس الأمن القومي، رقم ١٤١، التي تحمل تاريخ ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٣، تقدم لحكومة ايزنهاور الجديدة تفكير بيروقراطية صنع القرار في إدارة ترومان. فقد دعت إلى البرهنة النشطة عن الإلتزام الأمريكي تجاه النظام المصري كجزء من استراتيجية تهدف إلى زيادة النفوذ الأمريكي وتدعيم الأمن الداخلي والاستقرار السياسي في مصر، دون أن تعرقلها التزامات بالية من الحقبة الاستعمارية. وكانت إقامة منظمة دفاع الشرق الأوسط تعتبر في الأساس هدفاً سياسياً في منطقة يتخذ فيها الخطر السوفييتي شكل التخريب الداخلي. وأشارت الوثيقة ١٤١ إلى أن «مصر يحكمها ديكتاتور مستنير فيما يبدو؛ إلا أن استمراره في الحكم أبعد ما يكون عن أن يكون مضموناً، وهو يعتمد على التعميم السريع على تحقيق مكاسب ملموسة للشعب»؛ ثم مضت لتحذر من أنه:

لا يمكن أن نتوقع من البرامج الحالية أن توقف الاتجاه المتدهور في إيران، أو أن تحدث تحسناً ذا شأن في العلاقات الإسرائيلية ـ العربية، أو أن تحقق تسوية للنزاع الانجليزي ـ المصري بما يوفر أساساً لتعاون فعال مع الدول العربية. أو أن تتيح إقامة منظمة دفاع الشرق الأوسط باشتراك دول المنطقة بما يرسي أسس نظام للدفاع عن المنطقة، أو أن توفر قاعدة مستقرة إلى حد معقول لحكومات معتدلة في الهند وباكستان لتحسين العلاقات بينهما، أو أن توفر رداً فعالاً على عدوان سوفييتي محلي إذا ما وقع في أي مكان في المنطقة خارج تركيا.

يجب على الولايات المتحدة أن تجعل مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا أكثر وضوحاً. فينبغي أن يكون واضحاً أن تقلص القوة البريطانية سيتطلب أن تضطلع الولايات المتحدة بمسؤولية متزايدة في تلك المنطقة، ويتعين على الولايات المتحدة أن تبتعد بنفسها عن تلك السياسات البريطانية والفرنسية التي تبدو إمبريالية في أعين بلدان المنطقة؛ كما يتعين عليها أن تتخذ إجراءات لإقناع الدول العربية بأنها ليست منحازة لإسرائيل وراعية لها. وفي الوقت المناسب، وبالتنسيق مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا، فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تؤكد من جديد وبقوة الإعلان

الثلاثي الصادر في مايو/ أيار ١٩٥٠.

وينبغي أن تواصل الولايات المتحدة جهودها لإقامة منظمة دفاع الشرق الأوسط، مبدئياً كوسيلة لكسب التعاون السياسي من جانب دول معينة من دول المنطقة. والجهد الأولي في هذا الاتجاه يجب أن يتركز على مصر.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتوسيع منح المعونات العسكرية لتشمل عدداً من بلدان الشرق الأوسط، بالاضافة إلى اليونان وتركيا وإيران. والغرض الأوليّ من مثل هذه المعونات في المراحل الأولى ينبغي أن يكون تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي، وبخاصة في الدول العربية؛ أما الغرض الثانوي، فهو كسب تعاونها السياسي . . .

وكبادرة حسن نية، ينبغي على الولايات المتحدة أن توافق على الفور على تزويد مصر بكمية محدودة من المعدات العسكرية. وفيما بعد، ينبغي إمداد مصر بالدفعة الأولى من برنامج أكثر أهمية من المعونات العسكرية، شريطة أن يتحقق تقدم مرضٍ في التوصل إلى تسوية للمشكلة الدفاعية في منطقة قناة السويس[13] . . .

إلا أن الضغوط المبذولة من جانب بريطانيا نجحت في الحيلولة دون إتباع الولايات المتحدة لسياسات إمداد الأسلحة التي كان مجلس الأمن القومي يدعو لها. ويزعم محمد حسنين هيكل أنه بعد تولي ايزنهاور الحكم على الفور، تلقى طلباً من تشرشل يحثه على «ألا يبيع أسلحة للمصريين، بحيث [لا] يبدأ رئاسته بتقديم أسلحة قد تستخدم في قتل الجنود البريطانيين الذين خدموا تحت قيادة ايزنهاور في الحرب». ويزعم هيكل أيضاً أنه بسبب الفوضى البيروقراطية، كانت الولايات المتحدة تبحث قائمة قديمة من المعدات المناسبة للأمن الداخلي (وأيضاً لأعمال فدائية ضد البريطانيين) كان قد قدمها الملك فاروق، وليس قائمة التسليح الثقيل التي قدمها علي صبري[14]. وبغض النظر عن مدى الشكوك في صحة أي من هاتين

(١٣) NSC 141, 16 January 1953, *Declassified Documents - 1977,* 44B, pp.25-6, 58-62.

(١٤) Mohamed Heikal, Nasser - - *The Cairo Documents,* London: The New English Library, 1972, p.39.

الحجتين، فإن البريطانيين ظلوا يمارسون سلطة «ڤيتو» فعلية على شحنات الأسلحة لمصر. وفي رسالة بتاريخ ٢٣ يناير/ كانون الثاني، بعد أسبوع من ظهور وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ١٤١. بموافقة وزير الدفاع، أكد عمر برادلي رئيس هيئة الأركان المشتركة، الذي كانت انقضت فترة توليه منصبه، لقائد سلاح الجو البريطاني المارشال السير وليام إيليوت:

لقد علمنا أن وزارة الخارجية (الأمريكية) ستتقدم من السلطات في لندن بالقائمة المقترحة من المعدات المتاحة، بحيث تستطيعون تحديد تلك المعدات التي تعتبرونها غير مستحسنة بوجه خاص. **وبهذا الشكل، وحتى إذا ما استمرت حكومتنا على رأيها الحالي بأننا ينبغي أن نقدم بعض المعدات في وقت مبكر، فقد يكون بمقدورنا أن نسيطر على المعدات بالشكل الذي يقلل من خطورتها إلى أقصى حد في حال استخدام المصريين لها في المستقبل.** (خط التشديد للمؤلف).

وآمل أن نستطيع التوصل إلى تسوية ما في القريب العاجل بما يزيل هذا الخلاف في الرأي بين حكومتينا[15].

ونظراً لاستمرار الحظر البريطاني، وفي ضوء رغبة الولايات المتحدة في عدم التخلي عن إحدى حليفاتها في الحرب الباردة، فإن عدم حدوث تقدم بشأن إمدادات الأسلحة الأمريكية لمصر كان نتيجة لا يصعب التنبوء بها. ورداً على سؤال بشأن خطط وزارة الخارجية لتقديم مساعدة عسكرية محدودة لمصر، أعرب دالاس في مؤتمر صحفي يوم ١٨ فبراير/ شباط عن تلك السياسة الملتبسة للإدارة الجديدة:

هذا موضوع لا استطيع الرد عليه بالايجاب أو بالنفي بصورة قاطعة. إنكم تعرفون أنه كانت هناك لفترة من الوقت مناقشات بشأن إمكان إقامة منظمة أمنية اقليمية تشمل، كما كنا نأمل، الدول العربية وإسرائيل. وكان يمكن ربطها بحلف شمال الأطلسي عن طريق تركيا، وما إلى ذلك. ولم يتجاوز كل ذلك نطاق النقاش. وإذا ما مضينا في ذلك

(١٥) CHCS 71321, 23 January 1953, CHCS 091 Egypt file.

وضعناه موضع التنفيذ، فإنني افترض أنه سيتضمن بالطبع تقـديم بعض المساعدات العسكرية . . .

س: سيدي الـوزير، هل لدى الـوزارة خطط لتقـديم مساعـدات اقتصادية وعسكرية محدودة لمصر على وجه التحديد؟

جـ: إنني أعرف أنه كانت هناك مناقشة بشأن السماح للمصريين بأن يشتروا من هنا كمية صغيرة من المعدات العسكرية من النوع الذي لا يكون مناسباً لأي حرب ضد إسرائيل أو أي شيء من هذا القبيل. وليس هناك بعد أي قرار محدد بشأن ما يريدون أو ما يمكن توفيره لهم(١٦).

ولم تيأس مصر من تقوية صلتها بالولايات المتحدة، أو من اهتمامها بتقوية علاقاتها بتركيا وباكستان، ذلك الحليف الوليد للولايات المتحدة. وفي ٣١ يناير/ كانون الثاني، تلقى نجيب دعوة لزيارة باكستان. وفي العاشر من فبراير/ شباط، توجهت بعثة عسكرية مصرية إلى باكستان للقيام بجولة استغرقت ١٦ يوماً وسط أنباء حول تعاون مصري باكستاني بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط. وفي ١٤ فبراير/ شباط، زعم سولزبرجر (في نبأ كان يحتفظ به منذ ديسمبر/ كانون الأول) أن نجيب مستعد لقبول بعثة عسكرية أمريكية بالاضافة إلى الأسلحة الأمريكية(١٧).

وكان يمكن أيضاً تمييز إشارات مشجعة في واشنطن. فبعد محادثات مع الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في الثاني من مارس / آذار، وعد أيزنهاور «بتجديد» العلاقات الأمريكية ـ العربية. كما أن دالاس، الذي كان صبره قد نفد إزاء فشل البريطانيين في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، والذي كان قد عقد العزم على إظهار الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط وآسيا، أعلن في السابع من مارس/ آذار خططاً لزيارة القاهرة في مايو/ أيار.

إلا أن العلاقات الانجليزية ـ المصرية ظلت على ما هي عليه من جمود. فإيدن

(١٦) JFD Papers, p.5.
وإذا ما كانت رواية هيكل صحيحة، فإن الولايات المتحدة كانت على علم بالمواد المحددة التي تطلبها مصر منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢. أنظر Heikal, op.cit., p.37.
(١٧) *New York Times,* 14 February 1953, p.3.

وتشرشل، اللذان نجحا في جهودهما للحيلولة دون إمداد مصر بأسلحة أمريكية، ظلا يأملان في الحصول على التزام من جانب الولايات المتحدة بالاشتراك مباشرة في المفاوضات الانجليزية ـ المصرية بشأن السويس. وتم إيفاد إيدن إلى واشنطن في أوائل مارس/ أذار من أجل: (آ) إقناع الولايات المتحدة بالموافقة على مبدأ أن يتوقف الجلاء البريطاني عن السويس على دور مصر اللاحق في منظمة دفاع الشرق الأوسط، وهو ما ظلت مصر تعارضه بعناد على مدى سنوات: و (ب) الحصول على موافقة الولايات المتحدة على الدخول في المفاوضات الانجليزية ـ المصرية كشريك متساوٍ. وكان ايدن يعتقد أن:

بريطانيا يجب أن تكون واثقة من أن القاعدة ستكون متاحة على الفور في أي حرب في المستقبل. ومنظمة دفاع الشرق الأوسط يجب أن تكون أكثر من مجرد خطة على الورق، ولا بد وأن تثبت مصر أنها تعتزم مساندة المنظمة حقاً. وإذا ما أريد لفرنسا والدول البحرية الأخرى أن تطمئن إلى استمرار حرية المرور في القناة، فلا بد وأن نبين أن هناك بديلاً مرضياً لتوفير الحماية بواسطة القوات البريطانية.

وبعد اجتماع تمهيدي مع أيزنهاور ودالاس، أبرق إيدن بالتقرير التالي إلى تشرشل:

وافقني الرئيس على أن من الضروري الاحتفاظ بالقاعدة في مصر، وإننا إذا ما جلونا عن منطقة القناة قبل وضع ترتيب للدفاع عن الشرق الأوسط، فإننا نعرض أنفسنا بذلك للابتزاز المصري. وعلى العكس من دالاس، فقد كان واضحاً وقاطعاً في هذه النقطة. وأوضحت له بقوة أنّ مصر هي مفتاح الدفاع عن الشرق الأوسط؛ ولكن لو كان لنا أن نصل إلى اتفاق مرضٍ، فلا بد وأن نعمل معاً. وألححت عليه مراراً لكي يرسل مستشاراً عسكرياً إلى القاهرة للعمل مع سليم. وبدا أنه يوافق على ذلك في آخر الأمر. ولكنه قال انه سيفكر في إمكانية إيفاد الجنرال هال (نائب رئيس الأركان، وهو رجل مناسب تماماً) برسالة شخصية إلى

(١٨) *New York Times,* 8 March 1953, p.36.
(١٩) Eden, *op.cit.,* p.248.

نجيب، يؤكد فيها على الأهمية التي يوليها لإقامة منظمة دفاعية فعالة في الشرق الأوسط. وللاحتفاظ بقاعدة في القناة.

وقرابة نهاية المحادثة، أعربت عن حرصي على التوصل إلى سياسة متفق عليها معه بشأن الشرق الأوسط خلال هذه الزيارة. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن ذلك ممكن، وطلب مني أن أستعرض الأمر مع المستر دالاس، تمهيداً لمحادثة أخرى معه يوم الجمعة في السادس من مارس/ آذار. وسأفعل ذلك، وأملي أن أحقق تقدماً. إن الاحتمالات الخاصة بمصر تبدو مشجعة للآمال بدرجة كبيرة[٢٠] . . .

وكانت كراهية إيدن الشخصية لدالاس أمراً راسخاً بالفعل. ومع ذلك، وبينما كانا يتصادمان على المستوى الشخصي، فإن تناقضاً أهم من ذلك بكثير كان يقوم بين الرجلين - فأحدهما كان يقاتل ضد تراجع محتم للاستعمار، بينما يسعى الآخر لتثبيت نوع جديد من الهيمنة الامبريالية. وكان واضحاً أن صبر دالاس كان قد نفذ إزاء فشل البريطانيين في التوصل إلى اتفاق ودي مع مصر، وكان ينتهج، مع بيروقراطية وزارتي الخارجية والدفاع، خطاً مستقلاً (عن البريطانيين) بصورة متزايدة بشأن العناصر المكونة لمثل هذا الاتفاق الناجح. وكانت هذه الاستقلالية المتزايدة سبباً في قلق إيدن وغضبه.

وفي السادس من مارس/ آذار، أبلغ ايزنهاور إيدن بأن الولايات المتحدة مستعدة للانضمام إلى المفاوضات، شريطة أن تتلقى دعوة من مصر. وكان هذا «الاستعداد للمشاركة» بل وللتعهد بضمان الاتفاق الانجليزي - المصري في واقع الأمر، يمثل تصعيداً جديداً للانشغال الأمريكي بالشؤون المصرية. وبغض النظر عن اشتراط موافقة كل من مصر وبريطانيا على اشتراك الولايات المتحدة، فإن موافقة إيزنهاور توفر دليلاً بيناً على أن الولايات المتحدة باتت مصممة على الاضطلاع بدور قيادي في تنظيم نطاق من نطاقات الحرب الباردة، في الشرق الأوسط. وفي التاسع من مارس/ آذار، وافقت الولايات المتحدة على «الصفقة الشاملة» التي تقدم بها إيدن لتسوية المسألة المصرية، وهي الصفقة التي كانت عناصرها المترابطة تشمل:

(٢٠) Eden, *op.cit.*, p.249-59.

أ - الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس في وقت السلم، بحيث يعاد تشغيلها فوراً في حالة الحرب؛

ب - ترتيب للدفاع الجوي عن مصر.

جـ - إنسحاب مرحلي للقوات المسلحة البريطانية من الأراضي المصرية.

د - اشتراك مصر في المنظمة الدفاعية للشرق الأوسط.

هـ - برنامج للمساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر[٢١].

وزار كافري وستيفنسون (السفير البريطاني في القاهرة) محمد نجيب معاً لطرح هذا الاقتراح الخاص بالمحادثات الثلاثية؛ ووفقاً لما يقوله إيدن، فإن نجيب لم يمانع في ذلك[٢٢]. إلا أن مجلس قيادة الثورة الحاكم رفض مشاركة الولايات المتحدة بما هو أكثر من «المساعي الحميدة» التي بذلها كافري خلال المحادثات بشأن السودان. ومن هذه المحاولة المجهضة الأخيرة لإمالة المفاوضات مع مصر لصالح بريطانيا، استنتج ايدن أن: (آ) نجيب كان من الناحية الفعلية «أسيراً لدى المجلس العسكري الحاكم»، وعاجزاً عن تخطي العناصر الأكثر حماساً في عدائها للبريطانيين داخل المجلس؛ وأن (ب) واشنطن، وبوجه خاص كافري، لم تكن توضح تأييدها لبريطانيا بما فيه الكفاية[٢٣]. وكان إيدن يخشى أن يغري الفتور الأمريكي المصريين على الاعتقاد:

. . . بأنهم يستطيعون تسوية مسألة السويس وفقاً لشروطهم تماماً، ثم يدعون الأمريكيين عندئذ للمساعدة على فرض الاتفاق على البريطانيين. والأكثر من ذلك، فإنهم يعتقدون أن مصر على قناعة من أن الولايات المتحدة وحدها ستقدم لمصر عندئذ معونات اقتصادية وعسكرية كبيرة من طرف واحد.

إن البريطانيين لم يثقوا على الاطلاق بنسبة مائة في المائة في التأييد الأمريكي لموقفهم بشأن السويس. وهذه الشكوك، التي كانت قد زالت

(٢١) Eden, *op.cit.*, p.251.
(٢٢) Sultzberger, *op.cit.*, p.849; *New York Times,* 15 March 1953, p.1.
(٢٣) Sultzberger, *op.cit.*, p.850; *New York Times,* 26 March 1953, p.12.

بصورة مؤقتة بفضل إتفاق واشنطن، عادت إلى الحياة. فهم لا يعتقدون أن واشنطن تظهر للقاهرة تأييدها لبريطانيا بما فيه الكفاية[٢٤].

وفي رسالة إلى ايزنهاور في أول ابريل/ نيسان، حذر أيدن من أنه لا يمكن السماح لمصر بأن تكرر أسلوب مصدق في تأليب الولايات المتحدة على بريطانيا[٢٥]. فلا بد من جعل مصر تدرك أن ثمن المعونة الأمريكية هو التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا يكفل استمرار استخدام قاعدة السويس، التي لم يمل إيدن مطلقاً من ترداد أنها حيوية للمصالح البريطانية والأمريكية، والفرنسية (كطريق إمداد للقوات الفرنسية في الهند الصينية).

وأثارت زيارة دالاس القادمة آمال المصريين في أن «ينجح دالاس في مهمته الدقيقة ـ وهي إزالة كل آثار السياسة الضارة وغير العملية التي انتهجتها إدارة ترومان تجاه مصر والدول العربية»؛ كما شجعت الزيارة المصريين على التشدد مع البريطانيين. أما نجيب، الذي كان حريصاً على استعادة مكانته بين غالبية مجلس قيادة الثورة بعد محاولته الخاسرة في مارس/ أذار، فقد أصبح أكثر حدة في شجبه للامبريالية البريطانية، وأكد من جديد رفضه قبول أي حل سوى «الجلاء التام وغير المشروط»[٢٦]. وظل عبد الناصر أيضاً على موقفه العدائي الذي بدأه في نوفمبر/ تشرين الثاني السابق[٢٧].

وفي مؤتمر لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في أوائل مايو/ أيار، تمت الموافقة على إعلان من تسع نقاط حول شؤون الشرق الأوسط تضمن تأييداً «لحق مصر الطبيعي» في الجلاء غير المشروط[٢٨]. وظلت الآمال العربية في إيجاد بديل لمقترحات الدفاع التي تقدم بها الغرب تتركز على ميثاق الأمن الجماعي العربي الذي طالت مناقشته والذي لم يوضع موضع التنفيذ رغم تصديق عدد من الدول العربية عليه.

إلا أن الاتحاد السوفييتي ظل على ارتيابه في الميول الحقيقية للنظام المصري.

---

(٢٤) *Ibid.*
(٢٥) *New York Times,* 4 April 1953, p.4.
(٢٦) *MEM,* 28 March 1953, p.5.
(٢٧) *Keesing's Contemporary Archives,* Vol.9, 1952-54, p.12914.
(٢٨) *New York Times,* 10 May 1953, p.73.

وفي إبريل / نيسان، حذر كوسيريف الوزير السوفييتي في القاهرة، وزير الخارجية محمود فوزي من الاشتراك في أية منظمة غربية للدفاع عن الشرق الأوسط[٢٩].

وعندما أعلن دالاس لأول مرة اعتزامه زيارة الشرق الأوسط، فقد اكتفى بتحديد الأهداف الأكثر عمومية:

. . . إنني في سبيلي إلى الحصول على معلومات مباشرة. سأستمع باهتمام لما سيقال لي، وسأفكر في المشكلات التي ستطرح عليَّ بأقصى قدر من التعاطف. ولن أحمل معي أية خطة أو برنامج معين، كما لا أتوقع أن أطلب من الحكومات التي سأزورها إتخاذ أية قرارات. سأجدد الصداقات القديمة، وآمل أن أعقد صداقات جديدة.

ولا حاجة بي للقول بأنني أتطلع إلى هذه الرحلة بتوق شديد. فسأكون أنا أول وزير خارجية (أمريكي) يزور هذه الدول. وإنني لأنظر إلى هذه الرحلة باعتبارها فرصة لتبديد سوء الفهم ولتطوير علاقات وثيقة بين الولايات المتحدة وبين تلك الدول الصديقة[٣٠].

ومن المؤكد أن وزير الخارجية كان يعتزم القيام بما هو أكثر من مجرد جولة سريعة «لإلقاء نظرة». فعلى مدى شهور، إنهمكت بيروقراطية السياسة الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة في عملية مراجعة عالية المستوى للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ـ وهي العملية التي أسفرت عن تزايد فقدان الثقة في البريطانيين، وما تواكب مع ذلك من ضرورة توسيع النفوذ الأمريكي لوقف التدهور في العلاقات الأمريكية ـ العربية. وقدم هارولد ستاسن ـ الذي كان، باعتباره مديراً للأمن المتبادل، مسؤولاً عن تنسيق برامج المعونات العسكرية والاقتصادية المرتبطة بالحرب الباردة ـ رؤية أكثر صراحة للمهمة التي كان يضطلع بها هو ودالاس.

ففي تقرير قدم في السادس من مايو/ أيار إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أشار ستاسن إلى أن مكانة الغرب قد تدهورت بصورة مضطردة عند

---

(٢٩) *New York Times,* 9 April 1953, p.12.
وقد تم رفع مستوى العلاقات المصرية ـ السوفييتية إلى مستوى السفارة في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٥٤.
(٣٠) *New York Times,* 10 March 1953, p.13.

الدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية، وأن هناك حاجة «لإجراءات علاجية عاجلة وحاسمة»، وأنه بسبب عدم الاستقرار السياسي والضعف الاقتصادي والافتقار الكامل تقريباً إلى القوة العسكرية، فإن الشرق الأوسط يمثل «دعوة مفتوحة لقوى التخريب من الداخل وللضغوط السياسية والعسكرية المعادية من الخارج». ولذلك، فإن الأهداف الأمريكية في تلك المنطقة ينبغي أن تكون:

١ ـ تشجيع الحكومات المستقرة والعلاقات السلمية.

٢ ـ توسيع التجارة والتنمية الاقتصادية.

٣ ـ بذل المساعدات للاقتصادات المكتفية بذاتها.

٤ ـ تشجيع العلاقات الودية مع الغرب، والتطلع إلى مشاركة أكبر من **جانب شعوب الشرق الأوسط في الدفاع عن العالم الحر، وعن الشرق** الأوسط بوجه خاص.

٥ ـ التعاون النشط والفعال من جانب دول المنطقة في حالة نشوب حرب شاملة.

وفي معرض الإشارة إلى برنامج المعونات الخارجية الجديد الذي وضعته الإدارة، **أكد ستاسن أن المعونة الاقتصادية الأمريكية لن تعرض إلا على تلك الدول التي توافق على المشاركة في الأمن الجماعي للمنطقة، وأن المعونة العسكرية ستقتصر على تلك الدول «التي تساعد على تشجيع خطط إقرار السلام بين إسرائيل والدول العربية، وعلى إقامة منظمة دفاعية إقليمية»**. (التشديد للمؤلف)(٣١).

وعلى حين أنه كانت هناك بالتأكيد نزاعات بين ستاسن ودالاس حول حق التحكم بجهاز السياسة الخارجية، فإن آراء ستاسن كانت تعكس إجماعاً واسعاً في واشنطن(٣٢). وكان دالاس وحاشيته يأتون إلى القاهرة بقائمة أولويات محددة

---

(٣١) *Keesing's*, p.12957.

(٣٢) أنظر NSC 141, *op.cit.*, 15.

«ان أي زيادة في برامج المساعدات العسكرية الراهنة ينبغي أن تتوقف على الإسهام الذي يمكن أن تسهم به هذه الزيادة في الأمن الجماعي للعالم الحر». (ويلاحظ عدم ورود أي ذكر لسلام بين العرب واسرائيل).

على نحو جيد. فالمعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية تتوقف على إصطفاف مصر في محور دفاعي غربي في الصراع ضد القوى المحلية المعادية للنفوذ الغربي ـ واصطفافها، بدرجة أقل حيوية، في حلف عسكري يستهدف الاتحاد السوفييتي.

ولم تكن هذه السياسة تختلف كثيراً في خطوطها العامة عما كان قائماً أيام أتشيسون. إلا أنه مع تنامي إدراك الولايات المتحدة «لمسؤولياتها» في الشرق الأوسط، فقد أصبح من الضروري لها أن تتبنى رؤية أكثر تحديداً لما هي مستعدة لعمله ولما هي غير مستعدة له. وعلى حين كانت هذه العملية، من ناحية، تعبر عن نفسها في سياسات تقوم على المصالح القومية الأمريكية، وليس البريطانية، فإنها كانت تعني، من ناحية أخرى، أن القضايا التي ظلت لفترة طويلة مطروحة بشكل سلبي في بيروقراطية السياسة الخارجية، ولكن من دون أن تكون حاسمة في تقرير السياسة، صارت تطفو الآن على السطح كعناصر هامة مرشدة للسياسة. وأشارة ستاسن لإسرائيل هي مثال على ذلك(٣٣).

وأدى أول تصريح أدلى به دالاس عقب وصوله في ١١ مايو/ أيار إلى تبديد كل آمال مصر في سياسة أمريكية أكثر استعداداً للمساعدة:

إن إدارة الجنرال ايزنهاور الجديدة اهتمت اهتماماً فورياً بالدفاع عن الشرق الأوسط، وبحثت مع الحكومة البريطانية تفاهماً سابقاً كان قد تم التوصل إليه بين الحكومة البريطانية وبين إدارة الرئيس ترومان...

وقد انتهينا إلى ضرورة التوصل إلى حل يتفق مع السيادة المصرية الكاملة، مع انسحاب مرحلي للقوات الأجنبية ـ ولكن على أن يتم ترتيب كل ذلك بحيث تظل القاعدة الهامة في منطقة القناة، بمخازن إمداداتها ونظام الإشراف الفني فيها، في حالة استعداد جيد للعمل، وبحيث تكون متاحة للاستخدام الفوري نيابة عن العالم الحر في حال نشوب أعمال عدائية في المستقبل(٣٤).

ومن المدهش أن أول مباحثات دالاس مع محمود فوزي في ١١ مايو/ أيار

---

(٣٣) كانت بريطانيا أيضاً تنتهج خطاً أكثر استعداداً للمساعدة تجاه اسرائيل أنظر: *Keesing's*, pp.12910-1.

(٣٤) *MEM*, 16 May 1953, p.3; *New York Times*, 12 May 1953, p.1.

بدأت بملاحظة موجزة من جانب وزير الخارجية المصري حول أهمية مشروع السد العالي[٣٥]. فقد أشار فوزي إلى أنه سيتعين على مصر أن تعتمد على «أصدقائها» للحصول على رأس المال والخبرة الفنية. وأكد على أنه لا يتقدم بذلك كطلب رسمي للحصول على معونة، بل انه يضع وزير الخارجية «في الصورة» فحسب.

وبعد ذلك، أثار فوزي القضية المحورية، وهي منطقة القناة، مؤكداً أن مصر تحاول حل قضايا الخلاف بين القاهرة ولندن «بالطريقة الأمريكية العملية النشطة». إلا أن إصرار البريطانيين على الاحتفاظ «بالإدارة الفنية» للقاعدة كان يعوق التوصل إلى اتفاق نهائي. وقال بأن ذلك يعرض السيادة المصرية للخطر. إذ لا يمكن استخدام المخازن والفنيين البريطانيين الباقين ذريعةً لاستمرار السيطرة الأجنبية.

وأشار إلى أن منظمة دفاع الشرق الأوسط هي «بالتأكيد مسألة غير محددة المعالم». واستطرد يقول ان «هناك أحياناً اختلافاً عميقاً بين الأوراق الموقعة وبين طبيعة الأشياء». وأنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تثق في أن مصر لن تستخدم قوتها ضد الغرب وإنما لصد العدوان من جانب «دوائر أخرى». وأن التزاماً بنظام دفاع جماعي برعاية الولايات المتحدة سيكون من شأنه أن يثير المصاعب - في إشارة غير مباشرة إلى المعارضة الشعبية لمثل هذا الارتباط الرسمي بالغرب.

واستطرد فوزي يقول ان السلام الحقيقي مستحيل دون التوصل إلى حل في فلسطين. وأخذ فوزي يتحدث اللغة التي كان يعتقد أن دالاس يفهمها، فقال ان التأخير في حل مشكلات المنطقة هو واحد من أفضل الطرق لخلق شيوعيين.

وبدأ دالاس ملاحظاته بقوله ان الإدارة الحالية تحاول وضع نهج يقوم على المصلحة الذاتية المستنيرة للولايات المتحدة ككل دون أحكام مسبقة إزاء سياسات الماضي. وأكد دالاس، «إنني لا أعني المصلحة الذاتية لجماعات بعينها من الأمريكيين» - في إشارة حادة لجماعات الضغط الصهيونية، التي سيقول دالاس فيما بعد لنجيب أنها كانت سبب انحياز إدارة ترومان لإسرائيل.

(٣٥) الموجز التالي لمحادثات دالاس يوم ١١ مايو/ أيار يعتمد على:
Memorandum of Conversation, 11 May 1953, Egypt ST D-1; *Memorandum of Conversation*, 11 May 1953, Egypt ST D-1/1; Telegram 2417 Caffery summary of meetings, 12 May 1953.

بعدها، إنطلق وزير الخارجية يبرر بشكل مواعظي الموقف البريطاني الخاص بالفنيين الذين سيرابطون في قاعدة قناة السويس. وراح يقول أن ما من دولة تتمتع بالسيادة بشكل كامل. وكأمثلة على ذلك، طرح دالاس وجود قواعد أمريكية في بريطانيا وعمل شركة فورد للسيارات في مصر. ففي كلتا الحالتين، كانت هناك اتصالات مباشرة تأتي من «المقر الرئيسي».

وحذر فوزي من مقارنة الموقف في مصر بالموقف في بريطانيا. وأشار بصورة مهذبة إلى أنه لا يمكن القول بأن العمليات المحلية لشركة فورد تشكل مساساً بالسيادة المصرية.

أما الاجتماع الذي استغرق ساعتين مع محمد نجيب، فقد تعرض لجوهر المسائل بصورة أكبر. فأشار الرئيس المصري إلى سقوط واشنطن من مكانتها في نظر العرب نتيجة لسياستها إزاء فلسطين وتأييدها لبريطانيا، وكيف أن ذلك أدى إلى نفور الرأي العام من فكرة الأحلاف التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا. وقال نجيب ان الاتفاقات لا تكون «محترمة» إلا في ما بين أطراف متساوية. وحذر دالاس بقوله «لو قلت انني سأدخل حلفاً، فإنني سأخسر كل أنصاري». وقال نجيب أنه عندما «يتحرر» الشعب ويتخلص من شكوكه، فإنه «سيكون مستعداً لأن يثق في أي طرف - حتى المملكة المتحدة. حررونا من الاحتلال البريطاني، وعندئذ نستطيع أن نتفاوض بحسن نية».

وأعرب نجيب عن اعتقاده بأنه يمكن تطوير ميثاق الأمن الجماعي العربي إلى «شيء ما طيب». وأضاف قائلاً إن حل الخلافات الانجليزية - المصرية من شأنه أن يحقق «ما تريدونه وما نريده» في الدول العربية. وقال ان «روسيا ليست صديقاً لنا».

بل وحتى الصراع مع إسرائيل سيكون قابلاً للحل، إعتماداً على إقامة طريق بري من مصر إلى المشرق العربي، بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن الجلاء، وأكد نجيب لدالاس أنه «بعد أن يخرج البريطانيون، فإنني واثق من أنني أستطيع التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل».

ورد دالاس بالقول بأن السياسة الأمريكية تقوم على «التهديد الشيوعي». وفيما يتعلق بقضية الأسلحة، قال دالاس إنه سيكون من الصعب إمداد مصر

بأسلحة امريكية نظراً لأن هناك حاجة ماسة لهذه الأسلحة في جنوب شرق آسيا وأوروبا. ولكن إذا ما اتضح أن الطلبات المصرية لها ما يبررها، فإن واشنطن مستعدة للنظر في جعل الجيش المصري قوة حقيقية في العالم.

إلا أنه قال أن الولايات المتحدة لن تزود المصريين بمعدات ليقاتلوا بها البريطانيين. وأن اتفاق الجلاء هو شرط مسبق لمزيد من المباحثات بشأن المعونة الأمريكية والسلام مع إسرائيل والأمن الجماعي. وبالنسبة لهذه القضية الأخيرة، اعترف دالاس بأن منظمة دفاع الشرق الأوسط أصبحت غير ذات بال، وقال انه يعتقد أن من الممكن إيجاد شيء آخر.

وأكد وزير الخارجية أن اهتمامه «بالصورة الكبرى» هو سبب رفضه التدخل في مفاوضات الجلاء. وانتقل عندئذ لعرض وجهة نظره إزاء القضية، حيث أبلغ جيب أن قاعدة السويس هي «الرادع الفعال الوحيد في المنطقة اليوم». وراح كرر المطلب البريطاني القائل بأن «الشيء الهام» هو «توافر المخازن والمعدات في لقاعدة بشكل فوري». وقال دالاس إن تولي فنيين بريطانيين إدارة المعدات المخازن تمثل نظاماً «لا تريد واشنطن أن ينهار دون بديل ملائم». واقترح أن تحرك مصر بحذر إزاء هذه القضية.

وأثار الخلاف بشأن الفنيين سخط وزير الخارجية بشكل واضح. وقال، «يبدو من الغباء بمكان ألا يكون ممكناً إيجاد طرق لالتقاء وجهات نظر الجانبين حول مسألة الفنيين». وقال إنه إن لم يستطع الجانبان حل هذا «الجزء الباقي الأخير من المشكلة فسيكون هذا جريمة ضد البشرية».

ورغم تأييد دالاس للموقف البريطاني من الجلاء، فإنه كان يسعى إلى أن ينأى بالسياسة الأمريكية عن السياسة البريطانية. فعلى حين لا تخجل الولايات المتحدة من صلاتها الوثيقة ببريطانيا، فإنها لا تقبل السياسة البريطانية بصورة آلية. وراح يقول، «اننا نشارك المملكة المتحدة تراثاً ثقافياً ودينياً، وهو ما يعطينا وجهة نظر متماثلة إزاء معظم المشكلات، وذلك في الوقت الذي نحتفظ فيه بحق ممارسة التقرير المستقل تماماً في كل الحالات. ومن الخطأ أن يقول أحد أن المملكة المتحدة تقود الولايات المتحدة من أنفها». وكما لو كان يبرز استقلالية واشنطن،

فقد قال دالاس إنه ربما كان البريطانيون يقللون من شأن قدرة المصريين على إدارة قاعدة السويس.

وكان أكثر ما يخشاه محمد نجيب والكولونيلات في السياسة الأمريكية هو افتقارها إلى الحساسية تجاه حاجات النظام الذي كان ما زال يفتقر إلى تأمين قيادته، ومنهمكاً في ارتجال السياسات التي تستهدف تدعيم سيطرته. فحتى ٣٠ أبريل/ نيسان، كان هنري بايرود مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى يشير إلى أنه «لو فشل نجيب، فإن ذلك سيعني أن الجيش قد فشل. وإذا فشل الجيش، فما من أحد يعرف ما سيحدث بعد ذلك في مصر»(٣٦). ووفقاً لما يقوله هيكل، فإن عبد الناصر في مباحثاته مع دالاس كان قاطعاً في التأكيد على المعنى ذاته ـ ألا وهو أن نوع (النزعة) القومية التي ينتهجها النظام هو القوة الوحيدة في مصر القادرة على الحيلولة دون انتصار حركة ثورية معادية في جوهرها للغرب، وأنه بدلاً من أن تنتهج الولايات المتحدة سياسات تقوض الرصيد القومي لمجلس قيادة الثورة، فإنها ينبغي أن تساند جهوده بتقديم الأسلحة والمعونات وبقبول الانسحاب البريطاني الكامل دون أي التزام رسمي مصري تجاه منظمة دفاع الشرق الأوسط المقترحة أو تجاه حلف البلقان الذي يضم «الثلاثة الصغار» والذي كان أقيم حديثاً.

هل اقتنع دالاس بهذه الحجج؟ مما لا شك فيه أن دالاس قد استفاد من تلك الفرصة لتقويم الموقف في مصر بصورة شخصية. فقد تعرف على قوة عبد الناصر داخل النظام، كما صار بمقدوره الآن أن يقوّم أداء العاملين بالسفارة الأمريكية بصورة أفضل. إلا أنه بالنسبة للقضايا الرئيسية التي كانت تعكر صفو العلاقات الأمريكية ـ المصرية في ذلك الوقت ـ معونات الأسلحة ودور مصر في الدفاع الغربي والجلاء ـ فقد أدت الزيارة إلى تعزيز الميول المستقرة بالفعل داخل مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، وهي ميول كانت في مجملها تتناقض مع النظام (المصري) وتفضيله عدم التورط في الحرب الباردة الناشئة في الشرق الأوسط. وذكرت برقية نشرتها النيويورك تايمز من تل أبيب، وهي محطة دالاس التالية، أن الوفد الأمريكي «فوجىء بخطورة الصراع البريطاني ـ المصري حول قضية قناة

(٣٦) CFR Seminar "Problems of United States Policy in the Middle East", 30 April 1953, Record of Meetings, Vol.18.

السويس»؛ وأضافت أن النظام «يصر على النظر إلى مشكلة السويس بوصفها خلافاً خاصاً بين مصر وبريطانيا، دون أي إدراك للمضاعفات الدولية للمشكلة. والمفهوم أن المصريين مشغولون بمسألة السويس إلى الحد الذي لا يهتمون معه كثيراً بالحديث عن العلاقات المصرية مع اسرائيل»[٣٧].

وفي الزيارات التي قام بها دالاس إلى الإحدى عشرة دولة الأخرى في الشرق الأوسط وآسيا ضمن برنامج جولته (الذي خلا بصورة ذات دلالة من زيارة إيران مصدق)، فقد واصل تبشيره بالدفاع الجماعي. ففي الهند، قال دالاس:

أعتقد أن من الأهمية بمكان أن تقام منظمة دفاعية إقليمية في الشرق الأوسط. فمن المكلف جداً لهذه البلدان أن تقيم مؤسسات دفاعية خاصه بها بشكل منفرد. فالنظام الجماعي أرخص كثيراً ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر بكثير.

ليست لديّ تصورات محددة وعلى وجه الدقة بشأن نوع المنظمة التي ينبغي إقامتها، ولكنني آمل أن يكون هناك نوع ما من التطور الإقليمي نحو الأمن الجماعي[٣٨].

وأخذت التقارير الواردة من اسطنبول بلهجة موثوق بها تشير إلى الخطوط العامة للسياسة الأمريكية التي كانت آخذة في التشكل في ذلك الوقت. وأصبح مفهوماً الآن أن تفاهماً ثنائياً غير رسمي بشأن التعاون العسكري والاقتصادي قد حل محل فكرة إقامة تحالف جماعي ملزم في الشرق الأوسط على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي الفكرة التي «لم تكن الدول العربية ذات النزعة القومية المتقدة مستعدة لقبولها»، بغض النظر عما كانت الولايات المتحدة تفضله. وكان هذا «التفاهم غير الرسمي» سيشكل الخطوة الأولى في طريق متصاعد نحو «نظام دفاع إقليمي كامل» للمنطقة. وكانت الدول الأكثر احتمالاً لأن تقيم مثل هذه العلاقات مع الولايات المتحدة تقع على

الحافة الشمالية من المنطقة الشاسعة التي زارها المستر دالاس

(٣٧) *New York Times*, 14 May 1953, p.1.
(٣٨) *New York Times*, 23 May 1953, p.1.

وحاشيته. ففي العراق وباكستان، وبدرجة أقل سوريا، كان يبدو أن هناك إدراكاً للتهديد السوفييتي بصورة أكثر مما في مصر والبلدان الأخرى التي تقع إلى الجنوب...[٣٩].

وكان التقرير الذي أعلنه دالاس إلى الأمة بمجرغ عودته إلى واشنطن يطرح على الرأي العام العرض الأكثر اكتمالاً للتفكير الأمريكي الرسمي بشأن خطط الولايات المتحدة لعسكرة الشرق الأوسط. وبرزت الصور المريحة للحرب الباردة والقدر الامبريالي في البيان الذي أدلى به دالاس في ٢٩ مايو/ أيار وفي الخطاب الذي ألقاه في الاذاعة في أول يونيو/ حزيران.

ومن خلال هذين البيانين العلنيين، يمكن فك طلاسم صورة واضحة نسبياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

أولاً، إن العديد من الصراعات الاقليمية في الشرق الأوسط ظل انعكاساً للصراع الأمريكي ـ السوفييتي. فغمامات الحرب الباردة، التي لم تسمح لدالاس إلا برؤية ذراع السوفييت الخفي الذي يستفيد من كل النزاعات الاقليمية، إن لم يكن هو الذي يحركها، ظلت ثابتة في مكانها. ولم يكن ذلك يعني أن دالاس ظل غافلاً عن التناحرات الحقيقية الأصيلة في النزاع الانجليزي ـ المصري أو الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بل ان الأمر كان فحسب أن هذه الصراعات كانت تبدو له فقط ظواهر عابرة لا تتسم بالأهمية إلا من حيث دعمها الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لكسب الحرب الباردة أو الاستعداد للحرب «الساخنة»، أو عرقلتها.

ثانياً، حدد دالاس الشرق الأوسط وجنوب آسيا باعتبارهما أهدافاً حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة. وكانت المقارنة بجمهورية الصين الشعبية التي استخدمها دالاس تكشف مصدر القلق الأمريكي. فقد وصل الشيوعيون إلى الحكم في جمهورية الصين الشعبية نتيجة لعمليات ثورية داخلية، وليس نتيجة لغزو سوفييتي. فالقلق إزاء عدم الاستقرار الداخلي في بلدان الشرق الأوسط ظل القوة التي تدفع الولايات المتحدة لإقامة «وحدة أعرض» من خلال عرض «إلهامها وإرشادها» الامبرياليين على «الدول التابعة» في المنطقة. وتكاثرت

(٣٩) *New York Times*, 27 May 1953, p.11.

الصور الامبريالية وصور الحرب الباردة، التي كانت تضع الأماكن والقضايا الخارجية بصورة مريحة وثابته داخل نطاق الأحكام المسبقة المريحة وداخل نظام للعالم تهيمن عليه الولايات المتحدة.

ثالثاً، كان هناك تفسير دالاس لمبادرة أمريكية مستقلة لضمان الهيمنة الغربية في أعقاب تراجع بريطانيا عن امبراطوريتها، وهو التفسير الذي كان يتألف من شقين: فالسياسة الأمريكية ستحابي تلك الدول التي تأخذ «بالتطور المنظم». والحركات القومية التي تنطوي على السيطرة الاجتماعية والتحركات الاصلاحية المعتدلة والاهتمام بحماية المصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية (أكثر من مجرد المصالح «الغربية») سيكون بمقدورها أن تطمئن إلى حظوتها لدى واشنطن. أما التطورات من النوع الذي حدث في إيران على سبيل المثال، فإنها تتجاوز قدرة الولايات المتحدة على الاحتمال (مثلما سيوضح ذلك الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية ضد مصدق في أغسطس/ آب)، حيث أنها تهدد المصالح الأمنية الغربية فضلاً عن تهديدها العلاقات الانجليزية ـ الأمريكية. أما مصر، التي ظلت لفترة طويلة تُقارَن بشكل إيجابي بإيران، فقد أصبح يُنظر إليها مع ذلك على أنها ضحية محتملة للحركة القومية المتصلبة (أي المعادية للغرب) التي نجح الكولونيلات في احتوائها حتى ذلك الوقت. ودافع دالاس عن سياسة أمريكية جديدة متحررة من القيود التي فرضها قرار الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالحفاظ على ما تبقى من التركة الاستعمارية لبريطانيا، وبدرجة أقل فرنسا، في الشرق الأوسط. كان دالاس يريد سياسة تتجاوز، ولا تهدد، وحدة الثلاثة الكبار.

فبعد تاريخ من الخلافات مع بريطانيا في الشرقين الأوسط والأقصى، ومع فرنسا في جنوب شرق آسيا، في فترة ما بعد الحرب، كانت الولايات المتحدة حريصة على إقامة إطار لنظام جديد موالٍ للغرب في الشرق الأوسط، لا يكون مرهوناً بالتناقضات الكامنة في السياسات التي انتهجتها حينئذٍ فرنسا أو بريطانيا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى. ولم تكن هذه السياسة واضحة في أي مكان بأكثر مما كانت واضحة في حالة مصر، حيث ظلت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧ تسير بشكل منسجم، وإن يكن بلا حماس، وراء العديد من المبادرات البريطانية التي استهدفت إلى ضمان استمرار الهيمنة البريطانية. وبحلول الوقت

الذي وصل فيه دالاس إلى القاهرة في مايو/ أيار، لم يكن قد تبقى لدى الولايات المتحدة ثقة في الآمال البريطانية في التوصل إلى «صفقة شاملة» مع مصر بما يضمن مشاركة مصر في تحالف بعد الجلاء. وكان رفض مصر للمحادثات الثلاثية في مارس/ آذار السابق يمثل نهاية حقبة كانت تقترب من ختامها سريعاً، وهي حقبة سيطرت فيها التحالفات المتركزة على مصر والتي ـ يدعو إليها البريطانيون ـ على سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وكان المأزق العربي ـ الاسرائيلي المستمر عنصراً هاماً، وإن لم يكن حيوياً، في هذا التحول في التشديد بعيداً عن الأفكار المتركزة على مصر. فمسألة اشتراك اسرائيل في التحالفات المخططة التي يسيطر الغرب عليها لم تشكل على الاطلاق قيداً على الخطط الأمريكية ـ البريطانية (غير الناجحة) لإقامة تحالف موالٍ للغرب بين الدول العربية والغرب[٤٠]. ولكن على حين كان دالاس يدرك أن خطط المشاركة العربية، والمصرية بوجه خاص، هي في حد ذاتها خطط مشكوك فيها، فإنه سعى مع ذلك إلى بث اهتمام أمريكي «بعدم التحيز» بين الدول العربية واسرائيل كشرط يشكل قيداً على سياسة كان قد ثبت فشلها بالفعل.

وكان دالاس في عمليات تقويمه الخاصة أكثر دقة وصراحة في استنتاجاته بشأن مصر والسياسة الأمريكية في المستقبل. ففي مذكرة تحمل عنوان «النقاط الهامة في الرحلة»، أكد دالاس على الحاجة لبذل جهد أمريكي نشط لإنهاء الجمود الانجليزي ـ المصري. وفي المذكرة التي اشتملت على سبع نقاط، كتب دالاس:

أ ـ الموقف متوتر جداً ـ هناك احتمال لنشوب أعمال عسكرية سافرة بين مصر والقوات البريطانية.

ب ـ نجيب ليس ديكتاتوراً كاملاً، ولكنه يقتسم السلطة مع مجلس قيادة الثورة الذي يسيطر عليه الكولونيل ناصر. نجيب يتمتع بشعبية حقيقية، لا يستطيع الضباط الشبان الاستغناء عن نجيب ـ ولا يستطيع نجيب الاستغناء عن مجموعة ناصر.

---

(٤٠) «ليس من الممكن اشراك اسرائيل مبدئياً في منظمة دفاع الشرق الأوسط وحكومة اسرائيل تدرك وتقبل هذه الحقيقة».
Declassified Documents - 1978, 5 November 1952, ref. 415B, author undetermined.

جـ - يكاد نجيب والمجموعة أن يكونوا مرضى بالمسألة البريطانية. إنهم يفضلون أن يصبحوا شهداء ويلقون بمصر إلى حالة من الفوضى على أن يوافقوا على شيء يمكن أن يعتبره الرأي العام مساساً بسيادة مصر.

د - نقاط الخلاف الفنية ليست هامة. المشكلة الحقيقية هي ما إذا كانت بريطانيا ستلتزم بسحب الفنيين الكامل في نهاية الأمر. لب القضية أن هذه القاعدة توفر الآن الإمدادات لكل المنطقة بأوامر البريطانيين. فإذا ما سيطر عليها المصريون، هل نستطيع أن نثق في وعدهم الالتزام بأوامر البريطانيين في نقل الامدادات؟ وأيضاً، هل سيحتفظون بالقاعدة في حالة صالحة للعمل؟ والشيء الأكثر أهمية هو ما إذا كانت مصر ستوافق على أن يقوم الغرب (بما في ذلك المملكة المتحدة) باحتلال القاعدة واستخدامها في حالات الطوارىء.

هـ - نجيب غير مستعد لإلزام حكومته علناً بترتيبات دفاعية مع الغرب في هذا الوقت بسبب الرأي العام. وهو يعد «بشرفه» بالتعاون مع الولايات المتحدة، ومع البريطانيين وغيرهم بمجرد أن تتحسن المشاعر.

و - يشعر نجيب أن التحرك للأمام لوضع ترتيبات مع اسرائيل لن يكون أمراً بالغ الصعوبة بمجرد أن يحل مشكلته مع البريطانيين. كم من هذا هو من قبيل المخادعة للحصول على تأييدنا الآن؟ سيصر على ترتيب ممر يصل مصر بالبلدان العربية.

ز - يجب على الولايات المتحدة أن تقنع البريطانيين بتخفيف موقفهم. ولا بد أيضاً أن نمارس تأثيراً قوياً لإبقاء نجيب في الخط ذاته. **ومن الضروري أن نتصرف على وجه السرعة بمجرد وصولنا إلى واشنطن، حيث أن الجانبين ينتظران الموقف الأمريكي**(٤١).

وفي مذكرة ثانية بعنوان «**استنتاجات بشأن الرحلة**»، راح دالاس، تمشياً مع روح وثيقة **مجلس الأمن القومي** الأمريكي رقم ١٤١، يقترح استبعاد النفوذ والجيوش الاستعمارية من الشرق الأوسط، على أن يتواكب ذلك مع دور أكبر

(٤١) JFD Papers, Box 93, pp.1-2.

لسياسة أمريكية تتضمن عناصرها: خلق «استقرار»، وتثبيط نزعات الحياد، و«عدم التحيز» في العلاقات مع اسرائيل والعالم العربي، والحفاظ على وحدة الثلاثة الكبار. وأشار دالاس إلى أن:

الاستقرار السياسي المطلوب للتقدم الداخلي وبناء القوة الدفاعية للمنطقة هو شيء مفتقد... فالمنطقة بأسرها تقريباً مصابة بروح ثورية متعصبة تجعل البلدان تضخم من مشكلاتها المباشرة، وتقلل من الخطر السوفييتي الأساسي.

وأكد على أن وجود القوات البريطانية في الشرق الأوسط هو «عامل عدم استقرار أكثر منه... عامل استقرار»، وأن «العامل الاسرائيلي، وارتباط الولايات المتحدة في أذهان شعوب المنطقة بالسياسات الاستعمارية والامبريالية الفرنسية والبريطانية هما عبء ثقيل معلق في أعناقنا». وفي ختام المذكرة، أعرب دالاس عن اعتقاده أنه ينبغي على الولايات المتحدة:

١ - أن تسعى بكل الوسائل الممكنة لتهدئة المخاوف في العالم العربي إزاء الأهداف الاسرائيلية مستقبلاً، ولإقناع العالم العربي بأن الولايات المتحدة تعمل وفقاً لسياسة عدم تحيز حقيقي.

لا بد وأن نجعل العرب يدركون أننا نقبل دولة اسرائيل كواقع، وأن أي تفكير في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء هو تفكير غير واقعي على الإطلاق.

لا بد وأن نسعى خطوة خطوة إلى تقليل التوتر في المنطقة، وإلى تسوية سلمية نهائية. إن أي تحرك من جانبنا لإقرار سلام فوري وشامل سيكون أمراً غير واقعي. بل أننا لا بد وأن نتحرك إلى الأمام في مشكلات من قبيل إعادة توطين اللاجئين، وتقليل التوتر، وتقليل الاحتكاكات عبر الحدود، وإجراء تعديلات واقعية فيها، والتعويضات، وإعادة الأسرى إلى أوطانهم، ووضع القدس.

٢ - أن تبذل كل جهد مناسب لإيجاد حل، أو على الأقل تخفيف الوضع، في مصر وإيران والسعودية، وأيضاً بالنسبة لمشكلة العلاقات الهندية - الباكستانية.

والحالات الثلاثة الأولى تثير مشكلات جوهرية مع البريطانيين. والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، التي تجد نفسها بالميل الطبيعي والمصلحة الذاتية تقف في الوسط تقريباً بين مواقف البريطانيين وبين مواقف الشرق الأدنى، هي موضع استياء متزايد من جانب البريطانيين. فهم يفسرون سياستنا على أنها تعجل في الواقع بضياع مكانتهم في المنطقة. وإلى حد ما، وبغض النظر عن الجهود التي تبذلها في عكس هذا الاتجاه، فإن ذلك قد يكون صحيحاً. إلا أن ذلك يرجع في جانبه الأعظم إلى التطور الطبيعي في المنطقة، وإلى تغير علاقات القوة عالمياً بين الولايات المتحدة وبين المملكة المتحدة، أكثر مما يرجع إلى تصرفات بعينها من جانبنا.

إن للولايات المتحدة دوراً دقيقاً تلعبه في هذه المواقف. يجب أن نحاول حل المشكلات المحلية في الشرق الأدنى دون أن نسيء إلى علاقاتنا ببريطانيا بالشكل الذي يضعف أو يدمر تحالف حلف شمال الأطلسي بلا داعٍ. ويجب أن تكون جهودنا مع البريطانيين من النوع الذي يتلافى وضعنا في موقف يتعين علينا فيه أن نختار بين الحفاظ على تحالف حلف شمال الأطلسي وبين العمل على الحفاظ بجزء كبير من العالم ما زال حراً دون الوقوع في أيدي السوفييت. وينبغي أن نسعى للتعامل مع هذه المشكلات المحددة بصورة منفردة وداخل نطاق هذه المساحة المحدودة من المناورة.

٣ ـ أن تقنع الدول العربية بأن الولايات المتحدة تتصرف وفقاً لسياسة خاصة بها في ما يتعلق بهذه المشكلة. وتتمثل هذه السياسة في التعاطف مع الآمال المشروعة للشعوب بما يتفق مع تراثنا التاريخي. ولا بد وأن نحث الفرنسيين والبريطانيين على التحرك في هذا الاتجاه. إلا أننا لا بد وأن نقنع الدول المحلية بأن هذه العملية من التطور لا بد وأن تكون منظمة. ولا بد وأن نذكرهم بشكل مضطرد بفلسفة الكرملين، التي تبين بوضوح أن الاستراتيجية السوفييتية تخطط لاستخدام النزعة القومية المتطرفة من أجل أغراضها الخاصة.

٤ ـ أن تقدم كميات صغيرة من مخصصات التنمية الاقتصادية لدول معينة في المنطقة، وتشجع استخدام أموال النفط، حيثما تتوافر، في أغراض التنمية الاقتصادية. وينبغي أن نستخدم أموالنا أساساً في تطوير مشاريع المياه، التي

ستخفف بعضاً من المشكلات المحددة، مثل إعادة توطين اللاجئين، ومن مصلحتنا أيضاً تقديم كميات صغيرة من المعدات العسكرية لبعض الدول المختارة. ومثل هذه المساعدات العسكرية ستستخدم لأغراض الأمن الداخلي وتقوية الدفاع عن المنطقة واكتساب مزايا سياسية.

٥ ـ تقبل حقيقة أنه ليس هناك اليوم من الناحية الفعلية أي دفاع في الشرق الأوسط، باستثناء تشكيلات الجبهة التركية. ولا بد وأن نقبل أيضاً حقيقة أن الموقف السياسي يتمثل في أن الدول العربية لن تنضم علناً، في هذا الوقت، إلى ترتيبات دفاعية بالاشتراك مع القوى الغربية، وأن ذلك يشكل فجوة خطيرة في الحزام الشمالي الذي يتسم أصلاً بالحساسية إزاء التهديد السوفييتي. لذلك، لا بد وأن نتلافى الانبهار بمفاهيم لا أساس لها من الواقع، بل ينبغي أن نسعى، من خلال تدابير كالتي سبق ذكرها، إلى تحسين الموقف العام بدون أن نطالب أحداً بمقايضة محددة. وعندما نطالب ضمانات محددة من الدول المحلية، فإنها يجب أن تكون بسيطة ومباشرة وغير مفرطة في نزعتها القانونية. لسنا بوجه عام في وضع يسمح لنا بأن نطالب بعائد محدد لاستثماراتنا في هذه المرحلة. والفرصة الوحيدة المتاحة هي أن نمضي قدماً ونحن نظهر الثقة والصداقة والأمل لكي نحقق النتائج.

وهكذا، تحدد جدول أعمال السياسة الأمريكية التي ستنتهج مستقبلاً. وتم تقنين توصيات دالاس كسياسة رسمية في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ١٥٥/ ١، التي أقرها أيزنهاور في ١١ يوليو/ تموز.

٥ • واشنطن ترسم خطاً جديداً

«الحزام الشمالي»

عاد وزير الخارجية الأمريكي إلى واشنطن وهو مستعد للنجاح في ما فشلت فيه الدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب . وكان دالاس قد عقد العزم على تنظيم شبكة جديدة من دول الشرق الأوسط التابعة في نظام دفاع متبادل معادٍ للسوفييت. ولكي يحقق ذلك، كان عليه أن يقود السياسة الأمريكية إلى خط مستقل عن - وإن لم يكن متناقضاً مع - تفضيل البريطانيين للإبقاء على استراتيجية تتركز على السويس. وبعد سنوات من مراقبة وزارة الخارجية البريطانية وهي تفشل في ضمان استعداد مصر لتوفير منطلق للنفوذ الغربي، أصبح دالاس الآن مستعداً لعمل ذلك.

كان الضغط على البريطانيين للإسراع بالجلاء عن السويس يجري بصورة متزامنة مع الجهود المبذولة بمعزل عن البريطانيين لإقامة تعاون عسكري أوثق مع بلدان «الحزام الشمالي». ولم تعد الولايات المتحدة تبني خطط تغلغلها في الشرق الأوسط على حل الصعوبات الإنجليزية - المصرية. وأوضحت تعليقات دالاس في يونيو/ حزيران حول موضوع «الحزام الشمالي» عقب زيارته استعداداً لخفض مسألة العلاقات الانجليزية - المصرية ودور مصر في نظام دفاع متبادل تحت رعاية الولايات المتحدة إلى وضع ثانوي ومستقل بدرجة كبيرة عن الاندفاع الأمريكي الجديد لكسب النفوذ في الهلال العربي الخصيب.

وكان يبدو أن هذه المبادرة المزدوجة تلبي كثيراً من الأهداف المبسطة للسياسة الأمريكية. وهي أهداف الثورة المضادة المعادية للسوفييت، في الوقت الذي ترسل

فيه إلى مصر مجموعة من الإشارات المتناقضة التي لم تؤد إلا إلى مزيد من افساد العلاقات الأمريكية ـ المصرية . فعلى حين كانت مصر من ناحية تشجع الاستعداد الأمريكي لكسب موافقة البريطانيين على الجلاء ، فإنها كانت من ناحية أخرى ترقب واشنطن وهي تسعى لتنظيم شبكة من الدول العربية الموالية للولايات المتحدة بما يعزل مصر عن الدائرة التي كانت تسعى لقيادتها .

وحتى في الوقت الذي كان فيه دالاس يخطط المبادرة الأمريكية التي طال التفكير فيها، ظل أيزنهاور يؤكد من جديد الموقف الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة، والذي يؤيد الموقف البريطاني في السويس بصورة ثابتة. ففي العاشر من يونيو/ حزيران ، وفي أعقاب عودة دالاس على الفور، كتب أيزنهاور في رسالة إلى تشرشل يقول انه بمجرد حل القضايا البارزة الخاصة بالاحتفاظ بقاعدة السويس واتاحة استخدامها ، فإن الولايات المتحدة ستؤيد عقد مؤتمر حول الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو مؤتمر من شأنه في ما هو مفترض أن يلبي رغبة البريطانيين القديمة في التنسيق الكامل بين القوتين في تحالف بالشرق الأوسط[1] .

وخلال شهر يوليو/ تموز، راح كل من دالاس، في اجتماع وزراء خارجية الثلاثة الكبار في واشنطن (١٠ ـ ١١ يوليو/ تموز) ، وكافري، في اجتماعاته العديدة مع وزير الخارجية المصري فوزي، يبذلان جهودهما لاستئناف المفاوضات الانجليزية ـ المصرية . وفي منتصف يوليو/ تموز، سلم نجيب في رسالة لايزنهاور باستعداد مصر لقبول الشروط البريطانية الخاصة بالجلاء وإتاحة استخدام قاعدة السويس في مقابل الحصول على أسلحة أمريكية[2] . وفيما يبدو ، فإن تنازلات نجيب أقنعت البريطانيين باستئناف المحادثات مع المصريين، والتي كانت قد انهارت في السادس من مايو/ أيار. وفي ٣٠ يوليو/ تموز، تم أول اجتماع انجليزي ـ مصري رسمي في القاهرة.

وكان دور الولايات المتحدة كوسيط، والذي كان ينسقه كافري، مصدراً

(١) Dwight D. Eisenhower, *Mandate for Change: the White House Years 1953-56.* New York: Doubleday, 1963, p.153.

(٢) Ibid., p. 158. وقبل اجتماع الثلاثة الكبار، تم إبلاغ واشنطن بحدوث «تحولات في الموقف» المصري. أنظر New York Times, 30 July 1953, P.2.

لغضب متزايد من جانب البريطانيين الذين كانوا ما يزالون على اعتقادهم القديم بأن الولايات المتحدة ، وبوجه خاص كافري نفسه ، تحاول إضعاف الموقف التفاوضي البريطاني لصالح مصر[3] . فالإشادة بالموقف الأمريكي على لسان صلاح سالم وزير الارشاد القومي، الذي أشار إلى «العديد من النقاط التي تتطابق مع وجهات نظرنا»، لم تؤد إلا إلى تعزيز الشكوك البريطانية[4] . وراحت المصري تنتقد استئناف المفاوضات، وتدعو بدلاً منها إلى «تعبئة» مصر ضد البريطانيين ، مشيرة إلى أنه «حتى إذا أقنع الامريكيون البريطانيين بالجلاء ، فإن ذلك لن يعني سوى استبدال النفوذ البريطاني بالنفوذ الأمريكي ـ وهو شر لا يقل عن شر الاحتلال»[5] .

ودلت مؤشرات عديدة إلى أن مصر لم تكن تسعى وراء علاقات مع القوى الغربية وحدها . فالتقارير الواردة من القاهرة كانت تشير إلى أن النظام كان يفكر في الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية[6] . والتقى نهرو بعبد الناصر للمرة الأولى من أواخر يونيو/ حزيران . وفي أغسطس/ آب ، قام وفد ضباط مصريين يضم عشرة أعضاء بزيارة ليوغوسلافيا التي يتزعمها تيتو . وفي العاشر من أغسطس / آب ، أشار تقرير لوزارة الخارجية إلى الاتحاد السوفيتي وتوابعه في أوروبا باعتبارهم المصدر الأرجح للحصول على أسلحة ؛ وأعقب ذلك بوقت قصير إعلان إتفاقية تجارية مصرية ـ سوفييتية تتضمن ترتيب مقايضة قطن مصري بسلع سوفييتية غير محددة[7] . وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، تلقت بعثة عسكرية مصرية إلى الكتلة السوفييتية وجمهورية الصين الشعبية عرضاً بالمعاونة في مشروع السد العالي المزمع بناؤه ـ وهو العرض الذي رفضه المصريون[8] . وفي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، انتقد عبد الناصر الولايات المتحدة لعدم تقديمها مساعدات النقطة الرابعة التي كان قد تم الموافقة على تقديمها للنظام السابق . وفي اليوم التالي . وضعت ترتيبات لصرف مبلغ ثلاثة ملايين من الدولارات لوكالة المخابرات المركزية ـ وهي الأموال

(٣) للإطلاع على تقويم للقلق البريطاني، أنظر:
Winthrop W. Aldrich interview (US Ambassador to Britain) in JFDOH, p.5.

(٤) *MEM,* 1 August 1953, p.3.

(٥) Reprinted in *MEM,* 15 August 1953, p.3.

(٦) *MEM,* 20 June 1953, p.12.

(٧) *New York Times,* 11 August 1953, p.8; 12 August 1953, p.12.

(٨) "The Evolution of Egyptian Neutrality", 9 August 1956, OIR-IR 7292, p.4.

التي استخدمها عبد الناصر بصورة تشي بازدرائه للأمريكيين في بناء برج القاهرة[٩].

وخلال هذه الفترة من المفاوضات الانجليزية ـ المصرية المتقطعة، وقمع مصر للعناصر المعادية للنظام، وتوسيع اتصالاتها بالمعسكر السوفييتي ومعسكر عدم الانحياز، كانت الولايات المتحدة مشغولة بتنفيذ المراحل الأولية من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمنطقة الهلال الخصيب وما وراءها. وعلى حين أدت الهدنة التي تم التوصل إليها في كوريا في يوليو/ تموز إلى تحرير اهتمام بيروقراطية السياسة الخارجية والدفاع الأمريكية، فإن انهيار الفرنسيين في فيتنام وقيام الاتحاد السوفييتي في أغسطس/ آب بتفجير قنبلته الهيدروجينية الأولى قد أضافا أصواتاً أكثر إلحاحاً إلى الجوقة التي كانت تدعو الولايات المتحدة لأن «تفعل شيئاً ما» في الشرق الأوسط ذي الأهمية الاستراتيجية. وكان القلق يساور البريطانيين أيضاً من أن الاتحاد السوفييتي ـ الآن وقد استقرت أوروبا في حالة من «استمرار السلام المسلح أو الحرب الباردة لفترة طويلة» على حد تعبير تشرشل ـ قد يتحول باهتمامه إلى الشرق الأوسط كهدف أقل خطورة ضمن مطامحه الإمبريالية.

وبعد دراسة للخيارات السياسية ناقشها فريق السياسة الخارجية في إدارة أيزنهاور في أواخر يوليو/ تموز، تقرر الاستمرار في سياسة الاحتواء، بحيث يتم «ملء الفراغات الاستراتيجية» في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا «بتحالفات استراتيجية جديدة (وأصبح ذلك وظيفة جون فوستر دالاس)»[١٠]. وقال الأدميرال روبرت كارني، الذي سيصبح عما قريب رئيساً للعمليات البحرية، في اجتماع سري أن هناك حاجة إلى مزيد من التشديد على البحر المتوسط والشرق الأوسط في التخطيط الاستراتيجي[١١]. كما أن نقل النفط وإعادة الإمدادات الفرنسية إلى فيتنام قد أبرزا استمرار الأهمية الاستراتيجية للقناة.

واستمرت الولايات المتحدة تنسق التخطيط الاستراتيجي «غير الرسمي» للشرق الأوسط مع البريطانيين ومع الأتراك، في نفس الوقت الذي كانت تقوم فيه

(٩) Heikal, *op.cit.*, p.306.
(١٠) Rostow, *op.cit.*, p.306.
(١١) *New York Times*, 26 July 1953, p.1.

بدراسات للتخطيط المنفرد. واتفقت هيئة الأركان المشتركة مع ما تقول به وزارة الخارجية من أنه «لن يكون من المستحسن الآن أن نقيم بشكل علني ترتيبات تخطيط غربي محض للدفاع عن الشرق الأوسط في مواجهة المعارضة العربية لذلك...»، وبدلاً من ذلك، وكما ورد في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ١٥٥/ ١، فإن الولايات المتحدة راحت تطور بشكل سري خططاً للدفاع عن المنطقة مع «المملكة المتحدة وتركيا وغيرهما من الدول بحسب الرغبة»[١٢] وكانت هذه اللقاءات الثلاثية، التي تم أولها في أزمير في الفترة ١٨ ـ ٢٣ مايو/ أيار، تعتبر إجراءً مقبولاً، وإن يكن مؤقتاً، نظراً لفشل فكرة منظمة دفاع الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن هيئة الأركان المشتركة أشارت، في مذكرة لوزير الدفاع بتاريخ ١١ أغسطس/ آب، إلى أن غياب المشاركة العربية سيشكل عقبة خطيرة أمام التخطيط الفعال[١٣].

وتم تنمية مشروع منظمة دفاع الشرق الأوسط بصورة دائمة؛ وتزايد ضيق المخططين الاستراتيجيين في وزارة الدفاع إزاء الفوضى التي كان مفترضاً أنها تمثل السياسة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وكان يبدو أن الارتباك هو نتيجة لخطأ مؤسسة الدفاع، التي ارتضت لفترة طويلة أن تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة للبريطانيين في شؤون الشرق الأوسط (باستثناء المملكة السعودية)، بقدر ما كان نتيجة لخطأ وزارة الخارجية، التي كان إذعانها للبريطانيين وأفكارهم عن التحالفات الموالية للغرب في فترة ما بعد الحرب وصفة بارزة للحيرة المستمرة. وفي مذكرة إلى هيئة الأركان المشتركة بتاريخ ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول. أشار الجنرال ماثيو ريدْجواي القائد العام للجيش الأمريكي إلى «غياب تعريف شامل للأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط، سواء داخل أفرع قواتنا المسلحة أو فيما بيننا وبين البريطانيين. إن هناك العديد من الدراسات حول أهمية المنطقة، ولكن ليست هناك دراسة واحدة تتضمن كل جوانب المشكلة»[١٤]. كانت المسائل الأساسية الضرورية لوضع سياسة تتسم بالكفاءة لم تلق بعد اهتماماً في إطار التخطيط الشامل.

(١٢) NSC 155/1, p.8.
(١٣) "Defense Arrangements for the Middle East", 11 August 1953, Ref. CCS 3331 E. MEd. and ME Sec. 15.
(١٤) "Middle East Oil", JCS 1887/71, 14 October 1953, pp.587-89. Ref. RG 218.

تمثّل رد دالاس على هذه الفجوة في التخطيط الاستراتيجي في إقامة اتفاقيات ثنائية للأسلحة والمعونات مع الدول المهتمة بذلك في الهلال الخصيب وباكستان كمقدمة لتشكيل رابطة للدفاع المتبادل . وكانت هذه المبادرة أساساً أداة لفرض الهيمنة الأمريكية في منطقة كان لا يزال يوجد فيها «فراغ من فراغات الحرب الباردة» . وحسب الشروط التي يتضمنها **قانون الأمن المتبادل** الذي يحكم مثل هذه الاتفاقيات الثنائية ، فقد كان مطلوباً من الدول التي تتلقى المساعدات أن تعلن تأييدها للحملة على الاتحاد السوفييتي ، وأن تفرض حظراً على تصدير المواد الاستراتيجية إليه وأن تسمح بإقامة بعثات عسكرية أمريكية .

وفي مذكرة إلى وزير الدفاع بتاريخ ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ، أشار أعضاء هيئة الأركان المشتركة إلى أنهم يبحثون :

ما تردد في الآونة الأخيرة عن اهتمام شاه إيران بزيادة القدرات الدفاعية للجيش الإيراني ، وآراء القائد العام للقوات المسلحة الباكستانية بالنسبة للدفاع عن الشرق الأوسط ، كما عبر عنها أمام هيئة الأركان العامة التركية ومسؤولين كبار بالحكومة الأمريكية ، والتقارير الواردة من ممثلي الولايات المتحدة في العراق حول إدراك الحكومة العراقية للخطر الشيوعي . . .

واستطردت المذكرة تقول ان «التطورات السالفة الذكر» :

واستمرار تعذر إقامة **منظمة دفاع للشرق الأوسط**، تشير إلى أن هناك إمكانية ، من الزاوية العسكرية ، لأن يكون الوقت قد حان لتشجيع تركيا وباكستان وإيران ، وربما العراق ، على تشكيل رابطة دفاعية . ويتصور هذا المفهوم رابطة تضم قوى محلية تحت قيادة محلية ، وتحتل موقعاً متميزاً بالنسبة للخطر الراهن . كما أنه يوفر أيضاً النمو التطوري لمنظمة دفاعية يمكن أن تتطور بشكل منطقي بمضي الوقت لتشمل بلداناً أخرى في الشرق الأوسط والهند وافغانستان . **ولن يقتصر الأمر على إرساء أساس في منطقة استراتيجية فحسب ، بل ان الأمر لن يعود متوقفاً على الحل المرضي للخلافات الانجليزية ـ المصرية والعربية ـ الاسرائيلية**(١٥) . (خط التشديد للمؤلف) .

(١٥) "Security Arrangements for the Middle East", 14 Nov. 1953, p.1., Ref. RG 218.

وفي منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ، تم إيفاد الأدميرال رايت قائد البحرية الأمريكية في البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط ليحذر من مخاطر الفراغ الاستراتيجي ، وليجري محادثات حول فكرة التحالف الجنيني . وتواكبت زيارات الأدميرال إلى السعودية ولبنان وسوريا والعراق وتركيا وقبرص مع أنباء حول تحالفات عسكرية جديدة محتملة(١٦) . وفي وزارة الخارجية ، أكد بايرود الأنباء الصحفية المستمرة حول تقديم معونة أمريكية لباكستان ، وحول الآمال في تشكيل تحالف يضم في نهاية الأمر تركيا وإيران والعراق وباكستان وهو التحالف الذي كان بايرود على قناعة بأنه سيضمن ألا تتعرض أوروبا لعملية إلتفاف من جانب قوى معادية في غرب آسيا(١٧) .

ومن المرجح للغاية أن يكون قد تم إبلاغ مصر بالمباحثات الأمريكية ـ الباكستانية ، وذلك خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الباكستاني محمد ظفر الله خان للقاهرة في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول . وفي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ، انتقد عبد الناصر نائب رئيس الوزراء «العالم الحر» لعدم توفيره رؤوس الأموال للتنمية ، وشكا بمرارة من فشل الولايات المتحدة في إمداد النظام بمساعدات عسكرية أو اقتصادية ، وهو ما كان فشلاً ملحوظاً للغاية في ضوء الصفقة الأمريكية ـ الباكستانية الوشيكة(١٨) . وهاجم عبد الناصر الولايات المتحدة ، قائلاً انها لن تقدم على شيء يغضب بريطانيا . وكانت **المصري** قد هاجمت من قبل **النقطة الرابعة** وإدارة ترومان من زاوية أخرى ، لافتراضها أنها :

. . . تستطيع شراء العرب ببضعة ملايين من الدولارات . . . كان الأمر سيكون أفضل بكثير وأكثر فعالية لو كنتم (الأمريكيون) قد اخترعتم نقطة رابعة أخلاقية وروحية تساعد الأمم المستعبدة على استرداد سيادتها وحقوقها .

لو كنتم قد فعلتم ذلك ، لكانت النتيجة أفضل مائة مرة من النقطة

(١٦) *MEM*, 28 November 1953, p.6.

(١٧) Sultzberger, *op.cit.*, pp.923-6.

(١٨) في اليوم التالي ، وضعت ترتيبات لصرف ثلاثة ملايين من الدولارات لوكالة المخابرات المركزية . وقد استخدمت هذه النقود ، بصورة تنم عن ازدراء تجاه الأمريكيين ، في بناء برج القاهرة . أنظر Heikal, op.cit., p.45 .

الرابعة، التي لا تعرف سوى لغة الدولار والجانب المادي[١٩].

وفي مؤتمر صحفي عقده نجيب في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، راح يتحدث بحرية عن كل الموضوعات، باستثناء العلاقات الأمريكية ـ المصرية التي استبعدها بشكل مقتضب قائلاً «لا تعليق».

وبدون موافقة البريطانيين، ظلت المعونة الأمريكية لمصر مجرد فرضية نظرية. وكان بايرود يفضل منذ وقت طويل تقديم «مساعدة عسكرية بسيطة» كتعبير عن «ثقة» الولايات المتحدة في المجلس الحاكم وفي «حسن نواياه»[٢٠]. وخشي بايرود أن تهدد الأحداث ذلك الحياد الهش الذي كان بمقدور الولايات المتحدة إلتزامه حتى الآن بين القاهرة ولندن، وكان يعتقد أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، فإن تجدد أعمال الفدائيين ضد القوات البريطانية المرابطة في السويس، وعددها ٨٠ ألف جندي، سيكون أمراً محتملاً قبل بداية العام الجديد. وكان استئناف الأعمال العسكرية من شأنه أن يضع الولايات المتحدة في الموقف الصعب الذي يتعين عليها فيه أن تؤيد حليفتها بريطانيا ضد مصر[٢١].

وفشلت مباحثات الثلاثة الكبار في برمودا في أوائل ديسمبر/ كانون الأول في كسر الجمود حول السويس. وفي حديث غير رسمي على مائدة الإفطار، راح دالاس يلح في إقناع إيدن بالرأي الأمريكي الذي مفاده أن احتمال التوصل إلى اتفاق انجليزي ـ مصري سريع، وما يعقب ذلك من معونة أمريكية، هو فقط الذي يمكن أن يضمن استمرار حكم نجيب وانحياز مصر إلى الغرب في نهاية الأمر ـ إلا أنه لم ينجح في ذلك[٢٢]. وحتى إذا ما حل عبد الناصر ـ الذي كان بايرود يعتقد أنه «يزداد قوة يوماً بعد يوم» ـ محل نجيب، فقد كان مفهوماً أن عبد الناصر هو الآخر يريد التوصل إلى «صفقة» بشأن السويس[٢٣]. ورد إيدن على حجج دالاس باتهام مفاده أن الولايات المتحدة، وبخاصة كافري وبايرود، يضعفون الموقف التفاوضي لبريطانيا ـ كافري لأنه معاد للبريطانيين، وبايرود بسبب جهله المطبق

(١٩) *Al Misri,* 11 May 1953, JFD Papers Box 440.
(٢٠) CFR Seminar: "Problems of United States Policy in the Middle East" 30 April 1953, Vol.18.
(٢١) *New York Times,* 7 December 1953, p.1.; Sultzberger, *op.cit.,* p.933.
(٢٢) *New York Times,* 30 December 1953, p.3.
(٢٣) Byroade to Sultzberger; see Sultzberger, *op.cit.,* p.932.

بالقضايا المطروحة. وتم إبلاغ المصريين بفشل دالاس في كسر الجمود؛ وذلك خلال لقاءات بين كافري وفوزي في القاهرة، وبين السفير حسين ووزير الخارجية الأمريكي في واشنطن في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول.

وفي أعقاب الطريق المسدود الذي وصله الموقف في برمودا، تم استدعاء سفراء مصر في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والهند وباكستان لإجراء عملية إعادة تقويم واسعة النطاق للسياسة الخارجية المصرية. وفي ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول، اعلنت وزارة الخارجية اعتزام مصر انتهاج سياسة «عدم تعاون» في الحرب الباردة، وهي سياسة كانت عناصرها الأولى تتضمن الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية المانيا الديمقراطية، وزيادة عدد وحجم البعثات الدبلوماسية في دول الكتلة السوفييتية[٢٤].

وعند إعلان هذا التحرك. صرح صلاح سالم وزير الإرشاد القومي:

إنني أعلن هنا أن مصر قد اتخذت خطوات عملية لتعزيز التعاون بكل أشكاله مع دول العالم الأخرى، في الشرق والغرب على حد سواء. ولن نفرق بين دولة وأخرى، إلا حسب استجابتها لمطالبنا وتأييدها لنا في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية... وهناك احتمال كبير لأن تنفذ روسيا (بعضاً من هذه) المشروعات في مصر إذا ما كان هناك اتفاق نهائي بشأن التفصيلات[٢٥].

ودفع ذلك أحد الدبلوماسيين الأمريكيين لأن يقول معلقاً: «إن لم تستطع الولايات المتحدة إقناع المصريين بأننا لا نمارس الضغط عليهم لاجبارهم على الاتفاق مع البريطانيين والإسرائيليين. فإنهم قد ينقلبون ضدنا بشكل انتقامي»[٢٦].

وكان المحللون على صواب بشكل جزئي فقط عندما افترضوا أن تغير التوجه في السياسة الخارجية المصرية كان مجرد تحرك تكتيكي يهدف إلى إقناع الولايات

(٢٤) *New York Times,* 28 December 1953, p.3.;
وكان تعبير «عدم التعاون» هو التعبير الذي اختاره مجلس الجامعة العربية في أول يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤.
(٢٥) *New York Times,* 14 February 1954, p.1.
(٢٦) *Ibid.*

المتحدة بالحاجة إلى الضغط على البريطانيين لتغيير شروطهم الخاصة بالجلاء. فقد فشل هؤلاء المحللون في أن يأخذوا بعين الاعتبار أهمية الميل العميق لدى النظام إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة، والحرب المستمرة التي تشنها العناصر المعادية للنظام، وتزايد عزلة مصر في عالم عربي ما زال يهيمن عليه النفوذ الاستعماري والاستعمار الجديد، والاعتقاد السائد على نطاق واسع في مصر بأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية تتوقف على التوصل إلى اتفاق مصري مع إسرائيل فضلاً عن اتفاق مع بريطانيا. وكانت أصول هذه الصراعات الأخيرة تكمن في قضايا لا تقتصر على مسألة قاعدة السويس. إلا أن كلاً من هذه الصراعات كان يتفاقم من جراء مسألة السويس، مثلما كان يتفاقم من جراء رفض الولايات المتحدة تقديم المعونات، ومن جراء سياستها الجنينية للقيام بمبادرة بمعزل عن مصر/ للتغلغل السياسي - العسكري في الشرق الأوسط العربي.

وكان عبد الناصر قد أشار في مقابلة اعتبرت استرضائية في ابريل/ نيسان السابق، إلى الاختيارات الاستراتيجية التي تنتظر اتخاذ قرار بشأنها من جانب مصر، وأشار إلى أهمية كثير من النقاط التي لم ينجح دالاس في إثارة اهتمام إيدن بها في برمودا.

. . . إن ما نريده حقاً هو علاقات ودية مع بريطانيا، بحيث تستطيع مصر أن تتطلع إلى فترة من التقدم، متحررة إلى الأبد من هذه القرحة المستمرة - وهي نزاعها مع بريطانيا. وإذا اعترفت بريطانيا بعدالة قضيتنا، ولم تصر على محاولة إجبارنا على الدخول في حلف إقليمي آخر، وهو ما يعتبره الشعب شكلاً آخر من أشكال الاحتلال، فإننا يمكن أن نتناقش حول الباقي.

وينبغي أن تدرك الحكومة البريطانية أنه مع مرور كل شهر، فإن الموقف يزداد سوءاً من وجهة نظرها. وعلى سبيل المثال، فقد كنت عام ١٩٤٦ أؤيد مشروع إتفاق صدقي - بيفن. ولا أستطيع تأييده الآن. فالكثير جداً قد حدث. وبالمثل، فإن مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط كانت بالصورة التي تم تقديمها بها مهينة إلى درجة أننا لن نتباحث فيها ولا في أي شيء قبلها.

إنك تسأل ما هي سياستنا. إنها الجلاء - الإستقلال التام. ولكننا نريد أيضاً أن تعمل قاعدة قناة السويس بكفاية، وإننا على استعداد لأن نبحث كيف يمكن الحفاظ على كفايتها هذه كقاعدة مصرية . . .

وإذا ظنت بريطانيا أنها يمكن أن تستمر في احتلالها تحت ستار الفنيين، فلن يكون من المجدي بطبيعة الحال أن نناقش المسألة. أما إذا كانت مستعدة للنظر إلى الأمر من زاوية مصالحنا مثلما تنظر إليه من زاوية مصالحها، وأن تكتشف ما هو مطلوب بالضبط، فإننا نستطيع أن نتحادث. ويمكن أن نفشل في الاتفاق، ولكننا نستطيع المحاولة.

إنك تسألني مرة أخرى عن الدفاع عن الشرق الأوسط. في رأينا ان الدفاع الاقليمي ليس شيئاً يكتب على الورق.

إنني أعتقد حقاً أن كل الدول العربية تريد بناء دفاعاتها. وهي في اللحظة الراهنة، ضعيفة. وإذا ما تلقينا العون جميعاً، فإننا سنبني قوتنا. وستكون هناك تشكيلات استراتيجية تنطوي على فائدة لأصدقائنا. ولن نستطيع بناء مثل هذه الدفاعات إلا بمساعدة أصدقائنا.

والمسألة تتلخص في ذلك في آخر الأمر. من سيكونون أصدقاءنا؟[٢٧].

وفي الشهور الأولى من عام ١٩٥٤، اكتسبت المبادرة الأمريكية على امتداد «الحزام الشمالي» زخماً. فأعيد تنصيب شاه ايران الموثوق سياسياً؛ وأعقب ذلك برنامج مساعدات أسلحة أمريكية لتأمين ايران للشاه، وللولايات المتحدة من خلاله. وكانت باكستان والعراق تسعيان بنشاط للحصول على معونة عسكرية أمريكية - وهي بادرة كانت موضع ترحيب من جانب واشنطن. كما تردد أيضاً أن السعودية، حيث النفط والمصالح الأمنية يشكلان أهمية حيوية في نظر وزارة الخارجية، كانت هي الأخرى على وشك التوصل إلى اتفاق حول الأسلحة[٢٨].

وكانت المباحثات التي أجرتها الولايات المتحدة مع البلدان الواقعة على حدود الاتحاد السوفييتي مع الشرق الأوسط وغرب آسيا ثنائية من مظهرها، بالمقارنة

(٢٧) *MEM*, 18 April 1953, p.2-3.
(٢٨) *New York Times*, 5 January 1954, p.5.

بالمحاولات السابقة غير الناجحة لتنظيم ترتيبات متعددة الأطراف. إلا أنها كانت ثنائية فقط بالقدر الذي تتعلق به بمسائل المعونات والامدادات العسكرية. فهذا الأسلوب الثنائي كان ينطوي على نية ضمنية لتشجيع حلف دفاعي متعدد الأطراف. فالمفاوضات مع تركيا وباكستان والعراق كانت تقع بشكل مباشر ضمن الجهود المبذولة لإقامة «دفاعات متبادلة»، أي نظام أمن جماعي معاد للسوفييت تموله الولايات المتحدة. وبحلول يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤، كانت الصحف تتحدث عن تشكيل تحالف تركي - باكستاني - عراقي «بتشجيع» أمريكي «كحلقة أخرى في السلسلة التي يقيمها الغرب في وجه التوسع السوفييتي نحو الجنوب الاستراتيجي»(٢٩).

وكانت معارضة الهند للخطط الأمريكية لتسليح باكستان موضع تجاهل في جوهرها. كما أن القلق البريطاني إزاء رد الفعل المصري على الحلف المقترح لم يحظ بكثير من الاهتمام. وبالنظر إلى رغبة باكستان في قبول الخطط الأمريكية والاشتراك فيها، فإن اهتمام رئيس الوزراء الهندي نهرو بإبقاء المنطقة خارج نطاق الحرب الباردة، والذي كان يرتبط بتصريحات مصرية مماثلة في أواخر عام ١٩٥٣، اعتبر اهتماماً غير واقعي في نظر المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين الذين كان يسيطر على أذهانهم الاستقطاب الثنائي للعالم(٣٠). ومما يتسم بدلالة كبيرة (بالنسبة للسياسة تجاه مصر مستقبلاً) رفض واشنطن أن تفكر بجدية في احتمال قيام الاتحاد السوفييتي بتسليح الهند رداً على المعونة الأمريكية لباكستان. وكما ذكرت النيويورك تايمز في العاشر من يناير/ كانون الثاني. فإنه:

> ليس هناك أي أساس هنا للفكرة القائلة بأنه إذا قامت واشنطن بتسليح باكستان، فإن الهند ستسعى للحصول على معونة مماثلة من روسيا، أو أن الهنود سيتحولون إلى «شيوعيين»، أو أن هذا البلد سيرفض بيع مواد استراتيجية مثل المنجنيز والميكا للولايات المتحدة مقابل دولارات هم في أمس الحاجة إليها. فالتصريحات التي تصدر عن هنود في أمريكا بهذا المعنى تبدو أساليب إفزاع فحسب إذا ما وازناها مع تأكيدات وزارة الخارجية الهندية وغيرها.

(٢٩) *New York Times*, 6 January 1954, p.1.

(٣٠) *New York Times*, 4 January 1954, p.5.

ومما يتسم بالأهمية في تقويم علاقات الولايات المتحدة بالقاهرة في الشهور التالية إدراك أن الولايات المتحدة بتسليحها باكستان لا تخسر فحسب «وضعها في الهند بغض النظر عن طبيعته وعن قيمته»، وإنما أيضاً إدراك أن ذلك التسليح كان ثمنا مقبولاً للمزايا المفترض أن تتحقق من توسيع نطاق الاحتواء(٣١).

وكان دالاس قد زار باكستان خلال جولته في الشرق الأوسط، ووجد هناك حماساً للحصول على المعونة الأمريكية بالشروط الأمريكية، وهو ما كان يتباين بشكل حاد مع الاستقبال الذي حظي به في الهند ومصر. وراحت الأنباء الصحفية تركز على الموقف الباكستاني المتعاون؛ وأخذت التقارير الاخبارية تتجرأ بالإعراب عن رأيها (أو أملها؟) في أن نفوذ باكستان المتنامي في العالم العربي «ربما ينافس حتى نفوذ مصر، فمع سكان يناهزون الثمانين مليوناً، ويضمون شعوباً ذات قدرات عسكرية بارزة ونزعات نحو النوع الغربي من التطور المادي، فإن باكستان تبدو مرشحة للقيام بدور قوة إسلامية قائدة»(٣٢).

ومما يوضح سعي باكستان للزعامة ما أعلن في ديسمبر/ كانون الأول عن تحولها إلى «دولة إسلامية»، مما كان مبعث أسف في الهند، وإنْ أثار كما هو مفترض شعوراً بالارتياح في وزارة الخارجية الأمريكية. فباكستان «الإسلامية» التي تعززها المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية كانت ستستطيع، في نظر بعض مخططي السياسة الخارجية الأمريكية، قيادة الدول العربية بعيداً عن المعسكر المحايد الذي تتزعمه الهند، إلى المعسكر الغربي(٣٣).

أما الدول الحريصة على الاستفادة من الكرم الأمريكي، في ظل أوضاع تهدف إلى ربطها بصورة محكمة بالمدار الأمريكي المعادي للسوفييت، فقد تحركت بسرعة لإرساء الأساس لتوسيع نطاق النفوذ الأمريكي. وفي ١٩ فبراير/ شباط، أعلنت باكستان وتركيا اعتزامهما عقد معاهدة، وصفها رئيس الوزراء الباكستاني محمد علي بأنها «في المقام الأول اتفاقية للتعاون الودي، الذي لا يلزم الدولتين بالتزامات دفاعية وسمية». وبعد ثلاثة أيام، طلبت باكستان أسلحة بموجب

(٣١) *New York Times*, 10 January 1954, Sec. IV, p.10.

(٣٢) *New York Times*, 16 January 1954, p.1.

(٣٣) *Ibid.*; see also Dulles' memo "Important Points of Trip", - التي كتبها عقب زيارة للباكستان في مايو/ أيار ١٩٥٣، JFD Papers .

تصريع الأمن المتبادل الأمريكي. وأقر أيزنهاور الطلب الباكستاني في ٢٥ فبراير/ شباط. وسارع العراق بالسير على الطريق ذاته، حيث طلب أسلحة في ٢٤ فبراير/ شباط. وفي مقابلة مع الصنداي تايمز يوم ١٤ مارس/ آذار، دعا وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان الدول «ذات التفكير المماثل» لأن تنهج النهج التركي - الباكستاني، الذي أخذ شكله الرسمي في الثاني من أبريل/ نيسان بتوقيع معاهدة الدعم المتبادل بينهما. وفي زيارة مفاجئة للقاهرة بعد ذلك بشهر، لم ينجح وزير الخارجية الباكستاني في إقناع مصر بأن تلعب دورها في الدفاع عن المنطقة.

وفي البداية، فإن توسع الوجود الأمريكي في المنطقة التي كانت تشكل تقليدياً مجالاً بريطانياً قد قوبل بمعارضة شديدة من جانب البريطانيين الذين ظل مخططوهم الاستراتيجيون يعتقدون أنه ينبغي أن تظل بريطانيا تحتفظ بالمسؤولية الأولية في الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن أية عملية لإعادة التشكيل الاستراتيجي ينبغي أن تكون نتيجة لاتفاق انجليزي ـ أمريكي ثنائي[٣٤]. وكان البريطانيون ينظرون إلى المبادرة الأمريكية في باكستان وايران والعراق باعتبارها سياسة أمريكية مستقلة لن تضر فحسب بما تبقى من نفوذ بريطانيا في المنطقة، بل وتتعارض أيضاً مع استراتيجيتها الدفاعية التي تتركز على السويس. وكتب جيمس سبين في الميدل إيست جورنال يقول:

من الواضح أن فكرة «الحزام الشمالي» الأمريكية لا تنسجم مع سياسة تتركز على السويس. . . فنقل البؤرة الأولية في الخطط الدفاعية الأمريكية من قاعدة القناة إنما يقلص القوة البريطانية تجاه مصر، وينزل بنزاع السويس إلى مجال مجادلات القوى الاستعمارية الأوروبية، بدلاً من مجال التنظيم الدفاعي المشترك. إن مد النفوذ الأمريكي المباشر إلى جنوب آسيا يكمل «الاستيلاء» الأمريكي على الشرق الأوسط[٣٥].

وأخذت التقارير الواردة من لندن تؤكد على الحجة البريطانية القائلة، بأنه لا

(٣٤) *New York Times,* 17 January 1954, p.26;
وللإطلاع على تقويم صريح للخلافات الانجليزية ـ الأمريكية، أنظر تقرير
"Relative US-UK Roles in the Middle East", 27 November 1953.
الذي أعد لتستخدمه الولايات المتحدة في اجتماع برمودا، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣.

(٣٥) James Spain, "Middle East Defense", *Middle East Journal,* VIII, 260.

يمكن إجلاء القوات البريطانية المرابطة في السويس (٨٠ ألف جندي) بصورة مأمونة إلا إذا تم تنسيق ذلك مع السياسة الأمريكية في «الحزام الشمالي»:

يقال انه ليس من المجدي كثيراً إتباع السياسة الثانية وتشكيل سلسلة من المواقع الدفاعية على حدود القوة السوفييتية، إذا ما تم في الوقت نفسه تفكيك مواقع ثانوية في العمق، مثل مصر، من أجل اعتبارات سياسية.

ويقال هنا أنه لا بد من تسوية المسألة المصرية أولاً، ووضع ترتيبات مناسبة يتم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة وبريطانيا لإعادة توزيع القوات من تلك المنطقة، قبل أن يكون من الممكن بذل محاولة لتقوية المواقع الأمامية[٣٦].

ورغم تحفظات وزارة الخارجية البريطانية، فإنها كانت حريصة على تأمين وضع بريطانيا في العراق، وهو الوضع الذي ما كان يمكن ضمانه بمراجعة بسيطة لمعاهدة عام ١٩٣٠ الانجليزية ـ العراقية التي كانت مدتها على وشك الانتهاء. فأي ترتيب جديد كان لا بد وأن يضع في اعتباره المصالح الأمريكية، التي لم تشملها المعاهدة. ولكي تقلل بريطانيا إلى أدنى حد من خسائرها أمام الولايات المتحدة الأقوى من الناحية الاستراتيجية، فقد كانت تواجه ضرورة الاذعان لاستراتيجية أمريكية تعتبرها عديمة الكفاية من الناحية العسكرية.

ومن الناحية العسكرية ـ الاستراتيجية، كان أول إنجازات دالاس في «الحزام الشمالي»، وهو الحلف التركي ـ الباكستاني، عديم الفائدة ومجرد «تقنين للضعف»[٣٧]. إلا أن التقارير الصحفية كانت تشبهه بحلف بروكسل (حلف شمال الأطلسي). ولكن الأمريكيين، والبريطانيين بالتأكيد، ما كانوا يعتقدون في مثل هذه الأوهام. وكثمن لتعاون البريطانيين، تردد أن مسؤولين أمريكيين كبار قد أكدوا للبريطانيين أن الاتفاق التركي ـ الباكستاني ينطوي على تعاون سياسي وتشاور عسكري، ولكنه لا يتضمن تخطيطاً دفاعياً مشتركاً[٣٨]. إلا أن ما كان الاتفاق يعنيه إنما هو إعلان علني من جانب تركيا وباكستان بتقديرهما «للأخطار

(٣٦) *New York Times,* 24 January 1954, p.13.
(٣٧) *New York Times,* 16 January 1954, p.6.
(٣٨) *New York Times,* 24 January 1954, p.13.

الخارجية المشتركة وتهديدات التخريب الداخلي»، وحماستها لتوسيع النفوذ الامبريالي الأمريكي كسلاح ضد المعارضة الداخلية. وقد برز هنا الهدف الأخير في الأهداف الأمريكية التي رسمها تقرير لهيئة الأركان المشتركة حول «الأهداف العسكرية العامة في الشرق الأدنى وأفريقيا وجنوب آسيا»، وهي الأهداف التي كان أولها «تحسين الوضع العسكري العام في أنحاء المنطقة من خلال استعادة الأمن الداخلي والحفاظ عليه في كل بلد، وفي المنطقة ككل»[٣٩].

ولم تقابل موافقة الولايات المتحدة على إمداد العراق بالأسلحة، والتي أعلنت من بغداد في ٢٥ أبريل/ نيسان، لم تقابل بترحاب في القاهرة، التي كانت مثل بريطانيا (وإن يكن لأسباب مختلفة) تشعر بالقلق من آثار نجاح مبادرة دبلوماسية غربية على محادثات الجلاء التي وصلت إلى طريق مسدود. وكانت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية، تحت قيادة مصر، قد أعلنت قبل ثلاثة أسابيع فحسب معارضتها لانضمام أي بلد عربي إلى أحلاف دفاعية غربية. وقام فوزي بإبلاغ كافري بأن مصر ستقاوم «بكل الوسائل» اشتراك العراق في الحلف التركي ـ الباكستاني[٤٠]. وكان حدوث انشقاق في صفوف العرب، وهو ما كان اتفاق الأسلحة العراقية يشير إليه بقوة، من شأنه أن يفرض ضغطاً متزايداً على مصر لكي تعقد اتفاقاً يحابي المصالح الغربية بدرجة أكبر.

إلا أنه في أيام الاندفاع تلك من ربيع عام ١٩٥٤، لم تكن المعارضة المصرية الناشئة للمبادرة الأمريكية تتسم بكثير من الأهمية بالنسبة لواشنطن. فقد كان دالاس يضع مع مؤسسة الدفاع أسس استراتيجية عظمى. ونجح في التفاوض بشأن حقوق قواعد في اسبانيا وليبيا والسعودية. وكانت تونس والمغرب في طريقهما للاستقلال عن فرنسا. وكانت «الرؤية الجديدة» التي أعلنها ايزنهاور، و«الرد الشامل» الذي أعلنه دالاس، يؤذنان بتقلص القدرة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة، ويعطيان دافعاً جديداً لتجنيد عملاء عسكريين محليين. وفي الشعارات التي كان ايزنهاور يرفعها في الداخل، كان الأمن الجماعي يتيح «أقصى قدر من الدفاع نستطيع الحصول عليه بأقل قدر من النقود»[٤١].

(٣٩) JCS 2099/374, 12 May 1954, *Declassified Documents*, 365A.
(٤٠) *New York Times*, 23 March 1954, p.7.
(٤١) John E. Hughes, *The Ordeal of Power*. New York: Antheneum, 1963, p.81.

وعقد مؤتمر استمر أربعة أيام في منتصف مايو/ أيار في اسطنبول، وحضره ثلاثة عشر من رؤساء البعثات الأمريكية من اليونان حتى باكستان. وخلال المناقشات، ذكر أن مساعد وزير الخارجية بايرود أعلن أن واشنطن تعتبر:

حلف أنقره ـ كراتشي أهم تطور في الشرق الأوسط منذ الحرب العربية ـ الاسرائيلية، وأنها تقيم مجمل سياستها في الشرق الأوسط على افتراض أنه يمكن توسيع الحلف ليشمل دولاً أخرى في الشرق الأوسط، وبخاصة إيران والعراق.

إن الحلف التركي ـ الباكستاني بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يماثل معاهدة الدفاع الأوروبي بالنسبة لسياسة واشنطن في أوروبا[٤٢].

وأعرب المسؤولون في هذا المؤتمر عن ثقتهم في أن الانتخابات القادمة في العراق ستخلق المناخ السياسي الداخلي الضروري لالتحاق العراق بالتحالف ـ وهو التحالف الذي كان البعض في واشنطن يأمل في أن يملأ الفراغ الذي خلفته منظمة دفاع الشرق الأوسط سيئة الصيت، والجامعة العربية «العاجزة»، وأن ينهي الحديث عن ميثاق الأمن الجماعي العربي، وأن يحول اهتمام العرب بعيداً عن اسرائيل، وأن يضمن لباكستان قيادة العالم الإسلامي[٤٣].

وكان كل من هذه البدائل يحمل في طياته احتمال عزل مصر عن محيطها العربي. وكانت رغبة مصر في تنظيم الأمن الجماعي العربي قد طرحت للنقاش عام ١٩٥٠؛ وبحلول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣، كان هذا التنظيم يضم كل أعضاء الجامعة العربية باستثناء ليبيا. وكان الهدف الأول لهذا الحلف هو تشكيل جيش عربي قوامه ١٥٠ ألف جندي تحت قيادة الجامعة العربية. ولم تكن الولايات المتحدة من جانبها متلهفة لأن ترى تطور حلف عربي تكون ذروته الرئيسية الموحِّدة له هي «حل» المشكلة الفلسطينية، لأن ذلك من شأنه، في أضعف الأسباب، أن يصرف أنظار العالم العربي عن «الخطر الحقيقي (السوفييتي)». وكان الأمل في أنه إذا ما حرمت مصر من تأييد الجامعة العربية، وإذا ما تفوقت

(٤٢) *New York Times*, 16 May 1954, p.21.
(٤٣) *New York Times*, 16 May 1954, p.21; 30 May, Sec.IV, p.3.

عليها باكستان الموالية للولايات المتحدة، فإنها ستضطر لأن تتحول ببصرها جنوباً باعتبارها «الزعيمة الإسلامية لأفريقيا» ـ وهو اهتمام كان في نظر واشنطن أكثر أمناً وقابلية للتوجيه من طموح القاهرة إلى تولي الزعامة العربية تحت غطاء «عدم التعاون» الاستفزازي(٤٤). ووضعت زيارة صلاح سالم التي استغرقت أربعة أيام إلى السعودية في أوائل يونيو/ حزيران لإجراء مباحثات حول التعاون العسكري، وصفت بأنها تمت بغرض «تلافي ما يبدو من تفسخ في زعامة مصر في الشرق الأوسط»(٤٥).

وأدى إصرار مصر على رفض «الوقوف في الصف والمشاركة» إلى عزلها بشكل متزايد عن بقية العالم العربي، كما كان اختباراً لصبر صانعي السياسة الأمريكية الذين اعتادوا على أن تسير الأمور في العالم الثالث وفق أهوائهم. واستمراراً للصورة المعهودة القائمة على الأزمة والتحدي التي ظلت لفترة طويلة تحجب حقيقة الواقع المصري في الولايات المتحدة، كتب ايزنهاور في معرض مقارنة بين مصر بايران ليقول، «لم يتحسن الموقف في مصر، على الأقل من حيث قدرته المحتملة على الإضرار بالولايات المتحدة».

وحتى في الوقت الذي كانت فيه السياسة الأمريكية تقبل، بل وتقوي، عزلة مصر، ظل نجيب والمجلس العسكري الحاكم يتمتعون بتقدير كبير في واشنطن. وكان جون بادو، الذي سيصبح سفيراً للولايات المتحدة في القاهرة خلال إدارة كيندي، ممثلاً لأولئك الذين كانوا ينظرون إلى «حكم الرجل الواحد» كعودة إلى النمط المحلي المصري (والسوري والايراني أيضاً) من «حكم الرجل القوي». فدور نجيب كوسيط في مجلس قيادة الثورة، وإن كان قد تم إدراكه إلى درجة أكبر من ذي قبل، لم يكن يشكل أي مصاعب منهجية لبادو، الذي واصل الافتتان الأمريكي بالصيغة الأتاتوركية كمبرر لتأييد النظام المصري. وكتب بادو مفسراً ذلك:

> إن ما حدث في سوريا، وفي مصر، وفي إيران، لهو عودة إلى النمط القديم من حكم الرجل القوي. وإذا ما فهمت الديكتاتورية، على أنها

(٤٤) *New York Times*, 30 May 1954, Sec. IV, p.3.

(٤٥) *New York Times*, 12 June 1954.

> ذلك، فنحن إذن أمام ديكتاتورية. والآن، هذه نقطة مثيرة للاهتمام للغاية. فالديكتاتورية الوحيدة في التاريخ الحديث التي عادت إلى الديمقراطية كانت في الشرق الأدنى، وهي تركيا. فتركيا شهدت ديكتاتوراً حقيقياً ـ مصطفى كمال ـ ثم عادت اليوم إلى نظام ديمقراطي يقوم على أساس حزبين. وبقدر ما يتعلق الأمر بمصر، فإنني على قناعة بأن الحكومة العسكرية الحالية، التي يرأسها نجيب، تعتزم العودة إلى الحياة البرلمانية. وحقاً، فإن التراث البرلماني قديم جداً وقوي جداً بما لا يجعل من السهل اقتلاعه. ولكن لا يمكن لهذه الحكومة عمل ذلك إلا إذا توافرت في البلاد شروط الاستقرار. وأحد شروط الاستقرار يتمثل في حل هذا النوع من المشكلات الدولية. ولذلك، فإنني أعتقد أن فرص عودة حكومات الرجل الواحد في الشرق الأدنى إلى أسس أكثر شعبية إنما تتوقف بصورة كبيرة جداً على التشجيع الذي تلقاه من الغرب، وعلى المساعدة التي تحصل عليها لحل مشكلاتها الأساسية(٤٦).

وعندما تحرك عبدالناصر علناً لأول مرة للإطاحة بنجيب في فبراير/ شباط، كيفت وزارة الخارجية الأمريكية نفسها مع التغيير بصورة سريعة. فمنذ أواخر عام ١٩٥٣ وبايرود يرصد صعود نجم عبد الناصر؛ وتردد أن الأمر لم يكن مفاجأة كاملة للدبلوماسيين الأمريكيين عندما تنحى نجيب عن مناصبه كرئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ورئيس لمجلس قيادة الثورة في ٢٢ فبراير/ شباط(٤٧). أما إعادة تعيين نجيب بعد ذلك رئيساً للجمهورية في ٢٨ فبراير/ شباط، فقد رأت فيها النيويورك تايمز دليلاً على «افتقار إلى النضج والخبرة السياسية بصورة مفزعة»(٤٨).

وتعليقاً على صعود عبد الناصر إلى رئاسة الوزراء في ١٨ أبريل/ نيسان، راحت النيويورك تايمز تردد أصداء الخط الذي ظل بايرود وكافري يدافعان عنه لفترة طويلة. وكتبت تقول في افتتاحيتها:

(٤٦) "The Significance of the Suez Canal in Current International Affairs", *Vital Speeches of the Day*, XX, 200-5.

(٤٧) *New York Times*, 25 February 1954, p.31.

(٤٨) *New York Times*, 25 February 1954, p.31.

إن حجة العسكريين تقول أن الضباط الشبان لم يقوموا «بالثورة» لمجرد أن يروا السلطة تعود إلى ذلك الحشد القديم الفاسد الغوغائي الذي يقوده الوفديون والسعديون، والذي يدفعه الاشتراكيون والشيوعيون والأخوان المسلمون. وإذا كان البديل بالنسبة لهذه المجموعة هو حكم صارم على يد **مجلس قيادة الثورة**، فإن ذلك يبدو أفضل. فالجيش وحده هو الذي يستطيع استعادة الاستقرار؛ وبدون استعادة القانون والنظام بشكل سريع، سيكون من الممكن حدوث فوضى من نوع خطير. فالرعاع المصريون قد تلقوا كثيراً من النداءات في السنوات الأخيرة ـ ومعظمها من جانب الوفديين الكارهين للأجانب ـ بما يجعل من غير السهل السيطرة عليهم . . .

وإذا ما تماسك المجلس العسكري معاً، فإنه سيستطيع إنقاذ مصر؛ وهذا ما يبدو أنه يفعله. ولذلك، فإن بمقدور المرء أن يحتفظ بنوع من التفاؤل الحذر؛ وإن يكن من الواضح تماماً أن ما من أحد يستطيع أن يتيقن من أي شيء في مصر اليوم[٤٩].

لم يكن هناك أي شك في أن اللاعبين المصريين قد تغيروا. ومع ذلك، فقد ظل «السيناريو» الأمريكي على ما هو عليه. وظلت صورة مصطفى كمال تمارس تأثيراً كبيراً من الولايات المتحدة، التي كانت عاجزة عن فهم تحول القيادة في الشرق الأوسط العربي إلا باعتبارها تنويعة من الديكتاتور الفاسد الموالي للغرب إلى الديكتاتور الإصلاحي النبيل الموالي للغرب أيضاً. وقوبل اعتلاء عبد الناصر السلطة بالإشادة من جانب أولئك الذين كانوا قد أشادوا قبل ذلك بنجيب بلغة المتغيرات الوحيدة التي يفهمها الساسة الغربيون. وباختصار، فقد كان عبد الناصر أيضاً شخصاً يستطيع الغرب أن يتعامل معه، بشروط الغرب بطبيعة الحال. وكتب هرمان فاينر، وهو ليس من مشجعي عبد الناصر بالتأكيد، ليصف عبد الناصر في تلك الفترة على أنه:

أميل إلى أن يكون شخصاً عنيفاً، وهو مشاكس ووغد تماماً: ومع ذلك

(٤٩) New York *Times*, 30 April 1954, p.26.

فإن فيه شيئاً ما من مصطفى كمال عندما قاد هذا الأخير عملية تحديث تركيا؛ وطنيٌ مصمم على إعطاء شعبه «نظاماً جديداً»، يرفع مستوى معيشتهم ويقضي على أميتهم. وفي ضوء طريقة الحياة الأمريكية، ألم يكن ذلك شيئاً طيباً؟ وأيضاً، ألم يكن استقلال عبد الناصر وعداؤه للاستعمار يستحقان الإشادة؟[٥٠].

إن الميل الطبيعي لدى نخبة صنع السياسة الأمريكية إلى فرض أفكارهم الأبوية والامبريالية باعتبارها المرشد الأساسي لتقويم الأحداث المربكة غالباً في مصر، مثل اعتلاء عبد الناصر السلطة، قد أعماهم عن رؤية خصائص هامة كانت تميز النظام الجديد عن التطورات المصرية والعربية السابقة في فترة ما بعد الحرب. فالروحية الوطنية المصرية لم تكن مفهومة إلا بشكل مبهم في واشنطن، رغم التحذيرات العديدة، وإن تكن غير المكتملة، التي كانت ترد من الرجال العاملين في الميدان. وقد أظهر دالاس فهماً خاطئاً للحركات الشعبية والزعامة في العالم الثالث بوجه عام ـ وهو الفهم الذي ازداد تدهوراً مع استمرار سنوات وصايته على السياسة الخارجية الأمريكية. فظهور إصلاحي ـ قومي عسكري بورجوازي طيّع «آخر» كان شيئاً يتفق مع خبرة الولايات المتحدة في العالم العربي الذي كثرت فيه الانقلابات في فترة ما بعد الحرب. إلا أن عبد الناصر لم يصر فحسب على انتهاج سياسة خارجية مصرية مستقلة، بل عربية أيضاً: وهي السياسة التي كانت تعتبر غير متسقة مع رغبات واشنطن، حتى عندما لم تكن تعتبر معادية للمصالح الغربية. كان ذلك تطوراً لم يكن أحد من مسؤولي صنع السياسة في واشنطن يظنه ممكناً، ناهيك عن كونه مرغوباً.

* * *

تم إحراز تقدم في محادثات الجلاء في أعقاب فشل دالاس في برمودا؛ وتمثّل ذلك أساساً في موافقة القاهرة على السماح باستخدام قاعدة السويس في حال تعرض تركيا للهجوم[٥١]. إلا أن إمداد مصر بأسلحة أمريكية، والذي كان في نظر المصريين العامل الحاسم في العلاقة، ظل متوقفاً على الشرط السياسي الذي لم يتحقق ـ وهو الاتفاق الكامل مع البريطانيين ـ مثلما كان متوقفاً على بنود مقيدة في

(٥٠) Herman Finer, *Dulles Over Suez: The Theory and Practice of His Diplomacy*. London: Heinemann, 1964, p.24.

(٥١) *New York Times,* 21 March 1954, p.20.

سداد ثمن الأسلحة (فالسداد يكون بالنقد فقط، وليس بالأجل) - وهي شروط لم تكن مقبولة لمصر[٥٢] .

وظلت العلاقات مع النظام المصري في الشهور التي سبقت اتفاقية الجلاء تدور حول مسألة إمدادات الأسلحة . وأشار عبد الناصر في ١٩ إبريل/ نيسان (قبل ستة أيام من إعلان معونات الأسلحة الأمريكية للعراق) إلى أن رفض الولايات المتحدة إمداد مصر بالأسلحة قد يجبر مصر على التطلع إلى الكتلة السوفييتية ، وهو تهديد إكتسب مصداقية عندما ذكرت مجلة يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت أن مائتين من ضباط الصف المصريين يتدربون في بولندا[٥٣] . إلا أن وزارة الخارجية المصرية أكدت أن مصر ما زالت حريصة على الحصول على أسلحة أمريكية ، ولكن بدون قيود تشريع الأمن المتبادل التي تصر عليها واشنطن[٥٤] .

ولم تكن طلبات النظام المستمرة للحصول على أسلحة ترجع فقط إلى أسباب الأمن الداخلي والمكانة . فقد كان لدى عبد الناصر من الأسباب ما يدعوه إلى الشعور بالقلق إزاء توازن القوى مع إسرائيل ، التي كانت على وشك عقد صفقة أسلحة سرية مع فرنسا، وفقاً للأنباء المتداولة في الدوائر الدبلوماسية العربية لمدة تناهز العام[٥٥] . وكانت لجنة تنسيق الأسلحة في الشرق الأدنى (MEACC) ، التي تشكلت سراً كجزء من الإعلان الثلاثي في مايو/ أيار ١٩٥٠ للإشراف على بيع الأسلحة الغربية في الشرق الأوسط ، قد أشرفت على إقامة

توازن نوعي تقريبي بين إسرائيل والعرب، وهو توازن يميل قليلاً للجانب العربي فقط إذا ما أخذ كل جيران إسرائيل معاً، ولكنه يميل بوضوح لجانب إسرائيل ضد أي خصم عربي محتمل منفرد، بما في ذلك مصر . . . وتبين البيانات أن إسرائيل قادرة، في ظل نظام الحصص، على

(٥٢) Kennett Love, *Suez : The Twice Fought War.* London Longman, 1969, p.90.

(٥٣) *USNWR,* 6 April 1954.

(٥٤) *New York Times,* 29 April 1954, p.13; *MEM,* 1 May, p.1.; 29 May 1954, p.3.

(٥٥) Love, *op.cit.,* p.75; وألبرت حوراني للمؤلف.

امتلاك تفوق عسكري كافٍ لإلحاق الهزيمة بأي تجمع محتمل من الجانب العربي المعارض لها[٥٦] .

وتعرضت السياسة الأمريكية للهجوم من جانب عبد الناصر وصلاح سالم، بلهجة اتسمت بأقصى قدر من الانتقاد استخدمه النظام حتى ذلك الوقت في تصريحاته الرسمية . ففي خطب ألقيت يوم ١٣ ابريل/ نيسان، قال القادة المصريون ان المصريين يعتبرون برنامج النقطة الرابعة الأمريكي «شكلاً من أشكال التغلغل الاستعماري الأمريكي في الشرق الأوسط» - وهو اتهام يثير الاهتمام بجرأته أكثر من دقته[٥٧] . وكان تحرر مصر من الأوهام حول الولايات المتحدة يشمل دور كافري في محادثات الجلاء، التي استؤنفت في ٢٦ مايو/ أيار بعد توقف دام شهوراً . وزعمت أنباء تواترت في منتصف يونيو/ حزيران أن هناك اتفاقاً انجليزياً - مصرياً على استبعاد الولايات المتحدة، ولا سيما كافري، عن مزيد من التدخل في المحادثات[٥٨] . وكان عداء بريطانيا لما تعتبره محاباة الولايات المتحدة لمصر أمراً معروفاً، رغم أن كافري قد لعب دوراً في انتزاع تنازلات مصرية تتعلق باستمرار وجود الفنيين البريطانيين وبأعادة استخدام القاعدة في حال تعرض تركيا للهجوم .

وكان استمرار عدم التوصل إلى تسوية مع لندن يضعف موقف عبد الناصر الداخلي الذي كان ما يزال مهتزاً، ويعطي المعارضة اليسارية والإسلامية المتشددة زاداً للحملة المستمرة ضد النظام . ولا شك أن استمرار عبد الناصر في نفي الاتفاق على حقوق إعادة استخدام القاعدة كان مدفوعاً بالقلق إزاء رد الفعل الداخلي تجاه مثل هذا التنازل[٥٩] . وفي مقابلة مع الصنداي تايمز في ١٣ يونيو/ حزيران، قال عبد الناصر ان التوصل إلى اتفاق سينهي حملة الشائعات والاتهامات التي يوجهها «الشيوعيون والمعارضة» إلى النظام .

(٥٦) Paul Jabbar, "The Politics of Arms Transfer and Control; The Case of the Middle East" UCLA Ph.D. Thesis 1974, p.174.

(٥٧) *New York Times,* 14 April 1954, p.12.

(٥٨) *New York Times,* 14 June 1954, p.7.

(٥٩) وقد فشل انقلاب ضد عبد الناصر في ٢٨ أبريل/ نيسان . أنظر: *MEM,* 12 June 1954, p.7.

وللاطلاع على تصريحات النفي التي أدلى بها عبد الناصر، أنظر: *New York Times,* 21 March, p.20 and 14 April 1954, p.12.

وكانت الولايات المتحدة أيضاً متلهفة على انهاء مشكلة كان دالاس يعتقد أنها عنصر عدم استقرار لا يمكن أن يستفيد منه سوى السوفييت. كذلك، لم يكن من أقل الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى القلق حقيقة أن المعونة الاقتصادية المخصصة لمصر (والتي تبلغ عشرين مليوناً من الدولارات، والتي ظل بايرود وكافري يطالبان بها لفترة طويلة بعد حجزها كلفتة تأييد تجاه لندن) كان سيتعين إعادة عرضها على الكونغرس للحصول على موافقته من جديد بعد انتهاء السنة المالية في ٣٠ يونيو/ حزيران.

وسافر إيدن وتشرشل، اللذان كانت علاقتهما مع دالاس قد ساءت بالفعل بسبب الخلاف حول مؤتمر جنيف بشأن الهند الصينية، إلى واشنطن في ٢٥ يونيو/ حزيران لإجراء مباحثات حول الجلاء. وألح أيزنهاور على تشرشل للتوصل إلى اتفاق سريع مع مصر، حيث حذره من أن الولايات المتحدة ستنفصل عن لندن، وتتبع سياسة مستقلة عن الاهتمامات البريطانية، إذا لم يتم ذلك على جناح السرعة[٦٠].

وشكّل هذا التهديد تخلياً عن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة بصورة متسقة طوال فترة ما بعد الحرب، والتي أعيد تأكيدها قبل ستة شهور فحسب في مؤتمر برمودا، حيث وافق دالاس، على عكس ما كان يريد، على الإذعان لرغبات البريطانيين في ما يتعلق بتقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية. وذلك لا يعني أنه لو لم تكن هناك قيود بريطانية لكانت المعونات قد تدفقت. فموافقة الولايات المتحدة على الالتزام بمبدأ المقايضة مع البريطانيين قد ساعد في الواقع على إخفاء الخلافات السياسية الحقيقية للغاية بين مصر والولايات المتحدة، وهي الخلافات التي لن تظهر بالكامل إلا في فترة ما بعد اتفاقية الجلاء. ومع ذلك، فما كان بمقدور مؤسسة السياسة الخارجية، وخاصة دالاس، تصور موقف ترفض فيه مصر حقاً الإقرار بالتزامات الحرب الباردة المرتبطة بالمعونة الأمريكية.

وكانت الفترة ما بين مباحثات برمودا وواشنطن فترة مثمرة للدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما أعطى دالاس من الثقة ما يكفي لمواجهة تشرشل وإيدن. فموقف الولايات المتحدة على الأطراف المحيطة بالاتحاد

(٦٠) *New York Times,* 1 August 1954, Sec. IV, p.2.

السوفييتي من تركيا إلى باكستان قد ازداد قوة بعقد اتفاقيات أسلحة ثنائية (وإنْ كانت فوائدها متبادلة) واتفاقيات دفاع متبادل. وفي ضوء هذه النجاحات وغيرها من النجاحات السياسية ـ العسكرية، أصبح ينظر بشكل متزايد إلى الوضع البريطاني في مصر على أنه يمكن الاستغناء عنه، ولا سيما إذا كان يحول دون تدعيم نظام موالٍ للولايات المتحدة في مصر، وهو النظام الذي كانت المعونة الأمريكية المحظورة حتى ذلك الوقت تعتبر عاملاً حيوياً في تقرير مصيره.

وفي ٢٧ يونيو/ حزيران، تواترت الأنباء عن اتفاق انجليزي ـ أمريكي مشترك على عرض بريطاني بشأن الجلاء. وحسبما يروي إيدن في مذكراته، فإن الوعد الأمريكي بالعمل المنفرد لم يكن إنذاراً للبريطانيين بقدر ما كان ضماناً بالتزام مصر بالاتفاقية النهائية. وكتب إيدن يقول: «وافق الأمريكيون على استخدام نفوذهم الاقتصادي حافزاً لإقناع المصريين بالتوصل إلى اتفاقية والالتزام بها بشروط مقبولة. وكان ذلك شيئاً مفهوماً لكل الأطراف المعنية، ولكن دون إعلانه بشكل سافر»[٦١]. ومثلما نجحت بريطانيا في الحيلولة دون وصول المعونات الأمريكية إلى مصر بكميات كبيرة في فترة ما قبل اتفاقية الجلاء، كذلك فإنها كانت تعتقد الآن أن واشنطن ستضمن التزام مصر ببنود الاتفاقية الوشيكة. إن المعونة إذا ما استخدمت ذات مرة «جزرة» لا يمكن البتة استخدامها «عصا» رقيقة.

وعقب محادثات واشنطن، دار نشاط محموم شمل دبلوماسيي وعملاء مصر والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وإسرائيل، حيث راح كل طرف يسعى لتأمين مصالحه في الأسابيع التي سبقت الاتفاقية الانجليزية ـ المصرية. وفي التاسع من يوليو/ تموز، أفرجت بريطانيا عن أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة «كخطوة هامة نحو إعادة فتح السوق المصرية أمام الصادرات البريطانية»، وكبادرة حسن نوايا عشية استئناف المفاوضات. واجتمع السفير السوفييتي في القاهرة دانييل سُولود مع عبد الناصر في اليوم التالي في محاولة فاشلة لانتزاع التزام من عبد الناصر برفض منح بريطانيا حق إعادة استخدام القاعدة[٦٢]. وفي اليوم ذاته أيضاً، بدأت المحادثات بصورة جدية، حيث راح كافري يلعب دور «صانع

(٦١) Eden, *op.cit.,* p.260.

(٦٢) *New York Times,* 15 July 1954, p.3.

الملوك»، رغم ما كان قد تردد من قبل عن التحرر من الأوهـام إزاء «المساعي الحميدة» الأمريكية. وفي ١٤ يوليو/ تموز، وبعد انفجار قنبلـة في مكتبـة وكالـة الاستعلامات الأمريكية بالقاهـرة، ألقـي القبض على مخربـين يعملـون لحسـاب إسرائيل، حيث كانوا مكلفين بإفساد ما كانت القيادة الإسرائيلية تخشى أن يكون تقارباً متنامياً بين القاهرة وواشنطـن.

إلا أن أهم التطورات تمثّل في تعهد أمريكي بالبدء في المساعدات الاقتصادية الموعودة منذ وقت طويل. ففي ١٥ يوليو/ تموز، وعـد أيزنهـاور في رسالـة إلى نجيب، الذي كان لا يزال رئيساً للجمهورية في مصر، بأنه في «الوقـت نفسـه» الذي يتم فيه التـوقيع على اتفـاقية الجـلاء، ستشرع الـولايات المتحـدة في تنفيذ «الالتزامات الثابتة» الخاصة بتقديم المعونة الاقتصادية لتدعيم القـوات المسلحة المصرية(٦٣). ولم يكن وعد ايزنهاور يمثل خروجاً جديداً على السياسة الأمريكية السابقة، التي كانت تشير دائماً إلى أن تقديم معونات كبيرة لن يتم في غياب اتفاقية انجليزية ـ مصرية. إلا أن الشيء الذي كان هذا الوعد يؤذن به في الأيام الأخيرة من المحادثات إنما هو التزام أمريكي صريح وإيجابي بالبدء بسرعة بتنفيذ برنامج للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ـ وهو وعد لولاه لما كان عبد الناصر قد قدم التنازلات التـي اعتبرهـا البريطـانيون، والـولايات المتحـدة بدرجـة أقـل، تنازلات حيوية.

(٦٣) *New York Times*, 22 August 1954, p.8;
ويمكن العثور على سياسة مماثلة في:
NSC 5428, "United States Objectives and Policies with Respect to the Near East" (censored copy), 23 July 1954, p.7.

٦ • الجلاء والتحالف

واشنطن والقاهرة وحلف بغداد

اعتبرت واشنطـن «عناوين الاتفاق» الانجليزي ـ المصري الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٥٤ بمثابة انتصار نموذجي لدبلوماسية الحرب الباردة الأمريكية. فلم تكفل الاتفاقية فحسب تأمين المصالح الاستراتيجية الغربية الرئيسية، وإنما فتحت أيضاً الباب أمام المعونة الأمريكية لتساعد على تثبيت أقدام المجلس العسكري الحاكم الموالي للغرب في مصر. ومما يتسم بأهمية ملحوظة من زاوية الصراع الدعائي الدائر بين الشرق والغرب، أن الاتفاقية كانت تمثل تطبيقاً ناجحاً لتحول سلمي ـ يتم بتشجيع من الولايات المتحدة ـ من نظام استعماري عفا عليه الزمن إلى نظام يحترم الاستقلال القومي المصري. وكان صناع السياسـة في الولايات المتحدة ينظرون إلى الوساطة الأمريكية الناجحة على أنها دليل واضـح على تفوق نزعة التدرج الأمريكية على الاستراتيجية السـوفيتية ـ الشيوعية القائمة على إثارة النزعة القومية «اللاعقلانية» والتخريب. وبعد أن تحررت الـولايات المتحدة من الأغلال التي كان يفرضها عليهـا فيما مضى الالتـزام بتأمين المصالح البريطانية، فقد صار بمقدورها أخيراً أن «تنفض عن نفسها القيود» وأن:

تتكلم بشكل مقنع ضد الاستعمار... ويعتقد المسؤولون الأمريكيون أنـه سيكون بمقدورهم اقتباس كلمات توماس بين وجيفرسون من دون أن يبدو ذلك مسيئاً لفرنسا أو بريطـانيا. وبنفس الشـكل، سيجـد الشيوعيون أن استغلال قضية القومية لأغراضهم الخاصة أصبح أصعب مما صادفهـم في

الهند الصينية، أو مما لا زالوا يفعلونه في الشرق الأوسط[١].

وكانت بنود الاتفاقية تمثل التزاماً مصرياً لا لبس فيه بالدخول شريكاً في الدفاع المعادي للسوفييت. فالمزايا التي كسبتها مصر من بريطانيا نتيجة للاتفاقية كانت في نظر الميدل إيست جورنال ذات النفوذ، مزايا نفسية في مجملها تقريباً[٢]. واستغل خصوم عبد الناصر السياسيين الذين كانوا لا يزالون نشطين التنازل الذي قدمه للبريطانيين استغلالاً سريعاً، حيث وصفوا الكولونيل الشاب بأنه «عميل غربي» ضحى باستقلال مصر مرة أخرى مقابل وعد ببضعة دولارات من الغرب.

وبموجب بنود الاتفاقية، احتفظت بريطانيا بحق دخول قاعدة السويس حتى عام ١٩٦١، أي لمدة تزيد خمس سنوات عما كان منصوصاً عليه في معاهدة ١٩٣٦ الانجليزية - المصرية التي كانت مدتها على وشك الانتهاء. وكانت البنود الخاصة بإعادة استخدام القاعدة، بما في ذلك عودة القوات البريطانية، في حالة حدوث «هجوم مسلح من جانب قوة خارجية» على أي عضو من أعضاء الجامعة العربية أو تركيا، تقرر بشكل نهائي فيما يبدو مصير مصر المعادي للسوفييت، وتمثل بداية حقبة جديدة من التعاون المصري الطوعي مع الجهود الدفاعية الغربية، بغض النظر عن إصرار مصر المستمر على أن على الولايات المتحدة أن تؤيد جهود ميثاق الأمن الجماعي العربي[٣]. ومثلما قالت افتتاحية النيويورك تايمز في اليوم التالي لإعلان عناوين الاتفاق، فإن الحل الوسط لم يقتصر على «تأمين قاعدة عسكرية جبارة لدفاع العالم الحر»، بل انه أيضاً، وهو الشيء الأكثر أهمية، قد أتاح الفرصة لتوسيع الروابط العسكرية المتنامية بين يوغوسلافيا واليونان وتركيا وباكستان لتصل إلى «إيران والعراق وربما دول أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر وإسرائيل نفسها»[٤].

وكان تطابق مصر الوثيق مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتواكب ذلك مع تقديم المعونة، هما الاعتباران الطاغيان في ذهن دالاس وأيزنهاور وهما

(١) New York Times, 4 August 1954, p.2.
وكانت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٥٢٤٨ قد اقترحت «توجيه الضغوط الثورية والقومية» في الشرق الأوسط إلى «قنوات منظمة لا تعادي الغرب». p.5.
(٢) Middle East Journal, 1954, VIII, 446.
(٣) New York Times, 28 July 1954, p.2.
(٤) New York Time, 28 July 1954, p.22.

يقوّمان آثار اتفاقية السويس. وكان قد تم منذ وقت طويل إتخاذ القرار الاستراتيجي بالمضي قدماً في استراتيجية لا تتركز على السويس. إلا أن مصر ظلت رصيداً استراتيجياً حيوياً مثلما ظلت هدفاً منشوداً من أهداف الحرب الباردة يمكن لولائه أن يبرهن على الصحة الجوهرية للطريقة التي كانت واشنطن ترى بها التهديدات والتحديات التي تواجه العالم العربي.

وأشارت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٥٢٤٨، التي أقرت في ٢٣ يوليو/ تموز، إلى أن على الولايات المتحدة أن تقوم:

«بربط مصر بالترتيبات الدفاعية إذا ما طلبت ذلك، وأن نوضح لها أن مفهوم «الحزام الشمالي» لا يقلل من الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتقوية مصر . . . الاستمرار في تقديم المعونات العسكرية للدول التي تشكل «الحزام الشمالي» (تركيا وباكستان وايران والعراق). وتقديم المساعدات العسكرية عندما تدعو لذلك التطورات الخاصة بقاعدة السويس . . . »[٥].

وفي مؤتمر صحفي في ٢٨ يوليو/ تموز، أشاد أيزنهاور باتفاقية الجلاء:

أعتقد أن الآمال الوطنية المصرية المشروعة كانت موضع صيانة [في الاتفاقية]، وأن متطلبات الدفاع الغربية كانت موضع رعاية؛ وآمل الآن مخلصاً أن يكون بمقدور مصر أن تمضي قدماً على الفور مع أصدقائها في تحسين وضعها الاقتصادي والأمني. إنني سعيد للغاية بذلك.

وفي نفس اليوم، أصدر دالاس بياناً يؤكد من جديد سعادة الولايات المتحدة، كما يؤكد اهتمام الولايات المتحدة بتقديم المعونة:

إن ما حدث هو خطوة كبرى في تطور العلاقات بين بلدان الشرق الأدنى ودول الغرب. إن هذه الاتفاقية قد قضت على مشكلة لم تكن تؤثر فحسب على العلاقات بين المملكة المتحدة ومصر، وإنما أيضاً على علاقات الدول الغربية ككل بالدول العربية. وآمل أن تكون بداية حقبة جديدة من التعاون الأوثق بين دول الشرق الأدنى ودول الغرب[٦].

(٥) NSC 5248, *op.cit.*, p.7.
(٦) DOS Press Statement No. 413, 28 July 1954.

واعترف عبد الناصر «بالمساعدة والمعاونة» التي بذلتها واشنطن في المفاوضات، وأقر من جديد الدعوة التي وجهتها واشنطن لبدء «حقبة جديدة من التعاون الأوثق مع الولايات المتحدة، ومع كل الدول الصديقة الأخرى» - وهو تحديد كان يلمح بصورة ليست شديدة الرقة إلى اهتمام مصر بتنمية علاقاتها دون النظر إلى عواقبها بالنسبة للحرب الباردة(٧).

وتنبأ المسؤولون الباكستانيون بأن يتم سريعاً إبرام تحالف مصري - باكستاني، وهو الذي كانت مسودته موجودة بالفعل في شكل مشروع على غرار المعاهدة التركية - الباكستانية الموقعة في مايو/ أيار. وتنبأ مراقبون دبلوماسيون غير محددي الهوية في كراتشي بقبول مصر فوراً المعونة الأمريكية وفقاً للشروط التي يتطلبها تشريع الأمن المتبادل، وأشاروا إلى أن الولايات المتحدة، في اتصالات غير رسمية، قد وجدت لدى مصر «استجابة» لفكرة الدخول في عضوية «حلف مقترح للشرق الأوسط»(٨).

وكانت أوجه التعقيد والالتباس في السياسة المصرية، والقيود الداخلية المفروضة على عبد الناصر، موضع تجاهل من جانب صناع السياسة الأمريكية، رغم أن الدبلوماسيين كانوا يدركونها. ففي التحليل المبسط ذي البعد الواحد الذي هيمن على دبلوماسية الحرب الباردة التي كان دالاس ينتهجها، فإن حل النزاع الانجليزي - المصري، وإن لم يقض على كل العقبات أمام اشتراك مصر في تحالف أمريكي، فإنه على الأقل قد جعل معارضة مصر اشتراك العراق في مثل هذا الحلف أمراً غير مرجح. وكان أعضاء المجلس العسكري الحاكم الذي يتزعمه عبدالناصر - والذين كانوا «أكثر واقعية وأقل غوغائية من أسلافهم المدنيين» على حد تعبير مراسل النيويورك تايمز في القاهرة - يدركون «باعتبارهم رجالاً عسكريين» أن «الحديث عن نظام للدفاع عن الشرق الأوسط من دون مساعدة قوات من خارج المنطقة هو من قبيل الأوهام». وقيل ان عبدالناصر كان يفهم ذلك، ولكنه كان مقيداً بسبب «ميلٍ لدى كل طبقات المجتمع إلى توقٍ غير واقعي إلى سياسة حياد»(٩).

(٧) DOS Press Statement No. 419, 3 August 1954.
(٨) *New York Times*, 29 July 1954, p.5.
(٩) *New York Times*, 1 August 1954, Sec. IV, p.5.

وحاول عبد الناصر أن يشرح لجمهور أمريكي مترقب، وأيضاً لمواطنيه الذين تراودهم الشكوك، تعقيدات السياسات التي كان يحاول إتباعها. وقال عبد الناصر لمراسل النيويورك تايمز كينيث لاف بعد التوقيع بالأحرف الأولى على عناوين الاتفاق:

بعد تسوية السويس، لم يعد هناك ما يقف في طريق إقامة علاقات طيبة مع الغرب. ولكن هذا الإصرار الذي لا ينقطع حول الأحلاف لن يؤدي إلا إلى إبقاء الشكوك القديمة حية في أذهان الشعب - والشيوعيون يعرفون جيداً كيف يستغلون مثل هذه الشكوك. إنها مسألة خاصة بعلم نفس الجماعات، وذات جذور عميقة. وإلى أن يدرك العرب أنه لم تعد هناك أية هيمنة أو سيطرة خفية في أحلاف من هذا النوع، فإن أي ضغط لإقامتها سيكون سابقاً للأوان بشكل يبعث على الخطر.

فعندما يكون تاريخ العلاقات بين الجانبين (العرب والغرب) مليئاً بالخداع والافتقار إلى الثقة، فإن الشكوك لا تموت بسهولة لدى الجانب الأضعف. وأنتم، أيها الأمريكيون، لا تدركون هذا الإحساس، لأنكم كنتم مستقلين طوال التاريخ الحديث.

وبمرور الوقت، سيتعلم الشعب أن يفكر بطريقة استراتيجية ويميز بوضوح بين أصدقائه وبين أعدائه. وسيتعلم أن يسأل نفسه: «إذا ما حدث عدوان، هل ستكون القوى الغربية أم القوى الشيوعية هي التي ستهاجمنا وتحتل أرضنا؟» ومن الواضح أن أي عدوان سيأتي في الجانب الآخر - من العالم الشيوعي. إن المصالح الغربية - النفط والصداقة العربية - سليمة الآن؛ ولن يكسب من العدوان في الشرق الأوسط سوى الروس.

أما الخطوة التالية، فستكون عندما يفهم الشعب أنه لا يستطيع الوقوف بمفرده أمام هجوم من جانب قوة كبرى، وعندئذ سيكون الوقت قد حان للأحلاف، لأنه سيسعى للحصول على مساعدة القوى الكبرى التي يعتبرها صديقة له(١٠).

(١٠) *New York Times*, 20 July 1954, p.1: see also Love, *op.cit.*, p.279.

وفي خطاب أمام ألفين من **قادة هيئة التحرير** التي كانت أقيمت حديثاً في **٢١** غسطس/ آب راح عبدالناصر يدافع عن البنود الخاصة بإعادة استخدام القاعدة في اتفاقية الجلاء، وعن التطابق مع الغرب:

إننا لم نوافق على إدراج تركيا كواحد من شروط عودة البريطانيين إلى قاعدة إتفاق إلا لكي نضمن الجلاء التام. وكجندي، فإنني لا أفرط في التفاؤل عندما أقول إن البريطانيين لن يعودوا؛ فالحرب العالمية الثالثة ما زالت بعيدة، ولن تقع خلال السنوات السبع القادمة (وهي المدة القانونية للاتفاقية الانجَليزية ـ المصرية الجديدة). من سيهاجم تركيا؟ الاتحاد السوفييتي بطبيعة الحال، وفي سياق حرب عالمية. وما هو هدف المعتدي؟ الوصول إلى حقول النفط في عبدان والموصل والظهران، والوصول إلى مصر نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا والبحر المتوسط. وفي حال نشوب حرب عالمية، هل انتظر حتى تشتعل النيران في بيتي، أم أفكر في وقف العدو على مسافة بعيدة من بلادي؟ والحل الثاني هو الأفضل بصورة منطقية. أما بالنسبة للحياد، فالأقوياء وحدهم هم الذين يستطيعون ضمانه لأنفسهم[١١].

وكان عبد الناصر قد طرح في مقابلة صحفية سابقة تنويعة أخرى على هذه النغمة نفسها: ان موقف مصر الطبيعي هو مع الغرب، ولكن الشعب المصري ليس مستعداً لأن يلزم مصر بهذه السرعة بعد طرد البريطانيين بقوة كبرى أخرى. وقال عبد الناصر مفسراً موقفه، «إن التحريض على الدخول في أحلاف في الوقت الراهن سيستخدم من جانب الشيوعيين والوطنيين المتطرفين لإثارة الأحقاد وأعمال العنف ضد الغرب»[١٢]. كما سعى أيضاً لتهدئة المخاوف من أن انسحاب القوة البريطانية العازلة من شأنه أن يسفر عن سياسة مصرية أكثر استعداداً للقتال ضد اسرائيل[١٣].

---

(١١) *Bourse Egyptienne,* 23 August 1954, reprinted in "The Turko-Egyptian Flirtation of Autumn 1954", *The World Today : RIIA Chatham House Review.* Nov. 1956, XII, 448.
(١٢) *New York Times,* 20 July 1954, p.1.
(١٣) المصدر السابق.
وكانت واشنطون أكثر قلقاً إزاء «سياسة الرد الانتقامي المتعمدة» التي تنتهجها اسرائيل،

وكان رد الفعل الغربي إزاء هذه التصريحات من جانب عبدالناصر وغيره ممن كانوا في مواقع القيادة يميل إلى التأكيد على رفض القادة المصريين الاشتراك في الدفاع الجماعي أكثر من التأييد على التعبيرات المتكررة عن التطابق الجوهري بين الرؤيتين المصرية والغربية[١٤]. ولتوضيح أي سوء تفسير، وجه **مجلس قيادة الثورة** في الثاني من سبتمبر/ أيلول إلى الصحافة الأجنبية «**ورقة حول الخلفيات**»، وهي التي وصفها مراسل **النيويورك تايمز** في القاهرة بأنها «أكثر البيانات التي أصدرها موظفون مصريون **مسؤولون** حتى الآن صراحة في التعبير عن توافق المصالح مع الغرب والعداء للشيوعية العالمية»[١٥]. ولكن في الوقت الذي اعترف فيه هذا البيان بتوافق المصالح، فإنه ظل ملتزماً بموقف عبدالناصر القائل بأن عقد تحالف جديد مع الغرب سينظر إليه في مصر على أنه «خضوع للضغوط الغربية».

أما البريطانيون، الذين صقلتهم سنوات المفاوضات الصعبة مع المصريين، فكانوا أقل حماساً من حلفائهم الأمريكيين في تقديرهم لمغزى البيان. ولاحظ مراسل **التايمز** في الثالث من سبتمبر/ أيلول أن «هذا العرض للسياسة المصرية كان سيصبح أكثر فعالية لو كان قد صدر بصورة علنية، ولكن مجرد طبيعته كانت تحول دون ذلك». وفي الواقع، فقد تم نفي البيان بصورة رسمية بعد يوم واحد؛ وقال **مسؤول مصري** مطلع أن هذا النفي كان «موجهاً بالكامل إلى الرأي العام المصري، الذي رؤي أنه غير مستعد لقبول بيان موالٍ للغرب ومعادٍ للسوفييت بمثل هذه الصراحة»[١٦]. وعلى حين استشاطت بعض عناصر الصحافة الأمريكية غضباً من «هذا التحول غير العادي في الأحداث، حيث تقول حكومة ما للعالم الخارجي ما لا تجرؤ على قوله لشعبها»، فإنه ما كان بمقدور المسؤولين الأمريكيين أن يفسروا هذا الانقلاب في الموقف المصري على أنه شيء يتطلب إعادة النظر في التقويم الأمريكي الايجابي الخاص بانحياز مصر الجوهري إلى الغرب[١٧]. وفي الواقع، فإن موازنة

وإزاء اللجوء بصورة متعمدة إلى شن «حرب وقائية». أنظر:
NSC 5428, *op.cit.,* p.10.

(١٤) نفى صلاح سالم الاتهامات الخاصة بالحياد المصري. في:
MEM, 21 August 1954, p.2., see however *New York Times* 3 September 1954, p.1.
(١٥) *New York Times,* 3 September 1954, p.1.
(١٦) *New York Times,* 4 September 1954, reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation" *op.cit.,* p.450.
(١٧) *Christian Science Monitor,* 4 September 1954, reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation", *op.cit.,* p.450.

الاشارات الواردة من مصر ربما تكون قد قوت الانحيازات الأمريكية القائمة تجاه النظام، وأكدت من جديد في أذهان المسؤولين الأمريكيين صحة السياسة الأمريكية المتشددة بشأن الأسلحة والمعونة الاقتصادية. وكان التقويم الذي نشرته النيويورك تايمز في افتتاحيتها في الثاني من سبتمبر/ أيلول والقائل بأنه «كان هناك تغيير مشهود ويبعث على السعادة في الشؤون المصرية؛ فالحكومة . . . هي أكثر الحكومات التي تولت السلطة على مدى عشرات السنوات وعداً بالنجاح» ـ كان هذا التقويم يعبر بدقة عن الموقف السائد في واشنطن.

وشكل الوعد الذي قطعه أيزنهاور في ١٥ يوليو/ تموز بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية دليلاً ملموساً على النوايا الأمريكية. وفي نفس يوم التوقيع بالأحرف الأولى على عناوين الاتفاق، أبلغ كافري فوزي باستعداد الولايات المتحدة للبدء في مناقشات حول المعونة. وتم تحديد قيمة المعونة المزمعة في مذكرة قدمها دالاس إلى الرئيس في السادس من أغسطس/ آب. وقال دالاس ان مبلغ ٢٠ مليون دولار لمساعدات التنمية و ٢٠ مليون دولار لمنحة المساعدة العسكرية هي «الأرقام الأولية» التي خول كافري أن يبدأ بها المفاوضات. وأشار دالاس إلى أنه من المرجح أن تكون مثل هذه الأرقام مخيبة لآمال المصريين. وقال:

> في الخريف الماضي، ناقشنا مع مصر بصورة غير رسمية مشروعات للتنمية الاقتصادية تبلغ قيمتها ٢٥ مليون دولار في مجالات الري وإحلال معدات السكك الحديدية وبناء الطرق. وفي ذلك الوقت، فإن السفارة أفادت بأن دراسة لاحتياجات مصر المالية وقدرتها على المضي قدماً في مشروعات جيدة التخطيط توضح أنه يمكن بشكل مفيد التعهد بمبلغ إضافي قدره ٨,٦ مليون دولار. ونظراً للمناقشات السابقة حول أرقام أكبر، وللتوقعات المبالغ فيها التي عادة ما تثار في الشرق الأدنى بالنسبة لاحتمالات المعونة الأمريكية، فإن السفير كافري قلق من أن تخيب المبالغ المخططة حالياً آمال المصريين. أما التحديد النهائي للأموال التي ستكون متاحة لمصر، فلا بد بالضرورة أن ينتظر استكمال الكونغرس لإجراءاته[١٨].

وكان المزاج العام في الولايات المتحدة، وفي الكونغرس على وجه

(١٨) "Economic and Military Aid for Egypt", 6 August 1954.

الخصوص، في عام انتخابات سيفقد فيها الحزب الديمقراطي أغلبيته، مزاجاً معادياً للمعونات الخارجية بشكل محدد. وقال المعارضون بأن المعونات الاقتصادية لا تعد بأية مكاسب سياسية واضحة للولايات المتحدة في الحرب الباردة، على حين لا تؤثر إلا بصورة هامشية على الاقتصادات التي تفتقر إلى البنية الأساسية التي تمكنها من استخدام رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يتسم بالكفاية. وكان هارولد ستاسن رئيس إدارة الأمن المتبادل والزورث بنكر السفير في نيودلهي قد بذلا منذ الأيام الأولى لإدارة أيزنهاور جهوداً لم تكلل بالنجاح لتخفيف القيود المفروضة على المساعدات الخارجية، وخاصة بالنسبة للدول التي لا ترغب في الانضمام إلى أحلاف عسكرية ترعاها الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي بدأت فيه تقريباً المفاوضات الأمريكية ـ المصرية حول المعونة، استبدل ستاسن بجون هُوليسْتر، الذي كان مكلفاً بخفض مستويات المساعدات الخارجية الأمريكية. وكلف هربرت هوفر الابن وكيل وزارة الخارجية بمسؤولية الاشراف على برنامج المساعدات الخارجية، بما يؤكد من جديد الخط المتشدد: إن تقديم المعونات لتلك الدول التي لا تتعاون مع الخطط والاحتياجات العسكرية الأمريكية هو تبذير لا يمكن تحمله؛ فمثل هذه الدول معادية بالفعل للولايات المتحدة ومصممة على إحراجها.

ولم تكن المعونة المخصصة لمصر استثناء من هذه القاعدة. وأشارت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٥٤٢٨ إلى أنه:

> في ضوء موقع مصر في العالم العربي، فإنه ينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتوفير مساعدات متزايدة لمصر إذا ما سويت مسألة السويس، وعندما تسوى، بطريقة تتفق مع المصالح الأمنية الأمريكية. وهذه المساعدات ينبغي أن تتاح نظراً لـ (أ) قدرة مصر المتزايدة على لعب دور هام في التعاون مع الغرب في ترتيبات الدفاع عن المنطقة، و (ب) تقوية اقتصاد مصر ووضعها الأمني بالشكل الذي يجعلها قادرة على الإسهام في الحفاظ على المصالح الأمنية الغربية في الشرق الأدنى[١٩].

وتمشياً مع مذكرة أغسطس/ آب التي قدمها دالاس، فإن قيمة المعونة

(١٩) NSC 5248, *op.cit.*, p.33.

المعروضة كانت تقل كثيراً عن مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار التي طلبتها مصر وفقاً لحساباتها[٢٠]. وقد أكدت دراسة أجرتها شركة أرثر د. ليتل لحساب إدارة التعاون الفني الأمريكية، أكدت المصرية من أن هناك حاجة لكميات كبيرة من رؤوس الأموال الاستشارية الأجنبية من أجل التنمية. وبعد أن أشار التقرير إلى أن التنمية الصناعية تمثل أفضل إمكانية للتغلب على مشكلات الأرض والسكان في مصر، قال ان التشريعات المصرية المقيدة تشكل عقبة أمام التشكل الرأسمالي من جانب المستثمرين الأجانب[٢١].

وكان النظام على أية حال يبذل جهداً كبيراً لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر. وفي خطاب أمام الرابطة الأمريكية، أكد السفير حسين أن:

كل التجهيزات الممكنة والمعقولة تجري لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في الاقتصاد المصري الآخذ في التوسع . . . إن التشديد الرئيسي في سياستنا للتنمية الاقتصادية ينصب على خلق المناخ المواتي لتشجيع المشروعات الخاصة وتوسع الاستثمارات، المحلية والأجنبية على حد سواء[٢٢].

وكان حسين يسعى لأن يطمئن مستمعيه، وأولئك الذين في واشنطن أيضاً، إلى أن المثل العليا لمصر هي المثل العليا الغربية، وأن النظام العسكري ليس عصبة من الثوريين الحالمين، بل انهم بفضل تاريخهم ودينهم وايديولوجيتهم من أنصار الطريق الرأسمالي المتحمسين:

من الأكيد أن مصر، بحكم ايديولوجيتها، إنما هي حليف طبيعي للدول الغربية الحرة. وبالطبع، فإننا من الناحية الفعلية نقع في أفريقيا؛ كما أن النيل، شريان الحياة لمصر، يستمد مياهه من قلب القارة، في أثيوبيا والسودان. إلا أن ثقافتنا إنما تقوم على الحضارتين الاغريقية ـ الرومانية واليهودية ـ المسيحية ـ الإسلامية، اللتين منحتانا مصلحة حقيقية في قضية

(٢٠) New York Times, 22 September 1954, p.8.
ويزعم كوبلاند أن معارضة الكونجرس هي التي حالت دون تخصيص مبلغ قريب من التقديرات المصرية. أنظر: Copeland, op.cit., p.25.
(٢١) New York Times, 5 January 1954, p.75.
(٢٢) "The New Egypt", Vital Speeches, 29 January 1955, XXI, 1103.

الحرية والديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فباعتبارنا أمة تؤمن بصورة راسخة بالله والملكية الخاصة، فإننا بصورة طبيعية نعارض العقائد الشيوعية القائمة على الإلحاد والمادية الجماعية[٢٣].

وأشاد وزير الخارجية محمود فوزي بالإعلان في السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني عن الموافقة على منح مصر معونة اقتصادية قيمتها ٤٠ مليون دولار «كرمز للصداقة والاتجاه البناء والملموس إلى التعاون (الأمريكي ـ المصري)». وأعلن كافري، الذي كان يدعو منذ وقت طويل إلى تقديم المعونة للنظام، أن «الولايات المتحدة تظهر بهذه الاتفاقية ثقتها بالمستقبل الاقتصادي لمصر». وكانت التقارير الصحفية تعكس هذا الحماس الرسمي، وتقول بأن المعونة الأمريكية ستسمح لنظام . . . «يعتبر من الناحية الأساسية صديقاً للغرب بأن يحقق مكاسب ملموسة للشعب، ويدعم بالتالي وضعه لصالح الاستقرار»[٢٤]. ورغم أن منحة الأربعين مليون دولار كانت مخصصة لمشروعات تنمية هامشية. فقد تشجع المسؤولون المصريون بنجاح المفاوضات إلى الحد الذي راودتهم معه الآمال في أن تؤيد الولايات المتحدة مادياً ومعنوياً الطلب المصري المقدم إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحصول على قرض قيمته ٦٠٠ مليون دولار لتمويل بناء السد العالي، وهو المشروع الذي كان مطروحاً للبحث منذ زيارة دالاس في مايو/ أيار ١٩٥٣.

وأسفر الفشل في المفاوضات حول المعونة العسكرية عن إضافة ٢٠ مليون دولار إلى الرقم الأصلي المخصص للمعونة الاقتصاديةوالواردة في مذكرة دالاس إلى ايزنهاور. وعلى حين أن الحل الوسط الانجليزي ـ المصري الذي تم التوصل إليه في يوليو/ تموز قد أزال إحدى العقبات أمام تقديم مساعدة عسكرية أمريكية، فإنه قد كشف أيضاً تناقض المقدمات التي تقدم عليها كل من السياسة الأمريكية والمصرية بالنسبة لمنح المعونة العسكرية. فالشروط الأمريكية المطلوبة من الدول المتلقية ظلت صارمة، وخاصة الوجود الإلزامي لمجموعة استشارية أمريكية للمساعدة العسكرية (Maag) للإشراف على نقل الأسلحة، فضلاً عن تعهد غير قانوني وإن كان ملزماً بالتعاون مع استراتيجية الدفاع العالمية الأمريكية. ولم تؤد

(٢٣) Ibid., p.1104.
(٢٤) New York Times, 7 November 1954, p.6.

موافقة العراق في إبرايل/ نيسان ١٩٥٤ على هذه الشروط إلا إلى تعزيز التصورات الأمريكية عن صلاحيتها، بغض النظر عن رفض مصر المستمر الالتزام بها. ورغم هذه الخلافات، فقد جرت المباحثات حول المعونة العسكرية في خريف ١٩٥٤ في جو من التوقعات الإيجابية من جانب الحكومتين على حد سواء. واستضاف وزير الجيش الأمريكي روبرت ت. ب. ستيفنز رئيس الأركان المصري اللواء محمد ابراهيم في سبتمبر/ أيلول في أثناء الجولة التي قام بها في المنشآت العسكرية الأمريكية والتي استغرقت ثلاثة أسابيع. وقوبل المتلقي المنتظر للأسلحة الأمريكية بكل آيات الاحترام اللائق، بما في ذلك منحه وسام الاستحقاق الأمريكي. وفيما بعد، كتب جون س. كامبل، الذي كان يعمل في ذلك الوقت في هيئة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية، ان التقويم الأمريكي لعبد الناصر ظل يتمثل في أنه كان «من الناحية الأساسية صديقاً للغرب، وأنه يحتاج فقط للوقت والمعاملة الحذرة لكي يدخل مصر في علاقة تعاون مفيدة بشكل متبادل»(٢٥).

وحددت الولايات المتحدة موقفها من أمداد مصر (والعراق ولبنان) بالأسلحة في رسالة وجهها ترستون ب. مورتون مساعد وزير الخارجية لشؤون الكونغرس إلى النائب ايمانويل سيلار نائب بروكلين في ١١ أغسطس/ آب. وكان سيلار قد اعترض على اعتزام الولايات المتحدة تسليح الدول العربية، على اعتبار أن ذلك يشكل تهديداً لأمن اسرائيل. وكتب مورتون أن «التهديد الذي تشكله الامبريالية السوفييتية إنما يتسم بطابع يجعلنا نشعر بأنه يتعين علينا اتخاذ اجراءات فورية لتعزيز القوة الدفاعية المحلية، دون أن نؤخر هذه الإجراءات انتظاراً لتسوية المشكلات التي في داخل المنطقة». واشار مورتون إلى استنتاجات اضافية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط: «إننا لا نجد دليلاً على أن أية دولة عربية ترغب في القيام بتحرك عدواني ضد اسرائيل، أو أنها تستطيع ذلك». وقد تم التوصل إلى هذا الاستنتاج بعد دراسة لكل من التصريحات الرسمية المصرية و«الأدلة المعززة لذلك من تقارير مصادر عديدة، وعلى رأسها تقارير بعثاتنا الدبلوماسية». وكتب مورتون يقول ان «هذه الحكومة ما زالت تبحث» طلب اسرائيل الحصول على مساعدات عسكرية، وإن كان «الوضع العسكري الراهن [لاسرائيل] ليس

(٢٥) Campbell, *Defense*, p.68.

بالوضع الضعيف»(٢٦). وكانت الرسالة الموجهة لإسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة واضحة: انه لن يسمح لاعتراضات إسرائيل بعرقلة تسليح العالم العربي. وفي ٣٠ أغسطس/ آب، رفعت بريطانيا الحظر الذي كانت قد فرضته على بيع أسلحة لمصر في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١(٢٧).

وفي الشهور السابقة على انتخابات الكونغرس في نوفمبر/ تشرين الثاني، استغلت جماعات الضغط الإسرائيلية، احتمال تقديم معونة عسكرية أمريكية لمصر باعتباره موقفاً «موالياً للعرب». وعارض الصهاينة الأمريكيون إمداد مصر بالأسلحة طالما بقي الصراع مع إسرائيل بلا حل، وحتى توافق مصر على الانضمام إلى الكتلة المعادية للسوفييت في الشرق الأوسط، وأثارت الحملة الصهيونية ضد المحاولات الأمريكية لتسليح الدول العربية قلقاً في كل من أنقره وكراتشي، اللتين كانتا تخشيان أن يضعف تصميم الولايات المتحدة، وأن تنتهي الجهود المبذولة لتوسيع التحالف الذي يضم تركيا وباكستان ليشمل دولاً (عربية) أخرى(٢٨). وعلى حين أن مثل هذا العرض العلني للمسألة قد فرض بلا شك ضغوطاً إضافية على الادارة لكيلا تنحرف عن سياستها القائمة منذ وقت طويل، فإنه لا يمكن القول بأنه كان حاسماً على الإطلاق في تحديد شروط عرض المعونة العسكرية الذي تقدمت به الولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول، أو في رفض مصر له في ديسمبر/ كانون الأول، وظلت العقبة التي تقف في وجه الاتفاق تتمثل في إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم مصر بمتطلبات تشريع الأمن المتبادل الأمريكي. وصرح صلاح سالم للصحفيين في ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول بقوله، «لقد رفضنا؛ وأعيد العرض في اليوم نفسه الذي جاء فيه». وأضاف قائلاً، «إن مصر كانت تستطيع الحصول على تسوية بشأن السويس مع بريطانيا في اليوم التالي لتولينا السلطة، لو كنا مستعدين لقبول مبدأ الدفاع المشترك»(٢٩).

وفي مناسبتين في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بذلت محاولات لحل الخلافات

(٢٦) *New York Times*, 8 September 1954, p.14.
(٢٧) وعلى العكس من ذلك، فإن اسبانيا قد خضعت قبل شهر من ذلك «للقلق» الأمريكي، وأوقفت شحناتها من الأسلحة إلى مصر. أنظر:
New York Times, 23 July 1954, p.3.
(٢٨) *New York Times*, 6 December 1954, p.10.
(٢٩) *MEM*, 1 January 1955, p.7.

التي تعوق التوصل إلى اتفاق بشأن المعونة العسكرية. ويروي باركر هارت - المندوب الأمريكي في اللجنة السرية لتحديد حصص الأسلحة (Neacc)، والتي تشكلت في وقت واحد مع الاتفاق الثلاثي في مايو/ أيار ١٩٥١ (واحد العاملين في وكالة المخابرات المركزية أيضاً) - يروي خلفية إحدى هذه المحاولات، وهي المهمة التي قام بها ايفلاند وجيرهارد كمبعوثين لوزارة الدفاع، والتي استغرقت عشرة أيام في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني[٣٠]:

اعترض عبد الناصر على العروض الأمريكية من المعونة العسكرية. وقال، «إنني لا أريد توقيع اتفاقية أخرى. فلدينا ما يكفي من الاتفاقيات على أية حال. فإذا وقعنا المزيد من الاتفاقيات، سيبدو الأمر كما لو كنا ندخل في علاقة حماية مماثلة لما كانت عليه علاقتنا بالبريطانيين. لماذا لا نستطيع أن نفعل ذلك بدون اتفاقية». وقلنا: «لا؛ هناك خمس وثلاثون دولة أخرى تمنحها الولايات المتحدة مساعدات عسكرية بمثل هذه الاتفاقية. إنها نص موحد يطلبه الكونغرس - وسيكون من الصعوبة البالغة قانونياً وسياسياً أن نستثني مصر؛ لم لماذا نستثنيها بأي حال من الأحوال؟ لماذا لا تستطيعون توقيعها؟ ليس فيها ما هو جديد. وقد وقعتموها بالفعل. لقد وافقتم على ألا تنقلوا الأسلحة دون موافقتنا، أو أن تستخدموها في العدوان. ووافقتم على أنكم إذا ما أردتم التخلص منها. يكون لنا الحق في شرائها قبل غيرنا. والشيء الوحيد الجديد، وفقاً للقانون هو أن يكون لنا فريق تسليم، يحضر ويقوم بتسليم الأسلحة للوحدات. ولكن هذا الفريق لن يبقى طويلاً - سيبقى بما يكفي لتسليم الأسلحة فحسب».

واعترض عبد الناصر على هذا البند بوجه خاص: ولذلك، فقد أرسلنا بعثة خاصة للتشاور معه بصورة خاصة وسرية قرابة نهاية العام[٣١].

وقد شرح مايلز كوبلاند مهمة البعثة بشيء من التفصيل، مسلطاً الضوء على التناقضات الأمريكية - المصرية في ما أسماه كوبلاند «الاجتماع الأول الذي برزت فيه على السطح الخلافات المصرية - الأمريكية الجوهرية». ووفقاً لما يقوله

(٣٠) Copeland, *op.cit.*, p.39.

(٣١) مقابلة مع المؤلف.

كوبلاند، فقد شرح بيل ايفلاند لكل من عبد الناصر ورئيس أركانه عبد الحكيم عامر ومساعده حسن التهامي أن:

«... الدفاع الاقليمي هو النوع الوحيد الذي يمكن أن يكون فعالاً في الشرق الأوسط. فالقدرات العسكرية المنفردة لكل دول الشرق الأوسط، إذا ما أضيفت لبعضها البعض ببساطة، لن تفيد أحداً، وأنتم بالذات».

ورد عامر قائلاً، «إن ترتيباً إقليمياً قد يخدم أغراضكم أنتم: ولكن قبل أن نستطيع أن نقول ما الذي يخدم أغراضنا، فإننا نود أن نعرف من الذي سنقاتله. من الذي سوف نقاتله؟ ... واعترف جيرهارد وايفلاند بأن من «فرضيات التخطيط» في واشنطن أن الروس سيكونون العدو، ولكن ليست هناك ضرورة لقول ذلك بصراحة في الخطط الاقليمية. وقال جيرهارد، «ان توقفنا يتمثل في أن تكون ترتيباتكم الدفاعية الاقليمية ضد أي عدو يظهر في الأفق. وسنجازف فنترك التعرف على العدو المشترك إلى لحظة ظهور خطر حقيقي».

واستبعد عبد الناصر، الذي كان يجلس هادئاً خلال المناقشة، ذلك الغموض النظري الخاص «بالعدو» باعتباره غير ضروري. فالمخططون العسكريون العرب سيرون إسرائيل باعتبارها العدو، على حين سيشغل الاستراتيجيون الأمريكيون أنفسهم بالاتحاد السوفييتي. وقال عبد الناصر، «سيقول العرب انكم تحاولون توحيدهم لكي يحاربوا عدوكم أنتم، على حين أنهم يعرفون أنهم لو أظهروا أية نية لمحاربة عدوهم هم، فإنكم ستوقفون كل المعونات على الفور، وأية اتفاقية عسكرية اقليمية لا تضع هذا الموقف في اعتبارها ستكون خدعة». ورداً على ما نقل عن دالاس من قوله أن العرب «ينبغي أن يدركوا أن عدوهم الحقيقي هو الشيوعية الدولية»، رد عبد الناصر قائلاً، «في هذه المنطقة، لا نعرف سوى عدوين: الإسرائيليين الذين ما زلنا في حالة حرب معهم من الناحية الفنية، والبريطانيين الذين يحتلون أرضاً عربية. ان العرب لا يعرفون أي شيء عن الروس. ومن الحماقة محاولة إثارة خوفهم من غزو سوفييتي!!»

وراح إيفلاند يكرر الموقف الأمريكي القائم منذ زمن طويل ومفاده أن المعونات الاقتصادية والعسكرية لدول الشرق الأوسط ستتناسب مع المدى الذي

تتطابق به كل من هذه الدول مع خطط الدفاع الأمريكية المعادية للسوفييت. ورد عبد الناصر، الذي فشل مرة أخرى في إقناع هذين المندوبين الأمريكيين الأخيرين بسياسته، قائلاً:

«ربما يكون نوري باشا مستعداً لاتخاذ قراراته على أساس ما إذا كانت تتفق أو لا تتفق مع استراتيجيتكم العالمية، ولكنني لست مستعداً لذلك. فإنني أعتزم أن أصدر حكمي على القضايا حسب وقائعها الموضوعية، وألا اتخذ قراراتي إلا على أساس ما هو مفيد لمصر. والتمتع بهذا النوع من الحرية هو هدف لا يقل في أهميته بالنسبة لنا عن الازدهار الاقتصادي. وبالاضافة إلى ذلك، وعلى الرغم مما تقولان، فإنني أعتقد أن حكومتكما ستكون على المدى البعيد أكثر عوناً لدولة حرة مما هي لدولة تابعة».

وكان رد فعل ايفلاند على هذا التلخيص الذي قدمه عبد الناصر لموقفه إنما يعكس بدقة الطريقة المباشرة ذات البعد الواحد والتي تنطوي على نظرة متغطرسة والتي كان «خبراء» الشرق الأوسط الأمريكيون ينظرون بها إلى العلاقات الأمريكية مع مصر:

وقال ايفلاند، «هراء. ليس هناك شيء من قبيل «الاستقلال» الكامل لأية دولة في هذا العالم، وبالذات لدولة تعتمد على المعونة الخارجية مثل مصر. إذا ما أعطيناه المعونة الاقتصادية التي يريدها، فسيكون عليه أن يأخذ مصالحنا بشيء من الاعتبار وإذا لم يكن يريد السير معنا، فهناك آخرون سيفعلون ذلك. لدينا بالفعل العراق ولبنان والأردن والسعودية وتركيا وإيران وباكستان»(٣٢).

واستغل عبد الناصر وصول نورمان بول في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ليعرض من جديد المنطق الذي يكمن وراء رفضه قبول الشروط المرتبطة بمنح المعونة العسكرية الأمريكية. وكان بول - مدير قسم الشرق الأدنى بإدارة العمليات الخارجية والمعونات الاقتصادية بوزارة الخارجية - يزور القاهرة لمتابعة

---

(٣٢) Copeland, *op.cit.*, p.125.
ويقدم ايفلاند رواية أقل إثارة للخلاف وأكثر تفاؤلاً بشأن اللقاء. أنظر:
W.C. Eveland, *Ropes of Sand*. New York: W.W. Norton, 1980, pp.96-105.

أمور تتصل باتفاقية المعونة الاقتصادية التي أعلنت في السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني. ولذلك، فلم يكن مستعداً على الإطلاق لمناقشة مع عبد الناصر حول قضية المعونة العسكرية الأمريكية:

لدهشتي الشديدة، قال لي عبد الناصر انه لا يريد الحديث عن المعونة الاقتصادية، وإنما عن المعونة العسكرية. وتلت ذلك محادثة طويلة، كان عبد الناصر هو المتحدث الرئيسي فيها، حيث راح يتكلم بأسلوب شديد التأثير والإقناع. وكان قلقاً إزاء كمية ونوعيات الأسلحة التي كانت الولايات المتحدة تتكلم عن إمداده بها. إذ كان يعتقد أن الكمية قليلة جداً، والأنواع غير كافية. وقال إنه لا يعبأ كثيراً بالمعونة الاقتصادية، ولكنه سمع الآن أنه يجري ربط شروط جديدة إلى الإمدادات العسكرية التي جعلوه يتوقعها. وأبلغني بلباقة لماذا لا يستطيع أن يقبل فكرة الانضمام إلى حلف إقليمي. واختتم حديثه بأن قال لي بهدوء، وإن يكن بحزم، إنه إذا لم يحصل من الولايات المتحدة على إمدادات أسلحة مرضية، فسيكون مضطراً لأن يطلب معونة السوفييت. وكان يتوقع أن أكون قد حملت بعض التعليمات حول موضوع المعونة العسكرية. وقد شعر بخيبة الأمل عندما علم أنه ليست لديّ أية فكرة عن أن هذا الموضوع سيكون قيد البحث من جانبنا. ومن الواضح أنه كانت هناك فجوة في التفاهم في مكان ما.

وشعرت في ذلك الوقت أن عبد الناصر كان قلقاً بصورة عميقة إزاء عدم التوازن بين قدراته العسكرية وبين القدرات الاسرائيلية، التي كان يعتقد أنها كبيرة للغاية. كما كانت معنويات الجيش من العناصر الأخرى التي ذكرها.

وفور انتهاء الاجتماع، توجهت إلى السفارة، وكتبت صيغة برقية وقعها كافري بالأحرف الأولى وأرسلناها إلى بايرود، نلخص فيها رسالة عبد الناصر... وبعد أن عدت إلى واشنطن بعد ذلك بحوالى الأسبوعين، وافقني بايرود على تقديري أن عبد الناصر كان جاداً تماماً فيما كان يشعر به من حاجة إلى الأسلحة، وفي تصميمه على الحصول عليها حيثما أمكنه ذلك(٣٣).

---

(٣٣) Jabbar, *op.cit.*, p.235.

وأنهى فشل بعثة ايفلاند - جيرهارد في إقناع عبد الناصر بالموافقة على الالتزام ببنود تشريع الأمن المتبادل، أنهى المناقشات الخاصة بمنح مساعدات عسكرية أمريكية لنظام عبد الناصر. ومع ذلك، فإن المراقبين الأمريكيين المعنيين بمصر ظلوا متفائلين بصورة لا تردد فيها إزاء النظام، وإزاء انحياز مصر إلى الولايات المتحدة في نهاية الأمر. وكتب كينيت لاف، مراسل النيويورك تايمز في القاهرة، متحمساً عن نوايا النظام الجديدة بالثناء؛ ومبرراً حكم عبد الناصر الفردي. وراح يصف هذا الحكم بأنه أداة مقبولة «تنمي في المصريين وزعمائهم المحتملين إحساساً بالكرامة الوطنية والمسؤولية الجماعية» قبل أن يصبح من الممكن استبدال المجلس العسكري الحاكم «بحكومة ديمقراطية مسؤولة». وفي إشارة إلى استمرار صحة التشبيه الأتاتوركي، راح لاف يشرح أن «نوايا [عبد الناصر] المثالية تتطلب يداً حازمة، وقد تستغرق جيلاً حتى تتحقق، مثلما حدث في تركيا». وبالمثل، فإن استيلاء عبد الناصر على سلطات نجيب الرئاسية في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، و «تدميره لأية قوة سياسية في مصر لم تكن تابعة له بالفعل»، كان في نظر «مراقبين محايدين» غير محددي الهوية عملاً من «أعمال إضفاء الاستقرار» أنهى أية شكوك باقية إزاء قدرة عبد الناصر والمجلس العسكري على البقاء. وأشار لاف إلى أن المزيد من محاولات الاغتيال هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يهدد عبد الناصر - وهو احتمال قال «دبلوماسيون غربيون» أنه سيمثل «كارثة» بالنسبة للغرب لأن «مصر هي المرساة التي يتأرجح عليها الشرق الأوسط، وقد رماها الكولونيل ناصر في مياه الغرب»(٣٤).

وأشار كافري، الذي كان على وشك إنهاء حياته الدبلوماسية، في نوبة حماس إلى أن النظام قد «قدم لمصر في عامين أكثر من كل ما قدمه كل أسلافه مجتمعين»(٣٥). وفي استعراض شامل بتاريخ الخامس من ديسمبر/ كانون الأول، أبدى كافري رأيه بأن مستقبل مصر «يبدو أكثر إشراقاً» في ظل حكم المجلس العسكري مما كان عليه في أي وقت في الماضي. وراح كافري يشيد علناً بأعضاء مجلس قيادة الثورة العشرة باعتبارهم «أمناء، مخلصين، تقدميين، أذكياء»(٣٦).

(٣٤) *New York Times*, 21 November 1954, Sec. IV, p.4.
(٣٥) *New York Times*, 21 November 1954, Sec. IV, p.4.
(٣٦) *New York Times*, 6 December 1954, p.1.

إلا أن مثل هذه المدائح كانت تخفي فحسب العداوات المتولدة التي كانت تفصل بين البلدين، وتجبر عبد الناصر على انتهاج خط مستقل عن الخيارات الأمريكية. كانت هذه المدائح نتاجاً لأمل في أن تؤدي، تسوية قضية منطقة القناة والتزام الأخوان المسلمين موقف الدفاع، إلى أن «يصطف» عبد الناصر شأنه في ذلك شأن نوري السعيد وعدنان مندريس والشاه، ويظهر «الرغبة في القتال» مثل العراق وتركيا وإيران. وكانت تنازلات عبد الناصر بشأن إعادة استخدام القاعدة والبيانات من قبيل ورقة سبتمبر/ أيلول السياسية حججاً قوية في أيدي الدبلوماسيين من أمثال كافري وبايرود، الذين كانوا يقولون بأن جل ما يحتاجه عبد الناصر من الولايات المتحدة هو الصبر وتقديم كميات متواضعة من المساعدات العسكرية والاقتصادية، قبل أن يصبح بمقدوره أن يدخل مصر بالكامل في مدار الولايات المتحدة. وكان عبد الناصر المتلهف على المساعدة الأمريكية غالباً ما يطرح حججاً مماثلة. إلا أن واشنطن لم تكن في مزاج الانتظار(٣٧).

وشجعت النوايا الطيبة الواضحة للنظام آمال الدبلوماسيين الأمريكيين. ولكن ما كان ممكناً للسياسة الخارجية المصرية الناشئة، التي كانت تدعو إلى تعاون عربي مستقل تحت قيادة مصر كشرط أولي لمناقشة التحالف مع الغرب، إلا أن تخيب آمال دالاس والمؤسسة العسكرية الأمريكية، التي كانت بحلول صيف ١٩٥٣ قد قررت بالفعل أن تخصص تركيزها الأولى على إقامة نظم عميلة في بلدان الحزام الشمالي.

وأبحر السفير كافري من الاسكندرية يوم ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥، قبل يوم واحد من إعلان العراق وتركيا، بمناسبة زيارة مندريس لبغداد، عزمهما عقد معاهدة دفاعية. ولم يصل هنري بايرود، الذي خلف كافري في منصبه، إلى القاهرة إلا في أواخر فبراير/ شباط، بحيث بقيت الولايات المتحدة من دون ممثل دبلوماسي كبير مسؤول في العاصمة المصرية خلال فترة حرجة، كان يبدو أن

(٣٧) أشار مراسل صحيفة كومبا الباريسية في انقرة في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤ إلى طلب مصر تأجيل ذلك لمدة عام لإعداد الرأي العام، ثم قال، «في أنقره مثلما في واشنطون، يُعتقد أن مثل هذا التأجيل سيكون أطول من اللازم».
أنظر: "Turko-Egyptian Flirtation", *op.cit.*, p.455.

الأحداث تتآمر فيها لكشف ضعف مصر وإتمام عزلتها. وسواء كان ذلك يرجع إلى تخطيط متعمد، أمْ إلى التخبط البيروقراطي، وهو الأرجح، فإن فراغ الشهرين في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لم يكن مقدمة مبشرة بالنجاح للأحداث التي تطورت بسرعة، والتي أبرزت بشكل حاد التناقضات الحقيقية والدائمة التي تفصل بين مصر وبين الولايات المتحدة في قضايا ذات أهمية إقليمية ودولية.

وكانت مصر قد عارضت، في أجهزة الاعلام ومن خلال القنوات الدبلوماسية على حد سواء، المبادرات العراقية المستقلة تجاه تركيا منذ الزيارة الرسمية التي قام بها العاهل العراقي إلى باكستان في مارس / آذار ١٩٥٤. فقد اعتبر صلاح سالم فيما بعد هذه الزيارة بداية للتحركات التي تهدف إلى عزل مصر[٣٨]. وتؤيد ردود الفعل المصرية الأولى تجاه أنباء الحلف التحليل الأمريكي والبريطاني التقليدي القائل بأن الانتقادات الأولية الموجهة إلى العراق لم تكن تشير إلى معارضة مصر القاطعة لتعاون عربي مع الغرب بتشجيع من الولايات المتحدة، بقدر ما كانت تشير إلى معارضة لتوقيته (قبل تعزيز سلطة عبد الناصر) وإلى أداته (العراق)[٣٩]. وفي أول رد فعل علني إزاء ما أعلنه العراق، أعلنت صحيفة الجمهورية التي كان يرأس تحريرها أنور السادات في ١٤ يناير/ كانون الثاني أن ما فعله العراق «يتناقض تماماً مع روح ميثاق الجامعة العربية ومع ميثاق الأمن الجماعي»[٤٠]. وكجزء من حملة اعلامية عدائية موجهة إلى نوري السعيد أساساً، زعمت الصحيفة أن هناك معاهدة عدم اعتداء سرية بين تركيا وإسرائيل.

وفي مؤتمر صحفي في ١٦ يناير/ كانون الثاني، وصف صلاح سالم القرار العراقي بأنه «حدث خطير قد يهدد بنيّة الجامعة العربية ويعرض الأمة العربية للخطر». وأضاف أنه عندما زار رئيس الوزراء العراقي القاهرة قبل ذلك بأربعة أشهر، فقد قال « إن العراق قد يعقد تحالفاً أو ينضم لتحالف دفاعي إقليمي يضم تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا وأمريكا. إلا أنه أوضح أن ذلك كان مجرد اقتراح»[٤١]. وفي اليوم التالي، أكد فوزي للسفير البريطاني السير رالف

(٣٨) "The Baghdad Pact", Reference Division: Central Office of Information-London, N.o R.3782, December 1957.

(٣٩) *New York Times,* 27 February 1955.

(٤٠) Reprinted in "Turco-Egyptian Flirtation", *op.cit.,* p.455.

(٤١) *MEM,* 22 January 1955, p.5.

ستيفنسون، وللقائم بالأعمال الأمريكي جورج لويس جونز أن معارضة مصر للحلف الدفاعي المقترح لا تعني معارضة مصر للغرب في حد ذاته. وشرح أن «هناك فارقاً كبيراً بين معارضة مصر وبين معارضة الروس للتحالف»[٤٢]. وكانت تصريحات فوزي المعتدلة تعكس مشاعر النظام المصري، بما في ذلك عبد الناصر نفسه، والتي تمثلت في أن المبادرة العراقية كانت سابقة لأوانها، وأن «ارتداد» العراق لن يعزز احتمالات التعاون العربي - الأمريكي بقدر ما سيؤخرها بالفعل[٤٣]. وقيل في معرض التدليل على ذلك أن الولايات المتحدة، بإضعافها للوحدة العربية تحت قيادة مصر، فإنها تعرض للخطر نفس «الدفاع في العمق» الذي تريده بشدة.

وفي مقابلات وتقويمات شخصية لاحقة، أصر عبد الناصر على أن محادثاته مع الدبلوماسيين الغربيين، بمن في ذلك دالاس، لم تتضمن أي مؤشر على استياء الغرب من خطة مصر لإقامة نظام دفاع عربي محلي. وفي أبريل/ نيسان ١٩٥٥، روى عبد الناصر: «لم يبلغني أحد بالاستياء من هذه السياسة، أو بانتهاج سياسة أخرى. انني لا أستطيع أن أقيم خططي على حل، ثم أراه ينحى جانباً لصالح حل آخر لا أعلم عنه شيئاً، يهمل مصالح مصر ويعيد البلدان العربية لرعاية تركيا[٤٤]. والأرجح، كما يزعم كوبلاند، أن عبد الناصر قد تلقى تحذيراً غير مباشر بالقرار العراقي الوشيك في أثناء زيارة بعثة إيفلاند - جيرهارد في ديسمبر/ كانون الأول. والأرجح أنه كان بمقدور الزعيم المصري الذي يتسم بالدهاء عادة أن يرصد في العلاقة الأمريكية - العراقية المتنامية تهديداً كامناً، وإن لم يكن فعلياً، للخيارات السياسية الاقليمية لمصر[٤٥].

وتحرك عبد الناصر بسرعة، وإنْ يكن بلا فاعلية، لحشد أعضاء الجامعة العربية لمعارضة سياسة العراق، حيث طلب منهم أن يؤكدوا من جديد مبادىء ميثاق الأمن الجماعي العربي الذي كان ما يزال في الأدراج. وفي سلسلة سريعة من الاجتماعات، التي بدأت بدعوة رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية

(٤٢) *Ibid.*

(٤٣) *The Times,* 21 January 1955.

(٤٤) *New York Times,* 4 April 1955, p.9.

(٤٥) Copeland, *op.cit.,* p.177; Eveland, *op.cit.,* p.100.

في دول الجامعة العربية (باستثناء نوري السعيد) إلى القاهرة في ٢٢ يناير/ كانون الثاني، وانتهت بمحاولات فاشلة لترتيب مصالحة بين نوري وعبد الناصر في بيروت، فشل عبد الناصر في حشد الجامعة العربية وراء القاهرة بشكل ثابت. ولم يتم التوصل إلى موقف إجماعي بشأن التصرف العراقي في البيان الختامي لمؤتمر القاهرة؛ كما لم تتم أية خطوة على طريق تشكيل القيادة العربية الموحدة، التي كان عبد الناصر يقصد بها أن تكون تعبيراً عملياً عن التضامن العربي. وأشارت صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور الأمريكية إلى أنه حتى لو تشكلت القيادة الموحدة، فإنها «ستندمج على الأرجح في سلسلة دفاعية غربية تمتد من أوروبا إلى جنوب شرق آسيا»[٤٦]. وكشف مراسل النيويورك تايمز في القاهرة عن ثقة مماثلة، حيث قال إنه سيتعين على القاهرة أن تتطلع إلى الغرب لتسليح الجيش العربي. ومضى يقول في تقريره، «حتى في أقصى لحظات سخط مصر على الغرب، فإنها لم تظهر على الاطلاق استعداداً لاتخاذ الخطوات الضرورية لكي تتأهل للحصول على مساعدة سوفييتية. إن الدول العربية لا تستطيع الحصول على العتاد اللازم لبناء دفاع فعال إلا من الولايات المتحدة فقط»[٤٧].

وفي أعقاب توقيع حلف بغداد وبعد ذلك بفترة طويلة، ظل مسؤولون كبار من صانعي السياسة الأمريكية يقولون انه كان مفاجأة لهم، بل ولقد أشار البعض إلى أنهم قد عارضوا اشتراك العراق في حزام دالاس الشمالي. والدلائل على أنه جرى استبعاد البعثة الأمريكية في القاهرة من المداولات التفصيلية حول النوايا الأمريكية تبدو صادقة إلى حد كبير، رغم أن اتجاه الاندفاع الأساسي للسياسة الأمريكية كان واضحاً للجميع. وعلى أية حال، فإن الأنباء التي تفيد أن كلاً من دالاس وبايرود قد فوجئا وانزعجا من توقيع الاتفاق التركي- العراقي في ٢٤ فبراير/ شباط هي أنباء أقل صدقاً[٤٨]. فمثل هذه المزاعم لا تتناقض فحسب مع

(٤٦) *CSM*, 27 January 1955.

(٤٧) *New York Times*, 27 February 1955, Sec. IV, p.5;
أنظر أيضاً:
Mario Rossi, "How the West Looks To the Middle East", *Foreign Policy Bulletin*, XXXIV, 15 April 1955.

(٤٨) Love, *op.cit.*, p.199;
وكان ناثان تويننج رئيس هيئة الأركان المشتركة يعارض اشتراك العراق. أنظر:
JFDOH Twining interview, p.35.

مجمل اتجاه سياسة العراق في السنوات التي سبقت الاتفاقية، بل أنها أيضاً لا تستند إلى أي أساس من الواقع.

وفي مؤتمر صحفي في واشنطن في ١٨ يناير/ كانون الثاني، ورداً على سؤال حول ما إذا كان يهتم بالتعليق على الحلف المقترح، قال دلاس:

إن الولايات المتحدة تعتبر ذلك تطوراً بناءً للغاية. إنه تحرك نحو بناء ما يسمى «الحزام الشمالي»، الذي تشكل تركيا وباكستان رواده بالفعل. وفيما بين تركيا وباكستان، يقع العراق وايران؛ ومع اتخاذ هذين البلدين موقعيهما لسد الفجوة بين تركيا وباكستان، فإننا نعتقد أن أمن المنطقة سيتحسن بصورة عظيمة[٤٩].

وفيما بعد، شرح فالديمار جالمان السفير الأمريكي في بغداد أن «هذا التصريح العلني من جانب دالاس، والذي بارك فيه ما أنجزه نوري ومندريس حتى ذلك الوقت وشجعهما على المضي قدماً في حشد جيرانهما، قد عزز بصورة كبيرة من تصميم نوري على المضي قدماً»[٥٠].

وبتشجيعه للعراق، كان دالاس يدرك ويتقبل احتمال حدوث رد فعل معاكس من جانب عبدالناصر، الذي تقوضت بهذا جهوده لإرساء أساس جديد للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة. وما كان يمكن لدالاس أن يكون أقل يقيناً من أن عزلة مصر ستكون قصيرة الأجل؛ فالخيارات المتاحة أمام عبدالناصر كانت قليلة حقاً وذلك حسب ما كان الأمر يبدو عليه في أعين أولئك الذين في واشنطن.

وأعلن مقال في نشرة رابطة السياسة الخارجية (FPA) أن:

الخيار الذي يواجه الشرق الأوسط اليوم... ليس بين الشرق والغرب، وإنما بين الانحياز إلى الغرب ومعارضة هذا الانحياز.

ولا بد من النظر إلى هذا الخيار على أنه بين طريقتين للحياة. إحداهما تقوم على التقاليد القديمة ـ الجميلة والرومانسية، وإن كان قد عفا عليها

(٤٩) Waldemar J. Gallman, *Iraq Under General Nuri*. Baltimore: Johns Hopkins Press 1964, p.46; see also NSC 5428, *op.cit.*, p.2.

(٥٠) Gallman, *op.cit.*, p.46.

الزمن في العالم الحديث ـ لأنها طريقة ترفض النفوذ الغربي باعتباره أجنبياً ومادياً. أما الطريقة الأخرى فإنها تقوم على المفهوم الذي تطور لأول مرة على أيدي بناة تركيا الحديثة ـ والقائل بأن البلد الذي يعيش في الماضي إنما يخاطر بحريته حيث يعرض نفسه للهيمنة الأجنبية، وأن أفضل أسلوب لمقاومة التدخل الأجنبي هو اللحاق بالغرب من خلال التغريب(٥١).

وفي الاطار الذي أقامه صناع السياسة الأمريكية، لم يكن هناك ببساطة أي بديل معقول من الانحياز إلى الولايات المتحدة وفقاً للشروط التي تقررها واشنطن. وكتب مراسل النيويورك تايمز في القاهرة يقول ان «المتشككين» في دوائر السلك الدبلوماسي يعتقدون أن «خطيئة العراق الأساسية كانت أنه انتزع المبادرة بعيداً عن مصر»، وهو رأي كان موضع تأييد إيدن، الذي أكد لدالاس أن مصر لم تمانع في دخول العراق إلى حلف بغداد(٥٢). وأكد المراقبون الغربيون قناعتهم بأن اعتراضات عبدالناصر على التحرك العراقي لم تكن تنطوي على أي اعتراض جاد على مبدأ التعاون مع الغرب، وإنما على توقيته فحسب ـ وهو تقديم غالباً ما كان يجيء على لسان المسؤولين المصريين أنفسهم. ألم تربط اتفاقية السويس مصر بالغرب بصورة وثيقة بنفس الدرجة التي ربط بها حلف العراق بتركيا؟ وكان تأييد مصر الجوهري للغرب يشجع على الأمل في «... أن يكون غزل مصر الحالي مع الحياد مؤقتاً وتاكتيكياً أكثر منه سياسة متروية، قائمة على قناعة أيديولوجية»(٥٢). فعاجلاً وليس آجلاً، «سترى [مصر] النور» وتعود إلى الحظيرة.

ومن المفارقات أن معارضة مصر لخطط الدفاع الغربية (وهي المعارضة التي دفعت دالاس في الأصل إلى التطلع شمالاً) قد أصبحت الآن عقبة رئيسية أمام انضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد بصورة كاملة وسافرة. وخلال العام التالي، سارت تحركات دالاس نحو الحلف بشكل متقطع، وبطريقة تركت كل الأطراف المعنية في حالة من الاستياء والتحرر من الأوهام بشأن أداء الولايات المتحدة.

وعلى حين كانت سياسات واشنطن تعزل عبدالناصر، فإنها كانت تتيح له

(٥١) Rossi, *op.cit.*, no page.

(٥٢) *New York Times*, 21 and 23 January 1955, reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation", *op.cit.*, p.4456; *New York Times*, 14 January 1955, p.2.

أيضاً أخذ زمام القيادة في إقامة إجماع عربي، يقوم على قضايا كانت تتسم بالشعبية والاستجابة لها في العالم العربي. ولم يكن هذا الاجماع ليقام مرتبطاً بالأهداف التي تؤيدها الولايات المتحدة، وإنما على معارضتها. فإعلان قرار أمريكي بالانضمام إلى حلف بغداد كان من شأنه، إذا ما استعرنا شعاراً من حقبة لاحقة من حقبات الحرب الباردة، أن يضع الولايات المتحدة «وجهاً لوجه» مع مصر ـ مما كان سيزيد من تعقيد العلاقات مع أهم مصدر للنفوذ في الشرق الأوسط العربي. وفي مواجهة هذه المعضلة، في عام ١٩٥٥ وما بعده، «تراجع» دالاس ورفض التزام الولايات المتحدة بالعضوية الكاملة في الحلف، مما أثار ذعر كل الأطراف المعنية(٥٤). ومع ذلك، فإن اشتراك العراق في التحالف المعادي للسوفييت وإذعانه الكامل لتشريع الأمن المتبادل الأمريكي أصبحا المعيار الذي تقاس به العلاقات الأمريكية مع بقية العالم العربي، بما في ذلك مصر. وعلى حين كان بمقدور دالاس في الماضي أن يتجاهل عدم الاتساق في السياسة الأمريكية، فإن التناقضات التي أبرزها حلف بغداد بشكل حاد بدأت تفرض نفسها الآن.

أما عبد الناصر، الذي كان يعاني بالفعل بسبب المبادرة العراقية وفشل مؤتمر القاهرة، فكان عليه أن يواجه على الفور تحدياً آخر، من جانب اسرائيل هذه المرة. فالغارة التي وقعت على غزة يوم ٢٨ فبراير/ شباط تركت تأثيراً يتجاوز الضحايا ـ ٣٢ قتيلاً و ٣٩ جريحاً. فقد سلطت الضوء على ضعف مصر العسكري، وعرضت عبد الناصر لاتهامات بالاهمال في حماية الفلسطينيين الذين كانوا تحت وصايته. وأكد الهجوم ما كان يقول به عبدالناصر من أن الخطر الخارجي الأول على مصر وعلى نظامه لم يكن الاتحاد السوفييتي، كما كان دالاس يرى، بل هو إسرائيل:

> كرر عبد الناصر أمامي إحساسه بالذنب الشخصي إزاء مصرع جنوده في غزة. فقد قادته عناصر الاتصال الاسرائيلية، والولايات المتحدة إلى حدٍ ما، إلى نوع من التواكل على أن اسرائيل تريد التسوية حقاً. وقد أوقف منح عبدالحكيم أموالاً أمريكية (هكذا في النص الأصلي!) من أجل الجيش. وقال هو نفسه للضباط أن هناك فرصة طيبة لإقرار ترتيبات أفضل مع

(٥٣) *New York Times*, 27 February 1955, Sec.IV, p.5.

(٥٤) للاطلاع على انتقاد من الداخل لسياسة دالاس، أنظر:
Gallman, *op.cit.*, pp.185-7.

اسرائيل، وأنـه يحـول الأمـوال من التطـوير العسـكري إلى التنمية الاقتصادية. وفي هذه الأوضاع، فإن غارة غزة في ٢٨ فبراير/ شباط قد تركته في وضع يكاد أن لا يطاق.. (٥٥).

وكان عبدالناصر والجيش على حد سواء موضع سخرية لفشلهما في حماية اللاجئين في غزة ـ وهي قضية كان بمقدور المعارضة السياسية لعبد الناصر أن تستغلها بشكل كبير. وحاول عبدالناصر تحييد هذه الانتقادات بطريقتين: بالسماح بتشكيل «فدائيين» فلسطينيين في غزة للقيام بغارات عبر الحدود، وبالإلحاح مرة أخرى على الولايات المتحدة للحصول على أسلحة.

ووصل هنري بايرود إلى القاهرة في الأسبوع الأول من مارس/ آذار لتولي المنصب الذي تركه كافري شاغراً قبل ذلك بشهرين. وفي اللقاء الثاني بين عبدالناصر وبايرود يوم ١١ مارس/ آذار، يقول بايرود انهما أجريا «مناقشة بالغة الصراحة» استمرت سعتين. وفي تقريره المطول عن اللقاء والذي بعث به إلى دالاس، وعلى حين سجل بالتفصيل مخاوف عبدالناصر من العزلة، فإن بايرود كان يسعى للتقليل إلى أقصى من جدية اعتراضاته على التطورات في الهلال الخصيب:

أصبح واضحاً أنه يقابلني منفرداً على أمل أن أقدم له النصح، ولكي يطلعني سراً على ما كان يستحيل أن يطلعني عليه في اللقاء الأول. قال انه مشوش الذهن، بل انه يرتاب في بعض دوافع الولايات المتحدة التي يرغب في استيضاحها، وهو ما أعتقد أنه كان تصريحاً صادقاً.

وبدلاً من تلخيص المحادثة الطويلة، فإنني أورد هنا النقاط والانطباعات التي تبدو هامة:

١ ـ إن ما يحدث هنا هو نزاع عربي محلي، وإن كان حاداً. وهو لا يتصل بأي حال من الأحوال بالرغبة المحلية في دفاع مناسب عن الشرق الأوسط، كما لا ينطوي على أي شيء يتصل بموضوع الحياد بين الشرق والغرب.

٢ ـ لم ينزعج عبد الناصر كثيراً من انضمام العراق إلى حلف مع تركيا. وهو

(٥٥) Byroadle to Dulles, Cable 1881, 9 June 1955.

لا يتعاطف كثيراً مع قادة العراق، لأسباب سنوردها فيما بعد، ولا يعبأ بما يفعلونه خارج العالم العربي.

٣ ـ النقطة التي تزعج عبد الناصر هي الدعوة التي وجهها نوري إلى الدول الأخرى في المنطقة للانضمام إلى الترتيب التركي ـ العراقي. فهو يرى أن ذلك لا يتصل بالدفاع إلى حد كبير، بل هي محاولة لتحقيق الأطماع القديمة لدى الحكام العراقيين باجتذاب سوريا إليهم والاتحاد معها.

٤ ـ ويعتقد عبد الناصر أن المخطط السابق هو الدافع الحقيقي لنوري السعيد والأسرة الحاكمة في العراق، وأنه يطغى بصورة كبيرة على أي قلق يساورهم بالنسبة لمسائل الدفاع. وبالإضافة إلى هذه الاستراتيجية الشاملة، فهناك رغبة العراق في عزل مصر.

٥ ـ وأصبح يرتاب في أننا اتخذنا قراراً بالانحياز في هذه المسألة العربية. وكان دليله على أننا أغرينا سوريا على أن تنضم إلى الحزام الشمالي في آخر الأمر يقترب من أن يكون دليلاً نهائياً على أننا نتعاون مع نوري السعيد في مخططاته. كما لاحظ بقلق أيضاً أنه منذ اتفاق الولايات المتحدة مع ليبيا، فإن التبادل الفني والعسكري الليبي أخذ يتحول من مصر إلى العراق. وقد قام بمبادرة لتحسين العلاقات مع تركيا، ولكنه يعتقد أيضاً أن تركيا قد تدخلت في الشؤون العربية لعزل مصر. وهو يرى مصر وقد انعزلت في آخر الأمر وأحيطت بتجمع معادٍ في الشمال بقيادة العراق، وباسرائيل، وليبيا، وكان يشعر بأن جهوداً تجري في السودان للغرض ذاته. واعترف بأن رجل الشارع لا يشعر بكل ذلك؛ ولكن مصر في ظل قيادته لن تعزل بهذه الصورة.

٦ ـ لقد سمع الكثير عن فلسفتنا بشأن الحزام الشمالي، وفهم أنه إذا قرر العراق الانضمام إليه، فإننا سنوافق على ذلك. إلا أن الأحداث التي تلت ذلك قد جعلته يتساءل عما إذا كنا نحن أيضاً قد انضممنا إلى الجهود المبذولة لعزل مصر.

٧ ـ ان تحرك العراق المفاجىء قد أخذه على حين غرة. ويشعر بأنه لا بد وأن يقوم بعمل فوري ما لوقف مخططات العراق بشأن سوريا. وقد بذل

جهداً كبيراً في هذا الاتجاه. وهو واثق الآن من أن الجيش السوري في صفه. وقال «سيكون هناك مجلس قيادة ثورة صغير إذا ما حدثت متاعب حقاً». وعندما سألته عن الاتجاهات اليسارية في الحكومة الجديدة، استطرد في التفصيلات ليبين أنه لا حاجة بنا للقلق من ذلك. وتحدث بشكل مسهب عن الحياة السياسية السورية، وعن أسماء لم أستطع لسوء الحظ أن أميزها، مما أضاع فرصة الحصول على معلومات قيمة.

٨ - وعندما سألته عما إذا كان الحلف الجديد الراهن برعاية مصر سيضيف أية قوة لمصر، رد بالنفي، قائلاً انه سيكون عبئاً لأنه سيرتب على مصر إلتزامات جديدة. وأن منع العراق من الاستيلاء على سوريا، ثم العمل عندئذ ضد مصر، لا يتسم بأية أهمية عسكرية، وإنما هو أمر سياسي. لهذا السبب، لا بد من إظهار أن هناك قيادة سورية. ولن يتم تحريك قوات. وقال انه لا يريد حقاً أن يدخل لبنان والأردن في ترتيبات، إذ أن حدودهما المكشوفة مع اسرائيل ستفرض أعباء إضافية على مصر (ربما كان التظاهر بعدم الرغبة هذا من قبيل تغطية عجزه،وإن كنت غير متأكد من ذلك).

٩ - اعترف عبد الناصر بأنه ربما كان مخطئاً ومفرطاً في ارتيابه. فقد كان عليه أن يتصرف بسرعة، ولم يكن هناك من يتحادث معه. ولو كان بمقدوره في ذلك الوقت أن يجري محادثات من هذا النوع لتذكيره بالانطباع العام الذي تتركه تصرفاته خارج العالم العربي، ولإقناعه بأن القوى الغربية على الأقل ليس لديها دافع لعزل مصر، لربما كان من الممكن أن تختلف الأمور.

١٠ - انه لا يهتم بوجه خاص إذا ما انضم لبنان أو الأردن إلى الحزام الشمالي. فقلقه ينصب مرة أخرى فقط على صلة سوريا بالعراق.

١١ - وسألته عما يراه إزاء قيام اتحاد فيدرالي في الشمال إذا ما كان ذلك تحت قيادة لا يرتاب في دوافعها، فرد بأن اتحاداً بين لبنان وسوريا والأردن، أو أي اثنين منهم، سيكون على ما يرام. وقال ان الحدود

بين هذه الدول حدود مصطنعة، وربما كان مثل هذا التحرك شيئاً طيباً طالما أن ليس (لنوري السعيد والعرش العراقي) يد فيه (أكرر: ليس).

أعتقد أن عبد الناصر قد اقتنع الآن بأنه قد أصبح مفرطاً في ارتيابه، وبالتأكيد إلى الحد الذي يُدخل معه الولايات المتحدة في أي تآمر في الشؤون العربية الداخلية. وهو يعرف أننا سنواصل تأييدنا للحزام الشمالي، ويدرك أننا لا نستطيع مباركة ترتيباته الثلاثية الجديدة.

كان واضحاً أن الغرض من ملاحظاته أن يجعلني أعرف «كيف يرى الأمور»، وهي رؤية مصرية بشكل نمطي، وإن كنت لا أشك في أنها صادقة في لحظتها. ومن المحتمل أن تكون هذه الملاحظات مبالغ فيها بشكل ما، لكي يجعلني أرى مبرراً لتصرفاته الأخيرة. والآن، وقد أزاح ذلك عن صدره، فإنني أعتقد أن المحادثات القادمة في المستقبل يمكن أن تكون مفيدة[٥٦].

وسرعان ما ووجه بايرود بمطلب أن يبلغ دالاس بحاجة مصر الملحة إلى الأسلحة. فبالإضافة إلى المهانة الموجعة التي أحدثتها غارة غزة، فقد بدأت تظهر في الصحف أنباء عن صفقة أسلحة اسرائيلية - فرنسية سرية تمت في أغسطس/آب السابق[٥٧].

وطلب عبد الناصر من بايرود الموافقة على شراء معدات عسكرية ثقيلة تبلغ قيمتها ٢٣ مليون دولار[٥٨]:

«لقد سألت المستر بايرود عن الأسلحة. وسألناه عن دبابات، وسألناه

(٥٦) Byroade to Dulles, Cable 1330, 11 March 1955.

(٥٧) *MEM*, 7 April 1955, p.29.

وذكرت مصادر عربية أن اسرائيل تلقت خلال عام ١٩٥٥ الأسلحة التالية: ٣٠ طائرة نفاثة من طراز ميستير، و ١٥ طائرة من طراز أوراجوتان، و ٣٣ دبابة شيرمان، و ٢٥ مدفعاً مضاداً للدبابات عيار ١١ مم، و ٢٤ قطعة مدفعية عيار ١٥٥مم.

(٥٨) كان هذا الطلب يتعلق بالأسلحة التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٥٢ للملك فاروق. وقيل ان أيزنهاور وصف القائمة بأنها «تافهة». أنظر:

Love, *op.cit.*, p.88.

عن بعض القاذفات. ووافقوا على إعطائنا بعض الدبابات وبعض القاذفات القديمة من طراز ب ـ ١٧. ولكن كانت هناك عقبة ـ الدفع نقداً ـ ٢٩ مليون دولار. . . وقلنا إننا لا نستطيع دفع ٢٩ مليون دولار نقداً. وتوقف كل شيء. . .»(٥٩).

ولم يكن ممكناً لهذا الجمود المستمر إلا أن يفاقم من إحساس عبدالناصر بخيبة الأمل في السياسة الأمريكية، وأن يزيد من قلقه المتنامي إزاء عزلة مصر. ومما يوضح هذا الإحساس بالضعف ذلك الاقتراح المستبعد تماماً الذي ورد على لسان صلاح سالم، الذي عرض في ٢١ مارس/ آذار الانضمام إلى الولايات المتحدة في خططها الدفاعية إذا ما تنازلت اسرائيل عن صحراء النقب لمصر(٦٠). وكان مجرد عرض التعاون مع الولايات المتحدة لافتاً أكثر من الشروط التي طرحها صلاح سالم. ومن الأرجح أن بالون الاختبار هذا قد قوبل في واشنطن كدليل على أن معارضة مصر لتصرف العراق بوجه خاص، وللخطط الدفاعية الأمريكية بوجه عام، كانت مجرد موقف تفاوضي يأمل عبدالناصر من خلاله أن يكسب تنازلات أمريكية قبل أن يسلم بدخول مصر إلى مجال النفوذ الأمريكي.

واستمر عبدالناصر يرسل إلى واشنطن إشارات تنم عن رغبته في التوفيق بين الخلافات بينهما. وفي ٣٠ مارس/ آذار، قام هاري كيرن رئيس تحرير النيوزويك، وبعلم عبد الناصر، باطلاع دالاس على مضمون رسالة خاصة كان قد تلقاها من عبد الناصر. وكتب كيرن أن عبد الناصر مهتم أشد الاهتمام بقضيتين:

أولاً، انه يشعر بانزعاج بالغ من جراء المناورات العديدة التي يقوم بها الأتراك للضغط على سوريا. وهو لا يشعر أن الولايات المتحدة تقف وراء هذه المناورات، ولكنه يعتقد أنها على الأقل في وضع يسمح لها بنصح الأتراك بممارسة مزيد من الاعتدال. وبالطبع، فإن ضغط الأتراك على سوريا لكيلا تدخل في حلف مع مصر والسعودية يجعل موقف عبد الناصر أكثر صعوبة، ويدعم المعارضين المتطرفين في مصر للحلف العراقي ـ التركي، ويجعل من الأصعب على رئيس الوزراء نفسه أن ينتهج خطاً

(٥٩) Love, *op.cit.*, p.281.
(٦٠) *The Times*, 22 March 1955.

معتدلاً. ومما يزيد الوضع سوءاً أن الذين يمارسون الضغوط هم الأتراك، اعداء العرب التقليديون ويشعر الكولونيل ناصر بأن الشيء المطلوب أكثر من غيره هو فترة من الهدوء. وخلال تلك الفترة، سيكون من الممكن النظر إلى الحل العراقي ـ التركي والحلف المصري مع السعودية وسوريا (إذا ما وقّعت سوريا) من منظوريهما الملائم. وأشعر أنا نفسي بأنه قد يكون من الممكن تحقيق مصالحة بين الجانبين عندئذ، وإن كنت لا أعكس هنا أراء الكولونيل عبد الناصر.

أما الاعتبار الأهم الثاني في ذهن رئيس الوزراء في الوقت الراهن ـ في ما يتعلق بعلاقاته بالولايات المتحدة ـ فهو التأخير في المفاوضات الخاصة بالحصول على قرض لبناء السد العالي على النيل في جنوب الوادي. وهذا السد يحتل بطبيعة الحال موقع القلب من التخطيط الاقتصادي المصري. وإنني لعلى ثقة من أن إعلان أن ذلك سيتم بصورة محددة يمكن أن يعني الكثير لرئيس الوزراء من حيث السياسة الداخلية والدعاية. ولذلك، فإن رئيس الوزراء متلهف للغاية لرؤية علامةٍ ما على تحقق تقدم ملموس في ما يتعلق بالقرض(٦١).

إلا أن عبد الناصر أصبح، في تصريحاته العلنية، أكثر صراحة في انتقاداته للولايات المتحدة، التي تحجب الأسلحة عن مصر في الوقت الذي تحث فيه الدول العربية الأخرى على أن تحذو حذو العراق. وفي خطاب أذيع على نطاق واسع في ٣١ مارس/آذار، أعرب عبد الناصر عن تقديره المتشائم إزاء احتمال الحصول على أسلحة أمريكية. وبعد أن أعاد إلى الأذهان بعثة علي صبري قبل عامين. قال عبد الناصر:

لقد تحدثوا [الغرب] معنا عن المعونة العسكرية وعن المعونة الاقتصادية، وقالوا إنهم سيعطوننا كل ذلك. وقلنا اننا نقبل المعونة العسكرية، ولكن دون شروط مفروضة. إننا لسنا مستعدين للتوقيع على الشروط التي تقيدون بها أيدي البلدان الأخرى. إنكم تساعدوننا عسكرياً؛ وبطبيعة الحال، فإننا لن نستخدم [الأسلحة] إلا في أغراض الدفاع المشروع. . .

(٦١) JFD Papers, 30 March 1955, Box 96.

وقالت [الولايات المتحدة] إننا سنعطيكم أسلحة قيمتها ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٥٤/ ١٩٥٥. وحتى الآن، لم نحصل من كل هذه الصفقة الكبيرة إلا على كلمات معسولة.

وقلنا لهم - إننا راغبون في الشراء. ولكننا لم نصل إلى أي اتفاق معهم، باستثناء أن الأسلحة ستأتي. وقد قلت لكم ذلك منذ عامين، وذهبت إلى هناك بعثة من النكلاوي وعلي صبري، ودارت مفاوضات طويلة، ولكنها لم تسفر عن شيء - إن النفوذ اليهودي والنفوذ الصهيوني لهما تأثير قوي جداً هناك؛ وأعتقد أننا إذا حصلنا على أي شيء على الاطلاق فإن ذلك سيكون معجزة المعجزات(٦٢).

وفي الخامس من ابريل/ نيسان، أعلنت بريطانيا رسمياً انضمامها إلى **حلف بغداد**. فهي، كالولايات المتحدة، كانت تفضل أيضاً وجود بؤرة تتجه إليها كراهية العرب غير أسرائيل. ومثلما أشار إيدن، الذي سيخلف تشرشل قريباً في منصبه، في مناقشة في **مجلس العموم** في ٣٠ مارس/ آذار، إنه ينبغي تأييد المبادرة العراقية لأنها «المرة الأولى التي تنظر فيها دولة عربية في اتجاه... غير إسرائيل»(٦٣). ومنذ اتفاقية السويس، كانت لندن حريصة بوجه خاص على الاحتفاظ بوضعها المتميز في العراق، وهو الوضع الذي كان مطروحاً للنقاش في ذلك الوقت كجزء من مراجعة لاتفاقية عام ١٩٣٠ الانجليزية - العراقية التي كانت مدتها ستنتهي قريباً. وعلى حين كانت لدى بريطانيا تحفظات خطيرة على الفعالية العسكرية لحلف بغداد، وعلى مجمل مفهوم دفاع الحزام الشمالي، فإن الانضمام إلى الحلف أتاح للندن فرصة سانحة لإعادة تشكيل علاقاتها مع دول الهلال الخصيب على أساس يبقي الكثير مما تبقى أصلاً من القوة البريطانية في المنطقة.

ولم تكن العضوية تتيح لبريطانيا إطاراً رسمياً لهيمنتها المنشودة على شؤون الحزام الشمالي فحسب، بل كان من المحتم بدرجة ما أيضاً أن يبدو القرار

(٦٢) الأهرام، ١ أبريل/ نيسان ١٩٥٥، كما اقتبسها: Jabbar, *op.cit.,* p.239.
للإطلاع على مقارنة مثيرة للاهتمام لترجمة الخطاب نفسه، أنظر: Love *op.cit.,* p.88.

(٦٣) "The Baghdad Pact", *op.cit.,* n.p.

البريطاني الصريح متناقضاً مع الحذر الذي أبدته الولايات المتحدة التي ساعدت على اضمحلال الامبريالية البريطانية في العالم العربي. ولم تكن مجلة **الايكونومست** متحمسة جداً إزاء سياسات ما بعد الاستعمار التي تنتهجها واشنطن، فراحت تقول:

> إن أي ميل بريطاني للوقوف وراء التزامات ثابتة (في الشرق الأوسط) وفقاً لخطوط القرن التاسع عشر يكون مآله الهزيمة مرة بعد مرة على أيدي الأمريكيين، الذين لا يملكون سياسة بديلة سوى الابتسام والإعراب عن أملهم أن تكون النتائج طيبة عندما تلوح لحظة الأزمة... أي ضمان حقيقي هناك لأن تكون سياسة (دالاس) أكثر نجاحاً من السياسة المتبعة قبل عشر سنوات(٦٤)؟

ومثلما كان الحفاظ على المصالح البريطانية يملي على بريطانيا أن تشترك في **حلف بغداد**، كذلك وعلى وجه الدقة، فإن حاجة الولايات المتحدة إلى ضمان مكانتها كقوة عالمية (أو اقليمية) كانت تملي عليها التعاون الوثيق مع الحلف، ولكن دون التعريف العلني كعضو فيه. وكانت دول الحزام الشمالي تتوقع تماماً أن تنضم الولايات المتحدة إلى التحالف، باعتبارها صاحبة فكرته ومموِّلته، ولو من قبيل اضفاء شيء من المصداقية على ما تحقق بالفعل. وأكدت الأنباء الواردة من لندن أن الولايات المتحدة سرعان ما ستحذو حذو البريطانيين، وأن التأخير في ذلك إنما يرجع إلى طول عملية الموافقة في الكونغرس(٦٥). وفي الوقت، ذاته أشارت البرقيات الأكثر دقة الواردة من واشنطن إلى أن اشتراك الولايات المتحدة ليس مرجحاً في المستقبل القريب(٦٦). وكان أبرز أسباب هذا التردد يتمثل في اهتمام واشنطن بالحفاظ على مصداقيتها بين الدول العربية المعارضة للحلف، ولا سيما مصر(٦٧). فمصر كانت تعتبر مفتاحاً لأي تقارب نهائي بين الدول العربية التي

(٦٤) كما نقلتها: *New York Times,* 6 December 1954, p.10.

(٦٥) *New York Times,* 17 March 1955, p.3.

(٦٦) *New York Times,* 17 March 1955, p.3.

(٦٧) كان لوي هندرسون «المراقب» الأمريكي في اجتماع أبريل/ نيسان لأعضاء الحلف في طهران «يقصد بوضوح أن يقول ان رفض الولايات المتحدة الانضمام للحلف حتى الآن كان يقوم على الاعتراضات التي أثارتها مصر والسعودية وسوريا، وعلى قرار الولايات المتحدة الاحتفاظ بعلاقات طيبة بكل بلدان هذه المنطقة». *New York Times,* 18 April 1956, p.5.

قسمتها المبادرة العراقية، وعبد الناصر كان يعتبر مفتاحاً لمصر. وكانت مزاعم عبد الناصر للدبلوماسيين الأمريكيين بأن النظام ما زال مكشوفاً أمام هجمات الأخوان المسلمين والوفد والشيوعيين سلاحاً قوياً في أيدي أولئك الذين كانوا يعارضون أية تحركات قد يكون من شأنها أن تبعد مصر بدرجة أكبر عن الولايات المتحدة.

ولم يكن هناك الكثير من الأسباب مما تضطر الولايات المتحدة لإعلان صريح عن انضمامها عضواً في الحلف. فالفائدة الرئيسية التي تجنيها الدول الأعضاء في حلف بغداد كانت تتمثل في تأهلهم للحصول على الأسلحة والخبرة العسكرية الأمريكية. وكان بمقدورهم أن يظلوا يحصلون عليها دون أي تغيير نوعي في الالتزام الأمريكي. ولاحظ لوي هندرسون أن «انضمامنا إلى حلف بغداد سيكون من شأنه أن يزيد الضغوط علينا من جانب دول الشرق الأوسط الأخرى، وربما حتى من قبل البريطانيين . . . من أجل أن نقيم في الشرق الأوسط هيئة أركان، وجيشاً مماثلاً لما في **حلف شمال الأطلسي**»(٦٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبرر وجود الحلف ومبرر التصرفات الأمريكية وأيضاً مبرر اشتراك العراق وبريطانيا، إنما كان يتمثل في الحفاظ على هيمنة العناصر السياسية الموالية للغرب في البلدان المعنية. ومثلما وصفه واحد ممن وضعوا صيغته فيما بعد، كان حلف بغداد يصوَّر على أنه حزام صحي سياسي وايديولوجي ضد التخريب الثوري الداخلي أكثر مما هو حصن ضد غزو سوفييتي كان المراقبون العالمون ببواطن الأمور يعترفون بأن صده أو حتى تأخيره إنما هي مهمة تفوق مقدرة أعضاء الحلف (٦٩).

وأكد تقرير سري للغاية صادر عن هيئة الأركان المشتركة:

إنّ الآثار المباشرة لتجمع دفاعي اقليمي فضفاض، يقوم على الترتيبات الدفاعية التركية، الباكستانية ـ العراقية، وتدعمه برامج المعونة العسكرية الأمريكية، **ستكون في المقام الأول آثاراً سياسية ونفسية أكثر منها عسكرية**. (التشديد للمؤلف) فإقامة مثل هذا التجمع سيكون من شأنها:

١ ـ أن تميل إلى خلق مناخ موات لتطوير وعي أعظم بالتهديد السوفييتي والتعاون الدفاعي الإقليمي الأوثق.

(٦٨) Loy Henderson interview, JFDOH, p.17.

(٦٩) "Defense of the Middle East" (sanetized copy), Geneva 18-23 1955, Eisennower Papers, reprinted in *Declassified Documents,* Ref. 283A, n.p.

٢ ـ أن تشجع على الأرجح الدول المشتركة على التعاون بشكل أوثق في الأمور الأخرى، مع الحلفاء الغربيين في ما بين أنفسهم على حد سواء.

٣ ـ أن تقوي وضع العناصر ذات التوجه الغربي في الدول المشتركة.

إلا أن مثل هذه التطورات لن تؤثر بصورة مادية على الضعف الداخلي الذي قوض قوة واستقرار الشرق الأوسط حتى الآن، ولن تقضي بأي حال من الأحوال على التوترات والمخاوف التي جعلت جانباً كبيراً من المنطقة ينفر من الغرب. إن مثل هذا التجمع الفضفاض في حد ذاته لن يقلل بأي درجة هامة من الضعف العسكري للمنطقة. إلا أنه، وبوجود برامج المعونة العسكرية الأمريكية، سيخلق فرصاً أفضل مما كان في الماضي لتقليل أوجه القصور القائمة في دفاع الشرق الأوسط. فالاحتياج إلى قوات برية أجنبية قد يقل بدرجة كبيرة في آخر الأمر. غير أن تحقيق هذا الهدف المحدود سيكون عملية طويلة ومكلفة تنطوي على قدر كبير من التدريب والمعدات على مدى سنوات؛ وسيظل الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط يعتمد في المستقبل المنظور على إسهامات كبيرة من جانب القوات الغربية(٧٠).

ولم يكن حلف بغداد أداة غير فعالة من حيث استراتيجية الاستقطاب الثنائي فحسب، بل ان دراسة **لمكتب المخابرات والأبحاث** بوزارة الخارجية قد شككت أيضاً في قيمته كعلامة على تأييد الغرب أو كرادع للاضطرابات الداخلية:

لم يكن هناك على الاطلاق أي احتمال حقيقي لتطوير قوات محلية، خارج تركيا، قادرة على كبح جماح الاتحاد السوفييتي بصورة جادة، إذا ما اختار أن يشن هجوماً على المنطقة. إن حقوق القواعد التي قد تحصل عليها الولايات المتحدة من خلال حلف بغداد ربما لن تستخدم إلا في غياب الحالات الطارئة التي ينبغي استخدامها خلالها. فإذا ما نشبت حرب عامة فإنه من المستبعد كثيراً أن تسمح دول الشرق الأوسط، التي تواجه احتمال رد انتقامي سوفييتي، للولايات المتحدة باستخدام قواعد داخل حدودها لشن هجمات على الاتحاد السوفييتي إن هي أتيحت لها فرصة للحيلولة دون

(٧٠) **"Interim Military Objectives for Iran"**, 13 April 1955, JSPC 961/48, reprinted in *Declassified Documents,* 78, Ref. 365 B.

ذلك. وستضطر الولايات المتحدة على الأرجح، في حالة الحرب العامة، إلى أن تتحرك بالقوة إذا ما أرادت استخدام أي جزء من الشرق الأوسط منطقة قواعد، تماماً كما لو كانت لا تمتلك أية حقوق لاستخدام القواعد في المنطقة . . . وفي ما يتعلق بحماية المنطقة من هجمات مسلحة من جانب القوات السوفييتية، فإن التأثير الرادع لترتيبات الحزام الشمالي الدفاعية لن تكون على الأرجح حاسمة بأي حال من الأحوال: فالشيء الذي سيردع الاتحاد السوفييتي هو احتمال أن يؤدي عدوانه إلى حرب عامة. وبعبارة أخرى، فإن التوازن العسكري خارج المنطقة، وليس داخلها، هو الذي سيوضع في الحسبان على الأرجح، وبالنسبة لاحتمال استيلاء شيوعيين محليين على السلطة، فإن القوات المسلحة في كل دول الشرق الأوسط لديها بالفعل القدرة على سحق أية انتفاضة من هذا النوع، إذا ما توافرت لها الإرادة على عمل ذلك؛ وليس من المرجح أن تكون مسألة إمدادات الأسلحة حاسمة في أية حالات طارئة في المدى المرئي[٧١].

وكانت هناك قيود موضوعية إضافية تدعو إلى عدم اتباع سياسة من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من عزل مصر. فالعسكريون الأمريكيون كانوا يأخذون مأخذ الجد الرأي البريطاني، الذي قيل في أوائل ١٩٥٥، بأن الحزام الشمالي يفتقر إلى «الدفاع في العمق». وأشارت هيئة الأركان المشتركة إلى أنه:

بالإضافة إلى خلق قوات محلية، تتسم بالكفاءة في بلدان الحزام الشمالي، يبدو أن هناك عنصرين هامين ضروريين لتحقيق الاستراتيجية المتصورة. وهما:

أ - توفير قوات اسناد ذرية.

ب - وتحسين وتوسيع قاعدة مركبة للإمداد والتموين والإيواء لدعم الاستراتيجية . . . .

إن دعم الإمداد والتموين والإيواء للقوات المطلوبة للدفاع عن جبال زاجروس والقوات الأخرى في بلدان الحزام الشمالي، سيتعين إلى حد كبير

(٧١) "The Outlook for United States Interests in the Middle East", 14 November 1955, DOS IR 7074, p.19.

أن يأتي من الموارد الأمريكية والبريطانية. وسيتعين تحسين وتوسيع الموانىء وخطوط المواصلات، بما في ذلك السكك الحديدية والخطوط البرية والجوية. وخطوط المواصلات هذه إلى المنطقة وداخلها ستمر بالعديد من البلدان غير المنحازة الآن بشكل فعال إلى بلدان الحزام الشمالي. وهي تشمل سوريا ولبنان والسعودية والكويت ومصر. كما أن القاعدة المركبة للإمداد والتموين والايواء، والتي تشمل قواعد جوية ومنشآت صيانة ومنشآت امدادات ونقاط نقل، ستمتد إلى نفس هذه البلدان[٧٢].

وليست بنا حاجة لقول الكثير عن العنصر الأول[٧٣]. أما العنصر الثاني، فلم يكن سوى اعتراف بما قاله البريطانيون، بل وعبد الناصر نفسه، منذ وقت طويل. فقد ظلت مصر «المحور الاستراتيجي للمنطقة بأسرها».

وكان دالاس على علم بهذه التقويمات بطبيعة الحال؛ غير أنه - مثله في ذلك مثل المؤسسة العسكرية، واثقاً كما يبدو في امكان المضي قدماً في تخطيط الإمداد والتموين على افتراض أن الأراضي المصرية ستظل متاحة للولايات المتحدة على الرغم من معارضة مصر للخطط الدفاعية الأمريكية. وكان وزير الخارجية يعتقد أيضاً أن رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى حلف بغداد - وهو موقف رمزي في أفضل الأحوال - سيعود بالنفع على الولايات المتحدة في القاهرة. بل لقد زعم إيدن أن الولايات المتحدة حاولت بالبقاء خارج الحلف أن تسجل نقطة لصالحها في القاهرة. بل لقد زعم إيدن أن الولايات المتحدة حاولت بالبقاء خارج الحلف أن تسجل نقطة لصالحها في القاهرة[٧٤]. ومع مرارة إيدن إزاء فشل الولايات المتحدة (مرة أخرى) في مساندة الالتزامات البريطانية بشكل كامل، راح يفسر السياسة الأمريكية على أنها «الفشل في وضع ثقلها وراء أصدقائها، على أمل أن تحظى بالشعبية لدى أعدائها»[٧٥].

(٧٢) "Logistic Support of Our Strategy in the Middle East", 8 December 1955, reprinted in *Declassified Documents 78*, Ref. 367B;

أنظر أيضاً: Campbell, *Defense*, p.192.

(٧٣) «. . . يجري حالياً بحث وضع قدرة توصيل أسلحة نووية أمريكية صغيرة في الشرق الأوسط».

JSPC 883/78, 11 August 1955, reprinted in *Declassified Documents- 78* Ref. 366A.

(٧٤) Campbell, *Defense*, p.62.

(٧٥) Eden, *op.cit.*, pp.374-5.

إلا أن مثل هذا التردد لم يهدىء أحداً، وبالذات عبد الناصر، بخاصة لأن آليات الحلف في عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ كانت تتطلب اشتراك الولايات المتحدة في مداولاته بشكل أوثق على نحو مضطرد. وأصبح أصعب فأصعب احتواء التناقضات في السياسة الأمريكية، التي كانت تعتبر عبد الناصر نموذجاً لجيل جديد من القومية البورجوازية الموالية للغرب في العالم العربي وما وراءه، ولكنها مع ذلك كانت تفضل مداهنات الحرس القديم (نوري السعيد). وأدى الاتجاه إلى استبعاد مصر من المزايا التي تقدمها الولايات المتحدة إلى تقوية الميول القوية بالفعل داخل النظام، والتي كانت تسعى إلى الحد من الاعتماد على الغرب مع تعزيز القيادة المصرية في أنحاء العالم العربي. فالأحداث كانت تتطلب بشكل متزايد تشديد موقف مصر (وعبد الناصر) إذا ما أريد لها (وله) ألا تجتاحها الولايات المتحدة.

ومع تعرض عبد الناصر للهجوم من جانب إسرائيل، وللعزلة من جانب الغرب، ومع عدم دفاع الأمم المتحدة، عنه، فقد كان متاحاً له طريقان آخران للحصول على التأييد الدولي: حركة عدم الانحياز الناشئة، والعالم الشيوعي. وقد شجع كل من تيتو ونهرو عبد الناصر على معارضته حلف بغداد، ويعرضان على الزعيم المصري المساندة السياسية والايديولوجية التي كان في أمس الحاجة إليها[٧٦]. وكان الزعيمان المحنكان يشجعان عبد الناصر، الذي لم يكن قد خاطر بعد بدخول الساحة العالمية، على أن يلعب في مؤتمر باندونغ القادم دور زعيم قومي لبلد تحرر حديثاً من الاستعمار الغربي، ويناضل الآن للاحتفاظ باستقلاله في الحرب الباردة.

وأدى إعلان عبد الناصر اعتزامه الذهاب إلى باندونغ إلى اغضاب دالاس، تماماً في الوقت الذي وصلت فيه إلى واشنطن طلبات الأسلحة العاجلة في مارس/ آذار. بل إن دالاس حاول إقناع عبد الناصر بالغاء حضوره مؤتمر حركة عدم الانحياز[٧٧]. إلا أن البعض في وزارة الخارجية ودوائر المخابرات رأوا في عبد الناصر فرصة لاضفاء الاعتدال على المؤتمر الذي كان من المتوقع أن

(٧٦) للإطلاع على زيارات تيتو ونهرو للقاهرة، أنظر على التوالي:
Heikal, *op.cit.*, pp.254 and 279.

(٧٧) Heikal, *op.cit.*, p.47

يكون معادياً للغرب. واقترح هاري كيرن، الذي ظهر مرة أخرى كصحفي - دبلوماسي، وضع طائرة أيزنهاور تحت تصرف عبد الناصر للذهاب إلى باندونغ. إلا أن واشنطن رفضت الفكرة بحكمة[٧٨].

وفي التاسع من ابريل/ نيسان، غادر عبد الناصر القاهرة متوجهاً إلى العاصمة، الأندونيسية، حيث توقف في طريقه في كل من كراتشي ونيودلهي ورانجون. وفي كراتشي، أشاد به راديو باكستان باعتباره «الأبن البار لمصر»... ولكل بلد عربي وللعالم الإسلامي بأسره»[٧٩]. وفي نيودلهي في ١٢ ابريل/ نيسان، اجتمع عبد الناصر مع نهرو ورتبا، باقتراح من السفير الصيني، الاجتماع مع شواين لاي. وكان عبد الناصر يفترض أن اللقاء سيتم في باندونغ، ولذلك فقد فوجىء عندما رأى الزعيم الصيني في انتظاره وهو يهبط من الطائرة في رانجون في ١٥ إبريل/ نيسان. وفي اجتماع خاص في اليوم نفسه، أثار عبد الناصر قضية المساعدة العسكرية. هل يمكن أن يبحث شواين لاي موقف السوفييت من إمداد مصر بالأسلحة؟ وأشار شواين لاي بصورة لا تفتقر إلى الكياسة إلى المصاعب التي يمكن لمثل هذه الخطوة أن تسببها لمصر مع الغرب. وأعلن عبد الناصر أنه مستعد لمواجهة العواقب المحتّمة لذلك، لأن الاتحاد السوفييتي كان مصدر السلاح الأخير المتاح له[٨٠].

وكان الاتحاد السوفييتي، بعد بداية سلبية، قد بدأ يدرك قيمة جيل ما بعد الحرب من القوميين البورجوازيين الآتية من صفوف العسكريين، فضلاً عن الفرص التي يتيحها مثل هؤلاء الزعماء أمام امتداد النفوذ السوفييتي إلى مناطق كان الاستعمار الغربي يحرمه منها حتى ذلك الوقت. وتواكب صعود خروشوف باعتباره «الأول بين المتساويين» في القيادة السوفييتية في فبراير/ شباط ١٩٥٥ مع إعلان سوفييتي بتأييد «مبادىء عدم الانحياز الخمسة». وأعقب ذلك، في ١٦ إبريل/ نيسان، صدور تقرير بعنوان **«الأمن في الشرق الأدنى والأوسط»**. بعد يوم واحد فحسب من الطلب الحاسم الذي تقدم به عبد الناصر إلى شواين لاي. وكان هذا البيان، الذي صدر في مواجهة الجهود الغربية الناجحة لتجنيد الدول للانضمام إلى

(٧٨) JFD Papers, Box 96.

(٧٩) الجمهورية، ١١ أبريل/ نيسان، كما اقتبست في: MEM, 21 April 1955. p. 6.

(٨٠) Heikal, *op.cit.*, p.48.

حلف بغداد، يعد بتوفير المساندة السوفييتية لتلك الدول التي تسعى في الشرق الأوسط للدفاع عن استقلالها عن الامبريالية الغربية .

وفي ١٨ إبريل/ نيسان، تحدث عبد الناصر في الاتجاه نفسه في باندونغ، وذلك في خطاب حفل بالانتقادات المريرة للأمم المتحدة لموقفها من فلسطين . وللسياسات الاستعمارية المستمرة التي تنتهجها القوى الأوروبية الغربية . وفي اشارة واضحة لما تقوم به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، راح عبد الناصر ينتقد .

> وضعاً آخر (أود الإشارة إليه)، عادة ما يكون موضع إغفال، وبخاصة من جانب بعض القوى العظمى، فإذا ما أردنا للتوترات الدولية القائمة أن تنتهي . فلا بد من وقف لعبة سياسات القوة، التي يمكن أن تستخدم فيها الدول الصغيرة كأدوات، ان قيام القوى العظمى بفرض سياسات معينة من أجل مصالحها الأنانية إنما يحدث تأثيراً مدمراً يعزل الدول الصغيرة، ويضعف روابط الوحدة وتوافق المصالح القائم بينها، بما يجعلها تقع في قبضة الهيمنة الأجنبية . إن من حق الدول الصغيرة، ومن واجبها، أن تلعب بصورة مستقلة دورها البناء في تحسين العلاقات الدولية وتخفيف التوتر الدولي[٨١] .

وعاد عبد الناصر إلى القاهرة في الثاني من مايو/ أيار، منتشياً بنجاحه في باندونغ . فدول عدم الانحياز قد اتخذت قراراً لصالح الفلسطينيين؛ كما نجح عبد الناصر في أن يدرج في البيان الختامي بنداً يدعو إلى الامتناع «عن استخدام ترتيبات الدفاع الجماعي لخدمة مصالح أي من القوى العظمى» . وعلى حين اختار الدبلوماسيون الأمريكيون عدم المشاركة في الترحيب بعودة عبد الناصر المنتصر، فإن حشود المصريين راحت ترحب به بهتافات من قبيل «أهلاً ببطل باندونغ»، و «مرحباً بطل السلام والحرية»، و «وأهلاً ببطل أفريقيا وآسيا» ـ في ما كان أول مظهر للتأييد الشعبي الهائل للزعيم المصري .

وبعد وصول عبد الناصر بقليل، تحدث إلى «الآلاف المحتشدة»، قائلاً :

---

(٨١) *Vital Speeches of the Day*, XXI, 1256-8.

> لقد أعلنت باسم الشعب المصري في باندونغ أن سياستكم الداخلية تتمثل في إقامة العدالة الاجتماعية والقضاء على الاقطاع والاستعمار وعملائه، وأن سياستكم الخارجية هي سياسة مستقلة تماماً . لقد رأيت في باندونغ مشاعر العالم نحو مصر، ذلك البلد المستقل الذي يعمل من أجل العدل فحسب . وأعلنت باسمكم أن مصر اليوم حرة مستقلة . وقلت ان مصر تسعى لحماية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها والقضاء على الاستعمار . وقلت ان مصر تعمل من أجل قيام دول مستقلة، بحيث لا تصبح أدوات في أيدي القوى العظمى[٨٢] .

وبدأت حقبة جديدة .

---

(٨٢) *MEM*, 7 May 1955, p.2.

٧ • مصر تضرب بطريقتها الخاصة

صفقة الأسلحة السوفييتية - المصرية في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥

كان بايرود يقدر تماماً هذا التغير الجديد في المناخ في القاهرة. وفي برقية بتاريخ ١٦ مايو/ أيار، أبلغ بايرود دالاس بأن:

هناك [أيضاً] مؤشرات على أن تحولاً جوهرياً في السياسة الخارجية المصرية ربما يكون على وشك الحدوث. وسيكون هذا التحول في اتجاه خط «الاستقلال» وحرية التصرف دون أي تأثر بكل الدول الأخرى، بما في ذلك الدول العربية. وذلك يعني أن ما من دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، ينبغي أن تتمتع بنفوذ غير متناسب في مصر. وإذا ما جرى فعلاً اتباع هذه الفلسفة إلى حد أن تنتهج مصر سياسة عدم التورط في الشؤون الداخلية العربية، فإنها قد تكون أفضل سياسة يمكن أن تنتهجها مصر في ما يتعلق بالمصالح الأمريكية. إذ سيكون بمقدور مصر عندئذ أن تركز على التنمية الداخلية، بالإضافة إلى تلك القضايا الخارجية التي تؤثر عليها مباشرة، مثل السودان وإسرائيل. وإذا ما تم بالفعل انتهاج مثل هذا النهج في السياسة الخارجية، فإنني لا أعتقد أن ذلك سيعني بالضرورة تحولاً في اتجاه التأثر بدول آسيوية، كما أنه ليس هناك أدلة حقيقية على الافتتان بهذا الاتجاه في أعقاب باندونغ[١].

(١) Byroade to Dulles, No.1718 (censored copy), 16 May 1955.

ومنذ باندونغ، كان عبد الناصر يترفع عن الاتصال بممثلي الولايات المتحدة، بما في ذلك «صديقه» الأمريكي السابق بايرود[٢]. وأشار بايرود إلى أن تصرف عبد الناصر كان يرجع إلى «الشائعات العديدة حول أنشطة أمريكية في الآونة الأخيرة موجهة ضده وضد **مجلس قيادة الثورة**»[٣].

وفي لقاء مع بايرود في ١٧ مايو/ أيار، قدم عبد الناصر «أدلة محددة» على قيام أفراد أمريكيين بأنشطة لزعزعة استقرار النظام[٤]. ورغم أن بايرود لم يتناول بالتفصيل «الأدلة المحددة» التي قدمها عبد الناصر، فإنه ذكر في برقيته بتاريخ ١٦ مايو/أيار، أن مزاعم عبد الناصر تشمل:

١ ـ قيام أفراد أمريكيين في مصر والدول العربية الأخرى بنشر شائعات تتعلق بعدم الاستقرار في **مجلس قيادة الثورة**.

٢ ـ عدم رضا الولايات المتحدة عن سلوك عبد الناصر في باندونغ.

٣ ـ قيام ممثل الولايات المتحدة في الخرطوم بالتآمر ضد مصر.

٤ ـ الولايات المتحدة تقوم الآن بتخريب المساندة المالية الدولية لمشروع السد العالي.

٥ ـ قررت الولايات المتحدة اتباع سياسة بشأن فوائض القطن تهدف بشكل متعمد لتخريب الاقتصاد المصري.

٦ ـ تعتزم الولايات المتحدة في المستقبل القريب الضغط على مصر لعقد سلام مع إسرائيل[٥].

واستبعد بايرود أي ايحاء يفيد أن قلق عبد الناصر هو مجرد محاولة بارعة «ليجعلنا نلتزم موقف الدفاع لغرض تاكتيكي ما». وذكر بايرود أن:

(٢) أبرق بايرود إلى دالاس في ١٦ مايو/ أيار يقول، «من المثير للاهتمام أن.... [حذفتها الرقابة] كان يروج قبل وصولي أن مهمتي الأولى هي العمل من أجل تسوية مصرية - اسرائيلية. وقال مصدر موثوق به عادة للسفارة في الآونة الأخيرة أنه قد ذاع بين الضباط الأحرار أنه قد تم إرسالي إلى هنا ولفرض سلام بأي ثمن، مع اسرائيل». No.1718.

(٣) No. 1718, *op.cit.*,

(٤) Byroade to Dulles, No. 1725, 17 May 1955.

(٥) No.1718, *op.cit.*

عبد الناصر من الناحية الشخصية غير قادر بشكل ما على القيام بمثل هذا التمثيل. وإنني أميل أكثر إلى... الاعتقاد بأنه منذ عودته قد مر بفترة من المخاوف الحقيقية من أن الولايات المتحدة ربما تكون قد تحولت ضده. إن تأهيله وخبرته قد يؤديان به إلى أن يستنتج أن التصرف المنطقي من جانبنا هو أن نتحرك ضده شخصياً عندما لا تتوافق سياساتنا. وهناك دلائل على أنه مهتم بألا يسمح للولايات المتحدة بتعزيز قدراتها الحالية لاختراق التأييد الذي يتمتع به واحتمال استخدام ذلك ضده. وقد اتخذ في الأسبوع الماضي خطوات للحد من اتصال ضباط الجيش بالأمريكيين (وقد خفت هذه القيود بشكل ملحوظ الآن)[٦].

وتواكب ارتياب عبد الناصر المتزايد في المكائد الأمريكية مع نشوء إلتقاء في الأهداف المصرية ـ السوفييتية، وهو ما حرص عبد الناصر على عدم التطرق إليه في حديثه مع بايرود. وسرعان ما أثمر ذلك الجهد الذي بذله عبد الناصر لدى شواين لاي في رانجون في ١٥ ابريل/ نيسان. وعلى حين ترددت واشنطن بسبب رغبتها في حماية مجموعة متنافرة من مصالح السياسة الخارجية، فإن رد موسكو جاء قوياً لا لبس فيه. ففي يوم ٢١ مايو/ أيار علم عبد الناصر من السفير السوفييتي دانييل سولود أن الاتحاد السوفييتي سينظر بصورة ايجابية في طلب مصر الحصول على أسلحة[٧]. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت المباحثات بشأن أنواع وكميات الأسلحة التي سيجري تقديمها.

ورغم كل شكوك عبد الناصر في نوايا الولايات المتحدة، فإنه كان لا يزال يفضل التعامل مع مصادر إمداداته التقليدية في الغرب. فمن الزاوية الخاصة بالعمليات، كانت الأسلحة السوفييتية كمّا مجهولاً خارج نطاق الكتلة الشرقية. فاستيعاب القوات المسلحة المصرية ذات التدريب البريطاني لهذه الأسلحة سيكون عملية صعبة تستنفد الكثير من الوقت، وهو الوقت الذي قد تنخفض فيه كفاءة القدرة العسكرية المصرية. ومن الناحية السياسية، فإن صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي أو الكتلة الشيوعية ستكون علامة فاصلة في السياسة الخارجية المصرية بنفس القدر الذي ستكون عليه في مجريات الحرب الباردة. فما كان ممكناً

(٦) No. 1725, *op.cit.*,

(٧) Heikal, *op.cit.*, p.49.

لمثل هذه الصفقة إلا أن تزيد من المخاطر التي تهدد علاقات عبد الناصر الفاترة بالفعل، وإن كانت لائقة، مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، كما أنها يمكن تماماً أن تزيد من استقطاب علاقات مصر ببقية العالم العربي. وإدراكاً منه لمثل هذه المزالق، قام عبد الناصر بمحاولة دبلوماسية أخيرة للحصول على أسلحة أمريكية.

وخلال الأسبوع الأول من يونيو/ حزيران، جرى إتصال ببايرود من خلال «قنوات غير مباشرة» لتوضيح ما إذا كانت السياسة الأمريكية تحظر على مصر الحصول على أسلحة بموجب الاتفاقية 408 E الموقعة مع الحكومة الملكية عام ١٩٥٢[٨]. وألح فوزي على السؤال نفسه في لقاء مع السفير الأمريكي في الثامن من يونيو/ حزيران استمر حتى وقت متأخر من الليل، حيث أكد على أهمية الإعتراف باستعداد الولايات المتحدة من حيث المبدأ بالسماح لمصر بشراء الأسلحة[٩]. وهكذا، تهيأ المسرح لمقابلة طويلة بين بايرود وعبد الناصر في التاسع من يونيو/ حزيران، وهي المقابلة التي وصفها بايرود بأنها كانت «ودية» وإن تكن «مقلقة».

وكان الرجلان متفقين بشكل أساسي حول الأهداف الاستراتيجية الخاصة «بتجنيب الشرق الأوسط الشيوعية» والحيلولة دون نشوب جولة ثانية من الحرب مع إسرائيل[١٠]. إلا أنه فيما عدا هذه العموميات، إتضح بشكل غير مريح المدى المزعج للخلافات بين الولايات المتحدة ومصر. وكتب بايرود في تقريره إلى دالاس:

بالنسبة للتاكتيكات، لم نستطع الاتفاق: وقلت له بصراحة ان موقف مصر اليوم هو موقف ينشر التمزق في أنحاء الشرق الأوسط. فمصر والسعودية تساندان في سوريا عناصر شديدة الخطورة على الشرق الأوسط ومصر. واستمرار العلاقات السيئة بين مصر والعراق لا يفيد أحداً وإذا كان يشعر أنه في وضع تفاوضي أقوى تجاه الغرب، حيث يحشد خلفه كتلة من الدولة العربية، فإنه يكون

---

(٨) Byroade to Dulles, No.1881, 9 June 1955, Ref. 780.5/6-955.

(٩) *Ibid.*

(١٠) بالنسبة للهدف الثاني، أشار بايرود إلى أنه «في حالة التوتر الراهن في غزة، لا أستطيع أن أتوقع محادثات جادة حول ألفا Alpha (جهود السلام التي تتوسط فيها الولايات المتحدة)». Byroade to Dulles, No.1878, 9 June 1955.

مخطئاً بصورة أساسية. وإننا يمكن أن نكون أكثر عطفاً وأكثر بذلاً للمساعدة لمصر المستقلة أكثر مما نستطيع أن نكون لمصر المرتبطة بسلبية السعودية وبالرمال المتحركة السورية. ووافقني على المخاطر البعيدة المدى للسياسة المصرية، ولكنه قال اننا نتجاهل فيما يبدو المخاطر التي يتعرض لها بسبب إسرائيل. وفي ما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ العراقية، قال انه شعر بإهانة بالغة في باندونغ عندما تلقى رسالة من العراقيين يحددون فيها «الشروط» التي يجب أن ينفذها لهم لكي يوقفوا إذاعة مصر الحرة. وقال انه لم يكن هو الذي بدأ هذه السلسلة، ولا التوتر الحالي مع إسرائيل. وقال انه لا يقبل أن يتعرض للإذلال، لا على أيدي إسرائيل ولا العراق[١١].

وظل بايرود مشغولاً بفك ارتباط مصر برأس حربة المعارضة العربية لخطط الولايات المتحدة للهيمنة في الشرق الأوسط. ولم تكن السياسة «المستقلة» التي يدعو لها بايرود تعد بشيء أقل من عزلة مصر في العالم العربي، وهو ما كان عبد الناصر يعتبره أسوأ الشرين اللذين كان مضطراً للاختيار بينهما. وظلت اسرائيل، في أعقاب غارة غزة، تمثل أكثر مشكلات مصر إلحاحاً، وهي الحقيقة التي كانت الولايات المتحدة تفضل تجاهلها بشكل مستمر، مما كان مبعث استياء عبد الناصر.

وكان فشل الولايات المتحدة في إمداد مصر بالعتاد الحربي في سنوات ما بعد الثورة مثبطاً لعبد الناصر. وكما ذكر بايرود، فإن عبد الناصر:

كان يدرك أنه ليس مستعداً لتوقيع اتفاقية للمعونة العسكرية، ولكنه لم يستطع أن يفهم لماذا لم نكن نستطيع زيادة أموال المعونة الاقتصادية أو اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى التي من شأنها أن تسمح لمصر بشراء العتاد منا بنقودها الخاصة. فذلك، في نهاية الأمر، كان ما حدث مع اسرائيل. فقد حصلت من الولايات المتحدة وألمانيا وغيرهما على الأموال التي مكنتها من شراء العتاد للاحتفاظ بقواتها المسلحة في أفضل حال. وقال انه من حيث المبدأ، لا من حيث الأموال المتاحة، فإنه يستطيع شراء العتاد من أي دولة باستثناء الولايات المتحدة. وانتهى إلى أن عليه أن يقبل عرض روسيا

---

(١١) No.1881, *op.cit.*

إمداده بالعتاد الحربي ، وإنه يعتزم إرسال بعثة إلى هناك في الأسبوع القادم(١٢) .

وفي هذا السياق من إحساس عبد الناصر المتزايد بالعزلة ـ الناشىء عن فشل الولايات المتحدة في إدراك الأخطار التي تشكلها اسرائيل على مصر وعن رفض الولايات المتحدة امداد النظام بالعتاد الحربي ـ أبلغ عبد الناصر إلى بايرود قراره قبول العرض السوفييتي بامداده بالعتاد الحربي وإرساله بعثة عسكرية مصرية إلى موسكو(١٣) .

ومن الواضح أن شكوك عبد الناصر في نوايا الولايات المتحدة كانت أكبر كثيراً مما كان بايرود يتخيل . ولم تكن الولايات المتحدة، في رأي عبد الناصر، تميل لأن تضمن السلام العربي ـ الإسرائيلي القلق . وتم إبلاغ بايرود نفسه ـ من خلال فوزي على الأرجح ـ بأن السفير أحمد حسين قد أبلغ عبد الناصر بأن الولايات المتحدة لن تتصرف بموجب الإعلان الثلاثي الصادر في مايو/ أيار ١٩٥٠ إذا ما قامت إسرائيل بعدوان كبير(١٤) . كما أن عبد الناصر نفسه أبلغ بايرود في لقائهما في التاسع من يونيو/ حزيران أنه إذا ما شنت اسرائيل هجوماً، فإن الغرب سيفرض مرة أخرى مقاطعة على العالم العربي بينما يواصل إمداد اسرائيل بالأسلحة(١٥) . وقال عبد الناصر انه مهما كانت المخاطر التي يشكلها الروس، فإنهم لن يضعوا العراقيل أمام محاولات العرب الحصول على الأسلحة(١٦) .

وارتبك بايرود من جراء قرار عبد الناصر:

ورددت بأنه لن يضع نفسه بالتأكيد في وضع الاعتماد على قطع الغيار والذخيرة السوفييتية، وأنه لا بد وأن يدرك العواقب البعيدة المدى لمثل هذا

(١٢) No.1881, *op.cit.*

(١٣) No.1991, *op.cit.*, n.p. ويزعم سولزبرجر في تقرير نشرته النيويورك تايمز في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٥ أن الولايات المتحدة كانت تعرف منذ الثالث من يونيو/ حزيران ؛ أما هيكل *op.cit.*, p.49 ، فيقول ٢٢ مايو/ أيار ؛ ويعتقد كيرميت روزفلت في مقابلة مع المؤلف أن التاريخ كان «أوائل الربيع» .

(١٤) No.1881, *op.cit.*

(١٥) *Ibid.*

(١٦) *Ibid.*

التحرك . وفندت زعمه أنه قد حظر عليه شراء أسلحة أمريكية ، ولكن حتى ولو كان الأمر كما يقول، فإن بمقدوره الشراء من بريطانيا وفرنسا، الخ . فلماذا يتحول إلى روسيا؟ ورد قائلاً بأنه يعتقد أنه إذا ما بدأت اسرائيل حرباً حقا، فإن القوى الغربية ستقاطع العالم العربي مرة أخرى مثلما فعلوا من قبل، وإن كانوا سيظلون يتركون إسرائيل تحصل على العتاد. ورغم أن دوافع الروس خطيرة في المدى البعيد على الشرق الأوسط دون شك، فإنهم على الأقل لن يعرقلوا محاولة العالم العربي الحصول على الأسلحة . وتستطيع الوزارة أن تتخيل ردي على الحماقة التي يتسم بها موقفه . (التشديد للمؤلف) . إلا أن هذا الرد تضمن تأكيداً قاطعاً بأنه إذا بدأت إسرائيل حرباً، فإن الولايات المتحدة لن تفرض حظراً على الدول العربية بينما تترك اسرائيل حرة في الحصول على المساندة . (وفي هذا السياق، سمعت بالأمس أن عبد الناصر تلقى تقريراً من حسين يتضمن رأيه أن الولايات المتحدة لن تعمل بموجب الإعلان الثلاثي إذا ما بدأت إسرائيل عدواناً كبيراً . وهذه مجرد إشاعة هنا ؛ ولكنها إذا كانت صحيحة، فإنها قد تكون السبب في الحالة المزاجية لعبد الناصر) . وقد يكون من المنطقي لأي قارىء لهذه الرسالة أن يعتبر هذا الجانب من المحادثة محاولةً من جانب عبد الناصر لتهديدنا لكي نمده بالعتاد . لا أعتقد أن الأمر كذلك . فهو يقول استنتاجاته وقناعاته ، مهما بدت غير منطقية وخطيرة بالنسبة لنا(١٧) .

وعلى حين كان بايرود مقتنعاً بصدق قناعات عبد الناصر، فإنه لم يكن مستعداً لأن يضفي شرعية على هذه القناعات . ومع ذلك، فإن بايرود نفسه لم يكن واثقاً مما إذا كانت الولايات المتحدة قد أكدت من حيث المبدأ استعدادها لبيع أسلحة إلى مصر:

إتخذ عبد الناصر اليوم موقفاً يقول بأننا نحظر على مصر شراء العتاد . وقلت له انني أعتقد أن ذلك ليس صحيحاً . وطلب مني أن أحدد سياسة واشنطن . وذكرته بالموافقة الأخيرة على العتاد البريطاني، وسألته عما في ذهنه بالتحديد . وقال انه لا يستطيع أن يتطرق إلى الأنواع والكميات في

(١٧) No.1881, *op.cit.*

هذه اللحظة، ولكنه يرغب فحسب في تأكيد المبدأ. وقلت له أن الأنواع والكميات يمكن أن تؤثر على المبدأ. وقال انه لا يفكر في أشياء ضخمة، ولكن ما يود معرفته هو ما إذا كنا، في الظروف الراهنة، ننكر على مصر حقها في الشراء.

إنني آسف لطرح هذا السؤال على الوزارة في الظروف الراهنة، ولكنني شعرت بأنني لا أستطيع رفض طلب عبد الناصر أن أتأكد من آراء واشنطن. وإذا كان يفكر في كميات كبيرة من العتاد، فإنني أفترض أن السياسة الأمريكية والوضع المالي المصري على حد سواء سيحولان دون ذلك. أما إذا كان، من الناحية الأخرى، يفكر في نفقات متواضعة لا تؤثر على الموقف حقاً، فإنني سآسف إذا ما جاء الرد بالرفض القاطع من حيث المبدأ، حيث سيدفع به ذلك فحسب إلى مزيد من الشعور بالكآبة بأننا نقف حقاً مع إسرائيل عندما يحين وقت الحسم. أطلبُ تعليمات(١٨).

إن برقية بايرود تؤيد القول بأن مفاتحة عبد الناصر للاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت كانت نتيجة لتحرر الزعيم المصري من الوهم بشأن عجز الولايات المتحدة عن إمداده بالأسلحة، ونتيجة لارتيابه في أن الولايات المتحدة ستذعن في حالة قيام إسرائيل بمهاجمة الأوضاع الحدودية الراهنة ـ وهذه اختلالات في الموازين يمكن للمساندة العسكرية والدبلوماسية السوفييتية أن تساعد على تعويضها(١٩). ومثلما نصح بايرود، فإذا كانت الولايات المتحدة ستوافق من حيث المبدأ على إمداده بالأسلحة، فقد يكون من الممكن عندئذ مواصلة المباحثات غير الحاسمة حول تفاصيل الأسلحة التي سيتم تقديمها، مع طمأنة عبد الناصر إلى عدم تحيز واشنطن.

إلا أن بايرود، شأنه في ذلك شأن رؤسائه في وزارة الخارجية، كان يقلل بشكل خطير من شأن تصميم عبد الناصر على الحصول على الأسلحة حيثما يتمكن من ذلك. فليس هناك أي إحساس بالالحاح في تحليلات بايرود أو في أوجه العلاج التي يعرضها، رغم أن بايرود نفسه قد ذكر أن عبد الناصر قد قبل العرض

(١٨) No.1881, *op.cit.*
(١٩) Byroade to Dulles, No.1882, 9 June 1955, Ref.684 A.86/6-955.

السوفييتي تقريباً. ومع ذلك، ورغم هذا الرضا عن النفس على المستوى العملياتي، فإن بايرود قد قرأ بصورة صحيحة المزاج الشخصي لعبد الناصر.

كان عبد الناصر يتكلم بإخلاص عن رغبته في أن يكون صديقاً لأمريكا، رغم ما قد يبدو في ذلك من تناقض. وقد شعر بأن ذلك لا يزال ممكناً، وأننا ينبغي أن نستمر في التحادث حتى نرى ما إذا كان شيء ما سيتطور بما يمكن أن يعيدنا إلى التوافق. وقد تقبل انتقاداتي الشديدة للغاية للسياسات المصرية بهدوء ودون أية علامة على العداء، ولكنه ترك الانطباع الخاص بامرىء مقتنع تماماً بأن ما فعله يكفل أفضل المصالح القصيرة الأمد لمصر.

في اللحظة الراهنة، من الواضح أنه يفضل أن يهدم المعبد على رأس النظام على أن يعاني ما يعتبره إذلالاً وضغطاً، وخاصة من جانب إسرائيل. إنه حقاً موقف خطير ومؤسف للغاية، لا سيما وأنني مقتنع تماماً بأنه لا توجد هنا أية رغبة في محاربة إسرائيل.

لا أملك إلا أن آمل أن يحدث هذا الحديث شيئاً من الاعتدال. ولا أستطيع أن أتصور أي ضغط يمكن أن يحدث التأثير المرجو في عبد الناصر. وأعتقد أن القوة الوحيدة التي نملكها هي قوة الاقناع والاتصال الشخصي، وهو ما سأحاوله إلى أقصى درجة. إن الصعوبة في التعامل مع هذا الشخص تتمثل في أنه يتفق معنا بشكل مخلص في انتقاداتنا وفي أخطار السياسات المصرية على المدى البعيد، ومع ذلك فإنه يبدو مقتنعاً بأنه لا بد وأن يتحرك بالطريقة التي يتحرك بها على المدى القريب(٢٠).

وكان بايرود يعتقد أن قلق عبد الناصر الأكثر إلحاحاً لم يكن يتعلق بالحصول على الأسلحة بقدر ما كان يتعلق بمواقف الغرب في حالة حدوث هجوم اسرائيلي على مصر:

في تفكيري في الرسائل التي أرسلتها الليلة، وفي محاولتي تحديد الأولويات، خطر لي أن مشكلتنا الأكثر إلحاحاً تتمثل في أن عبد الناصر

(٢٠) No.1881, *op.cit.*

مقتنع فيما يبدو بأن القوى الغربية لن تفعل شيئاً إذا ما تعرض لعدوان واسع النطاق ـ من جانب إسرائيل كما هو واضح. أطلب أن تفكر الوزارة في ماهية الخطوات التي قد يمكن اتخاذها لاقناع العالم العربي بأن ذلك ليس صحيحاً. وكمثال على ذلك، هل ترى الوزارة أية فائدة في أن يتحدث البريطانيون (إذا ما وافقوا على ذلك) مع عبد الناصر حول إجراءات اتصال قد تكون هناك حاجة إليها إذا ما قامت حاجة إلى قواتهم المتبقية وفقاً لبنود الإعلان الثلاثي؟ ويمكن للوزارة أيضاً أن تفكر في ما إذا كان الوقت قد حان لتنفيذ الفقرة الثانية عشرة من وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٥٤٢٨، وهي الفقرة الخاصة بالبيان السياسي التكميلي حول المشكلة العربية ـ الإسرائيلية(٢١).

والفقرة الثانية عشرة من وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٥٤٢٨، التي أقرت بتاريخ ١٢ يوليو/ تموز ١٩٥٤، تقترح الآتي:

> يقوم وزير الخارجية، في الوقت وبالطريقة التي يرجح هو أن تكون فعالة إلى أقصى حد، بإبلاغ إسرائيل والدول العربية سراً بأن الولايات المتحدة، بما يتفق مع السياسة القائمة، ستسعى للحيلولة دون لجوء أي من إسرائيل أو الدول العربية إلى العدوان المسلح، وأنه إذا ما حدث ذلك، فإنها ستسعى لوقفه بصورة سريعة(٢٢).

وبعد أربعة أيام من ذلك، وفي ١٣ يونيو/ حزيران، قام المبعوث البريطاني السير رالف ستيفنسون بزيارة لعبد الناصر. وكان بايرود قد أبلغ إلى ستيفنسون اعتزام عبد الناصر طلب أسلحة من موسكو. وخلافاً لبايرود، أبلغ ستيفنسون عبد الناصر بشكل صريح أن مثل هذا التحرك سيضطر بريطانيا لوقف إمداد مصر بكل المواد الحربية البريطانية، بما في ذلك قطع الغيار والذخيرة(٢٣).

ونتيجة لاستعداد بايرود الواضح لمواصلة جهوده للتوصل إلى حل أمريكي

(٢١) No.1881, *op.cit.*

(٢٢) NSC 5428, *op.cit.*, p.13. وقد أعيد تنقيح هذا الجزء في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥.

(٢٣) Love, *op.cit.*, pp.90, 244.

لاحتياجات مصر من الأسلحة، وربما أيضاً نتيجة لتهديدات ستيفنسون، أبلغ عبد الناصر إلى السفير الأمريكي يوم ١٦ يونيو/ حزيران بأنه قد تم تأجيل الموعد المقرر لسفر البعثة العسكرية المصرية إلى موسكو. وفي هذا اللقاء، «تراجع عبد الناصر إلى حد ما عن تأكيداته القاطعة السابقة بأنه يعتزم الحصول على أسلحة من الأتحاد السوفييتي». وفي تقريره إلى دالاس، ذكر بايرود:

> أوضح عبد الناصر أنه ما يزال يدرك الأضرار البعيدة المدى التي تنطوي عليها معونة الأسلحة السوفيتية. ولكنه بسبب التأثير المعنوي في الجيش من ناحية، وبسبب أمن مصر من ناحية أخرى، فإنه لا يزال يشعر بحاجة ماسة للحصول على إمدادات إضافية من المعدات العسكرية، وهو ما سيستمر في حال حدوث متاعب؛ ولذلك، فإنه يبدو على استعداد لاهمال أي انطباع سلبي قد يثيره قبول الأسلحة السوفييتية(٢٤).

ارتبطت مسألة الأسلحة بصورة وثيقة بقلق عبد الناصر من أن مصر ستجد نفسها مكشوفة عسكرياً ومعزولة سياسياً في حال تعرضها لهجوم إسرائيلي. كان بايرود يبحث عن وسائل دبلوماسية لطمأنة عبد الناصر؛ وكان عبد الناصر يبحث عن أسلحة. وكما أشار للسفير الأمريكي، فإن قوة الولايات المتحدة ستكون محدودة بشكل خطير في حال نشوب حرب:

> سألته [عبد الناصر] بصراحة عما إذا كان يعتقد حقاً أن الولايات المتحدة لن تحرك ساكناً إذا ما شنت اسرائيل عدواناً واسع النطاق. ولم يرد على هذا السؤال بشكل مباشر، ولكنه قال أن هذه ليست القضية. فمصر في المقام الأول لا تريد أن تبدو بمظهر من يتعين إنقاذه من أيدي اسرائيل. أما ثانياً، وهو الأمر الأكثر أهمية فهو ما تستطيع الولايات المتحدة عمله حقاً. (لنفترض على سبيل المثال أن الجيش الإسرائيلي قد تقدم في سيناء وأنزل خسائر فادحة بالقوات المصرية. هل سيكون مهماً بدرجة كبيرة عندئذ أن تقوم الولايات المتحدة في نهاية الأمر بارجاع إسرائيل إلى مكانها؟

(٢٤) Byroade to Dulles, No.1936, 19 June 1955, Ref. 684 A.86/6-1955.

ستكون راغبة كل الرغبة في أن تقوم بذلك، على الأرجح؛ ولكن في الوقت نفسه، سيكون الضرر قد وقع)[٢٥].

وبعد الغارة على غزة، أصبح توفير الدفاع ضد هجوم إسرائيلي مشكلة حقيقية وملحة، وهي مشكلة فشلت الدبلوماسية الأمريكية في نزع فتيلها. وبالنسبة لعبد الناصر، لم تكن بيانات التأييد أو الإعلانات الفارغة بالشيء الكافي. فقد كان يتعين الآن على الغرب، والولايات المتحدة بالتحديد، أن تقدم مظاهر دعم ملموسة في شكل أسلحة. وفي لقاء ١٦ يونيو/ حزيران. ظل عبد الناصر يلح على بايرود لكي تعلن واشنطن استعدادها، من حيث المبدأ، لبيع أسلحة لمصر. ولم تكن تصرفات عبد الناصر تكسبه كثيراً من الحلفاء مع واشنطن. فقد رأى أيزنهاور أن محاولة عبد الناصر إستيضاح سياسة الأسلحة الأمريكية كانت «تبدو بصورة مريبة وكأنها ابتزاز»[٢٦].

لقد قلل بايرود، وبصورة متسقة، ليس من شأن الأهمية التي يوليها عبد الناصر للحصول على الأسلحة، فحسب، بل من قرب حدوث صفقته الوشيكة مع الاتحاد السوفييتي أيضاً. فكتب في ١٧ يونيو/ حزيران إلى واشنطن يقول:

إن النقطة الخلافية في تقديري ليست ما إذا كان عبد الناصر يستطيع اقناع الغرب بإمداده بالأسلحة وإلا فإنه سيتحول إلى الاتحاد السوفييتي - إنني في الواقع أعتقد أن القرار ينبغي أن ينبني على عوامل أخرى تبعد الصفقة السوفييتية المحتملة جانباً. وأعتقد أن عبد الناصر يشعر أنه يطرح اختباراً لحسن نوايا الولايات المتحدة تجاه مصر في قلقها الراهن بشأن إسرائيل. ولذلك، فإن القضية المطروحة هي ما إذا كان محظوراً على مصر،

---

(٢٥) No.1936, *op.cit.*, n.p. ومن المثير للاهتمام أن «البيان السياسي التكميلي حول المشكلة العربية - الاسرائيلية» في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم ٥٤٢٨ (المنقح في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥) قد تناول قضية رد الولايات المتحدة على حدوث انتهاك لخطوط الهدنة العربية - الاسرائيلية. إلا أنه تم حذف توصية مجلس الأمن القومي من النص. أنظر NSC 5428, *op.cit.*, p.12. ولكن يتبقى لدى المرء انطباع بأن الولايات المتحدة ستخطط، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا، للعمل على العودة إلى الوضع الاقليمي القائم قبل حدوث الانتهاك.

(٢٦) Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace-1956- 61*. New York: Doubleday, 1965 p. see also Love, *op.cit.*, p.282.

من حيث المبدأ، أن تشتري معدات عسكرية من الولايات المتحدة. وإذا ما رددنا على عبد الناصر في هذا الوقت بأنه ليس من حق مصر، من حيث المبدأ، أن تشتري أسلحة من الولايات المتحدة، فإنني أعتقد أننا سنحتاج إلى وقت طويل للغاية لتجاوز النتيجة التي سيحدثها ذلك. وبغض النظر عن حقائق التاريخ الماضي الخاص بهذا الموضوع، فإن الضباط المصريين (بمن فيهم عبد الناصر) يعتقدون بوجه عام أن من المستحيل أن تشتري مصر أسلحة من الولايات المتحدة. وفي هذا الوقت من الحاجة الملحة، في رأيهم، وحيث يعرف كلانا أن مصر أضعف كثيراً من إسرائيل، فإننا إذا خذلنا مصر في مسألة المبدأ، فإن عبد الناصر وأنصاره لن ينسوا فعلتنا سريعاً، وسيفسرونها على أنها انحياز كامل لإسرائيل[٢٧].

وهكذا، فإن بايرود نقل طلب عبد الناصر، ليس مدفوعاً في الأساس بالاعتبارات العملياتية، أي النقل الفعلي للأسلحة، وإنما باعتباره لاختباراً لحسن نوايا الولايات المتحدة. وفي توصيته إلى وزارة الخارجية، طلب بايرود تفويضه بأن:

أرد بأنه ليست لدى الولايات المتحدة أية سياسة تحظر على مصر شراء العتاد. ويبدو لي أنه من غير الضروري أن أذهب إلى ما هو أكثر من هذا التصريح ما لم يكن عبد الناصر - وحتى يصبح - مستعداً لتحديد احتياجاته بشكل عملي. ولما كانت الموارد المالية المصرية محدودة بشكل واضح، فإنني لا أتوقع أن تكون المشتريات المصرية من العتاد كبيرة في أية حالة[٢٨].

وهكذا، فإن مجمل اتجاه سياسة الولايات المتحدة إزاء طلبات الأسلحة التي تقدمت بها مصر في ذلك الوقت كان يقوم على الحاجة لإعطاء عبد الناصر تصريحات لبناء الثقة، وهي تصريحات كانت مع ذلك تفتقر إلى أي طابع واقعي. وإلى جانب هذا الجهد، واصل بايرود إلحاحه على عبد الناصر حول مزايا الانسحاب من التشنجات العربية التي أحدثها حلف بغداد. فبدلاً من أن «تبدد [مصر] طاقاتها في خلافات غير مجدية»، نصح بايرود بأن «تركز [مصر] على الأمور التي تؤثر حقاً

---

(٢٧) No.1928, 17 June 1955, Ref.674.84A/6-1755.

(٢٨) No.1928, *op.cit.*

على تطويرها لاقتصادها، ووضعها لسياسات بناءة فيما يتعلق بالسودان وإسرائيل والمغرب»(٢٩).

ومن المؤكد أن بايرود لم يكن وحيداً في جهوده لاكتشاف طريقة لتحييد المعارضة لحلف بغداد. إلا أن قربه من عبد الناصر يعطي اقتراحاته أهمية خاصة. وعلى حين كان بايرود يعتقد أن فك ارتباط مصر بالشؤون العربية هو «أفضل» رد، فإنه كان يدرك أنّ عبد الناصر لن «ينعزل عن الشؤون العربية في الوقت الذي ينشغل فيه بإسرائيل إلى هذا الحد»(٣٠). وفي بحثه عن صيغة بديلة لنزع فتيل التناقضات بين السياستين الأمريكية والمصرية، عرض بايرود «مخرجاً آخر يمكن أن يكون مقبولاً للولايات المتحدة»: إعادة بناء الوحدة العربية في إطار موالٍ للغرب، وهو حلم البريطانيين المرير:

بقدر علمي، فإننا لسنا تواقين بوجه خاص إلى انضمام الدول الواقعة إلى جنوب الحزام الشمالي إلى ذلك الترتيب. وأفترض أن ما نريده هو منطقة خلفية غير معادية، وإنما مستعدة للتعاون مع التطورات في الشمال. هل يبدو من المعقول عندئذ لزملائي في هذه المنطقة وفي الوزارة، ان نحاول إقناع مصر بالتحول من حلف مصر ـ سوريا ـ السعودية إلى شيء ما وفقاً للخطوط التالية: لن تسعى مصر إلى معاهدة تحالف معقدة، بل إلى مجرد اتفاقية بين الدول العربية حول التعبير عن رأي لا ينبغي أن يكون التفاوض بشأن نصوصه على الأقل، صعباً للغاية. ويمكن أن تكون النصوص وفقاً لخط مفاده أن الدول العربية ترغب في أن تعزز وحدتها، وأن تعقد في وقت لاحق اتفاقيات لتعزيز ترتيبات الأمن بينها؛ وأن الدول العربية تدرك مع ذلك المزايا التي ستعود على الشرق الأوسط من جراء التحرك الذي يجري في الشمال؛ وعلى حين أنها (باستثناء العراق) ليست أعضاء نشطة فيه، فإنها ترغب في التعاون مع هذا الجهد في المؤخرة لتعزيز دفاعات الشرق الأوسط.

ومن ناحية، فإن صيغة ما وفقاً لهذه الخطوط قد تحل المعضلة القائمة هنا، حيث أنها ستعني في الواقع أن الدول الأخرى خلاف العراق لا تفكر

(٢٩) Byroade to Dulles, No.1929, 17 June 1955. Ref. 786.00/6-1755.
(٣٠) No. 1929, *op.cit.*

في الانضمام إلى الحزام الشمالي. ومن ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بنا (وبالأتراك والعراقيين) فإن الصراع سيكون قد انتهى، حيث أن المنطقة بأسرها ستكون قد تخلت عن العداء وتاكتيكات الإفشال فيما يتعلق بالتحرك الذي يجري في الشمال. وبمثل هذا الحل، سيكون بمقدورنا أن نؤكد من جديد اهتمامنا البالغ جداً بدعم الحزام الشمالي، وذلك دون أية مشاعر مريرة... وقد يبدو أن هذا النهج يميل إلى تقريب العالم العربي من بعضه البعض في حين يجادل البعض ـ على الأقل ـ داعياً إلى تركه يتباعد عن بعضه البعض بدرجة أكبر. إلا أنني أشك في أن الوحدة العربية سوف تعني الشيء الكثير في أي حال من الأحوال. **إن ما نسعى إليه هو وثيقة ما لوقف الاتهامات والاتهامات المضادة، ووقف التدهور في الموقف الأمريكي في جزء كبير من الشرق الأوسط على الأقل، فضلاً عن وقف المزايا الواضحة التي تتحقق للشيوعيين في الوضع الراهن.** (التشديد للمؤلف). ورغم كل الدعاية في الشهور القليلة الماضية، فقد وضعنا بشكل علني في وضع الرمز المعارض للوحدة العربية. وبغض النظر عما إذا كنا نرى في ذلك، سياسة سرية سليمة، أم لا، فإن من الأفضل كثيراً ألا نكون في مثل هذا الوضع العلني.

إن تبني مثل هذا النهج الجديد سيكون أقرب إلى الانقلاب المفاجىء في الموقف بالنسبة لمصر، ولكنني مستعد لمحاولة إقناع عبد الناصر بعمل ذلك. إذا ما بدا أن للفكرة فوائد. إنني على ثقة من أنه إذا أمكن إيجاد وسيلة لطمأنة مصر وتمكينها من تخليص نفسها من الوضع الحالي المسبب للتمزق، فسيكون بمقدورنا عندئذ أن نعتمد على تعاون عبد الناصر في العمل بشكل بناء على حل مشكلات الشرق الأوسط الأخرى، مع عدم استبعاد التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والدول العربية(٣١).

يبرز في هذه الاستراتيجية التي رسمها بايرود مزيج غريب من السذاجة والمكيافيلية. فالأعباء والمخاطر المرتبطة بذلك الانقلاب الذي تتطلبه فكرة بايرود كانت ستقع على عاتق عبد الناصر وحده، مثلما اعترف بايرود من تلقاء نفسه. فليس هناك شيء مطلوب من الولايات المتحدة، وليس هناك ما تعرضه. هل كان

(٣١) No.1929, *op.cit.*

بايرود وأولئك الذين في واشنطن واثقين بهذه الدرجة أن مجرد خلط الأوراق والعبارات سيفسح الطريق أمام «تعاون» مصر مع الولايات المتحدة وإسرائيل؟ يبدو أن الأمر كان كذلك.

واستجابت واشنطن بسرعة لنصيحة بايرود؛ وتم إبلاغ عبد الناصر في ٢٢ يونيو/ حزيران بأن مصر مؤهلة لأن تشتري أسلحة أمريكية بالنقد، وأن الطلبات المصرية المحددة ستكون موضع نظر. وفي ٣٠ يونيو/ حزيران، تم تقديم قائمة مصرية تراوحت قيمتها بين أقل من عشرة ملايين دولار و ٢٧ مليون دولار إلى وزارة الخارجية[٣٢].

وكان الغالب على قائمة الأسلحة المصرية هو الأسلحة الثقيلة ـ ذلك النوع من العتاد الضروري لخلق رادع للهجوم الإسرائيلي، وللرد على عمليات من نوع غارة غزة إذا ما كانت دعت الحاجة. وفي مقابل ذلك، كان هناك نوع المبيعات العسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط، والتي كانت تركز على تقديم: أولاً، كميات محدودة من الأسلحة فحسب، وثانياً، أسلحة ذات قدرات خاصة بالأمن الداخلي أكثر منها أسلحة ذات قدرات هجومية أو دفاعية. وفي مواجهة الطلب المصري، ظلت وزارة الخارجية متمسكة بمبدأ الاستعداد لتقديم الأسلحة، ولكنها فضلت أن تتركز المفاوضات على الشروط التي تحكم عملية البيع ـ السداد فوراً بالنقد ـ وهي شروط كانت الوزارة واثقة من أن مصر ستعجز عن تلبيتها. ومثلما لاحظ بيتر تشيز، الذي كان مسؤولاً سياسياً في السفارة الأمريكية تحت رئاسة بايرود، فإن:

> حقيقة طلب السداد نقداً بأسعار محددة غير مخفضة كانت مؤشراً على أن واشنطن لا تريد إعطاء مصر أسلحة؛ ولذلك فقد كانت تفرض شروطاً كان من المتوقع أن تؤدي بالمصريين إلى سحب طلبهم أو تجميده. وأبلغتنا القاهرة في ذلك الوقت أن مثل هذا الشرط سيستنفد كل ما لديها من دولارات، وشكت من أن هذه ليست بالطريقة التي ينبغي أن تعامل بها

(٣٢) ظهر رقم ١٠ ملايين دولار في .New York Times, 14 November 1955, p.8 أما مبلغ ٢٧ مليون دولار، وهو المرجح بدرجة أكبر، فقد ظهر في "United States Statement on Egyptian-American Arms Negotiations" الذي أذاعته السفارة الأمريكية في القاهرة، ونشرته الأهرام في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٥، وأعيد نشره في .Jabbar, op.cit., p.247

الولايات المتحدة حكومة صديقة لها[٣٣].

وظلت التحفظات الأمريكية مظهراً من مظاهر أهداف السياسة الأقليمية الواردة في وثيقة **مجلس الأمن القومي** رقم ٥٤٢٨، والتي لقيت تعبيراً عنها في اتفاقية الأسلحة مع العراق وفي مساندة الحزام الشمالي. وقال فالديمار جالمان، السفير الأمريكي في بغداد، أنه منذ مايو/ أيار ١٩٥٥ راحت «وزارة الخارجية تشرح أنه بقدر الإمكان، فإن معونتنا لبلدان الشرق الأوسط ستقوم في المستقبل على كيفية تطوير خطط الدفاع الاقليمي أكثر مما ستقوم على التقويم المنفصل للحاجات المنفردة لكل بلد على حدة»[٣٤]. وبالنسبة لمصر، ظلت الاستراتيجية تتبع ذلك النمط الذي استقر عقب فشل بعثة إيڤلاند ـ جيرهارد في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤: تبني موقف مرن ظاهرياً بشأن إمدادات الأسلحة، مع عرقلة إمدادها فعلياً بشبكة مفتعلة من إجراءات البيروقراطية.

وفي تعبير موجز عن مشاعر الاحباط التي سببتها المراوغة الأمريكية، قال عبد الناصر لتوم ليتل، من **وكالة الأنباء العربية** التي يمتلكها البريطانيون: «إننا لم نحصل من الولايات المتحدة إلا على المناقشات والوعود. إنهم لا يرفضون على الاطلاق اعطاءنا أسلحة، ولكننا لم نحصل عليها مطلقاً»[٣٥].

وبحلول شهر يونيو/ حزيران، كان عبد الناصر يرى أن تدفق الأسلحة الجديدة على وجه السرعة هو الوسيلة الممكنة الوحيدة لتأمين النظام وسلامة أراضي مصر. وكانت الولايات المتحدة تبحث عن مبادرة مختلفة لتهدئة مخاوف عبد الناصر، ولكي تعوق بالتالي اقتراب مصر من الاتحاد السوفييتي طلباً للأسلحة و «انسياق [مصر] نحو نزعة الحياد». وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى الخطاب الذي ألقاه دالاس في ٢٦ أغسطس/ آب حول السلام العربي ـ الإسرائيلي أمام **مجلس العلاقات الخارجية** (CFR) ذي النفوذ في نيويورك. وكان الخطاب، الذي تم إعداده بمساعدة فرانسيس راسل، وهو مبعوث خاص من مبعوثي الوزير، ينطلق مباشرة من وثيقة **مجلس الأمن القومي** رقم ٥٤٢٨، ومن اقتراح بايرود في التاسع من يونيو/ حزيران. وفي هذا الخطاب، الذي تم عرضه على البريطانيين

(٣٣) Jabbar, *op.cit.*, p.248; see also Eisenhower, *Waging Peace*. p.24.

(٣٤) Gallman, *op.cit.*, p.63.

(٣٥) Love, *op.cit.*, p.282.

بشكل مسبق، حاول دالاس أن يهدىء التوتر المصري - الإسرائيلي المتزايد، وأن يحول الاهتمام عن صفقة الأسلحة السوفييتية - المصرية الوشيكة بأن يقترح، باسم الرئيس، معاهدة تنطوي على ضمانات أمريكية للوضع الاقليمي القائم. وكان هذا التحرك يهدف إلى أن يبين لعبد الناصر أن الولايات المتحدة ليست منحازة في الساحة العربية - الإسرائيلية، وأن يطمئنه إلى التزام الولايات المتحدة بالحيلولة دون قيام إسرائيل بأي عمل استباقي، وذلك بالاضافة إلى الالتزام المعلن في مايو أيار ١٩٥٠ (الإعلان الثلاثي)[٣٦].

وفقاً لما يقوله راسل، فإن «الفكرة الرئيسية [عند دالاس] كانت تتمثل بالتالي في أنه سيكون من الضروري أن تتدخل القوى الخارجية، من ناحيتين هامتين: أولاً، لتوفير الوسائل، إما لسداد ما يطلبه اللاجئون العرب، أو لإعادة توطينهم؛ وثانياً، لتقديم تأكيدات بالمساعدة العسكرية لأي بلد في المنطقة يتعرض لهجوم من جانب أحد جيرانه»[٣٧].

وكان الخطاب، بما تضمنه من وعدٍ بسلامٍ أمريكي (باكسْ أميريكانا) تحوطه الضمانات، ينطلق بصورة مباشرة من جهود الوساطة الأمريكية الدائرة بين مصر وإسرائيل، بالقدر الذي كان ينطلق به من تقدير مرتفع لحاجة عبد الناصر الملحة إلى تحييد التهديد العسكري من جانب إسرائيل[٣٨]. وكان الجهد الذي بذله دالاس محاولة مخلصة، وإن تكن غير كافية، لإعادة سياسة مصر إلى اتجاه أكثر طواعية وأقل خطراً - اتجاه يتوافق بدرجة أكبر مع المصالح الأمريكية ويتناسب بدرجة أقل مع مكاسب السوفييت واتجاهات الحياد.

ويوضح الخطاب، واتجاه السياسة الأمريكية التي سلط الخطاب عليها الضوء، أن دالاس ومجموعة خبراء الشرق الأوسط المحيطين به قد أساؤوا بصورة كبيرة تقدير رد فعل مصر إزاء توقعات الحرب المتصاعدة. ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ فالخطاب كان مؤشراً على ميل أمريكي أكثر عمومية لاختزال احتياجات النظام

(٣٦) للإطلاع على نص الخطاب، أنظر DOS Press Release No.517.

(٣٧) مقابلة مع فرانسيس راسل، و JFDOH, p.6.

(٣٨) اجتمع فوزي مع دالاس في السابع من يوليو/ تموز، لينقل إليه رغبة مصر في تلافي الحرب مع اسرائيل. New York Times, 8 July 1955, p.8.

المصري وحصرها في إطار يلائم المصالح الأمريكية بصورة أفضل مما يلائم واقع مصر والشرق الأوسط. ولم يكن ناقصاً سوى أن يعلن عبد الناصر أن أفضل دفاع لمصر إنما يكمن في إمدادات الأسلحة السوفييتية، وان بن غوريون يفكر فعلاً في الحرب.

وفي التاسع من يونيو/ حزيران على الأكثر، أتيحت لدالاس معلومات قوية تؤكد اعتزام عبد الناصر شراء أسلحة سوفييتية؛ إلا أنه، ومعظم العاملين معه في وزارة الخارجية، اختاروا أن يستبعدوا ذلك باعتباره أمراً لا يمكن تصوره. وحتى ٣١ يوليو/ تموز بقي جورج ألن مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى يعتقد أن «المعونة السوفييتية أمر غير وارد»[٣٩]. ويتذكر كيرميت روزفلت أن:

> أبرق بايرود [بمعلومات تتعلق بالصفقة]. ولكن وزارة الخارجية تجاهلت ذلك، بل لقد أخفتها. وفي أغسطس/ آب، كتبت في صفحة ونصف الصفحة كل ما نعرفه نحن [وكالة المخابرات المركزية] عن صفقة الأسلحة السوفييتية، بالاضافة إلى حقيقة أنه قد تمت الموافقة عليها. ولكن دالاس أزاح بذلك جانباً، وقال، «إن ذلك يتعارض مع روح جنيف،»[٤٠].

أضاع دالاس فرصة اكتشاف نيات السوفييت بشكل مباشر خلال قمة الأربعة الكبار في يوليو/ تموز، عندما تم التوصل إلى صيغة «روح جنيف». فعندما تعرض دالاس للقضية العامة الخاصة بالأنشطة السوفييتية في الشرق الأوسط، قال مولوتوف إن اهتمامات موسكو تقتصر على الصفقات التجارية فحسب[٤١]. وتشرح التقارير التالية أن دالاس لم يكن يعتبر المعلومات التي بحوزته عن الصفقة كافية لتبرير مناقشتها مع السوفييت[٤٢].

لم يكن فشل دالاس في متابعة نوايا السوفييت يرجع إلى عجز المخابرات. بل كان بالأحرى نتيجة لعناد يرفض أن يرى في مصر عبد الناصر إستقلالاً في التفكير أو

(٣٩) Copeland, *op.cit.*, p.132.

(٤٠) مقابلة أجراها المؤلف مع ك. روزفلت.

(٤١) Sherman Adams, *First Hand Report - The Story of the Eisenhower Administration*. New York: Harper, 1961, p.245.

(٤٢) *New York Times*, 14 November 1955, p.8.

الفعل الذي اقتصر في رؤية دالاس للعالم ذي القطبين، على دول الدرجة الأولى فحسب. وتجمع الشخصيات الرئيسية التي اشتركت في أحداث صيف وخريف عام ١٩٥٥، من الأمريكيين والمصريين على حد سواء، على أنه حتى يوم إعلان الصفقة، كان دالاس يعتقد أن عبد الناصر كان «يخادع»[٤٣]. ولذلك، فإن القرار الأمريكي بعدم الرد بشكل محدد على استفسارات مصر المتكررة بشأن طلب الأسلحة الذي تقدمت به في ٣٠ يونيو/ حزيران إنما كان يقوم على انطباع ناتج عن الإفراط في الثقة ـ ألا وهو أنه إذا كان لمصر أن تحصل على أسلحة على الاطلاق، فإنه يتعين عليها أن تذعن للشروط التي تحددها الولايات المتحدة وتؤيدها بريطانيا وفرنسا[٤٤]. وفي الوقت نفسه، تواصل واشنطن ردها على قلق وارتياب عبد الناصر بجهود دبلوماسية عظمى، وإن كانت غير ملائمة.

وغاب عن الولايات المتحدة أن عبد الناصر قد اتخذ قراراً استراتيجياً بعدم الانتظار أطول من ذلك. وفي أواخر يوليو/ تموز، قام ديميتري شبيلوف، الذي كان رئيساً لتحرير البرافدا في ذلك الوقت، بزيارة القاهرة. وخلال لقاء مع عبد الناصر يوم ٢٩ يوليو/ تموز، تم الاتفاق النهائي على تفصيلات صفقة القطن مقابل الأسلحة.

وخلال شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول، أظهرت مصر قدراً أكبر من الثقة والنشاط في علاقاتها مع العالم الاشتراكي والولايات المتحدة وإسرائيل، على حين ظلت الولايات المتحدة على تحركها الدبلوماسي المتمهل والمفرط في الثقة بالنفس في جهودها للحفاظ على الوضع القائم. وفي السادس من أغسطس/ آب، أستدعي السفير حسين إلى القاهرة للتشاور. وأظهرت التجارة مع الكتلة السوفييتية وجمهورية الصين الشعبية زيادة مضطردة[٤٥]. وتواكب الإعلان في ٢٩

---

(٤٣) مقابلة أجراها المؤلف مع ك. روزفلت؛ للإطلاع على رؤية عبدالناصر، أنظر Love, *op.cit.*, p.282; Heikal, *op.cit.*, p.50.

(٤٤) سلمت بريطانيا شحنة أسلحة في يونيو/ حزيران؛ ولكنها كانت تؤيد بصورة متسقة الرفض الأمريكي حتى توافق مصر على مقايضة الأمن المتبادل. أما فرنسا، فقد ألغت بشكل مفاجىء في سبتمبر/ أيلول شحنة تضم ١٠٠ دبابة من طراز AMX، وأرسلتها بدلاً من ذلك إلى اسرائيل.

(٤٥) زادت صادرات مصر إلى الكتلة السوفيتية من ١٣ في المائة عام ١٩٥٤ إلى ٢٥ في المائة في الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٥٥. أنظر:
ICA report, "Soviet Bloc Economic Activity in the Middle East", 25 November 1955.

أغسطس/ آب عن زيارة يقوم بها ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني مع أنباء عن زيارة وشيكة سيقوم بها شواين لاي للقاهرة (قبل نهاية العام) ومع دعوة سوفييتية لعبد الناصر في ربيع عام ١٩٥٦.

وفي التاسع من أغسطس آب بدأت غارات الفدائيين الذين باتت مصر تنظمهم وتسيطر عليهم. وفي ١٢ أغسطس/ آب، شدد عبد الناصر القيود التي تنظم كل حركة الملاحة في مضايق تيران، وخاصة بالنسبة لإسرائيل التي أصبحت تعاني من حصار جوي وبحري كامل ـ وهو العمل الذي أعتبره القادة الإسرائيليون بمثابة توسيع لأسباب الحرب الأصلية. وفي ٢٤ أغسطس / آب، وخلال أسوأ قتال شهدته غزة منذ عام ١٩٤٩، قطع عبد الناصر المحادثات التي كانت تجري مع إسرائيل، بوساطة الأمم المتحدة، حول أساليب تخفيف التوتر عبر الحدود. إلا أن عبد الناصر قام، بعد شهر من ذلك، ومن جانب واحد بسحب قواته إلى مسافة نصف كيلومتر من الحدود.

وظلت الولايات المتحدة على دبلوماسيتها المتمهلة، وراحت تعمل من خلال القنوات الدبلوماسية لنزع فتيل القتال في غزة، وتواصل جهودها من أجل إقرار حل دبلوماسي يكفل الحفاظ على الوضع الاقليمي القائم. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٣٠ أغسطس/ آب، بعد أربعة أيام من الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية، عاد دالاس ليتناول هذه القضايا:

س: سيدي الوزير، ماذا تتوقع أن يحدث بعد ذلك فيما يتعلق بمقترحاتك (بشأن اسرائيل والعرب)؟ هل ننتظر الآن ردهم عليها؟

جـ: نعم. إن ذلك هو التطور الطبيعي التالي. إن المقترحات، إذا أردت أن تسميها كذلك ـ وربما كان من الأفضل أن نسميها «بياناً سياسياً» من جانب الولايات المتحدة ـ هذا البيان السياسي هو موضع دراسة، كما فهمت، من جانب الحكومات المعنية بشكل مباشر للغاية، وأفترض أننا سنتلقى في القريب ردوداً منهم، وأن ذلك سيحدد عندئذ خطنا في المستقبل.

س: سيدي الوزير، هل تعلم الولايات المتحدة بأن هناك أي عرض روسي بتقديم عتاد حربي لمصر أو لدول عربية أخرى؟

جـ: هناك مؤشرات تفيد تقديم مثل هذه العروض: وهي مؤشرات يمكن الوثوق فيها بشكل ما. ولكننا لا نملك معلومات رسمية عن هذا الموضوع.

س: هل تستطيعون، يا سيدي الوزير، أن تكشفوا لنا عن الدول المشتركة في ذلك؟

جـ: لا. لا أعتقد أنني أستطيع ذلك.

س: سيدي الوزير، إذا ما اتضح حقاً أن الروس يعرضون أو يقدمون أسلحة للدول العربية، فماذا سيكون موقف هذا البلد [الولايات المتحدة]؟

جـ: حسناً، لا أعتقد أننا سنكون سعداء جداً بمثل هذا التطور، بسبب عواقبه السياسية المحتملة. وبالطبع، فإن الحكومات هي حكومات حرة ومستقلة ومن حقها أن تفعل ما تشاء في هذا الشأن. وهي غير مسؤولة تجاهنا.

س: ألا تحصل [تلك الحكومات] على معونة اقتصادية وفقاً لشروط تستبعد الدخول في ترتيبات عسكرية مع الاتحاد السوفييتي؟

جـ: لا. لا أعتقد ذلك.

س: سيدي الوزير، هل تلقيتم أية أنباء تفيد أن مثل هذا العتاد ربما يكون قد وصل فعلاً إلى أيدي العرب؟

جـ: لا. ليست هناك أية أدلة، بقدر ما أعلم، تفيد أن مثل هذا العتاد قد وصل إلى أيدي العرب في الوقت الراهن. وأعتقد أنهم يحصلون على عتادهم الحربي أساساً من مصادر غير شيوعية.

س: حسناً، يا سيدي، هل ستعتبرون قيام [السوفييت] بإمداد [العرب بالأسلحة] على أنه سيشكل بصورة ما إلغاءً للتصريحات السوفييتية بشأن تخفيف التوتر؟

جـ: حسناً: من المؤكد أن ذلك لن يسهم في تخفيف التوترات[٤٦].

(٤٦) Transcript of Press and Radio News Conference 30 August 1955, DOS No.13.

وأكد جمال سالم نائب رئيس الوزراء نبأ عرض الأسلحة السوفيتية في الرابع من سبتمبر/ أيلول، مما أحدث اندفاعاً في جهود راحت الدبلوماسية الأمريكية تبذلها في اللحظة الأخيرة لوقف الصفقة. ففي الخامس من سبتمبر/ أيلول، أكد نيكسون من جديد اعتزامه زيارة الشرق الأوسط. وفي ٢٠ سبتمبر/ أيلول، راح دالاس، الذي كان قد اقتنع الآن بأن عبدالناصر لا يخادع حقاً، يحذر مولوتوف من أن شحنات الأسلحة التي ستقدمها موسكو لمصر ستشكل انتهاكاً «لروح جنيف». وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، وبعد ثلاثة أشهر تقريباً من طلب الأسلحة التي تقدمت به القاهرة إلى واشنطن، أكدت وزارة الخارجية مرة أخرى وبشكل علني «موافقتها من حيث المبدأ» على بيع أسلحة للقاهرة، مشيرة إلى أنها تبحث الطلبات المحددة التي تقدمت بها مصر في ٣٠ يونيو/ حزيران[٤٧]. وألمح تقرير نشرته النيويورك تايمز إلى أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم يد المساعدة إذا ما ألغت مصر صفقتها مع الاتحاد السوفييتي - وهو ما كان مجرد واحدة من المحاولات الواهنة التي بذلتها واشنطن في أواخر سبتمبر/ أيلول لإلغاء الصفقة، أو التخفيف من ضررها على الأقل، بإظهار الاستعداد لتلبية طلبات مصر[٤٨]. وبعد إعلان الاتفاقية السوفييتية - المصرية، أصبحت حقيقة أن واشنطن قد «رفضت بشكل محدد» الطلب المصري «قبل أسابيع» مجرد جزء من السجل العام[٤٩].

ومثلما أشار بايرود نفسه في ٢٦ سبتمبر/ أيلول، فإن الولايات المتحدة لم تكن قد عرضت أسلحة على القاهرة[٥٠]. وحتى لو كانت قد قررت ذلك، فلم يكن من المرجح أن يدفع ذلك عبدالناصر إلى وقف مباحثاته مع السوفييت، وهي المباحثات التي كانت قد انتهت بالفعل بالتوقيع سراً على اتفاقية قبل ذلك بأسبوع[٥١]. فما كان يمكن أن يهدىء عبدالناصر في يونيو/ حزيران بات في سبتمبر/ أيلول شيئاً فات أوانه.

(٤٧) نقل عن مسئول بوزارة الخارجية لم تحدد هويته قوله أن طلب مصر يصل إلى «ما يقل كثيراً عن عشرة ملايين من الدولارات». *New York Times*, 27 September 1955, p.4.

(٤٨) تواتر في ذلك الوقت قدر كبير من «المعلومات المضللة»، بما كان يشير إلى أن الولايات المتحدة قد وافقت على بيع أسلحة قيمتها ٢٧ مليون دولار. وأزعج ذلك اسرائيل، التي تلقي سفيرها في الولايات المتحدة أبا إيبان في ٢٧ سبتمبر/ أيلول نفياً أمريكياً قاطعاً لمثل هذه الأنباء. *New York Times*, 28 September 1955, p.1.

(٤٩) *Ibid.*

(٥٠) *New York Times*, 27 September 1955.

(٥١) Heikal, *op.cit.*, p.51.

وظلت وزارة الخارجية البريطانية تعارض حتى النهاية أي تخفيف في رفض الولايات المتحدة بيع أسلحة لمصر. وكانت تقول أنه ليست هناك حاجة بالولايات المتحدة للخضوع «للإبتزاز» المصري. وراحت لندن تقول انه كشرط للحصول على أسلحة أمريكية، فإنه لا بد وأن تنهي مصر مباحثاتها مع السوفييت.

شرح أحد المسؤولين الحجة البريطانية الرئيسية ضد الاقتراح الأمريكي على النحو التالي: «إذا ما وافقت أمريكا على تقديم أسلحة لبلد ما في ظل تهديد فعلي بالابتزاز، فإنها تكون قد وضعت قدمها على منحدر منزلق. إلى أين تؤدي مثل هذه السياسة؟».

وقال هذا المسؤول، «إن بمقدور أي قوة غير شيوعية تريد أسلحة أمريكية أن تبدأ مساومات علنية مع الحكومة السوفييتية كأداة للضغط». وبالإضافة إلى ذلك، فقد حذر من أن شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر ستكون موضع اهتمام وثيق، ليس فقط من جانب كل دولة عربية أخرى، بل أيضاً من جانب كل دولة أخرى «غير ملتزمة»؛ وقد يحاولون انتهاج تاكتيكات مماثلة[٥٢].

وكان الاعلان في ٢٧ سبتمبر/ أيلول عن عقد صفقة لمقايضة القطن بالأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا بمثابة «صاعقة» أصابت دالاس[٥٣]. وكتب سولزبرجر في النيويورك تايمز أن وزير الخارجية قد أصيب «بنوبة غضب هستيرية» عندما سمع بنبأ الاتفاقية[٥٤]. فبضربة واحدة، كشف عبدالناصر خداع واشنطن، وقفز الاتحاد السوفييتي برشاقة فوق الحزام الشمالي المقام بعناية، إلى قلب الشرق الأوسط والعالم العربي مباشرة.

وكان دالاس يعي جيداً أن الاتفاقية تمثل بداية مرحلة جديدة في الحرب الباردة، نشأت عن استقرار الجبهة الأوروبية وتخفيف التوترات بما كان يجد رمزاً له في «روح جنيف». ولم يكن هناك كثير من الشك في أن قيام السوفييت «بإنقاذ» مصر، وهي نجم صاعد في حركة عدم الانحياز الناشئة، من الضغوط الناجمة عن

(٥٢) *New York Times,* 27 September 1955, p.1.
(٥٣) Finer, *op.cit.,* p.28.
(٥٤) *New York Times,* 15 October 1955.

رعاية الغرب للحزام الشمالي ومن التهديد الذي تمثله اسرائيل، كان انتصاراً مشهوداً للسياسة السوفييتية على أعتاب حقبة جديدة في العلاقات الدولية. ووصفها دالاس نفسه بأنها «أخطر تطور منذ [حرب] كوريا، إن لم يكن منذ الحرب العالمية الثانية»[٥٥]. فما كان يمكن التقليل من حجم النكسة التي تعرضت لها سياسة الولايات المتحدة في العالم العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد أدرك دالاس بشكل صحيح أن مصر قد انتقلت إلى صدارة المسرح في فجر حقبة جديدة من تنافس الحرب الباردة على «قلوب وعقول» الكتلة العظمى من دول العالم الحديثة الاستقلال وغير الملتزمة. فعلى حين كانت الولايات المتحدة مترددة ومرتبكة، ومهتمة قبل كل شيء بحماية المصالح المضمونة بالفعل، كان الاتحاد السوفييتي يتصف بالاقدام والسخاء، سعياً وراء توسيع نطاق نفوذه الدولي وتحقيق زعمه بالتكافؤ مع الغرب. ووجدت مصر، وعبدالناصر، نفسها مدفوعة إلى صدارة المسرح في الساحة العالمية، كنتيجة لآليات التنافس السوفييتي - الأمريكي أكثر مما هو نتيجة لأية استراتيجية محلية من جانب عبد الناصر.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي أصبحت فيه مصر وعبد الناصر رمزين من رموز الحقبة الجديدة، فإن الواقع الذي كان يحركهما بات أقل وضوحاً، وخاصة في عين الولايات المتحدة. فتحت الضوء الباهر، أصبحت احتياجات مصر، باعتبارها متغيرات مستقلة، أقل أهمية بشكل مضطرد. فالدبلوماسيون من الشرق والغرب كانوا يسرّعون العملية التي صار ينظر من خلالها إلى مصر وعبدالناصر كملحقات للصراع بين الشرق والغرب على النفوذ في العالم العربي والشرق الأوسط وفي حركة عدم الانحياز بوجه عام، أكثر من كونهما عناصر محلية تسعى وراء مصلحة ذاتية قومية محددة بشكل يتسم بالمسؤولية.

وبالمصادفة، كان دالاس يجتمع في نيويورك مع وزراء خارجية الأربعة الكبار الآخرين عندما أعلن نبأ صفقة الأسلحة. وسارع دالاس وماكميلان إلى إصدار بيان مشترك كان يهدف أساساً إلى تصحيح الانطباع الشائع في الصحافة بوجود خلاف في الرأي حول مدى وجوب بيع أسلحة أمريكية لمصر[٥٦].

(٥٥) Finer, *op.cit.,* p.28.
(٥٦) *New York Times,* 28 September 1955, p.1.

ولكن تحت هذا السطح الدبلوماسي البارد، كانت لندن وواشنطن تغليان غضباً. ورغم أن حجم صفقة الأسلحة لم يكن معروفاً، فإن الأنباء الواردة من القاهرة أشارت إلى أنها تتضمن ١٠٠ طائرة من طراز ميغ ـ بما يفوق بكثير الأرقام التي نوقشت مع واشنطن[٥٧]. وصار الدبلوماسيون في وزارة الخارجية البريطانية يرون الآن الاتحاد السوفييتي، خصمهم الرئيسي ـ وليس فقط حليفتهم الولايات المتحدة ـ وهو يسعى وراء قدر من القوة فيما كان في وقت من الأوقات حكراً لبريطانيا لا ينازعها فيه أحد. وكتبت الهيرالد تريبيون في ٢٩ سبتمبر/ أيلول:

بالنسبة للبريطانيين وتراث نفوذهم الطويل في مصر، فإن الغزوة المفاجئة التي قام بها السوفييت هي ضربة لا يمكن أن يتحملوها ببساطة.

ووراء الكواليس، كان دالاس قد أصدر بالفعل تعليماته لأعوانه في الشرق الأوسط بوقف الصفقة. ولم يكن وزير الخارجية يميل لأن يكون رحب الصدر إزاء التحرك المصري. فإذا كان الحياد عملاً «لا أخلاقياً»، على حد تعبير دالاس، فإن احتضان مصر العلني للاتحاد السوفييتي كان، وبغض النظر عن ادعاءات مصر عكس ذلك، عملاً عدائياً[٥٨]. ففي نظر دالاس، كان ما فعلته مصر لا يقل عن تدمير هدف الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب، والذي كان يتمثل في منع امتداد النفوذ السوفييتي إلى الشرق الأوسط. ولم يكن هذا وقت الدبلوماسية، بل وقت العصا الغليظة.

انتهى دالاس إلى استنتاج مفاده أن فعالية بايرود قد انتهت تقريباً[٥٩]. وبدلاً من ذلك، اختار وزير الخارجية أن يعمل من خلال قنوات وكالة المخابرات المركزية CIA، فأرسل كيرميت روزفلت إلى القاهرة. ووصل روزفلت إلى القاهرة في ٢٧ سبتمبر/ أيلول حاملاً إنذاراً من أربع نقاط. وكان عليه أن يبلغ عبدالناصر أنه ما لم يتم إلغاء الصفقة السوفييتية، فإن الولايات المتحدة سوف:

(٥٧) *New York Times*, 28 September 1955, p.1.

(٥٨) نفى السفير حسين أن مصر تنحاز لأحد طرفي الحرب الباردة، وأعلن أن مصر تريد «بصورة مؤكدة للغاية» إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة. *New York Times*, 13 Octover 1955.

(٥٩) Heikal, *op.cit.*, p.52.

١) توقف كل المعونات؛ ٢) توقف كل التجارة؛ ٣) تقطع العلاقات الدبلوماسية؛ ٤) تفرض على مصر حصاراً لمنع نقل الأسلحة السوفييتية[٦٠]. وكان روزفلت ـ الذي كان يدعو باستمرار إلى رد أمريكي إيجابي على طلبات عبدالناصر، والذي ظل طوال الصيف يحذر من الصفقة الوشيكة مع موسكو ـ يعتقد أن مهمته لن تكون مجدية. ودون صعوبة كبيرة، تمكن بايرود من إقناعه بألا يذكر لعبدالناصر التهديدات التي حددتها واشنطن. وكان الرجلان فيما يبدو مستعدين لتحمل غضب دالاس عليهما ثمناً لكسب المزيد من الوقت الذي يمكن أن تهدأ فيه المشاعر. فتسليم الانذار كان سيمثل قطيعة كاملة في العلاقات الأمريكية ـ المصرية، وهو الشيء الذي كان كل من بايرود وروزفلت اللذين كانا يدافعان بقوة عن النظام حريصين على تلافيه.

وأصدر دالاس، الذي أغضبه عدم تسليم روزفلت لانذار ٢٧ سبتمبر/ أيلول، تعليمات لمساعد وزير الخارجية جورج ألن بتسليم الإنذار الذي وضع صيغته بيل راوندتري نائب مساعد وزير الخارجية. وعلى المستوى العلني، كان دالاس يسعى للتقليل من شأن مهمة ألن، حيث وصفها بأنها «مجرد زيارة روتينية بشكل أو بآخر»[٦١]. وعند وصول ألن في ٣٠ سبتمبر/ أيلول، كان مبهماً ومضللاً بنفس القدر، حيث نفى أن صفقة الأسلحة هي سبب زيارته، وقال انه جاء إلى القاهرة «لكي أستطيع أن أفهم سياسات الحكومة المصرية بشكل أوضح»[٦٢]. وربما يكون قد عمد إلى نفي ما كان واضحاً للجميع لأنه هو نفسه كان يعتقد أن حدوث قطيعة سافرة مع مصر في تلك اللحظة لم يكن إلا ليزيد من الآثار الضارة التي أحدثتها صفقة الأسلحة في العلاقات الأمريكية ـ العربية.

ورغم المراوغات الرسمية، أشارت التقارير الصحفية إلى أن ألن كان يحمل إنذاراً يهدد بوقف المعونة الاقتصادية الأمريكية إذا ما تمت صفقة الأسلحة[٦٣]. وتمكن بايرود وإريك جونسون من إقناع ألن، مثل روزفلت قبله، بعدم تسليم الانذار إلى عبدالناصر. وفي المناقشة التي استمرت ساعتين بين الرجلين في أول

(٦٠) Heikal, *op.cit.*, p.60.

(٦١) *New York Times*, 29 September 1955.

(٦٢) *MEM*, 1 October 1955, p.2.

(٦٣) *New York Times*, 2 October 1955, p.1.

أكتوبر/ تشرين الأول، كان ألن مهادناً أكثر منه مهدِّداً. وخلافاً للتصريحات التي كانت تؤكد تطابق السياستين الأمريكية والبريطانية، أبلغ ألن عبد الناصر أن الولايات المتحدة ستنظر بصورة إيجابية إلى طلبات مصر من الأسلحة إذا ما تخلت مصر عن الاتفاقية التشيكية ـ السوفييتية(٦٤). وكرر ألن في تهذيب الكلمات التي استخدمها دالاس في مؤتمره الصحفي في ٣٠ أغسطس/ آب، عندما راح يحيي الصحفيين عقب اجتماعه مع عبد الناصر.

> صرح ألن لرجال الصحافة المصريين والأجانب بأن من حق أية حكومة أن تسلح بلادها، وأن تحصل على الأسلحة من أي مصدر. وأضاف قائلاً أن ما من دولة يمكن أن توصف بأنها مستقلة وذات سيادة ما لم تمارس مثل هذا الحق(٦٥).

وفي نظر السلك الدبلوماسي في القاهرة، كان هذا التعاقب السريع من المبعوثين الأمريكيين بمثابة تجربة انحدار وإذلال للدبلوماسية الأمريكية. وأضيرت مصداقية بايرود وألن بشكل يتعذر إصلاحه. إذ أن ألن، الذي أمره دالاس بأن يفرض على عبدالناصر القوة الكاملة للضغط الدبلوماسي الأمريكي، قد غادر القاهرة وهو يعترف علناً بحق مصر السيادي في الحصول على الأسلحة حيثما تشاء ومع مَن تشاء.

ولم تكن الولايات المتحدة فحسب غير متأهبة للمبادرة المصرية في سبتمبر/ أيلول، بل كانت أيضاً تفتقر إلى أدوات الضغط السياسي والاقتصادي المناسبة لفرض إرادتها فور اتخاذ مصر لتلك الخطوة. واتضح أن الصيغة الأمريكية من دبلوماسية القوة هي نمر من ورق. فبعد ثلاث سنوات من الثورة، فشلت الولايات المتحدة من أن تقيم مع مصر وحدة مصالح قوية بما يكفي للحيلولة دون تحول مصر إلى الشرق. بل ان سياساتها كانت، في الواقع، مسؤولة إلى حد كبير عن هذا المنحى الذي اتخذته الأحداث.

واضطر دالاس، تحت وطأة سرعة الأحداث والاضطرار للتخلي عن السياسة السابقة، لأن يرتجل بصورة سريعة رداً أمريكياً على التحرك السوفييتي، الذي كان

(٦٤) Heikal, *op.cit.*, p.63.
(٦٥) *New York Times*, 1 October 1955, p.1.

المجتمع الدولي بأسره يتابع آثاره عن قرب. وبينما ظلت الولايات المتحدة ترتاب في النيات السوفييتية، فإنها لم تنكر على مصر حقها في الحصول على الأسلحة، بغض النظر عن مدى الحماقة والسذاجة اللتين كانت تعتقد أن مثل هذه السياسة (المصرية) تتسم بهما. وفي الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وبعد قليل من عودة ألن، قرأ دالاس بياناً معداً من قبل، جاء فيه:

> من الصعب أن ننتقد الدول التي تسعى، إذا ما شعرت بتعرضها للخطر، إلى الحصول على الأسلحة التي تعتقد بشكل مخلص أنها تحتاجها للدفاع عن نفسها. ومن ناحية أخرى، فإنني أشك بصورة بالغة في أنه من الممكن لأي بلد، في الأوضاع التي تسود المنطقة، أن يحقق الأمن من خلال سباق للتسلح. كما أنه ليس من السهل أو المريح أن يتكهن المرء بالدوافع المحتملة لدى قادة الكتلة السوفييتية(٦٦).

وكانت الصحافة الأمريكية أكثر انطلاقاً وهي تعكس غضب واشنطن إزاء «عدم الخبرة والافتقار الواضح إلى المسؤولية «اللذين أظهرهما قرار عبد الناصر بالاستهزاء بالغرب بالتعاقد علناً على أسلحة مع القوى الشيوعية»(٦٧). وكانت الافتتاحية التي نشرتها النيويورك تايمز في ٢٩ سبتمبر/ أيلول ممثلة للصور التي أصبحت تهيمن على التصورات الرسمية والشعبية لمصر عبدالناصر. ومثل الحكومة الأمريكية، فإن الصحافة الأمريكية التي كانت غالباً ما تتجاهل أو تشوه الحقائق التي تنشر في صفحاتها الإخبارية، أصبحت تستمتع بشكل متزايد بالصور المريحة لعبدالناصر باعتباره «الغول» المسؤول عن فشل الدبلوماسية الغربية في الشرق الأوسط. قالت الافتتاحية، التي حملت عنوان «مصر تلعب بالنار»:

> إن تحرك مصر للحصول على أسلحة من الكتلة السوفييتية هو تحرك استفزازي وغير مسؤول. ولا بد وأن يقول المرء ذلك، لأنه تحرك لا ضرورة له، ولا يمكن أن يجلب إلا الضرر. والخلاف لا ينصب على حق مصر في شراء الأسلحة حيثما تستطيع الحصول عليها. فباعتبارها دولة ذات سيادة،

(٦٦) Press conference transcript, 4 October 1955, DOS No.589.
(٦٧) *New York Times*, 2 October 1955, Sec. IV., p.7.; *New York Times* (editorial) 4 October 1955, p.34.

فإن مصر تتمتع بهذا الحق بطبيعة الحال . إلا أن كل دولة إنما تتحمل مسؤولية في تلافي تعكير السلام في منطقتها من العالم . وما قام به رئيس الوزراء عبدالناصر من المحتم أن يهيج عشاً للزنابير.

إن أحد كوابيس الدبلوماسية الغربية منذ انتهاء الحرب كان يتمثل في أن يقف الروس بصورة علنية في جانب العرب ضد اسرائيل . وقد يبدو ذلك على المدى القصير مغرياً لمصر، في الوقت الذي تتصارع فيه مع اسرائيل حول حدود غزة على سبيل المثال؛ ولكن إذا كان هناك شيء مؤكد فهو أنه على المدى البعيد فهو أنه ما كان يمكن لرئيس الوزراء عبدالناصر أن يسيء إلى العالم العربي بقدر ما فعل بجلبه النفوذ الروسي إلى الشرق الأوسط.

إلا أن الكلمات لم تكن على الإطلاق بديلاً كافياً من السياسة . وبينما كانت الولايات المتحدة تبحث عن رد ملائم على «غدر» عبدالناصر، فإنها وجدت نفسها عاجزة عن تسجيل ما هو أكثر من الاستياء الرسمي إزاء الصفقة . وكان أحمد حسين، الذي كان سفيراً في واشنطن وقت الانقلاب الذي وقع ضد أربينيز في جواتيمالا عام ١٩٥٤، يتخوف من قيام الولايات المتحدة بتدبير محاولة مماثلة ضد عبدالناصر ـ ولكن لم يعثر أحد على أي دليل على وجود مثل هذا التخطيط(٦٨) . ولم يكن وقف برنامج المعونة الاقتصادية، التي تبلغ قيمتها ٤٠ مليون دولار، يعتبر خطوة يمكن أن تثمر شيئاً. فالمبلغ لم يكن كبيراً؛ كما أن الاتحاد السوفييتي، الذي استفاد بشكل كامل من رفض الولايات المتحدة تقديم الأسلحة، كان سيتقدم بحماس لملء أي فراغ ينجم عن سحب المعونة الأمريكية . واقترح السفير السوفييتي في مصر ذلك، عندما عرض في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول على الدول العربية « أية مساعدة (معاونة فنية) يحتاجونها » .

ومع إصابة إيزنهاور بنوبة قلبية، أصبحت إدارة الرد الأمريكي في يد دالاس بالكامل . وعلى حين كان دالاس مصعوقاً بالعواقب الاستراتيجية للخطوة المصرية، فقد ظل مخلصاً لطبيعته البراجماتية الغالبة . فبغض النظر عن التهديدات التي تضمنها الانذار الذي لم يتم تسليمه، كان دالاس كرجل قانون يدرك حق عبدالناصر السيادي في أن يفعل ما يشاء . وكرجل تاكتيكات، كان يواجه الحاجة

(٦٨) Heikal, *op.cit.*, p.60.

إلى تطوير دعائم مبادرة جديدة تجاه مصر، في الوقت الذي يقلل فيه إلى أدنى حد من الآثار الممزقة التي تركها الانقلاب السوفييتي ـ المصري على عملاء واشنطن في العالم العربي والشرق الأوسط. فمن المؤكد أن نوري السعيد سيقارن صفقته بصفقة عبدالناصر، وكانت هناك بالفعل مؤشرات على أن سوريا والسعودية قد تحذوان حذو مصر(٦٩) .

توجهت تعليقات الصحف أيضاً ضد الخلل الذي أحدثه عبدالناصر في «توازن [الأسلحة] المحفوف بالمخاطر بين العرب واسرائيل»، وهو التوازن الذي جاهد الغرب للحفاظ عليه «بالاحتفاظ بتدفق الأسلحة في حالة متوازنة ومعتدلة ومحدودة إلى حد كبير»(٧٠) . إلا أن هذا الوهم حول التكافؤ العسكري العربي ـ الاسرائيلي الذي دمرته صفقة الأسلحة السوفييتية ـ المصرية كان قاصراً في معظمه على الصحافة فحسب .

وفي خطاب غاضب أمام طلبة الكلية الحربية في الثاني من اكتوبر/ تشرين الأول، راح عبد الناصر يهاجم بشدة المحاولات الغربية لتصوير مصر على أنها مسؤولة عن الإخلال بتوازن القوة العسكرية بين العرب واسرائيل .

وقال وهو يتناول ورقة من أحد مساعديه، «والآن، سأحكي لكم عن هذه الخديعة الكبرى . هذه وثيقة فرنسية حصل عليها جهاز المخابرات المصرية . وهي تتضمن قائمة بالمشتريات الاسرائيلية من الأسلحة الثقيلة من الولايات المتحدة وبريطانيا» .

واستطرد عبد الناصر يقول إن الوثيقة تتضمن:

٩٧ طائرة تشمل ٢٠ مقاتلة نفاثة من طراز ميتيور، و٥٠ مقاتلة من طراز مستانج، و٢٠ قاذفة من طراز موسكيتو، وسبع طائرات نقل . كما تضم أيضاً ١٠٠ دبابة شيرمان، و١٠٠ عربة مصفحة، و١٥ دبابة تشرشل، و١٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة، و٧٠ مدفع ميدان .

(٦٩) *MEM*, 15 October 1955, p.5; *New York Times*, 15 October 1955.
ووقعت مصر معاهدات الدفاع المتبادل مع سوريا والسعودية في ٢٠ و ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول على التوالي .

(٧٠) *New York Times*, 2 September 1955, Sec.IV., p.7.

ولم تتضمن الوثيقة مبيعات الأسلحة الفرنسية لاسرائيل، وأضاف عبد الناصر يقول إن «صفقات» أخرى حصلت عليها اسرائيل تشمل دبابات سنتوريون و١٢ طائرة تدريب من الولايات المتحدة.

وأعلن عبد الناصر، «إن الصحف الأمريكية تقول إن إسرائيل تستطيع حشد جيش قوامه ٢٥٠ ألف جندي، أي أكثر من كل العرب مجتمعين. هذا هو السلام ـ هذا هو توازن القوى الذي يتحدثون عنه»[٧١].

وفي مقابلة مع كينيت لاف، كرر عبد الناصر ما يقول به من تفوق اسرائيل وفشل جهوده في الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة.

قال الكولونيل ناصر، «إن لديّ مصادر معلومات من باريس وأثينا وروما وبروكسل وقبرص، وأنا أعلم ما تعاقدت اسرائيل للحصول عليه خلال الشهور العشرة القادمة. إنني لا أفكر في الجيش الاسرائيلي على ما هو عليه اليوم، وإنما على ما سيصبح عليه غداً....».

واستطرد يقول، «وهكذا، فإننا سنواجه طائرات الميستير بطائرات الميغ. ذلك أفضل من أن نواجه طائرات الميستير دون أن يكون في أيدينا شيء».

وراح يقول، «على مدى ثلاث سنوات، حاولنا أن نتزود بالأسلحة من مصادرنا المعتادة في الغرب، ولكننا فشلنا. لماذا؟ لأنه كان هناك نوع من الاحتكار. كان الغرب يشعر أنه يستطيع أن يعطينا أو لا يعطينا ما يشاء، لأنه كان يظن أنه السوق الوحيدة المتاحة لنا. كما أن نفوذ اسرائيل في بعض البلدان، ولا سيما فرنسا، قد زاد من تفاقم الموقف».

«على مدى ثلاث سنوات، ظللنا ننتظر ونحاول. وكان هناك سباق للتسلح يدور، ولكنه كان من جانب واحد. كانت اسرائيل تجري، وكنا نقف ثابتين في مكاننا. وهكذا، فإننا لم نكن أحراراً حقاً في الاختيار بين الشرق والغرب»[٧٢].

(٧١) *New York Times*, 3 October 1955, p.1.
(٧٢) *New York Times*, 6 October 1955, p.1.

وأكد «دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى» في القاهرة (بايرود على الأرجح) ما قاله عبد الناصر. واعترف الدبلوماسي بأن صفقة سبتمبر/ أيلول ستقطع شوطاً كبيراً في اتجاه القضاء على تفوق اسرائيل الكبير في العتاد الحربي[٧٣]. وأشار الدبلوماسي إلى اعتقاد واشنطن بأن مصر لن تهاجم اسرائيل حتى ولو كان القادة المصريون على ثقة من إحراز نصر مؤكد وسهل. وقال المسؤول إن احتمال شن هجوم عربي لم يكن «كبيراً بالدرجة التي يؤثر معها على تفكيرنا»[٧٤]. وكان الشيء الذي يقلق الولايات المتحدة هو «احتمال» أن تشن اسرائيل «حرباً وقائية» لتدمير الجيش المصري في سيناء قبل أن يتمكن من استخدام الأسلحة السوفييتية بكفايتها القصوى[٧٥].

ولكن بينما كان الدبلوماسيون الامريكيون يمسحون الشرق الأوسط خلال شهري اكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني، فإن الشيء الذي كان يقلقهم أكثر من غيره لم يكن تزايد احتمال حدوث «جولة ثانية» بين العرب واسرائيل. كان هناك بالفعل سباق للتسلح في الشرق الأوسط، يساعده ويسيطر عليه الاتفاق الثلاثي لعام ١٩٥٠. ولم يكن ما يقلق واشنطن هو سباق التسلح في حد ذاته، بل أن يكون هناك سباق للتسلح يلعب فيه الاتحاد السوفييتي دور المشاركة النشط الذي يطالب بنصيبه في الغنائم. وكان دالاس يعرف أكثر من أي شخص آخر أن الشرق الأوسط كان مجالاً من مجالات الحرب الباردة لمدة تناهز العشر سنوات. فالمبادرة السوفييتية لم تكن طلقة البداية في صراع من صراعات الحرب الباردة على النفوذ. وكانت واشنطن قد عزفت هذا اللحن قبل ذلك بوقت طويل. وما كانت تعنيه المبادرة السوفييتية إنما هو رغبة السوفييت، في آخر الأمر، في المطالبة بمكان لهم في اللعبة.

لم يكن دالاس مستعداً للاعتراف بهذه المطالبة، حتى على الرغم من أن بعض الدوائر في وزارة الخارجية قد أبرزت الطبيعة الدفاعية للسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط[٧٦]. وتم شن هجوم دعائي ضد الانتهاك السوفييتي «لروح

(٧٣) *New York Times*, 4 October 1955, p.18.
(٧٤) *Ibid.*
(٧٥) *New York Times*, 4 October 1955, p.18.
(٧٦) "The Outlook for United States Interests in the Middle East", 14 November 1955, DOS IR No.7074, p.ii.

جنيف». ومن فراش المرض في مستشفاه في مدينة دينفر، كتب أيزنهاور معرباً لبولغانين عن قلقه

إزاء شحنة الأسلحة الجديدة المنتظرة لمصر. وأخشى أنها لن تعزز الأهداف التي، كما آمل، نشترك فيها ـ وهي تخفيف التوترات بيننا والحل السلمي البناء للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية[٧٧].

أما لينكولن وايت المتحدث باسم وزارة الخارجية، واستمراراً للخط الذي يسعى للتقليل من شأن الخطيئة التي ارتكبتها مصر، فقد كان أقل حذراً في إدانة الأعمال السوفييتية. فقد قال:

في هذا الوضع الدقيق، قررت [الحكومة السوفييتية] أن تضيف عاملاً جديداً من عوامل الحظر، بامداد أسلحة حربية ودبابات وطائرات، بل وغواصات، إلى طرف واحد فحسب.

ومن الغريب الإدعاء بأن هذا العمل السياسي المتعمد هو صفقة تجارية بريئة. إنه بالطبع ليس شيئاً من هذا القبيل، بل هو تحرك لكسب الشعبية على حساب ضبط النفس الذي أظهره الغرب. فبهذه الوسيلة، من المستهدف تسهيل تغلغل الشيوعية في العالم العربي.

إن كثيراً من الدول التي تعتز بنفسها، والتي لم تتمتع طويلاً بالاستقلال والهوية القومية، ستكون مهددة بالغرق في الإمبراطورية الشيوعية، إذا ما وقعت ضحية لمثل هذه التاكتيكات.

إن صاحب هذه الخطوات لا بد وأنه كان يعرف جيداً وبصورة مسبقة التأثير الذي لا بد وأن يتركه وصول مثل هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة فجأة. لقد أحدث زيادة حادة في التوتر الذي ينطوي على احتمالات بالغة الخطورة وخاصة بين مصر وإسرائيل. ومع ذلك، فعندما تتواجه الأمم في أعمال حربية، لا يكون من المجدي كثيراً أن نكتفي بلومهم لحصولهم على الأسلحة حيثما استطاعوا ذلك[٧٨].

(٧٧) *Declassified Documents - 1977*, Ref. 154E.

(٧٨) *MEM*, 12 November 1955, p.6.

ولم تكن الولايات المتحدة ترفض اللعب على المخاوف من نشوب جولة ثانية بين اسرائيل وجيرانها العرب في الوقت الذي كانت تدين فيه إمداد مصر بالأسلحة السوفييتية، وهي المخاوف التي كان دبلوماسيوها يعتقدون أنها لن تتحقق إلا إذا اختارت اسرائيل شن الحرب. كما أن التضخيم من مغزى امتلاك مصر لهذه الكميات الكبيرة من الأسلحة كان يضيف أيضاً وقوداً لمطالبة اسرائيل بأسلحة من الولايات المتحدة ـ وكانت قد تقدمت بالفعل بطلب قيمته ٦٣ مليون دولار في اكتوبر/ تشرين الأول[٧٩]. وأصبحت سياسة «العدل» الأمريكية المزمعة تمثل مشكلة عويصة. وحذر أحمد حسين من أن اتخاذ الولايات المتحدة قراراً ببيع أسلحة إلى اسرائيل «سيكلف الولايات المتحدة صداقة العالم العربي»[٨٠]. وهكذا، وعلى حين واصلت الولايات المتحدة تسليط الأضواء على العواقب الخطيرة للعمل السوفييتي على العالم الغربي والعالم العربي والاستقرار العربي ـ الاسرائيلي، كان دالاس يقلل في الوقت نفسه من ضرورة موازنة المشتريات المصرية بإمداد اسرائيل بالأسلحة ـ وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٨ اكتوبر/ تشرين الأول، ورداً على سؤال يشير إلى الموقف الاسرائيلي القائل بأن **الإعلان الثلاثي** يوجب على الغرب أن يعادل إمدادات الأسلحة التي تقدمها الكتلة الشيوعية، جاء رد دالاس مبهماً:

لا أعتقد أن المرء يستطيع أن يستنتج استنتاجاً محدداً جداً من بنود الاعلان نفسه فحسب. فعليكم أن تطبقوا الإعلان على الواقع؛ والواقع ما زال غامضاً إلى حد ما، مثلما كان عندما تحدثت إليكم آخر مرة. وفي ما يتعلق بالأسلحة، فإن الاعلان بوجه عام ينطوي على مفهومين: أحدهما أنه من المستحسن تلافي حدوث إخلال خطير بتوازن القوى، والآخر أنه من المستحسن تلافي حدوث سباق للتسلح. وكما أتذكر، فإن الفكرتين واردتان

(٧٩) وضعت في ذلك الوقت خطة بديلة لإمدادات الأسلحة؛ هي «الأسلحة المعلقة». وحسب ما يقوله ايزنهاور، «كانت الخطة تقضي بتخزين كميات معقولة من العتاد الحربي على متن سفينة أمريكية في البحر المتوسط، بحيث تكون جاهزة لإرسالها فوراً إلى أي بلد في الشر وسط قد يكون ضحية لعدوان». ومن المثير للاهتمام أن مفهوماً مماثلاً قد فتن واضعي الاستراتيجية الأمريكية في الآونة الأخيرة ـ وهو مفهوم «قوة الانتشار السريع». Eisenhower, *Waging Peace*, p.29.

(٨٠) *MEM*, 19 November 1955, p.5.

في الاعلان بشكل ضمني، أو ربما بشكل صريح. والآن، فإننا لا نعرف بعد، أو لا نستطيع أن نحكم على مغزى الترتيب الذي تم التوصل إليه بين حكومة مصر والسلطات في تشيكوسلوفاكيا بالنسبة لما يتعلق بالأسلحة؛ كما أننا لا نعرف بعد بالكامل الكمية أو الأنواع أو النوعية. إنكم تعلمون، أن هذا الموضوع الخاص بأسلحة عن طريق وسيط هو موضوع يصعب للغاية تقويمه بدقة. وبالطبع، فإن الدول ذات التسليح الواسع تعمل باستمرار على التخلص من الأنواع القديمة واستبدالها بأنواع جديدة. والآن، فإن القيمة الفعلية لهذه الأسلحة التي جرى الاستغناء عنها هي أمر ليس من السهل تقديره دائماً، ولسنا في الوضع الذي يسمح لنا بأن نكوّن أي حُكم واضح على ما يجري الآن لزيادة القدرة العسكرية للقوات المسلحة المصرية زيادة مهمة[٨١].

كانت واشنطن تبحث عن سياسة «لإبطال التيارات الجديدة من الحياد والعداء للغرب، وللولايات المتحدة بوجه خاص، في أنحاء الشرق الأوسط». وكانت الصفقة السوفييتية هي فقط الحدث الأكثر دوياً بين الأحداث التي إذا ما أخذت معاً، فإنها تلقى شكوكاً خطيرة على جدوى السياسة الأمريكية بوجه خاص، وسياسة الغرب بوجه عام، في الشرق الأوسط. ودفع استمرار التوترات عبر خطوط الهدنة المصرية - الاسرائيلية إيدن إلى إلقاء خطاب في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني كان أشبه بمولود ميت، فقد كتبه انطلاقاً من روح بيانات دالاس خلال شهر أغسطس / آب.

وظل دالاس متصلباً في رفضه إدخال الاتحاد السوفييتي رسمياً في ترتيبات لاقتسام القوة التي كانت حتئذٍ تقتصر على الغرب. فالتلميحات التي أفادت رغبة السوفييت في إعادة تشكيل الإعلان الثلاثي كحلف للقوى الأربع قوبلت في واشنطن بإحساس بعدم التصديق. وكتب مراسل النيويورك تايمز في واشنطن في التاسع. من اكتوبر/ تشرين الأول، «إن مجرد الفكرة تجعل المسؤولين هنا يجفلون».

وعلى حين راح الدبلوماسيون الأمريكيون يستعيدون توازنهم من جراء

(٨١) DOS Press Release No. 606, 18 October 1955, pp.3-4.

النكسة التي ألحقها بهم الاتحاد السوفييتي، فإنهم راحوا يتطلعون بقلق متزايد إلى رد الفعل المصري على الخطوة الحاسمة التي اتخذها عبد الناصر. وقدم الفرع الدبلوماسي بوزارة الخارجية تحليلاً سلبياً للانتصار الذي أحرزه عبد الناصر:

> إن تأثير صفقة الأسلحة على مصر نفسها كان أشبه بتأثير الكهرباء فمع انتشار أنباء عقد الصفقة، إرتفعت مكانة مصر في الخارج، ومكانة النظام المصري الحالي في الداخل، إلى عنان السماء. فحتى صيف عام ١٩٥٥، كانت الجهود المصرية للرد على تطوير بنية الحزام الشمالي بتجمع دفاعي خاص بها تبدو في طريقها إلى الفشل، وكان يبدو أن مصر تواجه أحد بديلين: إما قبول الحزام الشمالي بشكل ما، أو الإنعزال عن العالم العربي. أما الآن، وبين عشية وضحاها تقريباً، فقد استطاع رئيس الوزراء عبد الناصر أن يؤكد من جديد قيادة مصر في العالم العربي. فقد أظهر عبد الناصر، في نظر المصريين وغيرهم من العرب، أن الدول العربية تستطيع أن تنجح في انتهاج سياسة مستقلة - مستقلة بوجه خاص عن القوى الغربية التي يشكك العالم العربي بصورة عميقة في دوافعها. كما أن الارتباك المؤكد من جانب القوى الغربية في أعقاب إعلان صفقة الأسلحة السوفييتية - المصرية قد أضاف إلى مكانة مصر الجديدة، التي تعلو الآن في العالم العربي بأكثر من أي وقت مضى منذ أن قادت مصر القتال ضد «الامبريالية» البريطانية في المنطقة. ومهما كانت المخاوف التي قد يشعر بها عبد الناصر إزاء مخاطر الصلات الأوثق مع الاتحاد السوفييتي، والتي ستنطوي عليها إتفاقية الأسلحة، فمما لا شك فيه أنه يعتبر الصفقة بوجه عام ضربة حظ طيبة للغاية[٨٢].

كشف التقرير (الذي كان دون شك ضمن تقارير أخرى تجاهلها وزير الخارجية المنزوي) وعياً بالقوة المستقلة للقومية المصرية والعربية، وبضرورة تحليل مثل هذه القوى الفعالة بشكل مستقل عن الاهتمام بالتخريب السوفييتي - الشيوعي المشكوك فيه. إلا أن مثل هذا التحليل العملي المستقل لم يكن من السمات المميزة لرد الفعل الأمريكي. وكان عبد الناصر نفسه يعي بشكل حاد فشل الولايات

(٨٢) Intelligence Report No.7074, *op.cit.* p.19.

المتحدة في رؤية الفروقات الدقيقة في السياسة المصرية، التي كانت تشير أولاً وأخيراً إلى إنشغال بالأهداف القومية والوطنية. وفي حديثه إلى أعضاء نقابة الصحفيين في مارس / آذار ١٩٥٧، قال عبد الناصر:

هناك في أمريكا اليوم من يصفون [صفقة الأسلحة] بأنها تحول نحو الشيوعية، على الرغم من الأحداث الأخيرة. ولكن ذلك لا يؤثر فينا بأي شكل من الأشكال. فنحن لم نكن على استعداد للوقوف بدون دفاع أمام اسرائيل المدججة بالسلاح. لم نكن على استعداد للإذعان للقوة. لم نكن على استعداد لأي شيء من هذا القبيل، حتى ولو كان الثمن إتهامنا بالميل نحو الشيوعية[٨٣].

وحتى بايرود، الذي كان أوثق الدبلوماسيين الأمريكيين ارتباطاً بعبد الناصر خلال هذه الفترة، بدا عاجزاً عن إضفاء الشرعية على تصرفات عبد الناصر، مثلما تبين برقياته خلال شهر يونيو/ حزيران. أما بالنسبة لدالاس، الذي كان عاجزاً عن رؤية الفارق بين تنامي نزعة عدم الانحياز ذات الدافع القومي في مصر وبين موالاة السوفييت، فقد تزايدت مخاوفه من «عدم شعور عبد الناصر بالمسؤولية» وضعفه المعنوي وهو يواجه الأحابيل التي تنسجها من حوله «الشيوعية الدولية».

وتلقى عبد الناصر التأييد من طرف غير متوقع، من نوري السعيد، الذي قال:

إن جانباً كبيراً من المسؤولية عن موقف الكولونيل عبد الناصر الحالي لا بد وأن يقع على عاتق القوى الغربية. إذ كان ينبغي عليها أن تتعامل مع مسألة الأسلحة بصورة مختلفة، وبخاصة بعد ما يسمى بحادثة غزة.

يجب ألا تنسوا أن الجيش المصري قد تلقى ضربتين موجعتين على أيدي الاسرائيليين. وكان من الضروري لرجل في وضع عبد الناصر أن يحصل على أسلحة حديثه يضمن بها ألا يحدث ذلك مرة أخرى. وكان ينبغي أن يفهم الغرب ذلك، ويمد مصر بكميات معقولة من الأسلحة. وكان محقاً أن

(٨٣) Egypt File, MEI Library.

يدفع الرفض بعبد الناصر لأن يطلبها من السوفييت والدول الشيوعية الأخرى.

ولا أعتقد أن عبد الناصر صديق للشيوعيين حقاً: إنه فقط يحاول أن يوازن الشرق بالغرب. ولا شك أنه لا يزال مستعداً لتغيير أرائه الظاهرية، إذا ما جعله أحد يقتنع بأن ذلك يستحق العناء[٨٤].

إلا أن الرأي السائد في واشنطن لم يكن يكشف عن كثير من بصيرة الزعيم العراقي. وانسياقاً وراء واشنطن، راحت تقارير الصحف تظهر اهتماماً باكتساب «السوفييت موطىء قدم على شواطىء البحر المتوسط» أكثر من اهتمامها بالدوافع المحلية والاقليمية التي كانت تحرك النظام المصري. فعبد الناصر كان ببساطة يعرض على «الدب الروسي» فرصة بلا منافس لنشر رسالة الثورة بين جماهير المصريين القابلين للتأثر بها:

مهما كان تصميم السلطات العربية على مقاومة النفوذ الشيوعي، فإن الفلاحين العرب قابلون للتأثر بالدعاية الثورية وردود الفعل المتطرفة؛ ويحسن بالزعماء العرب أن يدركوا أن ملايين من العرب ما زالوا يعيشون في ظروف من الفقر تخرج عن نطاق السيطرة الأمنية الفعالة، بما يجعلهم فريسة للعملاء القادمين من وراء الستار الحديدي[٨٥].

واستمر الهجوم المعادي للسوفييت في اجتماع المجلس الأطلسي في باريس في ديسمبر/ كانون الأول. فقد وصف البيان الختامي السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط بأنها «تحدٍ جديد للعالم الحر»[٨٦].

وأعرب دالاس عن اختلافه مع ما اعتبره انشغالاً من جانب المجلس بالجوانب العسكرية للمبادرة السوفييتية:

«إننا قد نقول ان هناك نوعاً من التحدي بالنسبة للغرب، ولكن ليس بالمعنى العسكري الذي يبدو أن بيان الأطلسي ينطوي عليه. إن الاتحاد السوفييتي يبدأ جهداً واسعاً في مجال التنافس الاقتصادي. هل سنرد عليه بأن

(٨٤) *MEM*, 7 April 1956, p.14.
(٨٥) *MEM*, 1 October 1955, p.4.
(٨٦) *New York Times*, 21 December 1955, p.1.

نعلن ببساطة زيادة جديدة في تسليحنا؟ إن هذا سيعني أننا ندير ظهورنا للواقع، ونمهد الطريق أمام نكسات خطيرة».

وتلقى دالاس تأييداً من بيير منديس ـ فرانس، الذي وصف مع ذلك:

مبيعات أسلحة الكتلة السوفييتية لمصر على أنها رد سوفييتي على «حلف بغداد المشؤوم، الذي كان يشكل بالنسبة للغرب خطأ فاضحاً نرى الآن عواقبه».

واقترح أن يكون الرد السليم من جانب الغرب، ليس بزيادة مبيعات الأسلحة، وإنما ببذل جهد للبدء في «عملية نقل واسعة لمجهوداتنا إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي»[٨٧] ـ وهي الفكرة التي كانت واشنطن قد تبنتها بالفعل وهي تسعى لاستعادة موقعها المتميز في الشرق الأوسط من أيدي السوفييت.

(٨٧) *New York Times*, 21 December 1955, p.1.

٨ • جبهة جديدة في الحرب الباردة

مصر والسد العالي

في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥، كتب هاريسون سالزبوري في النيويورك تايمز، «إن التحدي الأساسي الذي يواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي آسيا بوجه عام، هو من سيرفع الشعلة التي تضيء للشعوب القديمة الطريق إلى القرنين العشرين والحادي والعشرين. هل ستكون واشنطن أم موسكو؟» وكانت الأفكار بهذه الصيغة هي بالكامل أفكار دالاس وبيروقراطية صنع السياسة الأمريكية غداة صفقة الأسلحة في سبتمبر/ أيلول. لم يكن هناك أي طريق وسط متاح «للطرف الثالث غير الملتزم» بين سكان العالم،

بلاد العرب المضطربة القلقة، تلك المنطقة حيث ينتهي انحناء الهلال. وخلفها مباشرة، نجد الهند الناشئة، التي تؤثر بصورة عميقة على كل ما يحدث في الشرق الأوسط. وعلى الجانب الآخر، نجد أفريقيا المظلمة تهتز بصورة أكثر عنفاً وهي تصحو ببطء من سبات دام قروناً.

وكمثل صانعي السياسة الأمريكية، فإن سالزبوري كان يجد الرؤى الكابوسية التي أكسبت السياسة الأمريكية شعبية مناسبة تماماً للصورة التي ترسمها أمريكا لنفسها باعتبارها «النور الذي يشع على الأمم». وبعد أن يستشهد «بمتخصصين ذوي توجه تاريخي» لا يحدد هويتهم، يقول بأن:

مسألة أي فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية ستهيمن على العالم بعد

مائة عام من الآن إنما تتوقف على الطريقة التي تواجه بها الولايات المتحدة المشكلات الملحة في تلك المناطق . . . هل ستتحول الآن إلى الماركسية بحلولها القاسية وأدويتها الوحشية؟ هل ستسعى ، مثل الهند ، وراء طريق وسط؟ أم هل ستأخذ بطريق الحرية والديمقراطية الأصعب بصورة لا نهائية ، وإن كان الأغنى والأكثر جزاء بصورة لا نهائية أيضاً؟ . . . ومن الواضح أن نتيجة هذا الصراع العظيم لن تتحدد بقرارات فردية محدودة . ومع ذلك ، فإن سلسلة من القرارات الفردية قد تعرقل أيضاً حرية الولايات المتحدة في الفعل مستقبلاً[1] .

وبدءاً من خريف عام ١٩٥٥ ، أخذت أعمال السوفييت تتحدى هذا الأحساس بالرضا عن النفس والتبرير الذاتي في السياسات التي كانت تنبع من هذه الصور، وتضع مصر في بؤرة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لاحتواء سعي السوفييت وراء التكافؤ العالمي .

وبغض النظر عن دعوى عبد الناصر بأن صفقة الأسلحة كانت مجرد «صفقة منفردة» ، وعن أمل واشنطن في أن تكون مجرد تحرك تاكتيكي تسعى موسكو إلى استخدامه في المساومة للحصول على تنازلات غربية بشأن ألمانيا ، فإن مخططي السياسة الأمريكية سرعان ما أدركوا أنه لا يمكن تلافي مغزى صفقة الأسلحة طويلاً ، سواء على المستوى الأقليمي أو على مستوى الحرب الباردة . فتأثير الانتصار السوفييتي في الدعاية والسياسة الخارجية كان فورياً ، وكان ذلك يتطلب رداً أمريكياً يتسم بالأصالة . أما زعم دالاس الواثق من نفسه بأن فشل مؤتمر جنيف في أكتوبر/ تشرين الأول «لا يتطلب منا أن نعدل المنظور العام لبرنامجنا» ، فما كان يمكن أن يصمد أمام الواقع . فقد أظهرت موسكو ، كما لاحظ دالاس بنفسه ، «أن الاتحاد السوفييتي سيواصل جهوده ، بوسائل لا تصل إلى حد الحرب ، ليجعل نظامه هو السائد»[2] .

ويطرح تشستر باولز ـ الذي كان وهو سفير للولايات المتحدة في الهند قد تأثر بصورة عميقة برؤية نهرو للحياد ـ يطرح بشكل بليغ الحجج الداعية إلى إعادة

(١) New York Times, 27 November 1955, p.5.
(٢) New York Times, 20 November 1955, Sec.IV, p.1.

توجيه سياسة الحرب الباردة الأمريكية في العالم الثالث :

حتى قبل لقاء القمة ، ومع الإيقاع المتسارع بعدها ، قبل القادة السوفييت بشجاعة عواقب توازن القوى الذري الجديد ، وانطلقوا يتصرفون على أساسها . وفي الشهور العديدة الماضية ، قاموا ببراعة بتحويل تركيز السياسة الخارجية السوفييتية إلى منطقة مختلفة تماماً من مناطق الصراع ـ وهي مجال المناورة السياسية والاقتصادية والايديولوجية والدبلوماسية .

وفي الوقت نفسه ، فإن السياسة الأمريكية تبدو ملتزمة بشكل متصلب بتاكتيكات ثبت بالفعل أنها شديدة الضيق خلال الحرب الباردة ، بل انها تبدو أكثر قصوراً في هذا النوع الجديد من التنافس . إن سياساتنا اليوم في جانب كبير من العالم ما زالت تقوم بشكل كبير على مفاهيم القوة ذات التوجه العسكري . ودبلوماسيتنا التي ما زالت جامدة في آسيا وأفريقيا ما برحت تربطنا بوضع قائم عفا عليه الزمن وأصبح موضع احتقار وحكم عليه بالفناء . . . وإذا ما افترضنا أن نشوب حرب نووية أكثر احتمالاً من عدم نشوبها ، فإن العوامل الاقتصادية والايديولوجية والسياسية البعيدة المدى تكون حقاً ذات أهمية ثانوية . ولكن إذا كان لقاء القمة في جنيف يعني أي شيء ، فإنه يعني أنه طالما احتفظنا بالتوازن العسكري الذري الراهن ، فإن الحرب العالمية تكون مستبعدة بصورة دائمة بفضل الفزع الذي تحدثه الأسلحة الحديثة بالذات . وإذا كانت الحال كذلك ، فإن السياسة الخارجية التي تعطي بصورة آلية تقريباً الأولوية للعوامل العسكرية ، وتقلل إلى أدنى درجة من شأن القوى السياسية والاقتصادية والايديولوجية التي تكتب التاريخ الآن ، قد تبرهن على أنها هدف سهل بالنسبة للتاكتيكات السوفييتية الجديدة[3] .

وفي خطاب هام أمام المجلس الأطلسي في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ، أعلن دالاس أن صفقة الأسلحة قد فتحت «جبهة جديدة في الحرب الباردة» في الشرق الأوسط . وكان وزير الخارجية قد راح يؤكد على نفس النغمة قبل ذلك بأسبوع .

(٣) New York Times Magazine, 27 November 1955, pp.9, 30.

إن مهام جديدة (أيضاً) تواجهنا في المناطق الأقل تطوراً من العالم . فهناك ، يفتقر مئات الملايين من البشر إلى ما ينبغي ، وما يمكن ، أن يكون لديهم .

وكانت هذه المناطق دائماً هدفاً للشيوعية السوفييتية

واليوم ، وقد تم وقف الحكام السوفييت في جهودهم لتوسيع نطاق نفوذهم بالقوة ، فقد اختاروا هذه المناطق كأهداف لخداعهم . . .

ولا حاجة بنا للفزع لأن الشيوعية السوفييتية تختال بنفسها الآن في هذا الزي الجديد . ولا حاجة بنا لأن نفترض . كما يبدو أن البعض يفترضون ، أن الزعماء في البلدان الآسيوية لا يدركون الخطر ، ويسهل خداعهم بالوعود الزائفة . فهؤلاء الزعماء يمتلكون حقاً قدراً كبيراً من الخبرة السياسية ، وقد ساعدوا على كسب نجاحات سياسية عظيمة لبلدانهم .

إلا أن شعوب البلدان الحرة التي لم تتطور بما فيه الكفاية تحتاج إلى نوع المساعدة الذي كانت الاقتصادات الصناعية الناضجة تقدمه بشكل تاريخي إلى الاقتصادات الأقل تطوراً .

إن تدفق رأس المال الخاص يلبي هذا الاحتياج بشكل جزئي . ولكن هناك أيضاً دوراً هاماً تلعبه الحكومة .

. . . إن السنوات القادمة تمثل تحدياً لأمتنا وشعبها . والاستجابة المتذمرة لن تكون كافية . كذلك ، فإن الأموال العامة وحدها لن توفر الاجابة . إن الرد الفعال سيتطلب إحياء الروح الصليبية لماضينا .

إننا بحاجة لأن نستعيد الروح التي حركت مبشرينا وأطباءنا ومعلمينا وتجارنا الذين انطلقوا خلال القرن الماضي إلى أرجاء العالم ، حاملين مزايا طريقة الحياة الجديدة . وفي الغالب الأعم ، ما كان هؤلاء الأشخاص يسعون وراء كسب المال لأنفسهم ، رغم أن دافع الربح كان حافزاً شريفاً . إن الشيء الذي كانوا يسعون وراءه ، والشيء الذي كسبوه ، كان البهجة التي تتحقق من الخلق ومن المشاركة .

إنها ستكون مأساة حقاً لو أن شعبنا الآن ، وشبابنا بوجه خاص ، قد

جذبتهم اعتبارات المرتزقة وسحر السوق إلى الدرجة التي يفقدون معها روح التبشير والإحساس بالمصير ، وهي الروح التي كانت مميزة لأمتنا منذ نشوئها والتي جعلتها أمة عظيمة[٤] .

واضطرت صفقة الأسلحة السوفييتية مع مصر ، التي أعقبها عرض شبيلوف في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول بتقديم مساعدات فنية غير محدودة للمشروعات في الدول العربية ، بما في ذلك السد العالي في مصر ، اضطرت دالاس وكل مؤسسة المعونات الخارجية إلى إجراء عملية إعادة تقويم للسياسة الأمريكية . وكان التقارب السوفييتي ـ المصري ينطوي على احتمالات تحقيق السوفييت انتصارات دبلوماسية سريعة ورخيصة نسبياً ، في حين كان دالاس يناضل في الوقت عينه لكي يصوغ سياسة تقوم على المطالب المتنازعة في واشنطن .

كانت مصر لفترة طويلة تعتبر إقامة سد جديد في منطقة أسوان مفتاحاً للتطور الاقتصادي . فمنذ ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٥٢ ، بعد أقل من أسبوع من الانقلاب ، تلقى علي صبري مشروعاً لبناء السد[٥] . وكان أنصار بناء السد يقولون بأن الأرض الصالحة للزراعة ستزيد بمقدار الثلث ، لتصل إلى ثمانية ملايين فدان ، وأن الطاقة الكهربية المتولدة التي تبلغ عشرة ملايين كيلووات ستوفر الأساس للتوسع الصناعي والإصلاح الزراعي . وكتب محمد نجيب يقول ، «ما لم يكتمل السد خلال فترة زمنية معقولة ، فإن النمو الحتمي في عدد السكان سيهزم إصلاحاتنا الزراعية»[٦] .

ومع ذلك ، ورغم كل حماسة مصر ، فإن التخطيط كان يسير بشكل متقطع . فخلال العام الذي أعقب إكمال شركة هوختيف الألمانية تصميمات السد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ ، لم يتحقق أي تقدم في تأمين تمويل المشروع . وأدى إعلان صفقة الأسلحة السوفييتية مقابل القطن إلى تغيير كل ذلك ، مما وضع مسألة تمويل السد العالي من قلب الجهود الغربية لاستعادة الامتياز الذي كسبته موسكو .

---

(٤) حديث ألقي أمام اتحاد المصنِّعين في ولاية ايلينوي .
New York Times, 9 December 1955, p.8.

(٥) Erskine B. Childres, The Road to Suez. London: MacGibbon and Kee, 1962, p.77.

(٦) Neguib, *op.cit.*, p.168.

وفي التاسع من أكتوبر/ تشرين الأول، كتب كينيت لاف في النيويورك تايمز أن:

احتياج مصر للمساعدة الأجنبية، لبناء السد العالي المخطط منذ فترة طويلة عبر النيل فوق أسوان، هو فرصة تلوح بشكل واضح للروس وللغرب على حد سواء. وإذا ما استجاب الروس أولاً، فإن النتائج التي سيتركها ذلك في الشرق الأوسط قد تكون ضارة بالدرجة التي تجعل صفقة الأسلحة التشيكية تبدو باهتة.

كما أن أريك جونسون، وهو خبير التنمية والدبلوماسي الأمريكي في الشرق الأوسط، حذر هو الآخر في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول من أن السوفييت قد ينجحون في انتزاع بناء المشروع الذي يتكلف مليار دولار من أيدي الغرب(٧).

وكانت القاهرة تفضل بلا تحفظ أن تبحث عن رأس المال الأجنبي المطلوب، الذي يبلغ ٤٠٠ مليون دولار، بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ومع البنك الدولي الذي كان يدرس المشروع منذ سنوات. وفي لقاء مع دالاس في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، سعى السفير حسين إلى الحصول على مساندة الولايات المتحدة للمشروع، في الوقت الذي كشف فيه أن السوفييت قد تقدموا بعرض للمساعدة في شهر أغسطس/ آب. وكتب حسين في تقريره لعبد الناصر:

لقد شرحت للمستر دالاس أن من الضروري لمصر أن تحصل على مساندة الولايات المتحدة في بناء السد العالي. وأبلغته بأنه على الرغم من أن الحكومة الروسية قد عرضت علينا شروطاً أفضل من تلك التي عرضها البنك الدولي لتمويل المشروع، فإننا لا زلنا نفضل التعامل مع البنك الدولي.

وأبلغته بأنه لا يمكن تأجيل اتخاذ القرار أكثر من ذلك كثيراً، لأن مصر تنظر إلى السد باعتباره أهم مشروعاتها الاقتصادية، وأن كل تأخير من شأنه أن يسبب المتاعب للرئيس وللحكومة مع الرأي العام المصري. وأنه ليس من مصلحة البنك أن يؤجل اتخاذ قراره بتمويل السد أكثر من ذلك كثيراً، لأن ذلك من شأنه أن يخلق ضغوطاً على الرئيس لقبول العرض الروسي(٨).

---

(٧) *New York Times,* 11 October 1955, p.1.

(٨) *New York Times,* 18 October 1955, p.3. و Heikal, *op.cit.,* p.67 الذي يقول بأنه لم يكن هناك أي عرض سوفيتي من هذا القبيل.

وبغض النظر عن الموقف الذي اتخذه حسين بشأن المعونة السوفييتية، فإن النظام كان متردداً في التعاقد على وجود خبراء الهندسة السوفييت لمدة طويلة، وهي نتيجة لا يمكن تلافيها لأي اتفاق مع موسكو. وذكرت الميدل إيست ميرور في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني أن:

عبد الناصر متردد في قبول هذا العرض [السوفييتي] لأن أحد شروط المساعدة السوفييتية يتمثل في أن يقوم مهندسون روس ببناء السد. ورغم أن الكولونيل ناصر مصمم على بناء السد، فإنه متردد في أن يرى عملية البناء الفعلية تنتزع من يد مصر. وهو يفضل قرضاً من البنك الدولي، بما يمكن من إتمام البناء على يد كونسرتيوم دولي.

وأشار تقرير سري لإدارة التعاون الدولي الأمريكية إلى مدى نفور عبد الناصر من وجود خبراء سوفييت(٩).

وأصبحت قضية التمويل الغربي للمشروع المصري تحتل الآن مكاناً بارزاً في قائمة الأولويات الأمريكية ـ البريطانية (ويبدو أنه قد تم استبعاد الفرنسيين بموافقة دالاس وإيدن المتبادلة). ولم يكن تفضيل مصر القائم منذ وقت طويل للمعونة الغربية هو الذي أضفى على القضية إلحاحاً مفاجئاً بهذا الشكل. بل كان عرض المساعدة السوفييتي، الذي فهم (هو وصفقة الأسلحة المبرمة بالفعل) في واشنطن، وبدرجة أكثر إلحاحاً في لندن، على أنه يشكل تحدياً من الطراز الأول من تحديات الحرب الباردة.

وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول، روجت وزارة الخارجية أنباء مبهمة عن استعداد الولايات المتحدة المساعدة في بناء السد العالي، وفي مشروع نهر الأردن أيضاً(١٠). ولكن يبدو أن الحكومة البريطانية، بزعامة إيدن وماكميلان، هي التي طرحت أصلاً وبإلحاح قضية الرعاية الغربية لمشروع السد العالي. ويتذكر وينثروب و. ألدريتش، المبعوث الأمريكي المحب للإنجليز لدى البلاط البريطاني، أن:

---

(٩) "Soviet Bloc Economic Activity in the Near East and South Asia as of 25 November 1955", *Declassified Documents,* Ref. Retrospective FF.

(١٠) *New York Times,* 21 October 1955, p.1.

المرة الأولى التي طرح فيها هذا الاقتراح للنقاش بين الحكومتين البريطانية والأمريكية كانت في لندن في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٥، عندما طلب مني ايدن، الذي كان في ذلك الوقت قد خلف تشرشل في رئاسة الوزراء، أن أتوجه لرؤيته بشأن أمر قال انه يتسم بأقصى قدر من الأهمية والالحاح. وأبلغني ايدن أن المسألة تتعلق بالاقتراح المصري، ألا وهو أن الروس قد عرضوا تمويل السد. وقال ان كونسرتيوم من الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية كان يدرس المشروع لفترة من الوقت، وإنها مستعدة للاضطلاع به، شريطة أن تضمن الحكومة البريطانية إلتزامات الحكومة المصرية. وقال إيدن ان هذا الالتزام سيصل إلى مئات الملايين من الدولارات، وهو مبلغ كان من الواضح أنه أكبر كثيراً من أن تتحمله بريطانيا العظمى وحدها؛ ولكن إذا لم يتم عمل شيء ما على الفور، فإنه يتخوف للغاية أن يتحول المصريون إلى السوفييت طلباً للمساعدة. وكان إيدن يخشى أن ذلك من شأنه أن يعطي السوفييت موطىء قدم خطيراً في منطقة حيوية بالنسبة لمصالح بريطانيا العظمى . . . وطلب مني أن أطرح على واشنطن فوراً مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستضمن التعهدات التي ستضطلع بها بريطانيا العظمى بتقديمها لمثل هذا الضمان . . . »(١١).

وفي ٢٥ و ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، اجتمع وزراء خارجية الثلاثة الكبار في باريس لبحث صفقة الأسلحة السوفييتية مع مصر. وأكد الوزير البريطاني على حاجة لندن إلى استمرار إمكان وصولها إلى نفط الشرق الأوسط دون انقطاع. وعندما اجتمعوا مرة أخرى في مؤتمر القوى الأربع في جنيف في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، أفادت الأنباء أن وزير الخارجية ماكميلان قد «قرر أن تحصل مجموعة غربية على السد العالي بوسيلة أو بأخرى»(١٢). وفي اليوم التالي، حصلت شركة بريطانية على عقد لإعداد خطط بناء السد.

ويقول درو ميدلتون مراسل النيويورك تايمز في لندن، انه منذ اليوم الذي عرض فيه السوفييت معونتهم العسكرية والاقتصادية لأول مرة على مصر، راحت حكومة إيدن «تقصف» واشنطن «بتحذيرات مؤكدة من الأخطار التي يشكلها

(١١) Hoover and Humphrey أنظر أيضاً: Aldrich interview, JFDOH, pp.6-7. p.22.
(١٢) Selwin Lloyd, *Suez-1956 : A Personal Account.* London: Johnathan Cape, 1978, p.29.

النجاح الروسي على الغرب»(١٣). وقيل انه كان هناك إجماع في مجلس وزراء إيدن، كما في المعارضة العمالية، على الاعتقاد بأن اتفاقية الأسلحة كانت مجرد الخطوة الأولى في استراتيجية تهدف إلى مد «التعاليم السياسية والمساعدة الاقتصادية [السوفييتية] جنوباً بطول نهر النيل إلى السودان، ومنه إلى كينيا وأثيوبيا»، بحيث تهدد الهيمنة الاستعمارية البريطانية المتداعية في أفريقيا مثلما هددتها في الشرق الأوسط. وقيل ان إيدن كان ينظر إلى هذا «الاندفاع [السوفييتي] إلى قلب أفريقيا» باعتباره أخطر تطور في السياسة السوفييتية في حقبة ما بعد جنيف.

ولقيت التحذيرات البريطانية من النتائج الاستراتيجية غير المواتية للسياسة السوفييتية قبولاً طيباً في واشنطن. وبحلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، كان قد تم التخلي عن التقديرات الأولية، التي لم تكن ترى في العروض السوفييتية سوى تحركات تاكتيكية، وأصبح هناك اعتقاد بأن السياسة لسوفييتية تنذر «بلعبة استراتيجية كبرى لتحقيق الحلم الروسي القديم بالوصول إلى بحار المياه الدافئة»(١٤). ويروي إيدن أن الولايات المتحدة وافقت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني على المشاركة في كونسرتيوم عربي لتمويل رأس المال الأجنبي المطلوب لمشروع السد، اقتناعاً منها بأن ذلك سيوضح في عين «الأطراف الثالثة غير الملتزمة» والمترقبة في العالم تفوق مزايا التعاون مع الغرب على تلك المزايا التي توفرها الاتفاقات مع الكتلة السوفييتية(١٥). ولم يكن هذا التوقع لمكاسب الحرب الباردة بالفكرة الجديدة. فمنذ ابريل/ نيسان ١٩٥٣، كان أيزنهاور يشير إلى أن المساعدة الأمريكية في مشروع السد «لا بد وأن تقابلها بالتحديد مساندة مصر للسياسة الغربية في المنطقة»(١٦).

وفي الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٥، كان دالاس يعتقد أن مشاركة الولايات المتحدة في تمويل المشروع ستولد بصورة طبيعية درجة من الاعتماد المصري على الغرب، فضلاً عن انشغال مصري ببناء السد بما يكفي لكبح جماح السياسات التي

(١٣) *New York Times,* 2 December 1955, p.4.
(١٤) *New York Times,* 4 November 1955, p.1.
(١٥) Eden, *op.cit.,* p.420.
(١٦) Hugy Thomas, *Suez.* New York: Harper and Row, 1966, p.23.

لا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة. ويقول هيرمان فليجر، المستشار القانوني لدالاس في وزارة الخارجية، «إن ما كان [دالاس] يحاول عمله هو وضع مصر على طريق يلزمها بتخصيص مواردها لبناء السد، وهو الشيء الذي في حد ذاته يستبعد المغامرات العسكرية، ويسهم إسهاماً كبيراً في استقرار وأمن ومستقبل مصر»[١٧].

وأكد هربرت بروكنو، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، هذا المعنى:

> كنا نشعر أنه إذا أمكن شغل حكومة عبد الناصر لمدة عشر سنوات في شيء ما يجهد مواردهم من أجل تحسين رفاهية شعبهم، فإن ذلك سيكون تحركاً بناءً. وقد يكون من قبيل الأنانية إلى حد ما من جانبنا أن يقوم هناك على الأقل سلامٌ من تلك المنطقة من العالم، غير أن ذلك سيكون أيضاً مفيداً للأمة المصرية[١٨].

وكانت مثل هذه التصريحات تؤكد رؤية دالاس للمساندة الأمريكية في تمويل بناء السد العالي باعتبارها أداة عملية لكسب قبول مصر لنوع ما من «السلام الأمريكي» في الشرق الأوسط. كما كانت هناك أيضاً نية محددة، وإن لم تكن معلنة، قد حركت اهتمام دالاس المفاجىء بالسد العالي. فبغض النظر عن التصريحات العلنية، لم يكن دالاس قد قبل بعد بشكل كامل صفقة سبتمبر/ أيلول للأسلحة كأمر واقع. وفي تلك المراحل المبكرة من اهتمام دالاس الجاد بالمشروع، كان هناك تفكير في تقديم المعونة لمشروع السد العالي في ظل شروط تحظر على مصر شراء الأسلحة من السوفييت، وهو ما كان يؤمل أن يتضمن تراجعاً مصرياً عن اتفاقية ٢٥ سبتمبر/ أيلول. ويشير فليجر إلى أنه:

> . . . لو كان قد تم الالتزام بشروط القرض، لكان من المستحيل على عبدالناصر أن يكمل صفقته من الأسلحة مع روسيا ـ على الأقل على الأساس الذي كانت اكتملت به، لأنه كان هناك تفكير في أن يشترط قرض السد ألا تستخدم منتجات مصر، وخاصة القطن، في شراء أسلحة. فإنْ

(١٧) Phleger interview, JFDOH, pp.66-7.
(١٨) Prochnow interview, JFDOH, p.39.

كان الاتحاد السوفييتي راغباً في أن يبيع لمصر أسلحة لا تتطلب سداداً، لكان من الممكن أن يسير الأمران جنباً إلى جنب. ولكن مما لا شك فيه أن أحد الأسباب التي دفعت دالاس للمضي قدماً في قرض السد هو أن يضع اقتصاد مصر في الوضع الذي لا يستطيع معه إنفاق مبالغ كبيرة على الأسلحة. . . وأعتقد أنه كان يشعر بأنه إذا استطاع إنجاز قرض للسد بالشروط التي كان يجري وضعها، فإنه ببساطة لن يكون بمقدور مصر، ولا من مصلحتها، أن تخصص محصول قطنها لشراء أسلحة[١٩].

وما كان يمكن لعبد الناصر إلا أن يفهم أن رغبة دالاس في إنجاز السد العالي كانت تعكس رغبة الوزير في «احتواء»، أوجه التقدم التي أحرزها السوفييت مؤخراً في الشرق الأوسط و «صدها» إن أمكن. وكانت مصر تقع بالطبع في بؤرة اهتمامات السوفييت، وكان عبدالناصر في قلب مصر. ومع ارتياب عبدالناصر بالفعل في نوايا واشنطن تجاهه، فإنه أصبح أكثر حذراً، حتى في الوقت الذي لم يترك فيه كثيراً من الشك في أنه يفضل المساعدة من دالاس أكثر من مولوتوف[٢٠].

ومع ذلك، وكما كانت واشنطن تخشى، لم يتردد عبدالناصر في استغلال المزايا التي كانت تتيحها هذه الحقبة الجديدة من تنافس الحرب الباردة. ففي اليوم الذي أوفد فيه وزير المالية عبدالمنعم القيسوني إلى واشنطن لإجراء مباحثات حول مشروع السد العالي، أعلنت القاهرة أنها تلقت عرضاً سوفييتياً لتمويل السد على أن يكون السداد قطناً[٢١]. وكان ممثل تجاري لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، قد أشار قبل ذلك إلى أن هناك مفاوضات تجري «ليس فقط حول مشروع السد العالي، وإنما أيضاً حول مشروعات أخرى»[٢٢].

وخلال الأسابيع الأولى من ديسمبر/ كانون الأول، مهد دالاس الأرض أمام الالتزام الانجليزي ـ الأمريكي الأولي بتقديم ٧٠ مليون دولار، وهو المبلغ الذي بدونه لم يكن البنك الدولي ليقر قرضه الذي يبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وفي

(١٩) Phleger interview, JFDOH, pp.65-6.
(٢٠) Heikal, *op.cit.*, p.60.
(٢١) *New York Times*, 22 November 1955, p.4.
(٢٢) *MEM*, 12 November 1955, p.14.

اجتماع عقد في كامب دافيد في الثامن من ديسمبر/ كانون الأول، تم إبلاغ أعضاء الوزارة لأول مرة بالمباحثات الانجليزية ـ الأمريكية حول برنامج المعونة[٢٣]. وكما يتذكر جورج همفري، وزير خزانة ايزنهاور، فإن:

هارولد ستاسن كان يعمل في ذلك الوقت في محاولة جعل البريطانيين يخفضون من مبيعاتهم للروس. وكما أتذكر، فإن المرة الأولى التي سمعت بها (معونة السد العالي) كانت نوعاً من التهديد من جانب البريطانيين ـ بأننا إنْ لم نساعد على وقف هذا التجمع العربي، فإنهم لن يلتزموا بالقائمة الصارمة [من القيود] التي كنا نلتزم بها تجاه الروس . . .

حسناً، كانت المرة الأولى التي أعلن فيها الأمر لي حقاً هي الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، بعد عودة الرئيس. وكان قد عاد من جيتيسبرج إلى كامب دافيد . . . وقد تحدث فوستر إلى الرئيس، ثم تحدث إليّ، وقال، «هناك أمر أود الحديث معك بشأنه قبل الاجتماع». وكان قد تلقى برقية من إيدن، كانت ـ كما اتضح فيما بعد ـ جزءاً من سلسلة من الاجتماعات والبرقيات التي سبقت ذلك والتي لم أسمع بها مطلقاً. وكانت هذه البرقية بالغة الحدة؛ إذ طالبت من الناحية العملية ـ وكانت نوعاً من نصف الطلب ونصف التهديد ـ بأننا ما لم ننضم إليهم في بناء السد العالي، فإنهم لن يحدوا من تجارتهم [مع الروس]، وليحدث ما يحدث من متاعب.

وكان ذلك يمثل مشكلة بالغة الصعوبة. وتحدث الرئيس معنا لدقيقة واحدة فحسب؛ ثم ذهبنا لتناول الغداء. وعاد فوستر [دالاس] لطرح الموضوع مرة أخرى في الاجتماع، وقال أن من المحتم أن نفعل شيئاً ما في هذا الشأن. ولم يقل أحد شيئاً. ولا أعتقد ان أحداً كان قد سمع شيئاً عن هذا الموضوع. واعترضت أنا، وبشدة. وكانت نتيجة اعتراضي هي تأجيل اتخاذ قرار؛ وإرجاء الأمر للتفكير فيه[٢٤].

إلا أن دالاس كان على يقين من موافقة مجلس الوزراء إلى الحد الذي جعله في

(٢٣) رفضت الولايات المتحدة فيما يبدو اشتراك فرنسا. أنظر:
Couve de Murville interview, JFDOH, p.11.

(٢٤) Humphrey interview, JFDOH, pp.24-5.

١٣ ديسمبر/ كانون الأول بحث الكونغرس على تأييد قيام الولايات المتحدة بدور في تمويل السد العالي. وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأول، تلقى وزير المالية المصري القيسوني عرضاً رسمياً مشتركاً من بريطانيا والولايات المتحدة. وبموجب هذا العرض، كان سيتم تقديم ٧٠ مليون دولار كمنحة لتمويل المراحل الأولية من بناء المشروع ـ في فترة تستغرق ما يتراوح بين أربع وخمس سنوات. وكانت الولايات المتحدة ستسهم بمبلغ ٥٦ مليون دولار، بينما كانت بريطانيا ستفرج عن ١٤ مليون دولار من الأرصدة الاسترلينية المجمدة. وأشار الإعلان الذي صدر عن وزارة الخارجية أيضاً إلى أنه:

قد جرى تقديم المزيد من التأكيدات للسيد القيسوني بأن حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبشرط موافقة مجالسها التشريعية، ستكونان مستعدتين للنظر بعين العطف، في ضوء الظروف السائدة وقتها، لتقديم المزيد من الدعم لتمويل المراحل اللاحقة استكمالاً للتمويل الذي يقدمه البنك الدولي[٢٥].

وكانت المعونة الأمريكية للسد العالي هي رد دالاس، ليس فقط على الموقف المحدد في مصر، وإنما أيضاً على «التحدي الجديد» الذي كانت تشكله المبادرات الدبلوماسية السوفييتية على «العالم الحر». ويشرح همفري ذلك بقوله: «كان فوستر ينطلق من نظرية مفادها أن ذلك أمر ينبغي علينا أن نفعله لمساعدة علاقاتنا في الأماكن الأخرى. وكان يعتقد أن الأمور كانت خطيرة إلى الحد الذي يجعل من ذلك حقاً نقطة تحول، ربما ليس في علاقاتنا بمصر فحسب، وإنما أيضاً ببريطانيا وفي علاقاتنا بالبلدان الأخرى»[٢٦].

وكان عرض المنحة هو حجر الزاوية في ما كان يبدو أنه تحول رئيسي في مسار السياسة الأمريكية ـ من أسلوب الحرب الباردة ذي البعدين لصالح أسلوب يتسم بإبداء حساسية أكبر إزاء فرص الدبلوماسية النشطة في حقبة ناشئة تتميز بعدم التطابق و «بالحياد الايجابي». ومن رموز هذه الصفحة الجديدة ظاهرياً ذلك اللقاء الذي عقده دالاس مع تيتو في بريوني في الأيام الأخيرة من عام ١٩٥٥. وفي

(٢٥) "The United States Supports the Aswan High Dam Project: Statement by the Department of State, december 17, 1955".

(٢٦) Hubphrey interview, JFDOH, p.26.

أعقاب ذلك اللقاء بوقت قصير، زار تيتو القاهرة ونصح عبدالناصر بقبول العرض الأمريكي كنوع من الثقل الموازن لالتزامات مصر المتنامية تجاه السوفييت[٢٧].

وازداد اتضاح الحاجة لسياسة أمريكية جديدة لمواجهة التاكتيكات السوفييتية. وفي مؤتمر صحفي في ١١ يناير/ كانون الثاني، رسم دالاس صورة عامة للرد الأمريكي:

إن المرحلة الراهنة من التاريخ قد تعتبر في يوم من الأيام نقطة تحول كبرى في الصراع بين الشيوعية وبين الحرية. فهي تبدو بوضوح تحولاً في الحرب الباردة، تحولاً انتقلت فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى موقع الصدارة. . . إن فعالية التاكتيكات السوفييتية في ظل هذه الأوضاع الجديدة. . . يمكن أن تتضح في الطريقة التي يعمل بها مندوبو الكتلة السوفييتية في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة، وفي التصويت الذي يتم في العديد من اللجان، على حد سواء. وفيما نحن نلاحظ هذه المناورات، كنا ندرك أيضاً أن الاتحاد السوفييتي يستخدم في أنحاء أخرى من العالم التعاون الاقتصادي والاجتماعي وسيلةً للقفز فوق الحدود، عسكرياً وسياسياً، على حد سواء. ويمكن أن نجد أمثلة لذلك في الهند ومصر وبورما.

ونحن نعتقد أنه لا بد وأن ترد الولايات المتحدة على هذه الجهود. وبإمكاننا أن ننجح ليس بالتفوق على الشيوعية في الكم المطلق من المعونة الاقتصادية، وإنما بجعل الشعوب الحديثة الاستقلال والحديثة في التعبير عن نفسها، تشعر بأنها تستطيع أن تلبي احتياجاتها كأفضل ما يكون بأن تصبح وتظل جزءاً من مجتمع الأمم الحرة.

وإننا لنرحب بالمزيد من التركيز على الجهود الاقتصادية والتعليمية، لأن لدينا خبرة ثابتة في هذه المجالات.

إننا نخوض منافسة في مجال التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة، وهي

(٢٧) Love, *op.cit.*, p.256.

منافسة تدور بصورة مريرة. والهزيمة في هذه المنافسة يمكن أن تكون كارثية تماماً كما الهزيمة في سباق التسلح[٢٨].

وظل دالاس يبرز تبنيه العلني الجديد لموقف أكثر مرونة تجاه الدول غير العميلة في الشرق الأوسط. وأعرب عن تأييده لإقامة صندوق يبلغ ١٠٠ مليون دولار ليقوم بدعم المشروعات في الشرق الأوسط حسبما يطيب له (وكانت هناك بالفعل مؤسسة مماثلة بالنسبة للشرق الأقصى)، فضلاً عن مزيد من الاستجابة لطلبات المعونة الطويلة الأجل. وفي مؤتمر صحفي في ١٧ يناير/ كانون الثاني، راح دالاس يشرح ذلك بقوله:

لا أعتقد أنه يمكن مواجهة المنافسة الروسية فقط بذلك النوع من المعونات الاقتصادية الذي يساعد على مواجهة حالات الطوارىء - المجاعات والفيضانات وما إلى ذلك - أو الذي يساعد على موازنة الميزانيات الجارية. بل أن من الضروري مساعدة هذه البلدان في التقدم على الطريق الذي تطمح إليه، والذي مضى عليه بلد مجاور إلى حد كبير: وهو الاتحاد السوفييتي.

واليوم، فإنني أعتقد أن هذه العروض من جانب الاتحاد السوفييتي إنما تقترن بأغراض سياسية، وأن قبولها إنما ينطوي على نتائج سياسية مشؤومة. ومع ذلك، فإن هناك إغراء ما، وهناك حاجة ما؛ وحتى لو لم يكن هناك النموذج السوفييتي، فإنني أعتقد أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تحاول تقديم المساعدة بطرق لا تقتصر على تخفيف الأمور من عام إلى عام، وإنما تساعد على تحويل هذه الاقتصادات إلى اقتصادات متكاملة بصورة أفضل، وهو النوع الذي تطمح إليه الشعوب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ما استطاعت حكومتنا المشاركة في بعض من هذه المشروعات الطويلة الأجل، فإن ذلك لن يتسم فحسب بقيمة عظيمة من إثارة مخيلة الشعوب وتلبية مطامحها، بل انه أيضاً قد يمكن من الحصول على كميات كبيرة من الأموال من هذه البلدان نفسها، أو من بلدان أخرى،

(٢٨) "For the Press", DOS Press Release No.15, 11 January 1956.

أو من منظمات مثل البنك الدولي. وهكذا، فإن أموالنا نحن ستذهب إلى مسافات أبعد ـ من خلال عملية مزاوجة ما.

وأعتقد أنه عندما يتم فهم طبيعة المشكلة، سيكون هناك إدراك لأن المصلحة الذاتية المستنيرة للولايات المتحدة تتطلب أن نتقدم للاستجابة لهذا الموقف بالنسبة للمشروعات على افتراض أن نستمر في تقديم شيء من الدعم لها على مدى سنوات(٢٩).

واستغل دالاس المؤتمر الصحفي أيضاً ليعلن موقفاً أقل تشدداً تجاه البلدان التي رفضت كمصر مثلاً، التقيد بالتزامات «الأمن المتبادل» الأمريكية:

س: سيدي الوزير، لقد اقترح السيناتور نولاند أن يطلب من أي طرف محايد أن ينضم إلى اتفاقيات الأمن المتبادل في مقابل الحصول على مثل هذه المعونة الطويلة الأجل من الولايات المتحدة. هل تقرون مثل هذا الرأي، يا سيدي الوزير؟

جـ: إننا نعتقد أن هناك حاجة لبحث كل حالة من حالات المعونة على حدة وفقاً لظروفها؛ وعلى حين أن هناك بوجه عام رابطة أوثق من التعاطف بين الولايات المتحدة وبين البلدان التي أبدت استعداداً لأن تحسب في صفنا، فإنني مع ذلك لا أود أن أستبعد احتمال تقديمنا بعض المساعدات الاقتصادية للبلدان الأخرى(٣٠).

وكان يجري تصوير المعونة المقدمة لمصر على أنها حجر الزاوية في هذه المبادرة الجديدة، التي لم يكن الهدف منها يقتصر على تدعيم هدف الاحتواء الأمريكي فحسب، بل أن تكون أيضاً نموذجاً على تصميم الولايات المتحدة على انتشال فقراء العالم من فقرهم وبؤسهم. ويشير هيكل إلى مقال في النيوزويك زعم أن وجود مصر ذاتها يتوقف على السد العالي الذي تدعمه الولايات المتحدة. وكتب يقول، «بدا الأمر كما لو أن الأمريكيين كانوا يريدون تضخيم أهميته لموازنة القيمة الدعائية لضربة الأسلحة الروسية»(٣١).

(٢٩) "For the Press", DOS Press Release No. 26, 17 January 1956.
(٣٠) Press Release No.26, 17 January 1956.
(٣١) Heikal, *op.cit.*, p.61.

وعندما استرجع عبدالناصر بعد ذلك هذه الفترة من العلاقات الأمريكية ـ المصرية، فقد انتهى بشكل صحيح إلى أن دالاس «كان جاداً، ربما لمدة شهر واحد في أوائل عام ١٩٥٥، في تقديم المساعدة على بناء السد العالي»(٣٢). إلا أنه جرى كبح هذا الاستعداد، وإجهاضه في آخر الأمر، نتيجة لإخلاص دالاس المستمر لحسابات السياسة الواقعية الخاصة بالحرب الباردة، فضلاً عن الكراهية الغريزية التي كان يكنها لفكرة تقديم معونات أجنبية إلى أولئك الذين يرفضون الإذعان للمصالح الأمريكية.

ووراء تصريحات دالاس المتفائلة في يناير/ كانون الثاني، كانت تحيزات مسبقة راسخة في إدارة ايزنهاور تعمل عملها ـ وهي تحيزات كان من السهل عليها أن تفرض نفسها في مناخ صور الحرب الباردة السائد، وهو المناخ الذي كان يُنظَر من خلاله إلى السياسة الأمريكية تجاه مصر. وقد أكد ايزنهاور نفسه أن الهدف من اقتراح المعونة كان يتمثل في وقف العلاقة العسكرية السوفييتية ـ المصرية المتنامية:

«حسناً، إنني أتذكر أننا تقدمنا بعرض؛ وبالنسبة لنا، كان القيد الوحيد يتمثل في أن المصريين لا يستطيعون في الوقت عينه أن يبنوا قوات دفاعية لا مبرر لها، لأنهم إنْ فعلوا ذلك، فإن اقتصاد مصر، الذي كان لا بد وأن يخصص كله تقريباً لهذا المشروع الوحيد، لم يكن ليستطيع دعم قوة عسكرية قوية. وكان واضحاً أنه إذا حاول المصريون أن يعيدوا تسليح أنفسهم بشكل مكثف، فسيتعين أن تقوم أطراف خارجية بكل مهمة بناء السد.

وفي نفس الوقت، تلقينا أنباء بأن عبدالناصر يحاول اللجوء إلى السوفييت أو تشيكوسلوفاكيا للحصول على بعض الأسلحة. حسناً، كان ذلك يتنافى مع مجرد أساس ذلك الاتفاق الذي كنا نريده...»(٣٣).

كما أن دالاس، في محاولته إقناع أعضاء الكونغرس الرئيسيين المتشككين

(٣٢) *Ibid.*
(٣٣) Eisenhower interview, JFDOH, p.29. ومن المثير للاهتمام أن أيزنهاور لم يكن الوحيد الذي وضع صفقة الأسلحة بعد عرض المعونة الانجليزي ـ الأمريكي. أنظر:
Humphrey and Hoover interview, JFDOH, p.27.

بمزايا الصفقة الشاملة من المعونات الأجنبية، راح يؤكد على أن ما سيسفر عنه ذلك من اعتماد مصر على واشنطن سيجعل من غير المرجح أن تغير مصر ارتباطاتها في الحرب الباردة خلال السنوات العشر التالية(٣٤).

وقد أدرك عبدالناصر دون شك أن حماس واشنطن هو انعكاس لتوقعها أن مصر المعترفة بالجميل ستمتنع عن إفساد مخططات الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط. وكان أحد العناصر الرئيسية في عرض ١٧ ديسمبر/ كانون الأول (وهو عنصر أثار أقصى درجات القلق المصري) هو غياب أي التزام أمريكي ثابت بالاستمرار في تقديم المساعدة طوال فترة المشروع التي تمتد لسنوات عديدة. وكان دالاس، وهو يطلب موافقة الكونغرس، قد أصر على أنه لا يستطيع أن يرتب التزاماً لسنوات عديدة. ومع ذلك، فإنه من الواضح أنه بغض النظر عن العراقيل في الكونغرس، فإن دالاس وايزنهاور كانا يفضلان إعادة النظر سنوياً في مخصصات المعونة كأداة لضمان إخلاص عبدالناصر ومصر لأهداف السياسة الأمريكية الاقليمية. وكان هذا التفضيل يتفق مع رأي دالاس القائل باستخدام المعونة أداةً للتأثير على السياسة المصرية وإكسابها الاعتدال.

وعلى حين كانت هناك علاقة واضحة بين برنامج معونة الأسلحة السوفييتي وبين العرض الانجليزي ـ الأمريكي اللاحق، فإنه ما كان بمقدور المسؤولين الأمريكيين أن يحتفظوا من الناحية الواقعية بالأمل في أن تتخلى مصر عن صفقتها مع موسكو ثمناً للمعونة الغربية. وقال يوجين بلاك، الذي كان باعتباره رئيساً للبنك الدولي أكثر اطلاعاً من أي زعيم غربي أخر على مجريات المفاوضات، قال لكينيث لاف ان الاقتصاد المصري كان قادراً على تحمل كلٍ من صفقة الأسلحة وقرض السد العالي معاً:

> إن التأثير الوحيد الذي تركته صفقة الأسلحة على تفكير البنك الدولي يتمثل في أنها سهلت إنضمام الأمريكيين والبريطانيين إلينا [في تمويل المشروع]. وثبت أنه لم يكن هناك احتمال بأن تؤثر الصفقة على قدرة مصر الاقتصادية على المضي في المشروع(٣٥).

(٣٤) Adams, *op.cit.*, p.248.
(٣٥) Love, *op.cit.*, p.306.

كما أن البنك الدولي ربط قرضه المقترح، الذي تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون دولار، بشروط لم تكن مستساغة في القاهرة. فقد كان البنك يريد موافقة عبدالناصر على إشراف البنك على السياسات الاقتصادية القومية لمصر طوال فترة بناء السد (وهي فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ عاماً). واعترض عبدالناصر على ما فهم أنه قيد ذو دوافع سياسية على سياسة مصر الاقتصادية. ونشأت مشكلة ثانية عندما طلب البنك أن يكون السداد بسعر فائدة السوق الذي يبلغ ٥,٥ في المائة، وهو السعر الذي كان عبدالناصر يعتقد أنه مرتفع بأكثر من اللازم. وأخيراً، فإن عبدالناصر أصر على أن يوقع البنك خطاب التزام بتمويل نصيبه من المشروع، بدلاً من «خطاب النوايا» الذي عرضه البنك(٣٦).

وطرح عبدالناصر اعتراضاته على عروض المعونة في محادثاته مع بايرود يومي ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول والثالث من يناير/ كانون الثاني. وبتأييد من دالاس، وصل يوجين بلاك إلى القاهرة يوم ٢٨ يناير/ كانون الثاني. وكانت هذه زيارته الأولى لمصر خلال ما يزيد على العامين، وقد جاء مفوضاً بحل المشكلات التي أثارتها اعتراضات عبدالناصر. وكانت مقابلة بلاك الأولى مع عبدالناصر سيئة؛ بل إنها كانت في الواقع سيئة إلى الحد الذي حدا بدالاس لأن يطلب من كيرميت روزفلت التوجه إلى القاهرة لإجراء محادثات مع عبدالناصر. وفيما بعد قال روزفلت إن جهود الوساطة التي بذلها قد «أجهدت تماماً قدراتي على الإقناع»(٣٧). وبعد أسبوعين من المحادثات «المثمرة جداً». تم التوصل إلى «اتفاق جوهري»؛ وصدر بيان في التاسع من فبراير/ شباط. وتم التوصل إلى تسوية بشأن النقاط الثلاث التي أثارها عبدالناصر. فقد وافق بلاك على ما عرض عبدالناصر باستشارة البنك في مجال المصروفات الخارجية، وتحدد سعر الفائدة على سداد القرض بنسبة ٥ في المائة، ووضعت مسودة خطاب الإلتزام. وأشارت التقارير الصحفية الغربية إلى «ابتهاج» المصريين بنتائج المحادثات التي توصلوا إليها. وكتبت الميدل إيست ميرور في ١٨ فبراير/ شباط تقول:

> إن مصر لا تواجه كثيراً من المخاوف بشأن جبهتها الخاصة. فالكولونيل

(٣٦) Heikal, *op.cit.*, p.61; *New York Times*, 3 January 1956, p.3.
(٣٧) Love, *op.cit.*, p.312.

ناصر يهتم في الوقت الراهن بالتنمية الاقتصادية لمصر ـ لا سيما وقد تأكد دعم السد العالي بصورة فعلية ـ أكثر مما يهتم باستراتيجية للحرب مع اسرائيل .

كما أشارت أيضاً إلى المكاسب التي تحققت للغرب :

كان من المعتقد هنا أن اتخاذ قرار بالاستثمار في مستقبل النظام الثوري الشاب لرئيس الوزراء ناصر لن يوقف تدهور المكانة الغربية في العالم العربي فحسب ، بل ان من شأنه أيضاً أن يرتفع بها بدرجة كبيرة في وجه تنامي خطر التغلغل السوفييتي في المنطقة(٣٨) .

ومع ذلك ، ظل عبدالناصر يعترض على الشروط الواردة في المذكرة الانجليزية ـ الأمريكية المقدمة في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول . ويروي السفير ألدريتش أنه :

تم التوصل إلى اتفاق بين المستر بلاك وبين الحكومة المصرية ؛ ولو كان الكولونيل ناصر مستعداً لقبول مقترحات الحكومتين البريطانية والأمريكية ، لكان قد تم إبرام الاتفاق وقتها . إلا أن الكولونيل ناصر لم يكن راضياً عن مقترحات الحكومتين البريطانية والأمريكية . وكان يريد، ضمن أشياء أخرى ، التزاماً أقوى من جانبهما بشأن الجزء غير المغطى من احتياجات المشروع من النقد الأجنبي . وأعرب المستر بلاك عن اعتقاده أنه لن يكون من الممكن الحصول على التزام ثابت بصورة مسبقة من الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن أية احتياجات غير محددة من النقد الأجنبي ؛ ولكن في ما يتعلق بالبنك الدولي ، فإنه مستعد للمضي قدماً إذا ما قبلت مصر الاقتراح الأصلي(٣٩) .

وكان عبد الناصر يأمل أن يتقبل البريطانيون والأمريكيون الحلول الوسط بالقدر الذي تقبلها به بلاك . وعقب سفر بلاك بقليل ، بعث عبد الناصر باستفسارات إلى لندن وواشنطن ، مع اقتراحات بتعديلات في مذكرة ديسمبر/ كانون الأول . ولم يتلق رداً على الإطلاق .

إن اهتمام الولايات المتحدة بتقديم المعونة في بناء السد العالي كان مجرد واحد من الردود التي كانت واشنطن تزنها وهي تسعى لتحقيق أهدافها الاقليمية

(٣٨) *New York Times,* 13 February 1956, p.56.
(٣٩) Aldrich interview, FFDOH, p.9.

الخاصة بالحرب الباردة . إذ كان لا بد من تأمين العلاقات مع العملاء في حلف بغداد : كما كان لا بد من طمأنة إسرائيل . فبينما كان دالاس يعالج هذه القضايا ، أصبح واضحاً على نحو متزايد أن استمرار دعم مشروع السد العالي ونظام عبد الناصر من شأنه أن يعرض للخطر الحفاظ على المصالح القائمة . وبعد أن كانت هناك مؤشرات إلى أن القرار الأمريكي بتقديم المعونة لمشروع السد العالي يؤذن بفصل جديد من التعاون في العلاقات مع مصر في حقبة ما بعد الحرب ، عاد الاستقطاب في واقع الشرق الأوسط ليفرض هيمنتة مرة أخرى . فالصور المريحة لتنافس الحرب الباردة الصغرى (إما كل شيء أو لا شيء) ، وجاذبية الولاءات والتحالفات التي كانت الولايات المتحدة ملتزمة ازاءها بالفعل ، جعلت من المتعذر بذل جهد أمريكي نشط لإعادة بناء العلاقات مع مصر ـ وهو الجهد الذي كانت بؤرته تتمثل في دعم السد العالي .

وعلى حين كان دالاس يتلمس طريقه للتعامل مع تزايد الافتقار إلى الحماس نحو إضفاء مرونة جديدة على برامج المعونة الأمريكية ، التي كان مشروع السد العالي يمثل بؤرتها ، استمرت في الوقت نفسه العملية المتنامية من التطابق الأمريكي الأوثق مع حلف بغداد . ورغم غياب توجيه محدد من جانب مجلس الأمن القومي في ما يتعلق بالحلف ، فإن الولايات المتحدة راحت تقترب أكثر من هذه المنظمة ، التي كانت تتعارض مع السياسات الخارجية لعبدالناصر ومصر . وتم رفع مستوى الوفد الأمريكي «المراقب» في اجتماع المجلس الوزاري لأعضاء الحلف (بمن فيهم باكستان وإيران المنضمتين حديثاً) في نوفمبر/ تشرين الثاني ، ليكون على نفس مستوى الجنرال البريطاني السير جيرالد تمبلر . وفي مارس/ آذار ، أوصت هيئة الأركان المشتركة وزير الدفاع «بانضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد دون إبطاء» ، وهو الخط الذي ظل العسكريون الأمريكيون يلحون على انتهاجه منذ قرار السوفييت في سبتمبر/ أيلول «بالالتفاف» على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط(٤٠) . وفي إبريل/ نيسان ، إنضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة الاقتصادية ولجنة مكافحة التخريب في الحلف ، ووافقت على إقامة مكتب اتصال عسكري في مقر المنظمة في بغداد . وعلى حين لم تصل هذه الإجراءات إلى حد المشاركة الأمريكية الكاملة ، فإنها كانت تظهر حقاً تطابقاً متنامياً على

(٤٠) JCS 1887/156; *New York Times,* 2 October 1955, p.9.

مستوى العمليات مع المحاولات العراقية والبريطانية لضرب حصار عازل حول مصر عبد الناصر.

كما أن استراتيجية مصر الناجحة ظاهرياً مع موسكو (الأسلحة) ومع واشنطن (المعونة) كانت أيضاً تخلق مشكلات للولايات المتحدة داخل تحالف بغداد، وخاصة مع العراقيين والباكستانيين. إذ كانت هاتان الدولتان تنزعان إلى مقارنة المكاسب التي تتحقق لهما من تطابقهما الكامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا بالمزايا الأعظم نسبياً التي تحققها سياسات عبد الناصر. وقد بعث رئيس المجموعة الاستشارية الأمريكية للمساعدة العسكرية (MAAG) في باكستان البرقية التالية إلى وزير الدفاع ويلسون في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥:

> إنهم (العراقيون) يشعرون بخيبة الأمل للغاية إزاء معدل تقدم برنامجنا الراهن ويبدو أن توقعات عريضة كانت تساورهم - كما ساورت الباكستانيين - عندما وقعوا اتفاقية المعونة مع الولايات المتحدة في العام الماضي. كما أن المعونة العسكرية الروسية لمصر لا تبرح أذهانهم، ولا يفوتهم ذكر أن بعض العراقيين يتساءلون عن الحكمة من الانحياز للغرب بينما تحصل مصر المحايدة على كل ذلك. وفي ما يتعلق بالخوف من أن الأسلحة العراقية قد تستخدم لشن عدوان ضد إسرائيل، فإن العراقيين يقولون إنهم يواجهون الشرق الآن بسبب الالتزامات إزاء حلف بغداد والمعونة العسكرية الأمريكية اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات.
>
> لقد تأكد الانطباع الذي تولد لديّ قبل مغادرتي واشنطن، وهو أنه يتعين أن تصبح سياساتنا في هذا الجزء من العالم أكثر تحدداً، وأنه يتعين وضع برامج المعونة العسكرية في إيران والعراق وباكستان على أساس أوسع نطاقاً، بل وربما زيادتها. (إن صدور إعلان ثابت بتقديم معونة لمصر لبناء السد العالي سيحير كل أصدقائنا، ولا سيما العراقيين). كما أن أي إعلان بتقديم معونة أسلحة لإسرائيل سيسبب المتاعب حقاً ما لم نعلن في الوقت ذاته أو بصورة متزامنة الإنضمام إلى حلف بغداد...
>
> إننا، من الناحية السياسية، نمشي على كثير من الحبال المشدودة في هذا الجزء من العالم، وقد نسقط سقوطاً مدوياً ما لم نستطع أن نجد على الفور»: (١) حلاً للمشكلة العربية - الاسرائيلية، (٢) أن ننضم إلى حلف

> بغداد، وأن نفسح مكاناً لبرامج معونتنا في خطة عسكرية واقعية للدفاع عن المنطقة، (٣) أن نحد من معونتنا لما يسمى بالبلدان المحايدة... إننا سنكون بسبيلنا لمواجهة مصاعب أعظم مع أصدقائنا إذا ما ظللنا نكافىء ما يسمى بالبلدان المحايدة(٤١).

وتركزت المحادثات الانجليزية - الأمريكية، التي عقدت في أواخر يناير/ كانون الثاني وأوائل فبراير/ شباط ١٩٥٦، على تنسيق الاستجابة والرد على هذه التناقضات في السياسة. وكشفت المباحثات الأمريكية مع إيفلين شوكبرج وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن مدى انشغال بريطانيا بتأمين الوصول إلى نفط الشرق الأوسط الذي تمتلكه أنظمة عميلة يمكن الاعتماد عليها. وكان لا بد وأن يتحقق ذلك (لبريطانيا)، حتى ولو على حساب التنسيق الأكثر سلاسة مع السياسة الأمريكية(٤٢). وكانت الخلافات الانجليزية - الأمريكية واضحة بشكل خاص في المباحثات حول شبه الجزيرة العربية؛ وإن كانت واضحة أيضاً في عداء شوكبرج الأكثر حسماً تجاه عبد الناصر. وكان شوكبرج يقول إن الزعيم المصري هو الذي يقف وراء تنامي قوة اليسار في سوريا، وأن الولايات المتحدة إنما تدعم مثل هذه السياسات بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة وكالة المخابرات المركزية نيابة عن عبد الناصر، ومن خلال الأموال المدفوعة للملك سعود والتي كانت تجد طريقها إلى القاهرة في نهاية الأمر. ومع توجع البريطانيين أيضاً من فشل مهمة تمبلر في ديسمبر/ كانون الأول. فإنهم فيما يبدو قد فقدوا الثقة في تحقيق تقارب مع عبد الناصر. وكتب بيل إيفلاند، وهو مسؤول في وكالة المخابرات المركزية إشترك في المباحثات مع شوكبرج، «في ملخص أعده البريطانيون عن الاجتماع، لاحظت إشارة خفية إلى تشجيع وإفساح المجال أمام قيادة مصرية أكثر إيجابية، إذا ما استمر عبد الناصر في سياساته الحالية: واعتبرت أن ذلك يعني انقلاباً»(٤٣).

وفي مباحثات إيدن مع دالاس، إحتلت مصر أيضاً موقعاً بارزاً:

> إتفقنا على أن مستقبل سياستنا في الشرق الأوسط يتوقف على عبد الناصر إلى حد كبير. إذا ما أظهر استعداداً للتعاون معنا، فينبغي أن نرد عليه

(٤١) Chief MAAG-Pakistan to Secretary of Defense, 23 December 1955, Ref.RF 218 381 Emmea, Box 12.

(٤٢) William C. Eveland, *Ropes of Sand*, New York: WW Norton, 1980, p.159.

(٤٣) Eveland, *op.cit.*, p.159.

بالمثل . وكان الأمريكيون يعتقدون أن المحادثات الحالية حول السد العالي مع المستر بلاك قد توضح وجهات نظره . أما إذا كان موقفه من هذه المسألة وغيرها من الأمور هو أنه لن يتعاون فسينبغي على كلينا أن يعيد النظر في سياسته تجاهه[٤٤] .

ووافق دالاس على أن الطريقة التي سيرد بها عبد الناصر على مهمة بلاك ستكون مفيدة في تحديد السياسة الانجليزية - الأمريكية . وفي محادثاته مع إيدن، أشار دالاس إلى أن القرار المصري الخاص بالمشروع يمكن أن يوضح الموقف المصري بوجه عام . وفيما بعد، «كرر [دالاس] أننا قد نعرف قريباً ما إذا كان يتعين أن نغير موقفنا من عبد الناصر بالكامل»[٤٥] .

وأدى رفض عبد الناصر الموافقة غير المشروطة على العرض الانجليزي - الأمريكي في ديسمبر/ كانون الأول إلى الإسراع باضمحلال المساندة الانجليزية - الأمريكية، وهو ما كان قد اتضح بالفعل . وفي العاشر من فبراير/ شباط، أبلغ بايرود بلاك - الذي كان قد عاد لتوه من القاهرة حيث كان تم التوصل إلى «اتفاق جوهري» حول المعونة - بفتور الاهتمام الأمريكي بالسد العالي[٤٦] .

وخلال شتاء عام ١٩٥٦، تزايد التباعد عن عبد الناصر ومشروع السد كالعالي معاً. ومع رفض عبد الناصر الاستجابة للمقايضة التي يطلبها دالاس، راحت أهمية المشروع بالنسبة للسياسة الأمريكية تخفت - حيث كان يعتبر نوعاً من الأغراء لمصر لكي تتخلى عن المبادرات السوفييتية وتنحاز إلى الولايات المتحدة .

وكانت مهمة روبرت أندرسون، التي استمرت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٦، هي حلقة هامة في محاولات واشنطن توجيه سياسة عبد الناصر إلى قنوات أكثر طواعية[٤٧] . فاستمراراً لمشروع ألفا برئاسة فرانسيس راسل، كانت مهمة أندرسون (أو مشروع جاما) تهدف إلى إقرار سلام مصري - إسرائيلي بترتيب لقاء بين بن جوريون وعبد الناصر وجهاً لوجه . وقد كتب المؤلف الرسمي

(٤٤) Eden, *op.cit.,* p.335.

(٤٥) "Memo of Conversation: Eden Talks in Washington - - 30 January, 1 February 1956", p.8. *Declassified Documents* - 78, Ref. 283B.

(٤٦) Love, *op.cit.,* p.312.

(٤٧) كان روبرت أندرسون وزيراً سابقاً للدفاع ، وعلى صلات بصناعة النفط .

لسيرة حياة بن جوريون أن صانعي السياسة الأمريكية ظلوا يعتقدون أن من الممكن إحباط المخططات السوفييتية من الشرق الأوسط وإلغاء صفقة الأسلحة من خلال اتفاقية اسرائيلية - مصرية تربط مصر بصورة وثيقة بالولايات المتحدة[٤٨] . وكان هربرت هوفر الابن وكيل وزارة الخارجية يعتقد أن من الممكن «شراء» نجاح المهمة السرية بوعد من جانب واشنطن بمساندة تمويل السد العالي[٤٩] .

وكان دالاس يقول إن حل النزاع الاسرائيلي - المصري المتصاعد هو شرط مسبق لتطابق الولايات المتحدة بالكامل مع حلف بغداد . وأشار دالاس على إيدن بأنه بمجرد التوصل إلى تسوية، سيكون بمقدور الولايات المتحدة أن تنضم إلى حلف بغداد وتعرض «على إسرائيل ترتيباً أمنياً مقابلاً»، دون أن تؤكد الشكوك في التحيز الأمريكي ضد مصر[٥٠] .

وعندما انتهت مهمة أندرسون السرية بالفشل في التاسع من مارس/ آذار . تزايد تآكل استعداد واشنطن المتقلص بالفعل لاسترضاء النظام المصري . ويقول لاف بأن «فشل أندرسون قد حكم بالفشل على المعونة الغربية للسد العالي» .

قال طرف مشترك في المهمة السرية ؛ «بعد فشل أندرسون، اختفى من الناحية العملية الضغط من أجل السد العالي . وكان بلاك وبايرود وحدهما هما اللذين يواصلان ذلك» . وقال طرف آخر: «كان هوفر يريد التخلص من [مشروع السد العالي] في اللحظة التي عجز فيها عن أن يشتري به سلاماً مصرياً - اسرائيلياً . وكان هذا هو السبب الحقيقي لتراجعنا . كان هوفر مسؤولاً عن عرض السد العالي أولاً كمقايضة لشراء سلام عربي - إسرائيلي، وكان هو الذي أنهى العرض عندما فشلت الصفقة»[٥١] .

تضفي المذكرات التي كتبها أيزنهاور في الأيام التي أعقبت محاولة الوساطة المجهضة التي قام بها أندرسون مصداقية على هذا الطرح للموقف . فقد كان من بين أفكار أيزنهاور الراسخة إعتقاده أن عبد الناصر ينتهج خطاً يتعارض مع

(٤٨) Michael Bar Zohar, *Ben Gurion* (translated from the original Hebrew). London: Widenfeld and Nicolson, 1978, p.224.

(٤٩) Donald Neff, *Warriors at Suez.* New York: Simon and Shuster, 1981, p.126.

(٥٠) "Memo of Conversation", Eden Talks, *op.cit.,* p.9.

(٥١) Love, *op.cit.,* p.309.

مصالح الولايات المتحدة، وهو خط كان يتطلب من الولايات المتحدة أن تشرع في سياسة مضادة تهدف إلى عزله وعزل مصر. ورغم عدم إعلان ذلك بشكل صريح، فإن دعم الولايات المتحدة للسد العالي كان سيتعارض بالكامل مع هذه الاستراتيجية. وفي الثامن من مارس/ آذار، كتب أيزنهاور في يومياته:

. . . لقد وصلنا إلى النقطة التي يبدو فيها كما لو أن مصر، في ظل حكم عبد الناصر، لن تتقدم بأي شكل للالتقاء مع الإسرائيليين في محاولة لتسوية الخلافات المعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العرب، الذين يتلقون كميات كبيرة من الأسلحة من السوفييت، تتزايد يومياً غطرستهم وتجاهلهم لمصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أنه ينبغي أن تتوجه جهودنا نحو عزل السعوديين عن المصريين والتركيز، في الوقت الراهن على الأقل، على جعل السعوديين يدركون أن أفضل مصالحهم تتحقق معنا، وليس مع المصريين ومع الروس. وسيكون علينا بطبيعة الحال أن نبرم مع الإسرائيليين معاهدة لحماية الأراضي (قد يكون من الممكن أن يتحقق ذلك من خلال بيان، ولكنني أعتقد أن إبرام معاهدة سيكون ضرورياً).

وفي الواقع، فإنني لا أرى سبباً يجعلنا لا نبرم مثل هذه المعاهدة مع الإسرائيليين، ولا نبرم معاهدات مماثلة مع البلدان المحيطة بها (بإسرائيل).

وإنني لعلى ثقة من شيء واحد: إذا وجدت مصر نفسها معزولة بهذا الشكل عن بقية العالم العربي، وبلا حليف على مرمى البصر سوى روسيا السوفييتية، فإنها سترفض مثل هذا الاحتمال بسرعة بالغة، وستنضم إلينا في البحث عن سلام عادل ومرضٍ في تلك المنطقة[٥٢].

وبعد الاستماع إلى عرض من أندرسون وهوفر في ١٣ مارس/ آذار، تبنى أيزنهاور الصورة النمطية الغربية الناشئة عن عبد الناصر باعتباره شخصاً مصاباً بجنون العظمة ومتعطشاً للسلطة وإن كان ضعيفاً. وأشار أيزنهاور في يومياته إلى أن «المسؤولين الإسرائيليين متلهفون إلى الحديث مع مصر، ولكنهم متصلبون تماماً

(٥٢) Dwight D. Eisenhower Papers, diary entry 8 March 1956, reprinted in *Declassified Documents - 78*, Ref. 123E.

في موقفهم بعدم تقديم أية تنازلات مهما كانت من أجل إقرار السلام»[٥٣]. ومع ذلك، كان أيزنهاور يعتبر عبد الناصر السبب الرئيسي في فشل مهمة أندرسون:

لقد أثبت عبد الناصر أنه حجر عثرة بالكامل. فهو يسعى فيما يبدو لأن يعترف به باعتباره الزعيم السياسي للعالم العربي.

وفي سعي عبد الناصر وراء ذلك، فإن عدداً من المخاوف تساوره. فهو في المقام الأول، يخشى تلك المجموعة من العسكريين التي وضعته في السلطة، والتي تتسم بالتطرف في موقفها من إسرائيل. ثم أنه يخشى بعد ذلك إثارة أي عداء تجاه شخصه من جانب الشعب المصري؛ فهو يذكر دائماً مصير الملك فاروق. ولأنه يريد أن يكون أكثر الرجال شعبيةً في كل العالم العربي، فعليه أيضاً أن يضع في اعتباره الرأي العام في كل من البلدان الأخرى. والنتيجة أنه انتهى في آخر الأمر إلى أن عليه إما أن لا يقوم بأي عمل على الإطلاق - أو أن يكتفي بالقاء الخطب، التي لا بد وأن تنطق كلها بتحدي إسرائيل[٥٤].

وراح أيزنهاور يقول متأسياً، «لقد قدم أندرسون كل وعد بالمساعدة والمشاركة يمكن أن تتقدم به الولايات المتحدة بصورة منطقية [بما في ذلك المعونة للسد العالي على ما هو مفترض] في مقابل بذل جهد حقيقي من جانب الطرفين لإقرار سلام». إلا أن مصر رفضت المبادرة الأمريكية، ورفضت بالتالي بصورة ضمنية عروض المعونة. وكان الدرس الذي استنتجه ايزنهاور من هذا التحليل الساذج درساً مألوفاً: انه يتعين عزل مصر عن بقية العالم العربي، لكي تحس بنفسها بالثمار المريرة وغير المجزية للصداقة مع الاتحاد السوفييتي.

لقد بدأ يبدو لي كما لو ان أفضل تحرك من جانبنا هو الحيلولة دون أي عمل منسق من جانب الدول العربية. وعلى وجه التحديد، أعتقد أننا نستطيع إبقاء ليبيا إلى جانبنا من خلال كم معقول من المساعدة لهذه الدولة الفقيرة؛ كما أن لدينا فرصة ممتازة لكسب السعودية لجانبنا إذا ما استطعنا جعل البريطانيين يسايروننا. فسيتعين على بريطانيا بطبيعة الحال أن تقدم

(٥٣) Ibid., diary entry 13 March 1956, Ref. 1977 252A.
(٥٤) Ibid.

بعض التنازلات الإقليمية، وهو الشيء الذي قد تعترض عليه بعنف. وإذا ما صارت السعودية وليبيا من أصدقائنا المخلصين، فسيكون بمقدور مصر بالكاد أن تستمر في ارتباطها الحميم بالسوفييت؛ ومن المؤكد أن مصر لن تُعتبر بعد ذلك زعيمة للعالم العربي(٥٥).

ولم يكن من الصعوبة بمكان رصد هذا الفتور المتنامي تجاه مصر وعبد الناصر. فاستقلالية وقومية الكولونيل اللتان حظينا بكثير من المديح، واللتان كانتا في البداية موضع ترحيب من جانب الولايات المتحدة، أصبحتا تعتبران الآن من قبيل العقبات التي تقف في طريق السياسة الأمريكية - وتماماً، كما كان عبد الناصر في وقت من الأوقات موضع احتفاء الصحافة الأمريكية - إنطلاقاً من نفس الحدة الانفعالية المضللة والافتقار إلى الفهم - فقد صار الآن هدفاً لهجوم بالغ الحدة. وكالمعتاد، عكست تعليقات الصحف الاتجاهات السائدة في واشنطن. فالتمحيص النقدي صار ينصب الآن على الجوانب المعادية للديمقراطية في دستور مصر الجديد، وهي الإجراءات التي كان ينظر إليها بهدوء أعظم في فترة أقل خصاماً من فترات العلاقات الأمريكية - المصرية. وراحت نزعة افتعال إثارة المخاوف تكشف عن ردود الفعل تجاه القومية العربية التي يتبناها النظام، وهي الفكرة التي أشارت النيويورك تايمز بصورة ضمنية إلى أنها غير شرعية نظراً «لغلبة العنصر غير العربي على سكان مصر»(٥٦).

وكانت أعلى دوائر السلطة أسيرة هي الأخرى لمثل هذا الغلو. ففي يوميات كتبها في ٢٨ مارس/ آذار، راح أيزنهاور يركز على عبد الناصر باعتباره «عاملاً جوهرياً» في فشل السياسة الأمريكية:

يتمثل أحد العوامل الجوهرية في المشكلة في طموح عبد الناصر المتنامي، والإحساس بالقوة الذي اكتسبه من ارتباطاته بالسوفييت، واعتقاده أن بمقدوره أن يصبح الزعيم الحقيقي للعالم العربي بأسره - ورفضه بسبب هذه المعتقدات لكل اقتراح يطرح للتوفيق بين العرب وإسرائيل.

(٥٥) Diary entry 13 March 1956.
(٥٦) *New York Times* (editorial), 19 January 1956.

ولذلك، فقد اقترحت على وزارة الخارجية أن نبدأ في تكوين شخص ما آخر كزعيم محتمل للعالم العربي - على أساس أن تؤدي الطموحات الشخصية المتناحرة بشكل متبادل إلى إفشال المخططات العدوانية التي تتطور فيما يبدو لدى عبد الناصر. واختياري الشخصي لمثل هذا المنافس هو الملك سعود. إلا أنني لا أعرف الرجل شخصياً؛ وبالتالي، لا أعرف ما إذا كان من الممكن تنميته إلى المستوى الذي أتصوره له. ومع ذلك، فإن السعودية هي البلد الذي يضم الأماكن المقدسة للعالم الإسلامي، كما أن السعوديين يعتبرون الأكثر تديناً بين الجماعات العربية قاطبة. وبناء على ذلك، فقد يكون من الممكن تعزيز صورة الملك كزعيم روحي. وبمجرد أن يتحقق ذلك، سيكون بمقدورنا أن نبدأ بالمطالبة بحقه في الزعامة السياسية. (ومن الواضح أن هذه مجرد فكرة، ولكن ينبغي تطوير شيء من هذا القبيل لدعم المقترحات الأخرى الواردة في هذه المذكرة)(٥٧).

وهكذا، وبحلول شهر مارس/ آذار على أقصى تقدير، كان أيزنهاور يؤيد بشدة سياسة من شأنها أن تشوه سمعة عبد الناصر وسياسته المتمثلة في عدم الإذعان للضغوط الأمريكية التي تهدف إلى إعادة إصطفاف مصر في الحرب الباردة وما يتعلق بذلك من قضية تقديم تنازلات لإسرائيل. لذلك، لم يكن مفاجئاً أن تعمد النيويورك تايمز، في افتتاحية بعنوان «مصر في حالة هياج» في ٣٠ مارس/ آذار، إلى وضع مصر وعبد الناصر في قلب المصاعب التي تصادفها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأن تقترح بشكل غير مباشر الإطاحة بعبد الناصر.

إن صعود مصر إلى موقع الأهمية الأولى في الشرق الأوسط اليوم هو واحد من أكثر التطورات إثارة للاهتمام - وللانزعاج في هذه الحالة - في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية. والأهمية في هذه الحالة تتمثل في القدرة والتصميم على إثارة المتاعب. فالغرب الديمقراطي هو الذي يعاني من السياسات التي ينتهجها رئيس الوزراء المصري عبد الناصر؛ أما الكتلة السوفييتية فهي المستفيد. لقد تزايد التوتر وخطر الحرب. وبريطانيا وفرنسا تحتجان، بينما تظل الولايات المتحدة صامتة.

(٥٧) Diary entry 28 March 1956, reprinted in *Declassified Documents - 78*, Ref. 447A.

هذه هي الحقائق العارية، وهي أكثر من كافية لتفسير خيبة أمل العالم العربي إزاء الصعود الصاروخي لنجم الكولونيل الناصر. ففي البداية، كان مجرد واحد من مجموعة من الضباط الذين كان يعتمد عليهم؟ ولكنه في الآونة الأخيرة أصبح يتمتع بسلطات كلية. وكان يقال ان أي بديل للكولونيل الناصر سيجعل الأمور أكثر سوءاً، وسيجلب الفوضى والاضطراب. وهذه حجة لا تتغير تقريباً من الحجج التي تقال لصالح أي ديكتاتور. وعلى أية حال، فليس هناك من يحاول الإطاحة برئيس الوزراء عبد الناصر(٥٨).

وقد أخطأت الإفتتاحية في هذه النقطة الأخيرة. فالبريطانيون ـ الذين كانوا يتصرفون حسب التقرير الذي قدمه سلوين لويد عقب مباحثاته في القاهرة في مارس/ آذار، والذين كانوا ما زالوا يتوجعون من طرد الجنرال جلوب من عمان ـ كانوا على قناعة بأنه لا يمكن «إقامة أساس لعلاقات ودية مع مصر يسيطر عليها عبد الناصر»(٥٩). وكان لويد، قبل ثلاثة شهور من جلاء البريطانيين النهائي عن السويس، يدعو إلى سياسة تهدف إلى إسقاط عبد الناصر وتقوية الدول العميلة مثل العراق. واقترح لويد أن تشترك دول حلف بغداد في حملة لعزل عبد الناصر، وأن يجري تعزيز روابط العراق بالأردن، الذي كان في ذلك الوقت واقعاً تحت ضغط الناصريين الذين فرضوا إقالة جلوب؛ وأن تتم مساعدة العناصر المعادية لعبد الناصر في ليبيا والسعودية؛ وأن يتم تدبير انقلاب موالٍ للغرب في سوريا. وهكذا، يكتمل عزل مصر بوقف الامدادات العسكرية وسحب معونة السد العالي وتجميد الحسابات الاسترلينية(٦٠).

وحتى في الوقت الذي كان إيدن يتغلب فيه على اقتراح من جانب المعارضة يدعو إلى وقف معونة السد العالي حتى تصبح مصر أكثر انقياداً للمصالح البريطانية، فإنه ظل على قناعة بالحاجة إلى مواجهة المكاسب التي تتحقق للسوفييت والمحايدين. كما كانت هناك ضغوط من جانب الفرنسيين أيضاً. ففي

(٥٨) كانت النيويورك تايمز نفسها قد أوردت مثل هذه الحجج تأييداً للنظم الديكتاتورية المصرية. أنظر الفصل الرابع.
(٥٩) Lloyd, *op.cit.*, p.80.
(٦٠) Lloyd, *op.cit.*, p.60.

مقابلة مع مجلة يو. أس. نيوز آند وورلد ريبورت في الثاني من أبريل/ نيسان، أشار جي موليه رئيس الوزراء الفرنسي إلى أن الولايات المتحدة «تتجول وحيدة في عزلة» بينما ينتهج السوفييت استراتيجية ناجحة تقوم على عروض مساعدات منزهة من الغرض ظاهرياً. وحذر موليه قائلاً، «إذا ما واصلنا الأمر بهذا الشكل، فإننا سنخسر اللعبة»(٦١).

وعلى حين لم يكن دالاس مستعداً لإطلاق عنان العداء لعبدالناصر على الطريقة البريطانية، فان الاستياء كان مع ذلك هو القاعدة في واشنطن. فرداً على سؤال حول الاتهامات البريطانية والفرنسية بأن عبدالناصر «معادٍ للغرب»، رد دالاس بصورة ملتبسة في مؤتمر صحفي في الثالث من أبريل/ نيسان قائلاً:

> بقدر اطلاعي على تصريحات عبدالناصر العلنية والرسمية، فإنني أقول أنه كان مدفوعاً في الأساس برغبته في تأمين الاستقلال الحقيقي للمنطقة ـ وهي نفس الرغبة التي أعربت أنا عنها. وبطبيعة الحال فليس من الممكن إطلاقاً إصدار أحكام نهائية استناداً إلى ما يقوله الناس فحسب. إلا أنني لا أميل للشعور بأن حكومة مصر قد اتخذت قراراً لا رجعة فيه بالتخلي عن روابطها مع الغرب، أو بقبول أي شيء من قبيل التبعية للاتحاد السوفييتي(٦٢).

وراحت النيويورك تايمز تنتقد هذا الاستياء المكبوت:

> حتى وقت قريب للغاية، كانت واشنطن تتمسك بفكرة مفادها أن رئيس الوزراء عبدالناصر هو من الناحية الجوهرية شخص محب للسلام ومتوجه نحو الغرب، وأنه إذا ما قدر للسلام أن يتحقق بين اسرائيل والدول العربية، فسيكون ذلك من خلال قيادة عبدالناصر المستنيرة. ولكنها صارت مستاءة بشكل مضطرد من أسلوب رئيس الوزراء الذي يتمثل في الحديث عن السلام وموالاة الغرب في الاتصالات الخاصة مع الغربيين، ثم التصرف والتحدث علناً ضد مصالح الغرب وضد السلام مع اسرائيل،

(٦١) *MEM*, 7 April 1956, p.6.
(٦٢) Press Release No.172.

ولصالح الحياد. ولكن المسؤولين الأمريكيين يقولون بأن البريطانيين قد أخطأوا بالحديث علناً عن كل ذلك في الوقت الراهن(٦٣).

وكان البريطانيون قد ملوا كالمعتاد من تردد واشنطن في مواجهة ما كان إيدن يعتبره وضعاً يتدهور بسرعة بالنسبة للغرب. وصبت الديلي ميل، الناطقة بلسان اليمين المحافظ، سيلاً من الغضب في رد مرير اللهجة على تصريحات دالاس «المؤيدة» لعبدالناصر:

ليس معقولاً أن يبدو... المستر دالاس مؤيداً لعبدالناصر، في الوقت الذي تمارس فيه القاهرة دعاية معادية للبريطانيين هي أكثر أشكال الدعاية قوة وهيستيرية منذ جوبلز.

لقد جرت ممارسة النفوذ الأمريكي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن علم أو عن غير علم، لإخراجنا من مصر، ولإضعافنا في الأردن وبلاد فارس [ايران]. وعندما خرجنا نحن، دخلت روسيا.

ساعدت المواعظ الأمريكية ضد الاستعمار في إخراج الحلفاء المخلصين من قواعد لا تقدر بثمن، ولكنهم [الأمريكيين] لم يخرجوا هم أنفسهم من أوكيناوا أو فورموزا أو بورتوريكو.

ولا بد الآن من تجميد السياسات العليا للعالم الغربي لشهور بسبب الانتخابات الأمريكية. وطوال ذلك الوقت، فإن الحمر يؤثرون على الأمم بدعاياتهم المتفوقة التي لا يمكن للغرب المفكك أن يأمل في مجاراتها. وهذا ليس وضعاً طيباً بما فيه الكفاية. فإذا لم يعمل الأمريكيون معنا، فإننا لا بد وأن نعمل بمفردنا.

وكانت هناك تكهنات واسعة ومطلعة بأن الشرق الأوسط سيشهد «انفجاراً» في القريب العاجل. ونشرت فورين بوليسي بوليتين في عدد أبريل/ نيسان تقول:

تشير الترجيحات الدبلوماسية ـ الخاصة بطبيعة الحال ـ بنسبة النصف إلى النصف إلى أنه سيكون هناك انفجار في الشرق الأوسط خلال

(٦٣) *New York Times,* 5 April 1956.

الـ ١٢ ـ ١٨ شهراً القادمة. فاحتمالات الحرب هناك أعلى بكثير مما هي عليه في أية منطقة أزمات أخرى في العالم ـ سواء كان مضيق فورموزا أو كوريا أو فيتنام أو برلين(٦٤).

لم يكن الإعلان الثلاثي، الذي شكل منذ مايو/ أيار ١٩٥٠ حجر الزاوية في السياسة الغربية إزاء الساحة العربية ـ الاسرائيلية، على الإطلاق أداة للسيطرة على الأسلحة أو آلية لفرض الوضع القائم الأقليمي؛ بل جرى بالأحرى استخدامه مبرراً لزيادة عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، أولاً من جانب الولايات المتحدة في مايو/ أيار ١٩٥٠، ثم من جانب البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين المؤيدين لإمداد اسرائيل بالمعونة العسكرية في أبريل/ نيسان ١٩٥٦. وتأييداً لتخوف عبدالناصر، وكما اعترفت الولايات المتحدة سراً، فإن الإعلان في حد ذاته لم يكن يشكل ضماناً بأن الولايات المتحدة ستحترم التزامها بفرض الوضع الإقليمي القائم. فقد أقر دالاس بذلك في مؤتمر القمة الذي عقده مع إيدن في يناير/ كانون الثاني، عندما نوقشت الحاجة إلى «التكشير عن أنياب» الإعلان الصادر عام ١٩٥٠. فقد أشار دالاس إلى أنه:

سيكون من الصعب على الرئيس أن ينفذ أي التزام ينطوي على استخدام القوات المسلحة دون شكل ما من أشكال موافقة الكونغرس (من قبيل القرار الخاص بفورموزا)، أو وفقاً لمعاهدة ما. وقال انه ينبغي أن تدرس الآن الخطوات التي قد تتخذ في حالة نشوب اشتباكات عسكرية، وأيضاً مشكلة وضع أساس معنوي وقانوني سليم لأي عمل قد نتفق على اتخاذه فيما بعد(٦٥).

ولم يكن هناك أي خلاف على الحاجة إلى صيغة جديدة وأقوى تهدف إلى الحفاظ على الوضع الاقليمي القائم، وعلى الهيمنة الغربية. وقد وافق دالاس فيما يبدو على سلسلة الاجراءات التي عرضها لويد على مجلس الوزراء البريطاني في مارس/ آذار(٦٦). إلا أن واشنطن ظلت مترددة في الالتزام باستخدام قوتها

(٦٤) Neil Stanford, "Will the Middle East Blow Up", *Foreign Policy Bulletin,* 1 April 1956, p.107.

(٦٥) "Memo of Conversation", Eden Washington Talks, *op.cit.*

(٦٦) باستثناء إجراء واحد ـ هو تدبير انقلاب ضد عبد الناصر. أنظر: Eveland, *op.cit.,* pp.172, 182.

العسكرية في الحفاظ على مصالح قوة آخذة في الأفول في الشرق الأوسط، وهو الالتزام الذي كان البريطانيون يعتبرونه متضمناً في أي اتفاق أنجلو ـ أمريكي.

إلا أن واشنطن كانت مستعدة لتأييد إمداد اسرائيل بطائرات بريطانية وفرنسية، ظاهرياً لاستعادة تناسب القوى الذي أخل به الاتفاق السوفييتي ـ المصري. وعلى حين ظل ايزنهاور يرفض الطلبات الاسرائيلية بأسلحة أمريكية قيمتها ٦٠ مليون دولار، فقد جرى تأييد خطط «الممونين التقليديين» لاسرائيل لتلبية طلباتها. وأشار أبا إيبان، الذي كان وقتئذ سفيراً في واشنطن، إلى أنه:

> لم يكن هناك جدال على الإطلاق في أنه اعتباراً من شهر أبريل / نيسان ١٩٥٦ فصاعداً، راح دالاس يستخدم نفوذه بأقصى قدر من النشاط والايجابية لحل مشكلاتنا الدفاعية الرئيسية؛ وكان الضغط الذي مارسه في أوتاوا وباريس كبيراً . . . وأذكر أن كوف دي مورفيل، الذي كان سفيراً لفرنسا في واشنطن في ذلك الوقت، أبلغني أن دالاس كان يحادثه تليفونياً كل يومين تقريباً بشأن الطائرات؛ كما كان رهيني يقول الشيء عينه بالنسبة لكندا(٦٧).

وكانت الاتجاهات السائدة في الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط في ربيع عام ١٩٥٦ ـ وهي تزايد التطابق مع حلف بغداد، ومخططات عزل عبدالناصر، وتأييد طلبات اسرائيل من الأسلحة ـ تشير إلى خط يتنافى مع أية مصالحة مع مصر عبدالناصر. ومن منظور الإطار الأوسع للسياسة في المنطقة، فقد كان استمرار التأييد الأمريكي لمشروع السد العالي يعد من قبيل الشذوذ، الذي يعارضه «الأصدقاء» في الشرق الأوسط، من العرب وغيرهم، كما يعارضه البريطانيون وعدد من صانعي السياسة وأعضاء الكونغرس ممن كانوا يفضلون سياسة تعتمد على وصفات التحرك الثابتة أكثر مما تعتمد على تقدير الفوارق الدقيقة في المواقف حق قدرها. وبحلول شهر أبريل/ نيسان على أقصى تقدير، كفت معونة السد العالي عن أن تكون عنصراً مقبولاً من عناصر السياسة الأمريكية.

(٦٧) Eban interview, JFDOH, p.29.

وكان عبدالناصر يدرك جيداً تنامي المعارضة الأمريكية لبرنامج المعونة. فالمقترحات المصرية بإدخال تعديلات على مذكرة ديسمبر/ كانون الأول لم تلق رداً. كما أن عبدالناصر أيضاً كان قد وضع يده على المحاضر السرية لاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف بغداد الذي عقد في مارس/ آذار. وكشفت المحاضر أن الولايات المتحدة وبريطانيا تعتزمان التراجع عن عرضهما بتقديم المساعدة للسد العالي(٦٨).

مثلت نتائج اجتماع وزراء خارجية الثلاثة الكبار في باريس في أوائل مايو/ أيار دليلاً جديداً على الاتجاه العدائي في سياسة الغرب تجاه مصر. وفي مباحثات سرية، انتهى دالاس ولويد إلى أن تقديم مساعدة للسد العالي هو أمر «غير مرجح»، وقررا أن يتركا العرض الذي تقدما به في ديسمبر/ كانون الأول «يذوي في مكانه»(٦٩). كما تقرر أيضاً إعادة تنشيط لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأدنى (NEACC)، وهو عمل وصفه وزير الخارجية الفرنسي على نحو متوقع بأنه مجرد عمل «ملطف» ـ أفضل قليلاً من عدم عمل أي شيء على الإطلاق(٧٠). ولم تكن إعادة تنشيط لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأدنى في مايو/ أيار ١٩٥٦ تقوم على الحد من إمدادات الأسلحة إلى الشرق الأوسط؛ كما حصل عند بدء عملها أصلاً قبل ست سنوات، بل كان على العكس من ذلك يقوم على التحكم في توزيعها بطريقة تتفق مع السياسة الموحدة للأطراف الثلاثة الموقعة. وفي ١٢ مايو/ أيار، أعلنت موافقة الولايات المتحدة على نقل أسلحة من كندا وحلف شمال الأطلسي إلى اسرائيل. ولم يكن ممكناً لتوقيت حدوث هذه التطورات في أعقاب اجتماع باريس على الفور إلا أن يفهم على أنه إشارة إلى أن الغرب قد بدأ جهداً متعاوناً لضمان التفوق العسكري لاسرائيل داخل إطار الاتفاق الثلاثي، وهو الاتفاق الذي كان عبدالناصر بالفعل يتشكك فيه بشكل عميق، والذي اعترف دالاس بأنه ضمانة غير كافية للحفاظ على الوضع القائم بين العرب واسرائيل.

(٦٨) Heikal, *op.cit.*, p.64; Lloyd, *op.cit.*, p.69.
(٦٩) Lloyd, *op.cit.*, p.69.
(٧٠) *MEM*, 12 May 1956, p.4.

وقد أوضح المسؤولون المصريون أنهم يعتبرون قرار تسليح إسرائيل عملاً عدائياً موجهاً ضد مصر. وتحت عنوان «مواجهة المؤامرة الجديدة»، كتبت صحيفة الجمهورية شبه الرسمية :

بعد فشل محاولة بريطانيا التوصل إلى اتفاق مع روسيا لوقف إمدادات الأسلحة إلى الدول العربية، فإن القوى الغربية تستأنف أنشطتها لتسليح اسرائيل : فقد نقلت الأنباء أن استعدادات تجري في فرنسا لشحن طائرات جديدة إلى اسرائيل وأن كندا مستعدة لإمدادها بطائرات كندية الصنع من الطراز الأمريكي؛ على حين أن القوى الموقعة على الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ - بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا - تبحث بالفعل تنسيق سياستها التسليحية في الشرق الأوسط بالصورة التي تجعل اسرائيل متفوقة في الأسلحة على كل الدول العربية.

وهكذا يجدد المتآمرون الامبرياليون جهودهم مرة أخرى لضمان تفوق اسرائيل في الأسلحة، لمساعدتها على مواصلة عدوانها ضد الدول العربية. ولكن، هل ستقف مصر مكتوفة الأيدي وهي ترى هذا السيل الذي لا ينقطع من الأسلحة يتدفق على اسرائيل، مع استبعاد الجيوش العربية؟

إن مصر، التي مرت بهذه التجربة مرة قبل ذلك وتمكنت من إحباط المخططات الامبريالية، تعرف بالتأكيد كيف تواجه التجربة الجديدة، وكيف تجهز جيشها، وتضمن حقوقها وحريتها واستقلالها وكرامتها.

إن مصر. . . لتعلن مرّة أخرى أنها ستتخذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة الموقف، وللدفاع عن حقوقها حتى آخر قطرة من دمائها(٧١).

ولم تكن المبادرات السوفييتية أقل إثارة لقلق مصر من ذلك. فالتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية مولوتوف في ١٨ أبريل/ نيسان، عشية محادثات القمة في لندن، تضمن تعليقات تؤكد الالتزام السوفييتي بالسلام بشروط لا تختلف كثيراً عن تلك التي كانت الولايات المتحدة تؤيدها(٧٢). وهيأ ذلك المسرح أمام خروشوف،

(٧١) *MEM*, 12 May 1956, p.5.
(٧٢) *New York Times*, 18 April 1956.

الذي اقترح في ٢٧ أبريل/ نيسان موافقة الاتحاد السوفييتي على حظر تفرضه القوى الأربع على إرسال أسلحة إلى الشرق الأوسط. وأحدث التصريح ذعراً في واشنطن بنفس القدر الذي أحدثه في القاهرة. فدالاس بالتأكيد لم يكن ينوي على الإطلاق أن يعترف بالمصالح السوفييتية في الشرق الأوسط، لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب. أما عبدالناصر، فقد رأى في العرض الذي قدمه خروشوف «إعلاناً ثلاثياً» جديداً (توقع عليه أربعة أطراف هذه المرة) منحازاً ضد مصر. وباعترافه بجمهورية الصين الشعبية في ١٦ مايو/ أيار، فإنه كان يسعى لأن يضمن لنفسه مصدراً للسلاح يمكن الاعتماد عليه. وأبرزت الصحافة المصرية، في تقاريرها حول قرار ١٦ مايو/ أيار، حقيقة أن جمهورية الصين الشعبية لن تكون ملزمة بأي حظر على الأسلحة تفرضه الأمم المتحدة لأنها لم تكن عضواً بها. وفي ١٧ مايو/ أيار، كتبت الأخبار تقول :

إننا لم نعترف بجمهورية الصين الشعبية، ولم نصوت لصالح انضمامها إلى الأمم المتحدة؛ وفي مقابل هذه اللفتة تجاه الغرب، لم نحصل على شيء سوى المؤامرات ضد الشرق الأوسط، وسوى الاجتماعات التي تعقد في غيابنا، والتي تتخذ فيها بدون علمنا قرارات بشأن مستقبل هذا الجزء الذي نعيش عليه من العالم، وسوى المحاولات التي تجري لإقناع روسيا بعدم إمدادنا بالأسلحة، وسوى المناورات لجعل الأمم المتحدة تحظر تصدير الأسلحة إلينا. . . وإذا ما حظرت الأمم المتحدة شحن الأسلحة إلينا، فلن ينطبق ذلك على الصين؛ إذ سيكون على الأمم المتحدة أن تعترف أولاً بجمهورية الصين الشعبية(٧٣).

إن اعتراف عبدالناصر بجمهورية الصين الشعبية - وهو رد فعل دفاعي إزاء ما كان يُعتبر مكائدَ القوى العظمى - كان في حسابات دالاس مؤشراً جديداً إلى انحياز عبدالناصر إلى معسكر الأعداء. فالخطوة التي اتخذها عبدالناصر كانت تكشف عن شك واقعي في دوافع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وعن منهج دبلوماسي ناجم عن ضعف النظام، وليس قوته(٧٤). ولم ير دالاس

(٧٣) Love, *op.cit.*, p. 259.
(٧٤) أنظر: Egon Kaskelene, "Africa's Aspiring Messiah", *The Nation*, 10 March 1956, p.192.

شيئا من ذلك. ومثلما قال بعد ذلك بعام واحد، فإن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع تأييد تقديم المعونة للسد العالي في الوقت الذي كان فيه عبدالناصر يحاول أن يجني المكاسب المتاحة له من الشرق ومن الغرب على حد سواء:

قبل أن يطلب مني المصريون رداً محدداً ببضعة أيام فحسب، إذا بهم يعترفون بالصين الشيوعية ـ ليصبحوا أول دولة عربية تفعل ذلك. وكما أعتقد، فقد أصبحوا حقاً أول دولة في العالم تفعل ذلك منذ الهجوم على كوريا.

وبهذا، فإن المصريين بمعنى ما قد فرضوا علينا قضية أعتقد أنه لم يكن هناك سوى رد صحيح واحد عليها: هل تحصل الدول التي تلعب على الحبلين على معاملة أفضل من الدول الصامدة المخلصة التي تعمل معنا؟ كان هذا السؤال مطروحاً في الطريقة التي قدم بها المصريون طلبهم الأخير لنا؛ وكان الحلفاء الصامدون المخلصون يرقبون باهتمام بالغ لكي يروا ما سيكون عليه الرد؛ وهم حلفاء يقع بعضهم في المنطقة ذاتها[٧٥].

وفي الفترة التي أعقبت الإعتراف بالصين مباشرة، لم يترك دالاس مجالاً للشك في أن مصر وعبدالناصر قد تجاوزا الحدود المسموح بها بالنسبة للسياسة الأمريكية. ففي مؤتمر صحفي في ٢٢ مايو/ أيار، لم يخف دالاس استياءه من عبدالناصر:

لقد أعربت عن أسفي لما قام به من الاعتراف بالصين الشيوعية. وقد أوضحت أيضاً أننا نتعاطف مع أي عمل يتخذه بشكل معقول لتأكيد الاستقلال الحقيقي لمصر. متحدثاً باسم الاستقلال المصري، ونحن نتعاطف مع وجهة نظره؛ في حدود اعتباره متحدثاً باسم الاستقلال المصري، أما في حدود ما يقوم به من أعمال يبدو أنها تعزز مصالح الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية، فنحن لا ننظر بعين العطف إلى مثل تلك الأعمال[٧٦].

وبعد يوم واحد من إعلان مصر اعترافها بجمهورية الصين الشعبية، أعلنت وزارة الخارجية إعادة النظر في العلاقات الأمريكية ـ المصرية. واستجابت

(٧٥) Press Conference 2 April 1957, Press Release No.184.
(٧٦) *New York Times*, 23 May 1956, p.14.

الصحافة على نحو سريع للرياح الباردة التي كانت تهب في اتجاه عبدالناصر. وفي ١٩ مايو/ أيار، كتبت الهيرالد تريبيون تقول:

. . . كان الفهم الأمريكي الرسمي أن رئيس الوزراء عبدالناصر لن يسمح للطموحات العسكرية بأن تتدخل في المهمة الهائلة المتمثلة في الإصلاح الاقتصادي الداخلي والتعمير.

ولكن خبراء الشرق الأوسط قد بدأوا الآن يتساءلون. وعلى وجه التحديد، فإنهم يخشون من أن يكون رئيس الوزراء عبدالناصر قد وجد نفسه فجأة بطلاً نتيجة لتحديه للغرب، وأن . . . قوة ومكانة دوره الجديد قد تدير رأسه.

ورغم الأزمة المحدقة في العلاقات، فإن السفير حسين، المعروف بدفاعه القوي عن إقامة علاقات أمريكية ـ مصرية وثيقة، ظل يعرب للدبلوماسيين في واشنطن عن أمله في أن ترد الولايات المتحدة سريعاً على اقتراحات مصر بإدخال تعديلات على مذكرة ديسمبر/ كانون الأول[٧٧]. وفي الاجتماع نفسه، لم يكتف وكيل وزارة الخارجية هوفر بالإصرار على الشروط الأصلية الواردة في مذكرة ديسمبر/ كانون الأول، بل انه، وفقاً لما يقوله هيكل، أضاف شرطين جديدين: وعد مصري بعدم عقد صفقات أسلحة أخرى مع الاتحاد السوفييتي، والسلام مع اسرائيل:

ومضى هوفر يقول إن الولايات المتحدة تتعرض لضغط شديد لعدم مساعدة المشروع، من جانب أصدقائها الكبار في المنطقة، أي بريطانيا وفرنسا، ومن أصدقائها الصغار في المنطقة، أي تركيا وايران والعراق. . . وقال هوفر ان هناك أيضاً معارضة قوية من جانب ثلاث من جماعات المصالح والضغوط (اللوبي) في واشنطن. فجماعة مصالح القطن في الجنوب تعارض السد العالي لأنها تعارض أي توسع في إنتاج القطن في مصر. كما أن جماعة المصالح الاسرائيلية تعارض أي معونة من شأنها أن تؤدي إلى تقوية مصر. كذلك، فإن جماعة الضغط الصينية، بزعامة

(٧٧) *New York Times*, 18 May 1956, p.3.

السيناتور وليم نولاند، قد أثار سخطها اعتراف مصر بالصين الشيوعية. كان دالاس واقعاً تحت ضغوط من كل الجوانب للتراجع عن التزامه(٧٨).

ولم يكن هوفر وحده في الإشارة إلى معارضة في الكونغرس لبرنامج المعونة للسد كعقبة رئيسية أمام موافقة الولايات المتحدة. ففيما بعد، أصر دالاس على أن يُرجع قراره بسحب العرض الأمريكي إلى موقف الكونغرس مباشرة(٧٩). وخلافاً للزعم بأن هذه المعارضة كانت عاملاً حاسماً في قرار سحب عرض المعونة الأمريكية، فإن دالاس وجد في تردد الكونغرس تفسيراً جاهزاً ومعقولاً لترشيد قرار من قرارات السياسة الخارجية جرى اتخاذه وفقاً للحسابات العملية لمصالح الحرب الباردة. فالمعارضة الرسمية كانت قاصرة على لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ، التي صوتت في ١٦ يوليو/ تموز بحظر استخدام المعونة الأمريكية في مشروع السد العالي من دون أن تتمتع بصلاحية التصويت على مثل هذه القرارات. وفي لقائه باللجنة في شهر يونيو/ حزيران، لم يكن دالاس، وقد فتر حماسه للمشروع بالفعل، يرى سبباً يدعوه إلى الانخراط في جدال لم تكن لديه أية رغبة في كسبه. وفي جلسة الاستماع هذه، أعربَ عن تشككه في احتمال تقديم معونة أمريكية للسد العالي، وألمح إلى أن الاتحاد السوفييتي قد يتولى المشروع ـ الأمر الذي لم يكن تماماً أكثر الأساليب فعالية لكسب تأييد أعضاء مجلس الشيوخ المترددين.

وكتب ايزنهاور: «لم يكن لدينا كثير من الحماس لخوض معركة تشريعية شاملة من أجل دولة كانت تظن أنها تستطيع الاستفادة من التعامل مع السوفييت»(٨٠). ولو كانت الإدارة الأمريكية قد سعت بصورة نشطة للحصول على موافقة الكونغرس وبالنظر إلى القوة التي كانت تتمتع بها الرئاسة في تلك الحقبة، فإن التمويل كان يمكن أن يتأمن على الأرجح. وكما يقول جيمس ب. ريتشاردز، عضو الكونغرس الذي كان في ذلك الوقت عضواً في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب:

(٧٨) Heikal, *op.cit.*, pp.63-4.

(٧٩) DOS Press Release No. 184, 2 April 1957; Dulles letter to Ike, 15 September 1956 in Love, *op.cit.*, p.319.

(٨٠) Eisenhower, *Waging Peace*, p.31.

> بالطبع، إن ذلك الرجل عبد الناصر، كما تعلمون، قد أصابهم جميعاً بالجنون على أية حال. ولكنني أعتقد أنه، في ذلك الوقت، لو أن دالاس قد طلب ذلك، ولو أن الرئيس قد طلب الأموال، لكانا قد حصلا عليها على الأرجح... ربما كان [دالاس] سيواجه معركة، لكنه كان سيحصل عليها على الأرجح(٨١).

كذلك، فإن اللقاء القصير الذي تم بين يوجين بلاك وعبدالناصر في ٢٠ يونيو/ حزيران في القاهرة قد استُخدم أيضاً في محاولة لتركيب مبرر بأثر رجعي للانسحاب الأمريكي. وكتب ايزنهاور يقول:

> في هذا اللقاء، طرح عبدالناصر على بلاك سلسلة من الاقتراحات المضادة، التي كان بعضها غير مقبول على الإطلاق لكل سلطات التمويل الثلاث... وعندما شرح فوستر الاقتراحات المضادة غير العادية... انتهينا نحن الاثنان إلى أن عبدالناصر ليس مهتماً حقاً بالتفاوض الجاد بشأن المشروع، واعتبرنا الموضوع منتهياً من كافة النواحي العملية(٨٢).

وحتى عندما يضع المرء في اعتباره ميل أيزنهاور إلى عدم الدقة في وصفه لشؤون الشرق الأوسط، فإن هذه الرواية تكشف عن نية لتشويه الحقيقة. فالتقارير الصحفية وأقوال بلاك نفسه تتناقض مع هذه الرواية التي يقدمها أيزنهاور. ففي ٢٢ يونيو/ حزيران، نقلت النيويورك تايمز تصريحاً لبلاك قال فيه ان البنك الدولي لا يزال «مستعداً تمام الاستعداد لتمويل السد العالي». وفي ٢٣ يونيو/ حزيران، نقلت الميدل ايست ميرور عن بلاك قوله، «إن سياسة البنك الدولي تجاه عرض السد العالي لم تتغير منذ زيارتي هناك قبل ثلاثة أشهر». كما أن بلاك نفسه قد أعرب عن اختلافه مع الطريقة التي صور بها ايزنهاور اللقاء.

> لم تكن هناك أية قائمة بشروط جديدة. بل على العكس من ذلك تماماً. كان عبدالناصر يطرح الاستفسارات التي لم تلق رداً حول الشروط الأمريكية والبريطانية، والتي كان قد بعث بها قبل ذلك بوقت طويل. ولم

(٨١) Richards interview, JFDOH, pp.26-7.

(٨٢) Eisenhower, *Waging Peace*, p.32.

يستطع عبد النصر أن يفهم لماذا لم يتلق رداً. وشرحت له الصعوبات التي يصادفها دالاس، بما في ذلك لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ. ولم يكن مطروحاً على الأطلاق أية شروط مصرية جديدة. وكان اعتقادي أن عبد الناصر سيقبل المذكرتين الأمريكية والبريطانية كما هما، وهو الشيء الذي لم يكن قد فعله بعد[٨٣].

وكما أشار بلاك، فإن واشنطون هي التي لم ترد على طلب عبد الناصر في فبراير/ شباط بإدخال تعديلات على المذكرة، وهي المطالب التي كان عبد الناصر قد تخلى عنها بحلول أواخر شهر يونيو/ حزيران[٨٤]. وفي ٢٢ يونيو/ حزيران، كتبت النيويورك تايمز، أنه:

لم يجر سحب العروض الغربية بالمساعدة على تمويل السد العالي؛ ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة وبريطانيا تماطلان في التفاوض النهائي بشأن عرضهما.

ينبثق هذا التردد أصلاً من القلق الغربي المتنامي حول ما إذا كان رئيس الوزراء عبد الناصر يشكل مخاطرة معقولة، في ضوء هجماته القومية على بريطانيا وتعاملاته الحيادية المزعومة مع الكتلة السوفييتية.

وكان مفهوماً أن الولايات المتحدة قد وزعت مبلغ ٥٦ مليون دولار كانت مخصصة كمنحة لمصر للمرحلة الأولى من بناء السد العالي. أما العرض البريطاني بتقديم منحة إضافية تبلغ ١٤ مليون دولار، فما زال قائماً، وإن كانت لندن لم تفعل شيئاً لتنفيذه.

كان التردد الأمريكي نتاجاً لتفكير متأمل تولد عن عدم التسامح مع الاستقلال المتنامي للنظام المصري، وعن التزام استراتيجي بالحفاظ على العلاقات القائمة مع إسرائيل ودول حلف بغداد وبريطانيا وفرنسا. فقد أصبحت مسألة المعونة الأمريكية جزءاً من تنافس يجري أمام العالم بأسره، بين مزايا الغرب ومزايا الشرق وربما كان يجري بصورة أكبر مما كان دالاس يقصد. إلا أن عبد الناصر

(٨٣) Love, *op.cit.*, p.325.
(٨٤) *New York Times*, 9 July 1956, p.12.

حول الاهتمام من صيغة «الشرق ضد الغرب» بتركيزه القضية على مقدرة الولايات المتحدة على التعايش مع محاولة مصر السير في طريق وسط بين القوتين العظمين. ووقع على دالاس عبء اتخاذ القرار بإثبات صحة سياسة عبد الناصر، التي لم تكن سياسة استقلال عن موسكو وواشنطن بقدر ما كانت سياسة اعتماد مشترك عليهما معاً. ومنذ القرار الأولي بعرض اقتراح المعونة في أواخر عام ١٩٥٥، كان دالاس ينظر إلى القضية بمجملها على أنها تعبير عن التحدي الذي ستواجهه الولايات المتحدة في علاقاتها «بالأطراف الثالثة غير الملتزمة» في العالم. فالتصرف الأمريكي تجاه مصر في مسألة تمويل السد سيحدد نغمة السياسة الأمريكية في الحقبة التي لاح فجرها من حقبات تنافس الحرب الباردة في كافة أنحاء العالم الثالث. ولم يغب هذا الاعتبار مطلقاً عن حسابات دالاس.

ومع انتهاء شهر يونيو/ حزيران، كان غضب واشنطن يتركز حول ما تردد عن عرض تقدم به وزير الخارجية السوفييتي شبيلوف لإقراض مصر ٤٠٠ مليون جنيه استرليني ـ ما يعادل ميزانية مشروع السد العالي بأكملها ـ تسدد على ٢٠ عاماً بفائدة إثنين في المائة. وما كان يمكن لتصريحات النفي السوفييتية اللاحقة أن تكون مصدر تشجيع للقاهرة، التي كانت قد اعتادت خلال ذلك العام تواتر الأنباء عن عروض سوفييتية عديدة. أما بلاك، الذي ربما كان وجوده في القاهرة قد أدى للإسراع «بعرض» شبيلوف، فلم يتزحزح عن حماسه للمشروع، وإن كان قد حذر من أن اشتراك السوفييت في بناء السد سيضطر البنك الدولي إلى سحب عرضه[٨٥].

أما بالنسبة لمحاربي الحرب الباردة في واشنطن. فقد بدت أنباء العرض السوفييتي حقيقية بشكل ينذر بالسوء. وحيث انهم كانوا يميلون إلى النظر إلى عبد الناصر باعتباره «يلعب على الحبلين» لكي ينتزع أفضل الصفقات لنفسه، فسرعان ما أضافوا العرض السوفييتي غير المؤكد إلى الأدلة التي تثبت أن عبد الناصر يبذل جهداً دؤوباً لإحراج الولايات المتحدة وجعلها موضع السخرية في أنحاء العالم. ووفقاً لما يقوله المساعد الخاص لدالاس وليم باتس ماكومبر:

(٨٥) *New York Times*, 22 June 1956, p.2.

كان عبد الناصر يحصل على أفضل عرض من جانبنا، ثم يهرع إلى الروس ليزايدوا على عرضنا؛ ثم يعود إلينا ليرى ما إذا كنا نستطيع المزايدة عليهم. وكان يساوم جيئة وذهاباً بهذا الشكل؛ واتخذنا قراراً محسوباً للغاية بأن نوقف ذلك. كان العالم بأسره يراقبنا، وكان العالم النامي بأسره يراقبنا ـ كل من يرغب في الحصول على معونتنا ـ وقرر المستر دالاس أننا لا بد وأن نبين للعالم أن هذه ليست الطريقة التي نلعب بها هذه اللعبة، وأن هذه ليست طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية(٨٦).

وفي رسالة بعث بها دالاس إلى أيزنهاور في سبتمبر/ أيلول، قال: «إن مصر، بمغازلتها للاتحاد السوفييتي، قد عرضت نفسها هي للخطر وعرضت معها بصورة واعية نصيبنا نحن فى هذا المشروع للخطر، ثم راحت عندئذ تحاول خداعنا بادعاء [قبول] (العروض) «السوفييتية»(٨٧). وفي محاولته لتبرير سحب العرض، ينسى دالاس فيما يبدو أنه قد تم في الأصل عرض المعونة الغربية بالتحديد بسبب «غزل» مصري مماثل. فلو كان دالاس قد أشار إلى سياسة مصر الخاصة بانتهاج علاقات أوثق مع الكتلة السوفييتية وجمهورية الصين الشعبية كسبب لسحبه المفاجىء لعرض المعونة الأمريكية، لكان قد أثبت بذلك كل الأساس الذى قام عليه العرض الأصلي. كما أن ذلك أيضاًقد أخفى حقيقة مفادها أن واشنطن هي التي انتهت إلى أن التراجع عن العرض سيحدث في مصر على الأرجح أوضاعاً مواتية للسياسة الأمريكية أكثر من دعم السد العالي»(٨٨).

وأدرك عبد الناصر على نحو صحيح أن قبوله شروط مذكرة ديسمبر/ كانون الأول (الذي طرح في لقاء عبد الناصر مع بلاك، وكان موضع تأييد من جانب السفير حسين) سيجبر دالاس على الرد. وفي وزارة الخارجية، كان وصول السفير حسين يوم ١٧ يوليو/ تموز لتقديم موافقة مصر مفهوماً على أنه عامل مساعد على صدور القرار.

وفي حين بدأت وزارة الخارجية إعادة النظر في السياسة تجاه مصر في أوائل شهر يوليو/ تموز فإن دالاس كان يواجه مسألتين:

(٨٦) Macomber interview, JFDOH, p.54.
(٨٧) Love, *op.cit.*, p.319.
(٨٨) Allen interview, JFDOH, pp.35-6.

كانت الأولى تتعلق بالمسألة العاجلة الخاصة بكيفية الرد على قبول مصر للشروط الواردة في مذكرة ديسمبر/ كانون الأول. أما المسألة الثانية، فكانت أكثر عمومية. فقد كانت تتعلق، كما كتبت النيويورك تايمز في التاسع من يوليو/ تموز، «بما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تعامل مصر كدولة محايدة صديقة (مثل يوغوسلافيا)، أم كدولة تميل أكثر فأكثر إلى جانب الاتحاد السوفييتي».

وفي الأسبوع الذي سبق وصول السفير حسين، كان واضحاً بالفعل أن واشنطن قد انتهت من تحديد موقفها من المسألتين. فقد أشار دالاس في العاشر من يوليو/ تموز إلى أنه «ليس محتملاً» أن تعرض الولايات المتحدة معونة للسد العالي(٨٩). وفي ١٥ يوليو/ تموز، أعلن رسمياً نقل بايرود إلى السعودية. كما جرى أيضاً استبدال جورج ألن، الذي كان فشله في وقف صفقة الأسلحة قد أثار حنق دالاس، حيث حل محله نائبه وليم راوندتري، الذي كان وضع صيغة إنذار سبتمبر/ أيلول الذي لم يتم تسليمه لعبد الناصر. وكان الرجلان، ولا سيما بايرود، قد صارا مرتبطين بعبد الناصر وبالمحاولات الأمريكية لمساندته. وكان إخراجهما من منصبيهما إشارة لا تخطئها العين إلى أن مثل هذه السياسات لم تعد تحظى بعطف رسمي.

وكان إيدن شريكاً كاملاً في قرار سحب عرض ديسمبر/ كانون الأول. وفيما بعد، قال رئيس الوزراء: «في منتصف شهر يوليو/ تموز... إنتهت الحكومة إلى أنها لا تستطيع المضي قدماً في مشروع من المرجح أن يكون مجهداً بشكل متزايد في تمويله وغير مرضٍ من حيث التطبيق»(٩٠). ورغم عدم إصدار إعلان علني بهذا القرار، فقد كان بمقدور التايمز أن تكتب في ١٤ يوليو/ تموز أن «محاولة إشاعة الاستقرار في الشرق الأوسط بالتعاون مع مصر قد انتهت الآن»(٩١).

(٨٩) *New York Times*, 11 July 1956.
(٩٠) Eden, *op.cit.*, reprinted in Thomas, *Suez*, p.29.
(٩١) أنظر أيضاً: Roger Makins interview, JFDOH, p. 7: «ان الحقيقة الفعلية هي أن الحكومتين قد وافقتا على التخلي عن المشروع، ولكن مع عدم اعلان ذلك، بل تركه يتعثر فحسب. وبالتالي، فإن ما كان مطروحاً لم يكن السياسات... وإنما التاكتيكات والتوقيت».

وعندما اجتمع دالاس مع مستشاريه في ١٨ يوليو/ تموز، لم يكن بينهم من يؤيد اقتراح تقديم المعونة[٩٢]. ويتذكر مساعد وزير الخارجية لشؤون التخطيط روبرت بووي أن صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع الاتحاد السوفييتي كانت الاعتبار الحاسم في رفض مشاركة الولايات المتحدة في المشروع :

> . . . لا بد وأننا قد تحدثنا لعدة ساعات حول المشكلة . وقد طرح عدد من هذه الاعتبارات، ولكنني أتذكر أن الاعتبار الذي كان حاسماً تمثل في النقطة التالية :
>
> لا يمكن بناء السد في فترة تقل عن عشر أو اثنتي عشرة سنة ؛ وخلال هذه الفترة ، كان السد سيتكلف ما يتراوح بين مليار ومليار ونصف؛ وكان نحو ثلث هذا المبلغ فقط هو الذي سيأتي من مصادر مصرية . وبعد المحادثات التي أجراها بلاك مع عبد الناصر، كان هناك قلق حقيقي من أنه بعد أن يلتزم الأمريكيون والبريطانيون والبنك الدولي فعلاً بكل ما هو مرجح أن يقدموه كمساعدة لمصر من أجل هذا السد، فقد يصبح المصريون عندئذ أقل تحملاً لضرورة تكريس مواردهم ـ خاصة في ضوء مطالبات السوفييت بسداد قروضهم وائتماناتهم للمعدات العسكرية .
>
> ولذلك، كان يمكن للنتيجة أن تصبح أبعد ما يكون عن تحقيق أية ميزة سياسية من جراء تقديم القرض؛ فخلال فترة من الزمن، سيصبح ذلك مصدراً للاحتكاك والتوتر مع المصريين، لأنهم سيزعمون عندئذ أن الغرب يحاول التدخل في طريقة إدارتهم شؤونهم الخاصة، وما إلى ذلك .
>
> وكل ما أستطيع قوله أن هذا الطرح كان مقنعاً لي، وأنني وافقت على القرار النهائي بأنه ليس من الحكمة في شيء أن نمضي قدماً في القرض، في ظل الظروف كما كانت تبدو عليه في ذلك الوقت .

وينبغي أن نتذكر هنا أن الاقتراح الأنجلو ـ الأمريكي الأصلي قد جرى تقديمه بعد إعلان صفقة الأسلحة السوفييتية ـ المصرية بثلاثة أشهر تقريباً، وفي وقت كانت قد توافرت فيه للولايات المتحدة فكرة طيبة عن حجم الصفقة . كما أن البنك الدولي قد وجد بقدر من الاتساق أن مصر قادرة على تحمل التزاماتها تجاه

(٩٢) كان الحاضرون هم : دالاس وراسل وراوندتري وبووي وفليجر وهوفر.

السوفييت، بالإضافة إلى القرض الذي يبلغ حجمه ٣٣٠ مليون دولار المستحق للكونسرتيوم الذي يضم بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولي . وكان الشيء الذي تغير فيما بين شهري ديسمبر/ كانون الأول ويوليو / تموز هو تقدير دالاس للمكاسب التي ستعود على الولايات المتحدة من رعايتها السد العالي . كان دالاس يأمل أصلاً ـ مهما كان ذلك مجرداً من الواقعية ـ أن تتمكن الولايات المتحدة من إجبار عبد الناصر على التخلي عن صفقته من الأسلحة مع السوفييت؛ وهكذا، فإن قدرة مصر الاقتصادية قد لعبت بمعنى من المعاني دوراً ما في المداولات الأولى . إلا أن عبد الناصر لم يتعاون . وبمرور الشهور، رأى دالاس المكاسب السياسية التي كان يأمل في الحصول عليها تختفي تماماً . وعندئذ فقط، أصبحت الأسباب التي كشفها بووي ملزمة ، ليس في حد ذاتها ، بل بوصفها انعكاساً للانهيار التام الذي أصاب التوقعات الأولية التي كانت توجه السياسة إزاء مصر .

وفي اجتماع ١٨ يوليو/ تموز، اتخذ قرار بسحب العرض الأمريكي في اللقاء القادم بين دالاس والسفير حسين . ولكن كيف يتم عمل ذلك؟ اعترض بووي على إصدار بيان رسمي بسحب العرض . فهو، كالبريطانيين كان يفضل «مجرد ترك الموضوع يتعثر» حتى يختفي بعد أن يصبح غير ذي موضوع ، حسب افتراضهم :

> إلا أن النقطة التي كان هناك خلاف [أكبر] بشأنها تمثلت في كيفية تنفيذ ذلك . فقد كان ثمة من يشعرون بأن عليك ببساطة أن تصدر بياناً أو تصريحاً من جانب الولايات المتحدة يحل أو يحسم القضية ، بعد اتخاذ قرار بعدم المضي قدماً . وربما كان تأثير ذلك على الكونغرس وعلى مشروع المعونات الخارجية من العوامل في هذا الصدد . وأشك في أن ذلك كان عاملاً حقيقياً في التوصل إلى القرار نفسه . والآن، كان رأيي في هذه النقطة أننا ما كان ينبغي أن نصدر بياناً، بل نكتفي بمجرد التأجيل أو التسويف في المفاوضات الفعلية حول الشروط . وبعبارة أخرى، فقد كنت أشعر أن قرار عدم المضي قدماً في هذه الظروف كان قراراً طيباً على الأرجح، ولكنني لم أر أي سبب يدعونا إلى إعلانه . كان يبدو لي أن بمقدورنا تماماً أن نواصل التفاوض حول شروط الاتفاقية إلى ما لا نهاية . . . وبمقدورك أن تجد كل أنواع التفصيلات التي نستطيع عدم التوصل إلى اتفاق بسببها . وبهذه الطريقة ،

> ما كنت لتوجه لمكانة عبد الناصر مثل هذه اللطمة على الرغم من أنه قد يدرك تماماً ما الذي يحدث(٩٤).

ورفضت اعتراضات بووي، وجرى إبلاغ البريطانيين:

> كان البريطانيون منزعجين لأنهم رأوا في ذلك قراراً متهوراً أكثر من اللازم قليلاً. فحقيقة أن حسين كان عائداً للمطالبة برد لم تبدُ لهم مبرراً كافياً للرفض المفاجىء، ولكنهم لم يثيروا كثيراً من الاعتراضات. وأبرق ماكينز بذلك إلى لندن؛ وفي اليوم التالي، وقبل أن نقابل حسين (أعتقد أنه جاء إلى مكتبي، ثم رافقته إلى مكتب دالاس)، تلقينا كلمة من ماكينز تفيد أن الحكومة البريطانية سترحب بفرصة أخرى للنظر في الأسباب التي دعت لاتخاذ القرار. إلا أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد شكلت رأياً ثابتاً تماماً في هذا الموضوع، فإن البريطانيين لا يرغبون في وضع أية اعتراضات على مضينا قدماً في ذلك وإبلاغ حسين. كما أبلغنا أيضاً يوجين بلاك، وبالتالي فقد كان مستعداً(٩٥).

إن القوى العظمى وساستها حساسون بصورة رهيبة إزاء الاتهام بأنهم فقدوا سيطرتهم على الأحداث الدولية. فلم يكن بمقدور دالاس، في علاقاته بمصر، أن يتصور أن عبد الناصر هو الذي كان يستغل الميزة التي يطرحها التنافس السوفييتي - الأمريكي. وكان لا بد من التخلي عن الجهد الأمريكي الخاص بإضفاء الاستقرار على العلاقات مع مصر عبد الناصر . . . وأن يتم ذلك بشكل انتقامي، للاحتفاظ بمظهر، وليس حقيقة، سيطرة دالاس (والولايات المتحدة) على الأحداث.

> بالنسبة لدالاس، فإن لحظة من لحظات ذروة الحرب الباردة كانت قد حانت. وكان من الضروري مجاراة روسيا في لعبة التنافس الاقتصادي. وكان دالاس يعتقد بصورة ثابتة أن الاتحاد السوفييتي ليس في وضع يمكنه من الوفاء بشكل فعال بكل عروض دعايته الاقتصادية.
>
> كان من الضروري أن نبين للدول الصديقة، بالعمل وليس بالتفسير

(٩٤) Bowie interview, JFDOH, pp.31-2.
(٩٥) Allen interview, JFDOH, p.36.

> الشفهي، أن تسامح الولايات المتحدة إزاء الدول التي تشعر بأن من الضروري لها أن تظل خارج التحالفات الدفاعية الغربية لا يمكن أن يتحمل نوع الإهانة التي يوجهها عبد الناصر بلفتاته غير الودية المتكررة والمتراكمة.
>
> كان من الضروري إظهار ذلك على مستوى رفيع . . . وكان عبد الناصر يجمع بين التوقيت الصحيح وبين الموقع الجغرافي الصحيح والترتيب الصحيح بما يليق بمناورة كبرى حقاً من مناورات الحرب الباردة(٩٦).

ولم يكن دالاس بالشخص الذي يروض نفسه على قبول محدودية قوة الدبلوماسية الأمريكية، وبخاصة في العالم غير الأوروبي حيث كانت دونية الدول الجديدة تعتبر من المسلّمات والبديهيات. وكان الهدف من سحب العرض والبيان الذي أعقب ذلك هو إعادة تأكيد مقدرة الولايات المتحدة على ممارسة نفوذ مسيطر على مصر عبد الناصر، وبالتالي على معاقبة مصر من أجل خطأ أسلوب عبد الناصر. ففي ديسمبر/ كانون الأول، كان دالاس قد قرر إحباط تحول عبد الناصر نحو الكتلة السوفييتية بتقديمه عرض المعونة. وبحلول يوليو/ تموز، كان قد صمم على إجبار مصر على الركوع بحرمانها من هذه الأموال، وهو على ثقة من أن مثل هذا الاستعراض من عدم ثقة الولايات المتحدة في النظام سيجبر مصر - في وجود عبد الناصر أو في غيابه (وكان يفضل غيابه) - على إعادة تقويم سياساتها الخارجية. ولم يكن الرهان الذي انطوى عليه تحرك دالاس الجريء قاصراً على مجال العلاقات الأمريكية - المصرية أو الأمريكية - العربية، ولا كان مقصوداً به ذلك:

> أعتقد أنه مما لا شك فيه أن فوستر [دالاس] في تلك المرحلة من مراحل اتخاذ قرار [السد العالي] كان يعاني متاعب عدد من السنوات من القرارات البالغة الصعوبة، والتي كان بعضها فاجعاً. كان قد وصل به الأمر مع بلد الجهال هذا إلى درجة؛ القشة التي تقصم ظهر البعير، وكانت تلك هي القشة. وقد بدا له القرار فكرة طيبة في ذلك الوقت؛ وكان تقديره للفكرة بأنها جيدة جداً جداً يتغلب بكثير على تقديره لها بأنها سيئة.

(٩٦) John Beal, *JFD-A Biography*. New York: Harper, 1957, pp.258-60.

وكنت أشعر بالأسف في ذلك الوقت، وما زلت، من الطريقة التي فعل بها ذلك، والتي كانت قاسية ولا تتفق مع شخصيته ـ وهو ما يعني أنه كان يفعل ذلك باعتباره درساً لكل العالم المتخلف أكثر مما كان مجرد تدبير خاص بالوقائع المحددة أمامه.

كلا، ليست لديّ أية قناعات بشأن فعالية ذلك، كما تقول .. إذا كان الهدف من سياسته هو جعل الدول المتخلفة تدرك على نحو مفاجىء أنها لا تستطيع اللعب على كل من الولايات المتحدة وروسيا، فقد كانت سياسة فعالة لهذا الغرض. أما لو كان الغرض من سياسته هو الاستمرار في علاقات عمل سلسة بدرجة معقولة مع مصر، فإنها لم تكن بالسياسة الفعالة[٩٧].

وصل السفير حسين إلى وزارة الخارجية في ١٩ يوليو/ تموز، حاملاً تفويضاً من عبد الناصر بتمرير القضية بإعلان قبول مصر غير المشروط للشروط الواردة في مذكرة ديسمبر/ كانون الأول السابق. ويتذكر جورج ألن، وهو أحد الذين حضروا الاجتماع:

لم يكن حسين، بطبيعة الحال، يعلم بأننا كنا قد اتخذنا قرارنا؛ وبدأ يتحدث عما فعله في القاهرة وعنّ محادثاته مع عبد الناصر وحديث شبيلوف. ودون أن يدري أو يقصد، نصب لنفسه مصيدة، لأنه كان متلهفاً للغاية.

وأتذكر أنه كان يجلس على حافة مقعده، وقال « إنني متلهف جداً لأن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبنك الدولي بذلك، لأن الروس يضغطون علينا؛ والعرض الروسي في جيبنا». ووضع يده فوق جيب سترته ليؤكد: «إن العرض الروسي في جيبنا».

وكان ذلك بالضبط هو نوع الابتزاز الذي قال أيزنهاور انه لن يخضع له، ولكن دالاس لم يتصيد حسين في هذه النقطة. كانت في خلفية ذهن دالاس بطبيعة الحال، ولكن دالاس قال، «حسناً، لا بد وأن أقول لك الآن يا سيدي السفير إننا قد بحثنا هذا الأمر بصورة عميقة للغاية. وإننا جميعاً ندرك جيداً أهميته بالنسبة لمصر؛ كما أن المهندسين في البنك الدولي قد

(٩٧) George Woods interview, JFDOH, pp.20-1 وكان جورج وودز شريكاً لدالاس في مؤسسة "Sullivan and Cromwell".

وجدوا أنه مشروع ذو جدوى، وإننا لنأمل من أجل مصلحة شعب مصر أن يتم انجازه في الوقت السليم، وقد تضطلع الولايات المتحدة، إذا ما سمح الموقف بذلك، بدور هام في مثل المشروع الهام للتنمية. إلا أنني لا بد وأن أقول لك اننا انتهينا إلى أن المشروع ليس ممكناً في ظل الظروف الراهنة والتي أهمها أننا نعتقد أنه سيشكل ضغطاً كبيراً جداً على الاقتصاد المصري». والآن، فإنه لم يقل، «لقد رهنتم كل قطنكم الطويل التيلة لمدة عشر سنوات لشراء الأسلحة التشيكية»، ولم يتطرق إلى التفاصيل، ولكن كان ذلك ما يشغل خلفية تفكيره. نحن لم نكن نعتقد أن الاقتصاد المصري كان يمكن أن يتحمل [المشروع] مع الالتزامات التي باتت عليه بالفعل[٩٨].

ودار جدال تركز على رفض دالاس الفاتر، وعلى البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية عقب اللقاء. فلم يكن البريطانيون سعداء بتاكتيكات دالاس، ومن المؤكد أن أيزنهاور أيضاً قد راجع نفسه بشأن مسلك دالاس. إلا أن بووي أستبعد الفكرة القائلة بأن الهدف من البيان كان يتمثل في توجيه إهانة لعبد الناصر:

إلا أن الفكرة القائلة بأن البيان الذي صيغ كان يستهدف إذلال أو إهانة عبد الناصر، هي ببساطة ليست صحيحة. فبمجرد أن تقرر إصدار البيان، بذلت كل الجهود لوضعه بالصورة التي لا تفاقم من غضب عبد الناصر أو تضايقه بشكل زائد أو غير ضروري. وإذا ما عدت لقراءته، ستجد كل أنواع التعبيرات عن أملنا في إمكان إيجاد أسس أخرى لتقديم المعونة لمصر، وما إلى ذلك. وكان الهدف من كل ذلك هو التخفيف من التأثير المدمر الذي كان إصدار البيان سيحدثه[٩٩].

إلا أن أحداً لم يفسر البيان، في ذلك الوقت، على أنه بشير بتحسن العلاقات الأمريكية ـ المصرية. فقبل البيان المفاجىء في ١٩ يوليو/ تموز بوقت طويل، كان دالاس وأيزنهاور قد انتهيا إلى: (١) أن مصر لن تحصل على معونة أمريكية من أجل السد العالي؛ و (٢) أنه يتعين فرض العزلة على عبد الناصر، ويفضل استبداله. وعلى حين كان دالاس يرفض القبول بالخطط البريطانية لإسقاط عبد

(٩٨) Allen interview, JFDOH, pp.36-7.
(٩٩) Bowie interview, JFDOH, p.32.

الناصر، فإن البيان، الذي وصف برنامج عبد الناصر الاقتصادي بالفشل وسجل استياء الولايات المتحدة العام إزاء السياسات المصرية، كان تحركاً واضحاً لتشويه سمعة منجزات الثورة، التي كانت تتجسد في شخص عبد الناصر نفسه. وقال يوجين بلاك عن تصرف دالاس: «إنه لم يخطىء فحسب في رفض المشروع والطريقة التي رفضه بها، بل أخطأ أيضاً في ظنه أن الرفض سيكون بمثابة ناقوس يؤذن بموت عبد الناصر»(١٠٠). وكان «عذر» عبد الناصر محوراً لافتتاحية النيويورك تايمز في ٢٢ يوليو/ تموز، التي طرحت الرؤية الأمريكية المتحاملة على نظام الكولونيل:

> . . . لقد تكاثرت الدلائل على أن الكولونيل ناصر يراهن رهاناً أعلى بكثير: فهو يراهن على زعامة العالم العربي الواسع المضطرب. ولهذه الغاية، فقد استغل تماماً استياء العرب من الاستعمار الغربي. فقد أجبر البريطانيين على الخروج من السويس، ثم هاجمهم عندئذ لأنهم انتقلوا إلى قبرص. وراح يساند القوميين العرب الناشئين في شمال أفريقيا الفرنسي. وشن حرباً مريرة لتمزيق منظمة حلف بغداد الموالية للغرب؛ وعندما فشل في ذلك، راح ينظم كتلة مضادة محايدة تضم مصر وسوريا والسعودية واليمن. وظل يضغط على الأردن بشكل متصل ليقطع علاقاته مع بريطانيا وينضم إلى تجمعه المحايد. واعترف دبلوماسياً بالصين الشيوعية، أكبر خصوم الولايات المتحدة.
>
> إلا أن الغرب كان مقتنعاً طوال الخريف والشتاء الماضيين بأنه إذا لعب أوراقه بشكل سليم، فسيظل بإمكانه كسب صداقة الكولونيل ناصر وتأمين موارده النفطية الحيوية ومصالحه الاستراتيجية في العالم العربي. وقد رفض القادة الغربيون طلب إسرائيل معونة عسكرية، على أساس أن جيش ناصر، حتى بعد دعمه بالأسلحة الشيوعية، سيظل دون مستوى جيش اسرائيل.
>
> وفي الوقت نفسه، أظهر الغرب اهتماماً حاراً ببرنامج ناصر الداخلي بعرض المساعدة على بناء سد عالٍ على النيل عند أسوان. هذا المشروع -

(١٠٠) Love, *op.cit.*, p.327.

> الذي صار بالفعل رمزاً للأمل في أنحاء العالم العربي الذي يعاني الفقر. . .
>
> لقد أثار الرئيس عبد الناصر عداءً واسع النطاق في الغرب. وإذا كان متشدداً في عدائه للغرب بالصورة التي يبدو عليها، فإن الاحساس السائد هو أن الغرب لن يكسب شيئاً بالتودد إليه. بل على العكس من ذلك، فإن فرض العزلة عليه قد يؤدي إلى تقويض مكانته الكبيرة في بلاده، بل وقد يؤدي في نهاية الأمر إلى إسقاطه.
>
> أما إذا كان الرئيس عبد الناصر، من الناحية الأخرى، قد شرع في غزله مع الشيوعيين أساساً لتحسين موقفه في المساومة مع القوى الغربية، فإنه يقال عندئذ ان الوقت قد حان لأن يبين الغرب أن مثل هذه التاكتيكات لا فائدة من ورائها.

وفي الأيام التي أعقبت القرار الأمريكي مباشرة، أبقى عبد الناصر خططه طي الكتمان. إلا أن الصحافة المصرية كانت شديدة اللهجة في إدانتها للولايات المتحدة وبريطانيا(١٠١). وبينما كانت مصر تغلي، راحت الولايات المتحدة تستمتع بتهنئة نفسها. فقد التزم عبد الناصر موقف الدفاع. ورفض دالاس أن يخضع للابتزاز، ولم يكن السوفييت قادرين على تمويل بناء السد العالي، وربما ما كانوا مهتمين بذلك. وأشادت مجلة تايم بهذا «الانتصار للغرب» في صورة أظهرت دالاس وهو يقول «مات الشاه» لعبد الناصر الذي بدا وقد عراه الارتباك.

إلا أن عبد الناصر لم يكن قد سلم بخسارة المباراة. فحركته التالية أي تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو/ تموز، قلبت رقعة الشطرنج في الشرق الأوسط، بل وقلبت أستاذ الشطرنج الكبير نفسه، رأساً على عقب؛ وأغلقت بذلك فصلاً حيوياً من فصول العلاقات الأمريكية ـ المصرية.

(١٠١) MEM, 28 July 1956, p.5., *New York Times*, 18 July 1956, p.7.

خاتمة

كانت السنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦ سنوات حاسمة في صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فخلال هذه السنوات العشر، إتُخذت قرارات وجرى تنفيذ سياسات ما زالت حتى اليوم تشكل علامات حيوية على اتجاه وأهداف الدبلوماسية الأمريكية.

لقد أظهرت سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر مرونة غير عادية في التزامها، أو بالأحرى افتتانها، بأهداف وتصورات معينة. وتبرز بينها تلك الأهداف التي شكلتها تصورات تضرب جذورها في حسابات الحرب البارده [وهي الحسابات التي لا تعرف الحلول الوسط؛ فإما معنا، وإما علينا]. وقد وجدت هذه الأهداف تعبيراً أولياً عنها في تأييد بريطانيا في الصراع الذي كانت تخوضه حول الجلاء من منطقة القناة. وفقط بعد رحلة دالاس في مايو/ أيار ١٩٥٣، بدأت السياسة الأمريكية تقرّ بما قاله لوي هندرسون عام ١٩٤٦؛ ألا وهو أن الوجود البريطاني في مصر هو مصدر لعدم الاستقرار، يعرقل بالذات تلك الأهداف التي تحاول الولايات المتحدة تأمينها. ولم يكن تحرر واشنطن من الأوهام بشأن بريطانيا يعكس حساسية أكبر تجاه ما كانت مصر مستعدة، أو غير مستعدة، لعمله لتدعيم علاقتها بالولايات المتحدة، بقدر ما كان يعكس نفاد صبر واشنطن إزاء فشل البريطانيين في إنهاء حالة الجمود، وتنامي ثقتها بنفسها وبقوتها الآخذة في الاتساع. ومع الانشغال «بالصورة الكبرى»، فإن الواقع المصري لم يحظ مطلقاً بالمصداقية أو الشرعية من جانب

صانعي السياسة الأمريكية. ونادراً ما كانت المسألة تتعلق بإساءة فهم هذا الواقع. فالأكثر دقة أنه كان موضع تجاهل.

وكان العناد المصري يتباين بشكل صارخ مع الأصوات الأكثر تقبلاً التي كانت تأتي من أنظمة الحزام الشمالي (وإسرائيل)، التي كانت تحتل موقعاً أفضل وفقاً للفهم الأمريكي الساكن لنظرية الاحتواء، والتي كانت أكثر حرصاً على قبول المساندة الأمريكية كدعامة لاستمرار حكمها. إلا أن حلف بغداد ظل «تقنيناً للضعف»، وهي الحقيقة التي انكشف مداها عام ١٩٥٨ في شوارع بغداد نفسها.

إن نواح أتشيسون على فشل الولايات المتحدة في خلق مواقع للقوة قد ظلت تتردد أصداؤه في أنحاء الشرق الأوسط على مدى ثلاثة عقود. وكانت قيادة الشرق الأوسط(MEC)، وحلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ومبدأ نيكسون، وأخيراً قوة الانتشار السريع (RDF) واتفاقيتا كامب دافيد ـ تهدف كلها إلى تصحيح هذا الفشل. وإذا ما استخدمنا التحفظات التي يعرب عنها اليوم «الأصدقاء» العرب لواشنطن إزاء الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتشكيل «إجماع استراتيجي» رسمي في المنطقة مقياساً للحكم، فسيتضح أن السياسة الأمريكية لم تتعلم فيما يبدو دروس تجاربها المبكرة مع الوطنية المصرية والقومية العربية.

لقد فشل وزير الخارجية دالاس فشلاً مشهوداً في جهوده «لتوجيه» الوطنية المصرية إلى «قنوات مطواعة» من خلال فك ارتباط مصر بالعالم العربي، وبصراعها مع إسرائيل ـ وهي أهداف لم تبدأ بالتحقق إلا في عصر السادات، وفي أول الأمر، كان عبد الناصر والضباط الأحرار يُعتَبرون أدوات يمكن من خلالها تنفيذ مثل هذه السياسة. فنجاح عبد الناصر، الذي لم تكف واشنطن لحظة عن الاعتقاد بأنه يتوقف على ما تفعله هي، كان سينطوي على آثار تتجاوز حدود مصر. وكان يمكن أن يكون النموذج لسياسة واشنطن تجاه الأنظمة الإصلاحية في الدول حديثة الاستقلال بوجه عام.

وقد ثبتت صحة هذه الأطروحة، ولكن ليس بالطريقة التي كان يتوقعها صانعو السياسة الأمريكية. فلم يثبت عبد الناصر فحسب «للطرف الثالث غير الملتزم» في العالم أن من الممكن الاستغناء عن المساعدات الأمريكية، بل أثبت أيضاً أن من الممكن النجاح في متابعة الأهداف الوطنية المصرية على الرغم مما

تفضله الولايات المتحدة. ولذلك، فإن ابتعاد عبد الناصر كان فشلاً من الطراز الأول للسياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب، وهي السياسة التي بددت الرصيد الهائل من حسن النوايا المصرية تجاه الولايات المتحدة ـ وهو رصيد لم يسحب أحد منه سوى أنور السادات في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ ـ وقد كتب دالاس نفسه عقب الجولة التي قام بها في مايو/ أيار ١٩٥٣ أنه لا ينبغي أن تصر الولايات المتحدة على مبدأ «واحدة بواحدة» في علاقاتها مع مصر. ولكن إتضح أن هذه الرغبة المبهمة كانت أمراً يتعذر تحقيقه في حقبة كان مجمل إطار السياسة الأمريكية فيها يقوم على تقديم التزامات صريحة من جانب الدول المتلقية للمساعدات. وقد تحدى عبد الناصر مطالب واشنطن، وقاسى في مقابل ذلك؛ ولكنه ظل مستمراً. فمصيره لم يكن مصير مصدق أو أربينز.

وكانت واشنطن تعتقد أن فك ارتباط مصر بشؤون العروبة من شأنه أن يقصم ظهر الوحدة العربية، بينما يسهل جهود الولايات المتحدة لخلق بؤرة من القلق العربي خلاف إسرائيل، التي كانت مستبعدة بشكل متعمد من كافة مقترحات الأمن الاقليمي. ومع ذلك، ومع تنامي الأزمة في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تنامت كذلك قيمة التوصل إلى وفاق مصري ـ إسرائيلي صريح. إلا أن قيمة مثل هذا الاتفاق ظلت قيمة واسطية فحسب ـ لمجموعة من الأوضاع المتضافرة التي كانت واشنطن تعتقد أنها ستفتح الطريق أمام إذعان مصر وقبولها مخططات الولايات المتحدة للأمن الأقليمي. وكان دافع مماثل وراء استعداد الولايات المتحدة لإمداد مصر بالأسلحة رغم احتجاجات إسرائيل. ولم يكن الفشل في التوصل إلى اتفاق نتيجة لاهتمام مفاجىء من جانب دالاس «بالانصاف» بين مصر وإسرائيل، وإنما كان نتيجة لرفض عبد الناصر الخضوع لاملاء الأمن الجماعي.

وبدلاً من ضمان انسحاب مصر من الشؤون القومية العربية وإقامة سلام مصري ـ إسرائيلي مستقر، فإن واشنطن أتاحت لعبد الناصر منطلقاً عكس وأمّن وضع القيادة المصرية في العالم العربي وحركة عدم الانحياز بصورة كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية ـ وبالمثل، فإن استمرار واشنطن في قراءتها الخاطئة، بشكل متعمد تقريباً، للتدهور المضطرد في الآليات التي كانت تحافظ على الوضع الإقليمي القائم أسهم بدرجة كبيرة، ليس في تأمين سلام مصري ـ

إسرائيلي، وإنما في انهياره في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ . لقد كان دالاس يجسد بشكل جيد ثقة الولايات المتحدة في قدرتها على السيطرة على تطور الأحداث في الشرق الأوسط. وكان التراجع في عرض معونة السد العالي ذروة سلسلة من القرارات التي نشأت عن هذا الوهم . كما أن رد عبد الناصر والأزمة الدولية التي أعقبت ذلك، قد وضعتا الولايات المتحدة وجهاً لوجه مع حقيقة الفشل ـ وإن لم يكن فهمه وإدراكه .

الصدام المحتوم . . . لماذا!؟

تعقيب بقلم المترجم

في مقدمة هذا الكتاب، يتحدث المؤلف جيفري أرونسون عن أربعة أسباب دفعته للقيام بهذه الدراسة الجادة التي ترصد تطور السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦/ ١٩٥٦)، وهي سنوات كانت حاسمة في تشكيل عالم ما بعد الحرب . كما أنها كانت سنوات حاسمة أيضاً في التطور السياسي لمنطقتنا . ويكفي أن نعدد الأحداث الجسام التي شهدتها تلك الفترة لندرك مدى أهميتها في تاريخنا: حرب فلسطين، الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس، حريق القاهرة، ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، الدراما الإيرانية (صعود مصدق وتأميم النفط ثم إسقاط مصدق وعودة الشاه)، صفقة الأسلحة المصرية ـ التشيكية، معركة الأحلاف وصعود وانهيار حلف بغداد، مشروع السد العالي، تأميم قناة السويس . . وصولاً إلى مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦ .

ورغم بعض التحفظات، فإننا نشير إلى أربعة أسباب أخرى جعلتنا نقبل على ترجمته، ونحن على قناعة من أنه يمثل إضافة هامة إلى المكتبة العربية .

أولاً، انه رغم كثرة ما كتب عن هذه الفترة باحداثها الجسام، فإن معظم ما كتب كان يرصد التطورات من زاويتنا نحن ـ فكان من الأهمية أن نرى كيف كانت واشنطن ترقب وتتفاعل مع أحداث منطقتنا في تلك الفترة الهامة، وكيف كانت ترى المنطقة في إطار استراتيجيتها العالمية الشاملة . . وهو ما تفعله هذه الدراسة القيمة .

ثانياً، ان هذه الدراسة، باتخاذها تلك السنوات العشر مجالاً للبحث، فإنها - على الأرجح دون قصد من المؤلف! - إنما تعالج قصوراً تاريخياً شاع بين مثقفينا وباحثينا إلى الحد الذي أصبح معه بمثابة المسلمة البديهية التي لا تثير التساؤل.. وهو تلك «القطيعة» التاريخية الوهمية بين ما قبل يوم ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ وما بعده، وكأن ذلك اليوم - التاريخي حقاً - كان فاصلاً بين عالمين مختلفين تمام الاختلاف. وكأنما التاريخ يمكن أن ينقسم إلى مراحل كل منها مقطوع الصلة بما قبله وما بعده!

فالباحث الموضوعي المدقق إنما يدرك أن تاريخ أية أمة لا ينقطع - وقد ينتقل من مرحلة إلى مرحلة نوعية متميزة أخرى؛ ولكن هذه المرحلة الجديدة لا تأتي من العدم، بل من تراكمات المرحلة السابقة. ففي صيف عام ١٩٥٢، كان النظام المصري قد وصل إلى ذروة أزمته، حيث كان المأزق التاريخي يشمل كافة أطراف «المثلث المصري» معاً (الاحتلال البريطاني والقصر الملكي وحزب الوفد الذي كان هو التنظيم السياسي للبورجوازية الوطنية المصرية). ومع عجز حزب الوفد عن إنجاز مهامه التاريخية، وأولها تحقيق الاستقلال، كان الجيش المصري هو الطرف الوحيد المؤهل لـ «كسر المأزق» وانجاز هذه المهام. وهكذا، كانت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ حلقة من حلقات الثورة البورجوازية الوطنية في مصر؛ حلقة تختلف بالتأكيد عن ما قبلها من حلقات، ولكنها لا تنقطع عنها أو تلغيها.

وفي هذه الدراسة، نكتشف أن كثيراً من أفكار وانجازات وشعارات نظام ٢٣ يوليو/ تموز كان مطروحاً بالفعل قبل عام ١٩٥٢؛ ومعظمه من جانب حزب الوفد نفسه - أفكار من قبيل عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي، وشراء أسلحة من الكتلة الاشتراكية، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، بل وحتى تأميم شركة قناة السويس ويكفي أن نقارن بين موقف كل من مصطفى النحاس زعيم الوفد وجمال عبد الناصر زعيم ثورة يوليو/ تموز إزاء مسألة الأحلاف والترتيبات العسكرية الموالية للغرب والمعادية للسوفييت، لندرك الى أي مدى كان الرجلان متقاربين في تعبيرهما عن خط أصيل متواصل من خطوط الوطنية المصرية والقومية العربية!

ثالثاً: ان هذه الدراسة ترصد عملية تشكل المفاهيم والخطوط الأساسية

للسياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب، وهي عملية تعيين المصالح وتحديد الأهداف ورسم الاستراتيجية العالمية الجديدة، فيما صار يعرف باسم **السلام الأمريكي**. والمثير للاهتمام أن موازين هذا «السلام» لم تتغير في جوهرها رغم انقضاء تلك السنوات الأربعين. فما زالت الاعتبارات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية الآن كما كانت في سنوات ما بعد الحرب - وهي باختصار اعتبارات الصراع بين القوتين العظميين، سواء اتخذ هذا الصراع شكل الحرب الباردة أو شكل الوفاق الدولي. ومن هنا ينبع «العداء» الأمريكي الأصيل لأية فكرة من أفكار الحياد أو عدم الانحياز!

والمعنى المتضمن في ذلك هو أن واشنطن لا تزال حتى الآن ترى العالم بلونين اثنين فقط - «إما معنا أو علينا» - ولا مكان لما كان جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك يسميه «الطرف الثالث غير الملتزم».. فلا مكان لأي صراع إقليمي إلا من حيث علاقته بالصراع الكوني بين العملاقين وتأثيره عليه.. ولا قيمة لأية دولة إلا من حيث إسهامها في إنجاز مهام هذا «السلام الأمريكي» - معاداة السوفييت وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة عن طريق الدخول في تحالفات وترتيبات عسكرية، وأيضاً عن طريق تشجيع «الانفتاح» الداخلي وما يحدثه من تحولات طبقية كفيلة بتأمين المصالح الأمريكية والارتباط بها. ولا يهم هنا ما إذا كان النظام في مثل هذه الدولة ديمقراطياً أو ديكتاتورياً، فالأهم أن يقوم بـ «واجبه» لكي ينطوي تحت مظلة «السلام الأمريكي»، الذي يقوم على فكرة «عملاء لا شركاء!!»

أما محاولة الخروج من «تحت المظلة»، فهي كفيلة باثارة الغضب الأمريكي، الذي يصل في هذه الحالة إلى حد التفكير في ردود انتقامية عنيفة. ونذكر في هذا الصدد قائمة البدائل التي كان دالاس يوازن بينها رداً على صفقة الأسلحة التشيكية - «إن لدينا كثيراً من الأوراق التي نستطيع أن نلعبها مع عبد الناصر - وإن كانت كلها سلبية في معظمها. هناك مياه أعالي النيل، نستطيع خنقه إن أردنا. ونستطيع تطوير جماعة [حلف] بغداد، [ونستطيع] تدمير سوق القطن، ونستطيع تحويل المعونة الاقتصادية لهذا العام من مصر إلى العراق»(*).

* أنظر: Donald Neff : Warriors at Snez) Eisenhower tadees America into the Middle East, Linden Press — s and S, New York, 1981, pp. 92 — 93.

رابعاً: وهو الاعتبار الأكثر أهمية في إقبالنا على ترجمة هذا الكتاب، انه يكشف عن معنى كثيراً ما يغيب عن الأذهان، ألا وهو حتمية الصدام بين مصالحنا الوطنية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهو المعنى الذي يتضح بوجه خاص من تتبع تطور العلاقات المصرية ـ الأمريكية في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو/ تموز. ففي البداية، كان هناك ترحيب أمريكي واسع النطاق بالنظام الجديد، باعتباره أقدر على «تسليم» مصر وضمان اصطفافها في مكانها المرسوم داخل منظومة «السلام الأمريكي». ويهتم المؤلف برصد الترحيب الأمريكي الحار، على المستويين الرسمي والإعلامي، بالنظام العسكري الجديد والدفاع عنه، بل وتبرير الاجراءات التي اتخذها ضد الصيغة الديمقراطية البرلمانية السابقة، إلى حد الدفاع عن «الديكتاتورية العسكرية» باعتبارها مقدمة لا غنى عنها لديمقراطية أخرى ستأتي في وقت لاحق. (ومن المفارقات أنه بعد نشوب الصدام بين الجانبين، عادت أجهزة الإعلام الأمريكية لتهاجم نفس الجانب الذي راحت تكيل له المديح قبل بضع سنوات ـ وهو الوجه اللاديمقراطي للنظام!). وعلى الجانب الآخر من القاهرة، كان هناك رصيد كبير من حسن النوايا والثقة والأمل في «المنقذ الأمريكي» الذي سيدعم النظام الجديد ويقف إلى جانبه ويسانده ضد بريطانيا القوة الاستعمارية الغاربة!

إلا أن حسن النوايا المتبادل بين الجانبين سرعان ما تبدد وتحطم على صخور الواقع الموضوعي، الذي يعلو فوق الأفراد وخياراتهم الفردية. فبعد أن تحددت المواقف الاساسية للجانبين، لم يكن هناك مفر من الصدام. وكان العامل الحاسم هنا يتمثل في «وطنية» النظام المصري آنذاك؛ فما كان يمكن لأي نظام «وطني» أن يقبل بتبديد وإهدار مصالحه الوطنية من أجل مصالح «السلام الأمريكي» - فالتناقض كان قائماً من الناحية الموضوعية بين مصالح النظامين. ولعله يكفي أن نشير في هذا المقام إلى حقيقة تفصيلية يكشف عنها الكتاب، وتكشف هي الأخرى عن هذا التناقض في أحد جوانبه ـ وهو جانب هامشي وإن لم يخلُ من المغزى ـ . . قرار سحب معونة السد العالي مثلاً لم يكن نابعاً بالكامل من اعتبارات سياسية فحسب؛ بل كان هناك أيضاً تأثير جماعات الضغط والمصالح داخل الكونغرس الأمريكي، مثل «اللوبي الصهيوني». ويضيف المؤلف إلى معلوماتنا تفصيلة جديدة هي معارضة «لوبي» منتجي الأقطان في الجنوب الأمريكي، الذين كانوا

برون مشروع السد العالي كفيلاً بتحسين قدرات مصر ـ وهي منتج منافس تقليدي لهم في سوق الأقطان العالمية!

والدرس المستفاد هو أن أي نظام وطني لا بد وأن يوطن نفسه على تحمل مسؤوليات وتبعات هذه «الوطنية» التي تؤدي حتماً إلى التصادم مع المصالح الأمريكية في المنطقة. فليس هناك سوى بديلين اثنين: إما التبعية والصدام مع الوطن نفسه، وإما الاستقلال الوطني والصدام مع واشنطن.. ولا ثالث بينهما!

نأمل أن يكون قد حالفنا التوفيق في التعبير عن أهم ما في هذا الكتاب، الذي نطمح أن يضيف شيئاً ذا قيمة إلى مكتبتنا السياسية العربية.

سامي الرزاز

قائمة مراجع

أولاً : المقابلات

- جون كامبل في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .
- باركرت . هارت في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .
- جورج ماك جي في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .
- كيرميت روزفلت في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .
- فريزر ويلكنز في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .
- إيفان ويلسون في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ .

ثانياً : المحفوظات والمجموعات

- Council on Foreign Relations Library and Archives: New York.
- John Foster Dulles Oral History Collection Princeton University, Princeton, New Jersey.
- Library of Congress Washington DC.
- Middle East Institute Library and Archives Washington, DC.
- Private Papers of John Foster Dulles Princeton University, Princeton, New Jersey.
- Private Papers of George McGhee Washington, D.C.

ثالثاً : المصادر الأولية :

أ - الصحف والدوريات :

- *Keesing's Contemporary Archives.* Vol.9, 1952-54.
- *Mid East Mirror.* Prepared weekly by the Arab News Agency, Cairo, 14 June 1952-54, August 1956.
- *New York Times,* 1948-56.

ب - المطبوعات الحكومية والوثائق

- United StatesBureau of the Budget.*The Administration of Foreign Aid and Overseas Operations.* prepared by the Brookings Institution, June 1951.
- *Declassified Documents* (issued quartely). Washington, DC: Gorrolltyn Press. 1975 - 80.
- *Foreign Relations of the United States* (Near East and NSC Volumes 1946-51), Washington: United States Government Printing Office.
- Howard Harry. *The Development of United States Policy in the Near East, South Asia and Africa.* Department of State. Four volumes publiched 1945-55.
- *Report to the President on Foreign Economic Policies,* (The Gordon Gray Report). 10 November 1950, Washington: United States Government Printing Office.
- Truman, Harry S. *Public Papers of the President of the United States 1950- 52.* Washington United States Government Printing Office, 1965.
- British Central Office of Information, Reference Division, London. *The Baghdad Pact.* No.3782, December 1957.

رابعاً : الكتب :

- Acheson, Dean, *Present at the Creation - My Years in the State Department.* New York: W.W. Norton, 1969.
- Adams, Sherman, *Firsthand Report - The Story of the Eisenhower Administration.* New York Harper and Bros., 1961.
- Bedeau, John S, *The American Approach to the Arab World.* New York: Harper and Row, 1968.

- Baram, Phillip J, *The Department of State in the Middle East 1919 - 1945*. University of Pennsylvania Press, 1978.
- Bar Zohar, Michael, *Ben Gurion*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1978.
- *Suez - Ultrasecret*. Paris: Fayard, 1964 (French).
- Beal, John, *John Foster Dulles - A Biography*. New York: Harper and Bros. 1957.
- Binder, Leonard, *The Ideological Revolution in the Middle East*. New York: John Wiley and Sons.
- Brecher, Michael, *Decisions in Israel's Foreign Policy*. London: OUP, 1974.
- Brookings Institution, *Brookings Intitution, Current Issues in Foreign Economic Assistance*. Washington: Brookings Institution, 1951.
- Brookings Institution, *The Security of the Middle East - A Problem Paper*. Washington: Brookings Institution, 1950.
- Brown, Seyom, *The Faces of Power - Constancy and Change in United States Foreign Policy from Truman to Johnson*. New York: Columbia University Press, 1968.
- Campbell, John C, *The United States in World Affairs*. Vols. I-IV, VI. New York: Harper and Bros. 1947 ff.
- childers, Erskine, *The Road to suez*. London: MacGibbon and Kee, 1962.
- Copeland, Miles, *The Game of Nations - The Amorality of Power Politics*. London: Weidenfeld and Nicolson. 1969.
- Denovo, John A. *American Inserests and Policies in the Middle East - - 1900 - 39*. Minneapolis: University of Minn. Press, 1963.
- Donovan, Robert J. *Eisenhower - The Inside Story*. New York: Harper and Bros., 1956.
- Eden, Sir Anthony, *Full Circle*. Vol III, London: Cassell and Co., 1960.
- Eisenhower, Dwight, D., *Miandate for Change - The White House Years 1953- 56*. New York: Doubleday, 1963.
- Eisenhower, Dwight D., *Waging Peace 1956-61*. New York: Doubleday, 1965.
- Eveland, Wilbur Crane, *Ropes of Sand - - America's Failure in the Middle

East. New York: W.W. Norton, 1968.
- Finer, Herman, *Dulles Over Suez - The Theory and Practice of His Diplomacy*. London: Heinemann, 1964.
- Gallman, Waldemar, J., *Iraq Under General Nuri*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1964.
- Hammond, Paul Y., *The Cold War Years : American Foreign Policy Since 1945*. New York: Harcourt, Brace and World, 1969.
- Hart, Parker, ed., *America and the Middle East*. Philadelphia: Annals of the American Academy of Political Science, May 1972.
- Heikal, Mohamed., *Nasser - The Cairo Documents*. London: New English Library, 1972.
- Hoopes, Townsend., *The Devil and John Foster Dulles*. Boston: Little Brown, 1973.
- Hoskins, Halford., *The Middle East - Problem Area in World Politics*. New York: Macmillan, 1956.
- Hughes, John Emmet., *The Ordeal of Power - A Political Memoir of the Eisenhower Years*. New York: Antheneum, 1963.
- Jabbar, Paul., *The Politics of Arms Transfer and Control - The Case of the Middle East*. (Ph.D. UCLA, 1974).
- Kirk, George., *The Middle East' 1945-50*. London: OUP (for the Royal Institute of International Affairs), 1954.
- Lacquer, Walter, ed., *United States Interests in the Middle East*. Washington: American Entreprise Institute, 1968.
- Lewis, Bernard., *The Middle East and the West*. London:Weidenfeld and Nicolson, 1963.
- Little, Tom., *Modern Egypt*. London: Ernest Benn Ltd., 1967.
- Lloyd, Selwin., *Suez 1956 - A Personal Account*. London: Johnathan Cape, 1978.
- Love, Kennett., *Suez - The Twice Fought War*. London: Longman, 1969.
- Morrison, Herbert., *An Autobiography*. London: Odham's Press, 1960.
- Murphy, Robert, *Diplomat Among Warriors*. New York, Doubleday, 1964.

- McClellan, Grant S., ed., *The Middle East in the Cold War.* The Reference Shelf Series, Vol.28, New York: H.W.Wilson Col., 1956.
- McDonald, James G., *My Mission in Israel 1948-51.* London: Victor Gollancz, 1951.
- Neguib, Mohammed, *Egypt's Destiny.* London: Victor Gollancz, 1955.
- Nasser, Gamal Abd el., *Nasser Speaks - Basic Documents.* Middle East Monographs No.1., London: The Morsett Press, 1972.
- Neff, Donald, *Warriors at Zuez.* New York: Simon and Shuster, 1981.
- Nutting, Anthony, *No End of a Lesson - The Story of Suez.* London: Constable, 1967.
- Polk, William R., *The United States and the Arab World.* Cambridge: Harvard University Press, 1965.
- Rostow, W. W., *The United States in the World Arena.* New York: Harper and Row, 1960.
- Royal Institute for Informational Affairs, *The Baghdad Pact - - Origins and Political Setting.* (mimeo). London: RIIA, February, 1956.
- Royal Institute for Informational Affairs., *Documents on International Affairs* (annual). London: OUP.
- Royal Institute for Informational Affairs, *Survey of International Affairs* (annual). London: OUP.
- Smith, Gaddis, *Dean Acheson.* The American Secretaries of State, Vol.XVI. New York: Cooper Square Publishers, 1972.
- St. John, Robert., *The Boss - The Story of Gamal Nasser.* London: Arthur Barker, Ltd., 1961.
- Stephens, Roberts., *Nasser - A Political Biography.* London: Allen Lane The Penguin Press, 1971.
- Stephens, Robert, *The Suez Canal and World Affairs.* Cairo: Middle East Publications, 1959.
- Sultzberger, C. L., *A Long Row of Candles - Memoirs and Diaries 1934 - 54.* New York: Macmillan, 1969.
- Thomas, High, *Suez,* New York: Harper and Row, 1966.
- Watts, D.C., *Britain and the Suez Canal* (mimeo). London: RIIA, 1956.

- Yergin, Daniel, *Shattered Peace.* Boston: Houghton Mifflin (Sentry Edition), 1978.

خامساً : المقالات

- Acheson, Dean, "The Parties and Foreign Policy", *Harper's Magazine* 211 (Nov. 1955). 29-34.
- Black, Eugene, "One Type of Foreign Aid That Makes a Profit". *US News and World Report* (22 June 1956), 104-9.
- Buchan, Alistar, "Le ehevalier mal fet". *The Twentieth Century* (March 1960).
- Hoskins, Halford L., "The Quest for Security in the Middle East". *Annals of the American Academy of Political Science* 294 (July 1954), 138-46.
- Hurewitz, J.C., "Our Mistakes in the Middle East". *The Atlantic Monthly* 198 (Dec. 1956), 46-52.
- Lewis, Bernard., "The Middle East Reaction to Soviet Pressures". *Middle East Journal* 10 (Spring 1956).
- Rustow, Dankwart A., "Defense of the Near East". *Foreign Affairs* 34 (Jan. 1956), 271-86.
- Spain, James W., "Middle East Defense: A New Approach". *Middle East Journal* 8 (Summer 1954).

كشاف عام

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

- خ -

- د -

- ر -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ظ -

- ع -

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

5,50

عبد المجيد فريد

محاضر اجتماعات عبد الناصر

يضم هذا الكتاب محاضر اجتماعات عبد الناصر مع الزعماء العرب والأجانب في السنوات الثلاث التي أعقبت حرب ١٩٦٧؛ وهو سجل حافل للأحداث الكبرى التي جرت في تلك المرحلة.

دوّن عبد المجيد فريد محاضر الاجتماعات ومواقف الأطراف من الأحداث بخط يده باعتباره أمين عام رئاسة الجمهورية في مصر آنذاك.

من هنا تأتي القيمة التاريخية لهذا الكتاب، حيث يُعتبر مرجعاً، ربما وحيداً لأحداث تلك المرحلة ومواقف الأطراف المختلفة منها.

■ ٣٠٨ صفحات

* * *

إريك ديفيز

مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث

تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١

نتعرف في هذا الكتاب على أول حركة تصنيع وطني مستقل نشأت في مصر، في فترة ما بين الحربين، تحت رعاية بنك مصر، الذي كان أول بنك عربي صرف. ويتناول الكتاب بالتحليل والتفسير نجاح البنك في مرحلته الأولى، حتى انهياره عشية الحرب العالمية الثانية، وفشله في تحرير مصر من سيطرة رأس المال الأجنبي.

ترجمة سامي الرزاز،

■ ٢٨٨ صفحة

د. أسعد عبد الرحمن

الناصرية

البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي

يعالج هذا الكتاب مقومات نظام الرئيس عبد الناصر وطبيعة القوى الفاعلة داخله، ومدى تأثيرها في صنع القرارات فيه. كما يسلط الضوء على الصراعات المختلفة بين «الثورة» وبين «الاجهزة» وعلى نسو البيروقراطية ومراكز القوى.

ويسعى المؤلف من خلال دراسة هذه التجربة إلى استخدامها نموذجاً يساعد على اكتشاف إمكانية تحقيق (التطور الإيجابي) الضروري للمجتمعات المماثلة في ظل أنظمة مشابهة.

■ ٢٣٢ صفحة.

* * *

بندلي وكاتي جلاقانيس

سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط

يعالج هذا الكتاب القضايا الأساسية في التنمية وديناميكية انتاج الغذاء، ويحاول استكشاف العوامل والقوى التي تحكم سوق العمل الريفية وانتاج الغذاء.

ويسعى الكاتبان إلى توفير تفسير بديل للواقع الاجتماعي في ريف الشرق الأوسط، ويناقشان مجموعة من المحددات الاجتماعية التي تؤثر على الانتاج الفلاحي العائلي، كما يحاولان وضع أرضية جديدة تكون أساساً لتفسير المسألة الزراعية في الشرق الأوسط عموماً وفي مصر على وجه الخصوص.

■ ١٥٢ صفحة.

وَاشنطن تخرج من الظِل

السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦

«إن أهمية كتاب جيفري ارونسن تكمن في أنه يقدم الرواية الأمريكية للعلاقات بين واشنطن والقاهرة، أو بوجه أدق للسياسة الأمريكية تجاه مصر في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، أي من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٦، وهو العقد الذي تداعت فيه الأحداث ليتوِّجها انتقال السلطة إلى الضباط الأحرار.

وكانت السنوات ٥٤ ـ ٥٦ هي السنوات التي لم تحسم فيها الثورة بعد موقفها من الولايات المتحدة، وهي بالتالي الفترة التي ما زال يكتنفها غموض وبخاصة في ما يتعلق بالدور الأمريكي في صنع أحداث تلك المرحلة الدقيقة.

ولذلك كانت ترجمة الكتاب إلى العربية، بما يضمه من وثائق ومستندات هامة، إضافةً للمكتبة العربية، وسدّاً لنقص كان ينتظر الاستكمال، خصوصاً وأن الكثير من الوثائق الرسمية التي يستند إليها الكاتب لم تكن متاحة من قبل، وكُشِفت مؤخراً فقط، بعد رفع السرية عنها.

محمد سيد أحمد

■ **جيفري أرونْسن: أمريكي، درس في جامعة أكسفورد البريطانية. زميل مشارك في «معهد دراسات السياسة» (واشنطن وأمستردام). كاتب في الشؤون الدولية وصحفي متخصص في قضايا الشرق الأوسط.**

مؤسّسة الأبحاث العربيّة ش.م.م.
ص.ب ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران)، بيروت ـ لبنان

دار البيادر للنشر والتوزيع
٢٥ ش جزيرة العرب، المهندسين، الجيزة